

2568
2/5/19

كتاب اروس المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع جمع الشيخ
الامام والحد المصمم العالم العلامة والبحر الفهامة شيخ الاسلام
والسلفين سيدي واستاذي الشيخ منصور ابن يونس البهوتي
رحمه الله تعالى عليه واسكنه فسيح جناته امين

بسم الله الرحمن الرحيم قل العلامة والبحر الفهامة خاتمة الحقين وامام
المدققين الشيخ محمد السقا بن روح الله روحه الشيخ منصور صاحب شرح
المنهاج احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة
رحل اليه الحبايلة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية
والسواحلي العلية وقتلوا بين يديه وضربت الابل باطلسها اليه وعقدت
عليها الحاصر وقال من حظي بنظره هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف
البهوتي وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتي والشيخ محمد
امدادوي والشيخ يسير المبدئي والشيخ عبد الحق ابن عمه والشيخ يوسف
الكرمي والشيخ محمد اس ان السرور في اخيرين وشرح الاقناع في ثلاث
عشرات ضخمة وكذلك انتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن
شرح له وله حاشية على الاقناع وحاشية على المنهاج وكتاب لطيف مختصر
وسماه سمعة الطالب وكان سبباً جواداً له مكارم دارة ونشأة سارة وكان
في كماله حمة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة في داره ومن مرض
بهم مائة واحدة الى داره ومرسه احسن قريض الى ان يشفي وكان الناس
ياثرون بالصدقات فيفرقها على ملته في المجلس ولا يأخذ منها شيئاً
كانت وفاته رضي الله عنه محيى يوم الجمعة تاسع شهر ربيع الثاني سنة
حدى وخمسين والف بمصر المحروسة ودفن بتراب المجاورين رحمه الله تعالى
والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لحقت هذه الكلمات من
سمعة في تراجم متأخرى الاصحاب التي جمعها انتهى كلام م س وبقيت
الكلام من جهة وفاته وهو يشره في الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة
الحلوتي في حاشيته على المنهاج على قول المص في كتاب ' سحر الثالث ما
ما يلزم الحاكم الخ فراجع في موضعه تعرفه والله اعلم

صعدت ازوس انزع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع جمع الشيخ
الامام والحد الامام العالم العلامة والبحر الفهامة شيخ الاسلام
والشيخ سيدى واستاذى الشيخ منصور ابن يونس البهوتى
رحمه الله بركاته واسكنه فسيح جناته امين

رحم الله الرحمن الرحيم قل السلامة والبحر الفهامة خاتمة المحققين وامام
المحققين الشيخ محمد السفارنى روح الله روحه الشيخ منصور صاحب شرح
المنهاج احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة
رجل اليه الحاملة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضى المقدسية
والنواحي العليا وتخلوا بين يديه وضربت الابل باطنها اليه وعقدت
حايها الحاصر وقال من حطى بنظره هله من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف
البهوتى وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتى والشيخ محمد
مرداوى والشيخ يسين اللبدي والشيخ عبدالحق ابن عمه والشيخ يوسف
المرسى والشيخ محمد ابن ابى السرور فى اخرين وشرح الاقتناع فى ثلاث
عشرات ضخام وكذلك انتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن
شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر
في سماء البصيرة الطال وكان سنياً جواداً له مكارم دارة ونشأة سارة وكان
فى كل اية جمعة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة فى داره ومن مرض
بهم عاده واحده الى داره ومرضه احسن غريض الى ان يشفى وكان الناس
ياووه بالصدقات فيفرقها على طلبته فى الجاس ولا يأخذ منها شيئاً
وكانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الثانى سنة
احدى وخمسين والى بمصر المحروسة ودفن بقرية المجاورين رحمه الله تعالى
والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من
تحفة فى تراجم متأخرى الاصحاب التى جمعها انتهى كلام م س وبقيت
الكلام من جهة وفاته وهو يقرء فى الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة
الحلوتى فى حاشيته على المنتهى على قول المص فى كتاب ا عبر الثالث ما
ما يلزم الحاكم الخ فراجع فى موضعه تعرفه والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للإسلام وفقه في الدين من اراد به خيرا وفهمه فيما احكمه من الاحكام احمده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر النعم واجب على الامام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام (اما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوي ثم الصالحى الدمشقي نفعه الله برحمته واباحه بحجوة جنته بين حقايقه وبوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين التنبية عليها وفوائد يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلني لديه في جنات النعيم المقيم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ اى ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم الانفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه اوبارادة ذلك اؤلف مستعينا او ملابسا

على وجه التبرك وفي اشارة هذين الوصفين المقيدين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كاعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره وابندأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امر ذي بال لم يبداء فيه بسم الله فهو ابر اى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فذلك جمع بينهما فقال (الحمد لله) اى جنس الوصف بالجليل او كل فرد منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد الثناء بالصفات الجليلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد او غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن والخالق اشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لذاته ولثلاث يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لو وصفه بقوله (لا ينفد) بالدال المهملة وفتح الهاء ماضى فقد بكسرها اى لا يفرغ (افضل ما يبنى) اى يطلب (ان يحمد) اى يبنى عليه ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمى او نكرة موصوفة اى افضل الحمد الذى يبنى او افضل حمد يبنى حمده به (وصلى الله) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء (وسلم) من السلام بمعنى التحية او السلامة من النقايس والردايل او الامان والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة ولياتها وكذا كلما ذكر اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وروى من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستعمر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجمة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت مالكية الحمد او احتفاظه له ازلاً وابدأً وبالصلاة بالفعلية الدالة على التجدد اى الحدود، لحدوث (د) المسؤل وهو الصلاة اى الرحمة من الله (على افضل

(٥) قوله لحدوث انج هذا قول الاشاعرة واما مذهبنا فجميع الصنت قديمة ذاتية كانت او ذاتية على ان الصلاة غير الرحمة على ما احتاره اربابنا الحقيقين اى الميم ٥١

المصطفين محمد) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص بيته الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لوائه والمصطفون جمع مصطفي وهو المختار من الصفوة وطأوه متلبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احمد فانه لم يسم به قبله (وعلى الله) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه أكثر الاصحاب ذكره في شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الأكثر وعمل أكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكسائي وابن النحاس والزبيدي (واحبابه) جمع محب جمع صاحب بمعنى المحب وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعظفهم على الال من عطف الخاص على العام وفي الجمع بين المحب والال مخالفة للبدعة لانهم يوالون الال دون المحب (ومن تبعه) اى عبد الله تعالى والعبادة ما امر به شرعا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي (اما بعد) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته حتى رواء الحافظ عبد القاهر الراوى في الاربعين التي له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قندس في حواشي المحرر وقيل انها فصل الخطاب المشار اليه في الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه (فهذا) اشارة الى ما تصوره في الذهن واقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالعيان (مختصر) اى موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيميل (في الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاح معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القرينة (من مقتع) اى من الكتاب المسمى بالمقتع تأليف (الامام) المقتدي به شيخ المذهب (الموفق ابى محمد) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي تنمده الله برحمته واعاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت في شرحه فلم اعرض للخلاف طلبا للاختصار (وهو) اى ذلك القول الواحد

الذي يذكره ويحذف ما سواه من الاقوال ان كانت هو القول (الراجع)
 اى المعتقد (فى مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابي عبد الله (احمد) بن
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجده شيان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد
 بدليل ومات قاتلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه
 (وربما حذف منه مسايل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى
 العلم نادرة اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما
 قال فى المنع من القوائد (ما على مثله ليعتمد) اى يعول عليه لموافقته الصحيح (اذ
 السهم قد قصرت) لتلليل لاختصاره المقنع والسهم جمع همة بفتح الهاء
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده
 شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع
 ما ينقى (عن التطويل) لاشتغاله على جل المهمات التى يكثر وقوعها ولو
 بفهمومه (ولاحول ولا قوة الا بالله) اى لا تحول من حال الى حال ولا
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعنى الاول اجمع واشتمل (وهو حسنا)
 اى كافيا (ونعم الوكيل) جل جلاله اى المفوض اليه تدبير خلقه والقائم
 بمصالحهم والحافظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسنا والخصوص محذوف
 او على حسنا والخصوص هو الضمير المتقدم ﴿كتاب﴾ هو من المصادر
 السائلة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه
 قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها
 ويظهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التى هى اسكند اركان
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والتزاهة عن الاقذار مصدر
 طهر يطهر بضم الهاء فيها واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر حكما حكما
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتقاء الحدث) اى زوال الوصف
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنا ارتقاء

الحدث كالحاصل بفعل الميت والوضوء الغسل المستحين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او التيمع عن وضوء او غسل (وزوال الخبث) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيمع في الجملة على ما يأتى في بابها فالتطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والغسل (المياه) باعتبار ما تنوع اليه في الشرع (ثلاثة) احدها (طهور) اى مطهر قال ثعلب طهور بفتح الطاء طاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى ويترى عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد المحدث والنجس (ولا يزيل العجن الطارى) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية (غيره) اى غير الماء الطهور والتيمع ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور (الباقي على خلقته) اى صفته التى خلق عليها اما حقيقة بان يبقى على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحباب ونحوه مما باتى ذكره (فان تغير بغير نمازج) اى مخالط (كقطع كافور) وعود قسارى (ودهن) طاهر على اختلاف انواعه قال في الشرح وفى معناه ما تغير بالقطران والزفت والشمع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او بملح (ماء) لا معدنى فيسابه الطهورية (او سخن بنجس كره) مطلقاً ان لم نجح اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يريد لانه لا يسلّم غالباً من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمنصوب وماء بثر بمقبرة وبقاياها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل (وان تغير بمكثه) اى بطول اقامته في مقره وهو الآخر لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام تواضع بماء آجن وحكاه ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين (او بما) اى بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر) وسبك وما تلقيه الريح او السبول من تن ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن تمازجة سلبه الطهورية او تغير (بمجاورة ميتة) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قل فى المبدع بغير خلاف نعملة (او سخن بالاسس او بطاهر) مباح ولم يثب حره (لم يكره) لان الصحابة دخلوا الحمام ورضوا فيه ذكره فى المبدع ومن كره الحمام فعلة الكراهة خوف مشاهدة انعورة او قصد التيمع بدحوه لا كون الماء

مستحنا فان اشتد حره او برده كره لئنه كمال الطهارة (وان استعمل) قليل
 (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) او عيد ونحوه (وغسلة ثانية و
 ثالثة) في وضوء او غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن
 الطهارة مشروعة كالبرد لم يكره (وان بلغ) الماء (قلتي) ثنية قلة وهي
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الجرة الكبيرة من قلال حجر وهي
 قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحا (وهما) اى القلتان
 (خمسمية رطل) بكسر الراء وفتحها (عراقى تقريبا) فلا يضر نقص يسير
 كرطل ورطابن واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعارطل حلبى وثمانون
 رطلا وسبعمان ونصف سبع رطل قدسى (.) وما واقفه فالرطل العراقى
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمان سبعة وسبع الحلبي وربيع سبعة وسبع
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعه وسبعة (فخالطته نجاسة) قليلة
 او كثيرة (غير بول ادمى او عذرة المايعة) او الجامدة اذا ذابت (فلم تغيره)
 فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قاتين لم ينجسه شئ وفى رواية
 لم يحمل الحديث رواه احمد وغيره قال الحاكم على شرط الشيخين وصححه
 الطحاوى وحديث ان الماء طهور لا ينجسه شئ وحديث الماء لا ينجسه شئ
 الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على التقيد السابق وانما خصت
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرائت القلة تسع
 قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقى والاحتياط ان يجعل الشئ نصفاً
 فكانت القلتان خمسمية بالعراقى (او خالطه البول او العذرة) من ادمى
 (ويشق تزحه كماء مصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير قال فى الشرح
 لا نعلم فيه خلافاً ومهوم كلامه ان ما لا يشق تزحه ينجس ببول الادمى او
 عذرة المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتي وهو قول اكثر المتقدمين
 والمتوسطين قال فى المبدع ينجس على المذهب وان لم يتغير الحديث اى هريرة
 يرفه لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يتصل منه متفق عليه
 وروى الحلال باسناده ان علياً رضى الله عنه سئل عن صبي بال فى بئر فامرهم
 بزحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتي

الا بالتغير قال في التقيج احتاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وحتى (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كخلوة نكاح (امرأة) مكلفة ولو كافره (لطهارة كاملة عن حدث) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور المرأة واما ابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية ابى طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تمبدي وعلم مما تقدم انه يزيل النجس مطلقاً وانه يرفع حدث المرأة والعبي وانه لا اثر لخلوتها بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة او لم تستعمل في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم النوع (الثاني) من المياه الطاهر غير المطهر وقد اشار اليه بقوله (وان تغير لونه او طعمه او ريحه) اى كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطبخ (طاهر فيه) (او) بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزعفران لا تراب ولو قصداً ولا مالا يمازجه مما تقدم (فطاهر) لانه ليس بماء مطلق (او) رفع بقليله حدث (مكلف او صغير فطاهر لحديث ابى هريرة لا يفتسلن احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء والفصل المستحسنيين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيراً طهور لكن يكره الفصل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضى لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث أكبر فان نوى وانغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملاً ويصير الماء مستعملاً في الطهارتين بانفضاله لا قبله مادام متردداً على الاعضاء (او غمس فيه) اى في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثاً فطاهر نوى الفصل بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو باتت مكتوفة او في جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثاً فان احدكم لا يدري اين باتت يده رواء مسلم ولا اثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه يسيراً لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنين لخروج مذى دونه لانه في مضاه واما ما غسل به المذى فلي ما يأتي (او كان اخر غسلة

زالت النجاسة بها) وافصل غير متغير (فطاهر) لان المنفصل بعض المتصل
 والمتصل طاهر النوع (الثالث) النجس وهو ما اشار اليه بقوله (والنجس
 ما تغير بنجاسة) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه (او
 لاقلها) اى لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد المساقاة
 ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ (او انفصل عن
 محل نجاسة) متغيراً او (قبل زوالها) فنجس فما انفصل قبل السابعة نجس
 وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً (فان اضيف
 الى الماء النجس) قليلاً كان او كثيراً (طهور كثير) يصب او اجراء
 ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه
 و عما انفصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (او زال تغير)
 الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير اضافة ولا ترح (او ترح منه) اى من
 النجس الكثير (فبقى بعده) اى بعد المزوج (كثير غير متغير طهر)
 لزوال علة نجسه وهى الغير والمزوج الذى زال مع ترحه التغير طهور ان لم
 تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس
 يسير فتطهيره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جواب
 بشر زحلت للشقة ^{في} تنبيه ^{في} محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي
 او عذرتة فتطهير ما نجس بهما من الماء اضافة ما يشق ترحه اليه او ترح
 يبقى بعده ما يشق ترحه او بزوال تغير ما يشق ترحه بنفسه على قول اكثر
 المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وان شك فى نجاسة ماء او غيره)
 من الطاهرات (او) شك فى (طهارته) اى طهارة شئ عتلت نجاسته
 قبل الشك بنى على اليقين الذى عليه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او
 روث شك فى نجاسته لان الاصل بقائه على ما كان عليه وان اخبره عدل
 بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره (وان اشتبه طهور) بنجس (حرم
 استعمالهما) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور
 قلتين فاكثروا وكان عنده اناء يسعهما وجب خاطهما واستعمالهما (ولم
 يخرج) اى لم ينظر ايها يغاب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد
 الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها (ولا يشترط التيمم اراقتها ولا
 خلطهما) لانه غير قادر على استعمال الطهور شبه ما لو كان الماء في بر لا يمكنه
 الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بمحرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من

علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله (وان اشتباه) طهور (بطاهر)
 امكن جملة طهورا به املا (توشا منهما وضوء واحد) ولو مع طهور
 بيقين (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) وبهم بكل واحدة من الفرقتين
 المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المفتي والشرح بغير خلاف لعلمه فان
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوشا بالطهور ويتم ليحصل له اليقين
 (وان اشتباه ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها) او (اشتباهت
 ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها) صلى في كل ثوب صلاة بعدد
 النجس (من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطاً كنسى
 صلاة من يوم ١ وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدى فرضه بيقين فان لم
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى يتيقن
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشتبها مع وجود
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحر
 باب الانية هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل اناء
 طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان ثياباً كجوهه وزمرد
 (بياح اتخاذها واستعمالها) بلا كراهة غير جلد ادمى وعظمه فيحرم (الانية
 ذهب وفضة ومضرب بهما) او باحدهما (غير ما يأتى وكذا) المموه والمطل
 والمطم والمكمت باحدهما (فانه يحرم اتخاذها) لما فيه من السرف والخيلا
 وكسر قلوب الفقراء (واستعمالها) في اكل وشرب وغيرها ولو على اتى
 لعموم الاخبار وعدم التحصص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين
 للزوج وكذا الالات كلها كالادواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمر والمذخنة
 حتى الميل ونحوه (وتصح الطهارة منها) اى من الانية المحرمة وكذا
 الطهارة بها وفيها والها وكذا انية مقصورة (الاضة يسيرة) عرفا لا كبيرة
 (من فضة) لاذهب (حاجة) وهى ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا
 باس بها لما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انكسرافتحذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقا
 وكذا المضرب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرفا ولو لحاجة لحديث ابن عمر من
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فلانما يجرجر في بطنه نار
 جهنم رواه الدارقطن (وتكره مباشرتها) اى الضبة المباحة لغير حاجة
 لان فيها استعمالا للفضة فان احتاج الى مباشرتها كتدقق الماء او نحو ذلك

لم يكره (وتباح انية الكفار) ان لم تعلم نجاستها (ولو لم تعلم نجاستهم)
 كالجنوس لانه صلى الله عليه وسلم توضاء من مزادة مشركة متفق عليه
 (و) تباح ثيابهم (اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل
) ان جهل حالها (ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك
 وكذا ما صبغوه او تسجوه وانية من لا يلبس النجاسة كثيرا كدمن الخمر
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تكره الصلاة في
 ثياب الموضع والحائض والصبي ونحوهم (ولا يظهر) جلد ميتة بداغ
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمر ان ابن حصين رضى الله عنهم وكذا
 لا يظهر جلد غير ما كولد بذكاة كلحمه (ويباح استعماله) اى استعمال الجلد
 (بعد الدبغ) بطاهر منشف الخبث قال فى الرأية ولا بد فيه من زوال
 الرائحة الخبيثة وجعل المصران والكركش وترا بداغ ولا يحصل بشعير ولا
 تريب ولا يفتر الى فعل ادى فلو وقع فى مذبقة فادبغ جاز استعماله
 (فى يابس) لا مائع ولو وسع قلتين من الماء اذا كان الجلد (من حيوان
 طاهر فى الحياة) ما كولا كان كالشاء او لا كالهرا ما جلود السباع كالذئب
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يوكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل
 الدبغ ولا بعده فلا يصح بيعه وبياح استعمال محل من شعر نجس فى يابس
 (ولبنها) اى لبن الميتة (واكل اجزائها) كقرنها وظفرها وعصياها
 وحافرها وانفتحها وجلدتها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه)
 كهوف ووبر وريش من طاهر فى حياة فلا نجس يموت فيجوز استعماله
 ولا نجس باطن بيضة ما كولد صلب قشرها يموت العائر (وما ابين) من
 حيوان (حتى فهو كيته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما
 قطع من بيمية الامام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وفارته
 والطريدة وتأتى فى الصيد ^{في} باب الاستنجاء ^{في} من نجوس الشجرة اى
 قطعها فكانه قطع الاذى والاستنجاء ازالة خارج من سبيل بناء او ازالة
 حكمه بحجر او نحوه ويسمى الثانى استجمار من الجمار وهى الحجارة الصغيرة
 (يستحب عند دخول الحلال) ونحوه وهو بالمد الموضع المحدث لقضاء الحاجة
 (قول بسم الله) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقال ايس
 اسناده بالقوى (اعوذ بالله من الخبث) باسكان الباء قال القاضى عياض

هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر (والحبايث) الشياطين فكأنه استأذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث والحبايث جمع خيثة فكأنه استأذ من ذكراتهم واثامهم واقتصر المصنف على ذلك تبعاً للمحمر والفروع وغيرها لحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الخبث والحبايث متفق عليه وزاد فى الاقناع والمتهى تبعاً للمقطع وغيره الرجس النجس الشيطان الرحيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرحيم (و) يستحب ان يقول (عند الخروج منه) اى من الحلاء ونحوه (غفرانك) اى استألك غفرانك من الغفر وهو السر لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذى وحسنه وسن له ايضاً ان يقول (الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني) لما رواه ابن ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى (و) يستحب له (تقديم) يمينى) رجله (خروجاً عكس مسجد) ومزى (ر) لبس (نعل) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمينى لما سواء وروى الطبرانى فى المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتعل احدكم فليداء باليمينى واذا خلع فليداء باليسرى وعلى قياسه التقيص ونحوه (و) يستحب له (اعتياده على رجله اليسرى حال جلوسه) لقضاء الحاجة لما روى الطبرانى فى المعجم واليهيقي عن سراقه ابن مالك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننكح على اليسرى وان ننسب اليمنى (و) يستحب له (بئذه) ان كان (فى فضاء) لا يراه احد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناده) لحديث ابى هريرة قال من اتى الفاطم فليست رواء ابو داود (وارتباده) لبوله (مكاناً رخوا) بتليت الراء لنا هشا لحديث اذا بال احدكم فيريد لبوله رواه احمد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكاناً علوا ولعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول (و) يستحب (مسحه) اى ان يمسح (بيده اليسرى اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره) اى من حلقة دبره فيضع اصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوقه
 ويحركهما (الى راسه) اى راس الذكر (ثلاثا) لئلا يبقى من البول فيه شئ
 (و) يستحب (نتره) بالمشاة (ثلاثا) اى تترك ذكره ثلاثا ليستخرج بقية البول
 منه لحديث اذا بال احدكم فليترك ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره (و) يستحب
 تحوله من موضعه ليلتجى في غيره ان خاف تلوثا باستنجائه في مكانه لئلا
 يتنجس ويبدا ذكره وبكره قبل لئلا تتلوث يده اذا بدا بالدبر وتخفيف ثيب
 (ويكره دخوله) اى دخول الحلاء ونحوه (بشئ فيه ذكر الله تعالى) غير
 مصحف فيحرم (الا لحاجة) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل قص
 خاتم احتاج للدخول به بساطن كف يميني (و) يكره تكامل (رفع ثوبه
 قبل دنوه) اى قرب (من الارض) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يجب
 ان كان ثم من ينظره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام
 وان عطس احد بقلبه ويجب عليه تحذير من يفسد عن هلكة وجزم
 صاحب النظم بتحريم التمراء في الحش وطلحه وهو متوجه على حاجته
 (و) يكره (بوله في شئ) يفتح الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذة الوحش
 والذئب يتأذى بالارض ويكره ابصا بوله في الماء بلا حاجة ومستحب غير
 مقير او مباح (ومس فرجه) او فرج زوجته ونحوها (يمينه و)
 يكره (استجاءه واستجماره بها) اى يمينه لحديث انى قتاده لا يمكن احدكم
 ذكره يمينه وهو يبول ولا يمسح من الحلاء يمينه متفق عليه (و) استقبال
 (النيرين) اى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال
 القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنان) خبر ابي ايوب
 صرفوا اذا ايتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن
 شرقوا او غربوا متفق عليه ويكنى انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو
 كخوخة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستجاء
 (و) يحرم (لبثه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر
 عند الاطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق مسلك وظل نافع)
 ومثله مشمس بزمان الشتاء وتحدث الناس (وتحت شجرة عليها ثرة) لانه
 يقدرها وكذا في موارد الماء وتغوطه بناء مطلقا (ويستحب بحجر او نحوه
 ثم يستجى ببناء) لعله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث
 عائشة وصححه الترمذى فان عكس كره (ويجزيه الاستجمار) حتى مع وجود

الماء لكن الماء افضل (ان لم يجد) اى يجاوز (الخارج موضع المداة)
مثل ان ينتشر الخارج على شئ من الصفحة او يمتد الى الحشفة امتداداً
غير متداد فلا يجزى فيه الا الماء كقبلى الحثى المشكل ومخرج غيره فخرج
وتجس مخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب
ولا داخل حشفة اقلق غير مقنوق (ويشترط للاستجمار باحجار ونحوها)
كخشب وخرق (ان يكون) ما يستجمر به (طاهراً) مباحاً (متقياً غير
عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لبهيمة (ومحترماً) ككتب علم
(ومتصل بحيوان) كذنب البهيمة وصوفها المتصل بها ويحرم الاستجمار
بهذه الاشياء وبجلده سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب
(ويشترط) للاكتفا بالاستجمار (ثلاث مسحات متقية فأكثر) ان لم يحصل
بثلاث ولا يجزى اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل (ولو) كانت
الثلاث (بحجر ذى شعب) اجزات ان اتقت وكيف ما حصل الاقاء فى
الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل
كما كان مع السبع غسلات ويكتفى ظن الاقاء (ويسن قطعه) اى قطع ما زاد
على الثلاث (على وتر) فان اتقى برابة زاد خامسة وهكذا (ويجب
الاستجماء) بماء او حجر ونحوه (لكل خارج) من سبيل اذا اراد الصلاة
ونحوها (الا الريح) والطاهر وغير الملوث (ولا يصح قبله) اى قبل
الاستجماء بماء او حجر ونحوه (وضوء ولا يقيم) لحديث المقداد المتفق عليه
يفضل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيلين او عليهما غير
خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها (باب السواك وسنن
الوضوء (وما الحلق بذلك من الاذهان والاكتمال والاحتقان والاستعداد
ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على
الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك (التسوك بعود لين)
سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها
(منق) للفم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له رائحة
طيبة (لا يثقت) ولا يجرح ويكره بعود يجرح او يضر او يثقت و (لا)
يصيب السنة من استاك بغير عود (باصبعه وخرقة) ونحوها لان التسرع لم
يرد به ولا يحصل به الاقاء كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله التسوك
اى يسن كل وقت لحديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه الشافعى

واحد وغيرها (لغير سابع بعد الزوال) فيكره فرضا كان الصوم او فلا
وقبل الزوال يستحب له يباس مندى وبياح برطب لحديب اذ صمت فاستاكوا
بالغداة ولا تستاكوا بالشي اخرج بهقي عن علي رضي الله عنه ز ما كد
خير فان للتسوك (عند صلاة) فرضا كانت او فلا (و) عند (ابتداء)
من يوم ليل او نهار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بتأكل او غيره
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاقناع ودخول مسجد
ومزل واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان
(ويستاك عرضا) استحبابا بالنسبة الى الانسان بيده اليسرى على اسنانه ولثته
ولسانه ويفصل السواك ولا بأس ان يستاك به انسان فاكثر قال في الرعاية
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به
الايمان بالسنة (مبتدئا بجانب فم الايمن) فتسن البداية بالايمن في سواك
وطهور وشأنه كله غير ما يستقذر (ويدهن) استحبابا (غبا) يوما بعد يوم
اي يوما يدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل
الاغبا رواه الترمذي والنسائي وصححه والترجيل تسريح الشعر ودهنه لحديث
اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطير والسواك والكاح (ويكحل) في كل
عين (وترا) ثلاثا بالاعتماد المطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظف في امرأة وتطيب ويغتن الى
نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرمني وجبني على
النار لحديث ابني هريرة (وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر) اي ان يقول
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لحبر ابني هريرة مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو
وكذا غسل وتيمم (ويجب الحتان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه)
ذكرا كان او حتى او اثني فالذكر باخذ جملدة الحشفة والاثني باخذ جملدة
فوق محل الايلاج تشبه صرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحني
باخذها وفعله زمن صخر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه (ويكره
القرع) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجامه
ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه التجذباء
ولكن له كلفة ومؤنة ويسرحه ويفرقه ويكون الى اذنه وينتهي الى منكبيه
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجعله زواية ويعني لحية ويحرم حلقها

فصكره الشجق في الدين ولا يكره احذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربه وهو اولى من قصه ويقلم اظفاره مخالفا وينتف ابطه ويحلق فائنه وله ازالها بما شاء والتوير فله احمد في العورة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويقطه كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسمى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتظيفه المتوضي وتحسينه (السوالك) وتقدم انه يتأكد فيه وعمله عند المضمضة (وغسل الكمين ثلاثا) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية وتسنية (من نوم ليل ناقض لوضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسنية سهوا وغسلهما لمنى فيهما قلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح • وضوءه وفسد الماء (و) من سنن الوضوء (البداية) قبل غسله لوجهه (بمضمضة) ثم (استنشاق) ثلاثا ثلاثا بينه واستنثاره بيساره (و) من سننه المبالغة (فيهما) اى في المضمضة والاستنشاق (لغير صايم) فتركه والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميع فة وفي الاستنشاق جذب به نفسه الى اقصى الانف وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصايم وغيره (و) من سننه (تحليل اللحية الكثيفة) بالثاء المثلثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كها من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سننه تحليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين أكد ويخلل اصابع رجله ويختصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف (واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاوزه محل فرض (و) من سننه (الفسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ويعمل في عدد الفسلات بالاقل ويجوز المقتصر على الفسلة الواحدة والثتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء اكر من بعض لم

(•) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القول بان حصول الماء في بعض اليد كحصوله في كلها والصحيح خلافه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع اليد اه

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء **باب فروض الوضوء**
وصفته **القرض** لغة يقال لمان اصلها الحز والقطع وشرعا ما يثب فاعله
وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة
مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع
(فروضة ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
(والنم والاق منه) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضضة
ولا الاستشاق في وضوء ولا غسل لا عمدا ولا سهوا (و) الثاني (غسل
اليدين) مع المرققين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح
الراس) كله (ومنه الاذانان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله
عليه وسلم الاذانان من الراس رواه ابن ماجة (و) الرابع (غسل الرجلين)
مع الكمينين لقوله تعالى وارجلكم الى الكمين (و) الخامس (الترتيب)
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل المسحوح بين المغسولات ولا
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكسأ اربع مرات
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير
الوجه وان اتمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا (و) السادس
(الموالاة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهره قدمه لمعة
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامر ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهى)
اى الموالاة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله) بزم
معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة
او وسخ لغير طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجأبة
(والنية) لغة القصد ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها
لله تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيم ولو مستحبات الا بها
(فينوى رفع الحدث او) يقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اى بالطهارة
كالصلاة والطواف ومس المحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان توى

طهارة او وضؤا او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره
 او للتبرد لم يجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارفع مطلقا وينوى من
 حدثه دائم استحابة الصلاة ويرفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض
 فلو نوى رفع الحدث لم يرفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب
 نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضؤ وغسل ايضا اسلام وحقل وتميز
 وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولوضؤ
 فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان
 نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب
 ارفع حدثه (او) نوى (تجديدا مسنونا) بان صلى بالوضؤ الذي قبله
 (ناسيا حدثه ارفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من
 عليه جنابة (غسلا مسنونا) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن
 واجب) كما مر فمين نوى التجديد (وكذا عكسه) اى ان نوى واجبا اجزاء
 عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون
 كاملا (وان احدثت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضؤا او غسلا
 فتوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرفع غيره (ارفع سائرهما) اى
 باقيةا لان الاحداث تتداخل فاذا ارفع البعض ارفع الكل (ويجب الاتيان
 بها) اى بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا
 من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمن يسير كالصلاة ولا
 يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنوناتا) اى مسنونات
 الطهارة كغسل اليدين فى اول الوضؤ (ان وجد قبل واجب) اى قبل
 التسمية (و) يسن (استصحاب ذكرها) اى تذكر النية (فى جميعها) اى
 جميع الطهارة لتكون افعالها مقرونة بالنية (ويجب استصحاب حكمها) اى
 حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم
 يؤثر وان شك فى النية فى اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما
 كالوسواس فلا ياتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده
 (وصفة الوضؤ) الكامل اى كيفيته (ان ينوى ثم يسمى) وتقدم (ويغسل
 كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفى اوله
 اى الوضؤ (ثم يتمضمض ويستنشق) ثلاثا ثلاثا بميمه ومن غرفة افضل
 ويستنثر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

المعتاد غالباً (الى ما انحدر من الحيين والذقن طولاً) مع ما استرسل من الحيين (ومن الاذن الى الاذن) عرضاً لان ذلك تحصل به المواجهة والاذنان ليسا من الوجه بل الياس الذي بين العذار والاذن منه (و) ينسل (ما فيه) اى فى الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار و طارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزعة ولا الزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الراس متصاعدا من جانيه فهى من الراس ولا ينسل داخل عينه ولو من نجاسة ولو امن الضرر (و) ينسل الشعر (الظاهر من الكثيف مع ما استرسل منه) ويخلل باطنه وقدم (ثم) ينسل (يديه مع المرفقين) واطفاره ثلاثاً ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه وينسل ما نبت بحمل الفرض من اصبع او يد زائدة (ثم يمسح كل راسه) بالماء (مع الاذنين مرة واحدة) فير يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردّها الى الموضع الذي بدا منه ثم يدخل سبابته فى صمخى اذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما ويجزى كيف مسح (ثم ينسل رجليه) ثلاثاً (مع الكمين) اى العظمين الناتئين فى اسفل الساق من جاني القدم (وينسل الاقطع بقية المفروض) لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه (فان قطع من المفصل) اى من مفصل المرفق (غسل راس المضد منه) وكذا الاقطع من مفصل كعب ينسل طرف الساق (ثم يرفع بصره الى السماء) بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وتباح معونته) اى معونة المتوضى وسن كونه عن يساره كانه ضيق الراس والا فعن يمينه (و) يباح (له تنشيف اعضائه) من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو مسح ان لم يكن المتوضى مكرها بغير حق وكذا النسل والتيمم باب مسح الحيين وغيرهما من الحواويل وهو رخصة وافضل من غسل ورفع الحدث ولا يسن ان يلبس ليسم (يجوز يوماً وليلة) للمقيم ومسافر لا يباح له القصر (ومسافر) سفر اربع القصر (ثلاثة) ايام (بليالها) لحديث على يرفعه للمسافر ثلاثة ايام بليالهن وللمقيم يوم وليلة رواه مسلم ويخلع عند اقضاء المدة فان خاف او تضرر رفيقه بانتظاره تيمم فان مسح وصلى اعاد (و) ابتدا المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين فلا يمسح على نجس ولو فى

ضرورة ويتم معها المستور (باح) فلا يجوز المسح على مقصوب ولا على
 حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر للفروض)
 ولو بشده او شرجه كالزربول الذي له ساق وعري يدخل بعضها في
 بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سفته او صفاته
 او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء
 جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه
 وان ثبت بتصلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على
 ما يسقط (من خف) بيان لطاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة
 المشي فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون
 حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو
 ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم
 مسح على الجوربين والتملين رواه احمد وغيره وصححه الترمذي (ونحوها)
 اى نحو الخف والجوب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح
 عليه لقلعه عليه السلام رواه احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على
 عمامة) مباحة (لرجل) لا لمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على
 الخفين والعمامة قال الترمذي حسن صحيح هذا اذا كانت (مخنكة) وهى
 التى يدار منها تحت الخنك كور يفتح الكاف فأكبر (او ذات ذوائب) بضم
 المعجمة وبمدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح
 على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجز العادة بكشفه
 كقدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيبقى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف
 الخف ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء مدارة تحت حلوقهن)
 لمشقة تزعمها كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (في حدث
 اصغر) لافي حدث اكبر بل يفسل ماتحتها (و) يمسح على (جيرة)
 مشدودة على كسر او جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو
 موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه في شدها فان تعدى
 شدها محل الحاجة تزعمها فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزايد ودوا على
 البدن تضرر بقامه كجيرة في المسح عليه (ولو في) حدث (أكبر) لحديث
 صاحب الشجرة انما كان يكفي ان يتيمم ويغسل او يعصب على جرحه خرقة
 ويمسح عليها ويفسل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة (الى

حلها) اى يمسح على الحيرة الى حلها او برا ماتحتها وليس موقتا
 كالشمع على الخطين ونحوهما لان مسحها للضرورة فيقتدر بقدرها (اذا
 لبس ذلك) اى ما تقدم من الخطين ونحوهما والعمامة والخمار والحيرة
 (بعد كال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل
 رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلهما الخف ثم عم طهارته او مسح راسه
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو
 حيرة فان خاف ترعها تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة
 كالتييم حين يجد الماء (ومن مسح فى سفر ثم اقام) اتم مسح مقيم ان بقى
 منه شئ والا خلع (او عكس) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على
 مسح مقيم تقليا لجانب الحضرة (اوشك فى ابتداءه) اى ابتداء المسح هل كان
 حضرا او سفرا (فمسح مقيم) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن
 (وان احدث) فى الحضرة (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافرا) لانه
 ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح قلائس) جمع قلنسوة وهى المبطات كدنيات
 القضاة والتوميات قال فى مجمع البحرين على هيئة ما تتخذ الصوفية الآن
 (ولا) يمسح (نقافة) وهى الحرقة تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم او) خفا
 (يرى منه بعضه) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر
 فرضه الفصل ولا يجمع المسح (فان لبس خفا على خف قبل الحدث)
 ولو مع خرق احد الخطين (فالحكم للخف فوقانى) لانه ساتر فاشبه المنفرد
 وكذا لو لبسه على لعافة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل
 يده من تحت فوقانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس فوقانى
 قبل مسح التحتانى او بعده لم يمسح فوقانى بل ماتحته ولو نزع فوقانى
 بعد مسحه لزم نزع ماتحته (ويمسح) وجوبا (اكثر العمامة) ويختص ذلك
 بدوايرها (ويمسح) اكثر (ظاهر قدم الخف) والجرموق والجورب
 وسن ان يمسح باصابع يده (من اصابعه) اى اصابع رجله (الى ساقه)
 يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه (دون اسفله)

اى اسفل الحف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يجزى لو اقتصر عليه
 (ومسح) وجوبا (على جميع الحيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة
 (ومتى ظهر بعض محل الفرض) بمن مسح (بعد الحدث) بحرق الحف
 او خروج بعض القدم الى ساق الحف او ظهر بعض راس وحش او
 زالت جيرة استأف الطهارة فان تطهر ولبس الحف ولم يحدث لم تبطل
 طهارته بخلعه ولو كان توشاً تجديداً و مسح (او تم مدته) اى مدة المسح
 (استأف الطهارة) ولو فى الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال
 او انقضت مدته بطلت الطهارة فى المسحوق قبطل فى جميعها لكونها
 لا تتبع باب نواقض الوضوء اى مفسداته وهى ثمانية احدها
 الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله (يقضى) الوضوء (ماخرج من
 سبيل) اى مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او
 مقطرا فى احليله او محتسئ وابتل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا يقضى
 للضرورة (والثانى خارج من بقية البدن) سوا السبيل (ان كان بولا او
 غائطا) قليلا كان او كثيرا (او) كان (كثيرا نجسا غيرهما) اى غير
 البول والغائط كقئ ولو بحاله لما روى الترمذى انه صلى الله عليه وسلم
 قاء فتوضأ والكثير ماخس فى نفس كل احد بحسبه واذا استند المخرج
 وافتح غيره لم يثبت له احكام المعتاد (والثالث زوال العقل) او تقطيعه
 قال ابو الخطاب وغيره ولو نلج ولم يخرج شئ الخافا بالغالب (الا يسير
 نوم من قاعد وقائم) غير محتجى او متكى او مستند وعلم من كلامه ان
 الجنون والاعماء والسكر يقضى الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره فى المبدع
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كمحتجى
 ومتكى ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاء السه فن
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر (والرابع مس ذكر آدمي)
 تعمده او لا (متصل) ولو اشل او قلقة او من ميت لا الاثنيين ولا
 بانى او محله (او) مس (قبل) امرأة وهو فرجها التى بين اسكبتها
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعى
 وغيرها وصححه احمد والترمذى وفى لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد
 ولا يقضى مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو
 كانت زائدة سواء كان (يظهر كفه او بطنه) او حرفه من روس الاصابع

الى الكوع لعموم حديث من افضا بيده الى ذكره ليس بونه ستر فقد
وجب عليه الوضوء رواه احمد لكن لا يتقضى مسه بالظفر (و) يتقضى
(لمسها) اى لمس الذكر والقبل معا (من حتى مشكل) لشهوة او لا
اذ احدهما اصل قطعا (و) يتقضى ايضا (لمس ذكر ذكره) اى ذكر الحثي
المشكل لشهوة لانه ان كان ذكرا فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها
لشهوة فان لم يمس شهوة او مس قبله لم يقضى (او اتى قبله) اى ويتقضى
لمس الاتي قبل الحثي المشكل (لشهوة فيهما) اى فى هذه والتي قبلها لانه ان
كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكرا فقد لمست لشهوة فان كان المس لغيرها
او مست ذكره لم يقضى وضوؤها (والخامس مسه) اى الذكر (امرأة بشهوة)
لانها التي تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنية وذات
الحرم والميتة والكيرة والصغيرة المميزة التي يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد
او غيرها ولو بزائد لزيد او اشل (او تمسه بها) اى يتقضى مسها للرجل
بشهوة كمكسه السابق (و) يتقضى (مس حلقه دبر) لانه فرج سواء كان منه
او من غيره (لا مس شعر وظفر) ومن منه او منها ولا المس بها
(و) (لا مس رجل (لامرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل)
لانه لم يمس البشرة (ولا) يتنقض وضوء (ملوس بدنه ولو وجد منه
شهوة) ذكراً كان او اثنى وكذا لا يتنقض وضوء ملوس فرجه (ويتقضى
غسل ميث) مسلماً كان او كافراً ذكراً كان او اثنى صغيراً او كبيراً وروى
عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والماسل
من يقبله ويباشره ولو مرة لا من يصب عليه الماء ولا من يجمعه وهذا هو
السادس (و) السابع (اكل اللحم خاصة من الجزور) اى الابل فلا
يتقضى بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نياً او
مطبوخاً قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمرة
(و) الثامن المشار اليه بقوله (كلما اوجب غسلاً) كاسلام وانتقال منى
ونحوها (اوجب الوضوء الا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تقضى
بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة واكل
مامست النار غير لحم الابل ولا يسن الوضوء منها (ومن تيقن الطهارة
وشك) اى تردد (فى الحدث او بالعكس) بان تيقن الحدث وشك فى
الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

الامر ان' او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه (فان تيقنهما) اى تيقن الطهارة والحدث (وجهل السابق) منها (فهو بضد حاله قبلهما) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما لا يمينه فلا وضوء عليهما ولا ياتم احدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما اعادا صلاتهما (ويحرم على المحدث مس المصحف) او بعضه حتى جلدته وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حملة بملاقته او في كيس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس تفسير ونحوه ويحرم ايضا مس مصحف بضوء متجسس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث ايضا (الصلاة) ولو فلا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا (و) يحرم على المحدث ايضا (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام رواء الشافعي في مسنده **باب الفصل** يضم الغين الاغتسال اى استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص وباتفتح الماء او العمل بالكسر ما يفصل به الرأس من خطمى وغيره (ووجهه) ستة اشياء احدها (خروج المي) من مخرجه (دفقا بلذة لا) ان خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث علي يرفعه اذا فضخت الماء فاغتسل وان لم تكن فاضحا فلا تغتسل رواء احمد والفضخ هو خروجه بالعلة قاله ابراهيم الحزى فعلى هذا يكون نجسا وليس بمذى قاله فى الرطبة وان خرج المي من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افاق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة وانظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الغسل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا (وان

انتقل المتى ولم يخرج اغتسل له (لان الماء قد باعد مجله تصديق عليه اسم
 الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فان خرج) (و) المتى
 (بعده) اى بعد غسله لانتقاله (لم يعمده) لانه متى واحد فلا يوجب غسلين
 (و) الثانى (تغيب حشفة اصلية) او قدرها ان فقدت وان لم يتزل (فى
 فرج اصلى قبل كان او دبراً) وان لم يجد حرارة فان اوج الحشى المشكل
 حشفته فى فرج اصلى ولم يتزل او اوج غير الحشى ذكره فى قبل الحشى
 فلا غسل على واحد منهما ان لم يتزل ولا يغسل اذا مس الحنان الحنان
 من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من بهيمة او
 ميت) او نائم او مجنون او صغير يجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم
 او صغير ونحوه (و) الثالث (اسلام كافر) اصلياً كان او مرتداً ولو بميزا
 او لم يوجد فى كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرته النبي صلى
 الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه احمد والترمذى وحسنه ويستحب
 له القاء شعره قال احمد ويفسل ثيابه (و) الرابع (موت) غير شهيد
 معركة ومقتول ظلماً ويأتى (و) الخامس (حيض و) السادس (نفاس)
 ولا خلاف فى وجوب الغسل بهما قاله فى المتى فيجب بالخروج والاقطاع
 شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا يغسل بها والولد طاهر (ومن لزمه
 الغسل) لثى مما تقدم (حرم عليه) الصلاة والطواف ومس المصحف
 (وقرارة القرآن) اى قراءة اية فصاعداً وله قول ما وافق قرأنا ان لم
 يقصده كالسجدة والحمدلة ونحوها كالذكر وله توجيه والتفكر فيه وتحريك
 شفتيه به ما لم يبين الحروف وقراءة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قراته
 متنجس الفم ويمنع الكافر من قراته ولو رجع اسلامه (ويعبر المسجد) اى
 يدخله لقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل اى طريق (لحاجة) وغيرها
 على الصحيح كما مشى عليه فى الاقناع وكونه طريقاً قصيراً حاجة وكره احمد
 اتخاذ طريقاً ومضى العيد مسجد لا مصلى الجنازة (ولا) يجوز ان (يلبث
 فيه) اى فى المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فان توشاً جاز له اللبث
 ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتمدى ويباح به وضوء وغسل
 ان لم يؤذ بهما وان كان الماء فى المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث
 فيه للاغتسال تيمم وان تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

(و) قوله فان خرج بعده الخ اى بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اه

ميتا (مسلما او كافرا سن له الفصل لامر اى هريرة رضى الله عنه بذلك
 رواه احمد وغيره (او افان من جنون او اغماء بلا حلم) اى اترال (سن
 له الفصل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
 والجنون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاغسال المستحبة فى ابواب ما تحب
 له ويتم للكل ولما يسن له الوضوء لمذر (و) صفة (الفصل الكامل)
 اى المشتغل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
 الصلاة او نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء نجب مع الذكر وتسقط مع
 السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
 بذلك (و) يفسل ما لونه ، من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحني) الماء
 (على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز
 المسح (ويم بذه غسلا ، لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
 من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض (ويدلكه)
 اى يدلك بذه بيديه ليتيقن وصول الى مغابنه وجيع بذه ويتفقد اصول
 شعره وغضاريف اذيه وتحت حلقه وابطيه وعمق سرتة وبين اليه وطى
 ركبته (ويتمان) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى طهوره
 (ويفسل قدميه) ثانيا (مكانا اخر) ويكنى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
 ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الفصل (المجزى) اى الكافى (ان
 ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويم بذه بالفصل مرة) اى
 يفسل ظاهرا جميع بذه وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والاتق والبشرة
 التى تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترله وما تحت
 حشفة اقلف ان امكن شمرها ويرفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
 سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجمله فى قفلة او نحوها
 وتجملها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا (ويتوضا بعد)
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعا اوقية مصرى
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية
 قدسية (ويفتسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

الاسراف ولو على نهر جار ومحرم ان يغتسل عرياناً بين الناس وكره خاليا في الماء (فان اسبغ باقل) مما ذكر في الوضوء او الغسل اجزاء والاسباغ تميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً (او نوى بغسله الحدين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل (اجزاء) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة (ويسن جنب) ولو اتى وحائض ونفسا انقطع دمهما (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى (والوضوء لا كل) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضأ وضوءه للصلاة رواه احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه ووضوءه (لمداودة وطى) لحديث اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يساود فليتوضأ بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء ليس بمدل ولا رجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ومحرم على المرأة بلا عذر في باب التيمم في اللغة القصد وشرعا مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجزعه الله طهورا لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقال تعالى تقيموا صعيدا طيبا الاية (وهو) اى التيمم (بدل طهارة الماء) لكل ما يفعل بها عند التحيز عنه شرعا كصلاة وطواف ومسح مخف وقرآنة قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد كسوف او اجتماع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة واراد فعلها (او انجحت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثاني لعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضراً كان او سافراً قسراً كان او طويلاً مباحاً كان او غيره فن خرج لحث او احتطاب ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتفويت حاجته فله التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على شئ (اى غن مثله في مكانه بان لم يبدل الا بزيادة) كغبار) عادة (او يثنى بجزءه) او ينسأجه له او

لمن قفقه عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
 (بطلبه ضرر بدنه او) ضرر (رفيقه او) ضرر (حرمة) اى زوجته
 او امرأة من اقاربه (او) ضرر (ماله بعلش او مرض او هلاك ونحوه)
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده (شرع التيمم) اى
 وجب لما يجب الوضوء او الفسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وجبل ودلو بمن مثل
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً
 وهبة وقبول ثمة قرضاً اذا كان له وقاه ويجب بذله لمطشان ولو نجساً
 (و من وجد ماء يكفى بعض طهره) من حدث أكبر او اصغر (تيمم بعد
 استعماله) ولا تيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو يحدث غسل النجاسة
 وتيمم للحدث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه (ومن جرح)
 وتضرر بفسل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بفسله مما قرب
 منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا توضاء مراعات الترتيب فتيمم له عند غسله
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
 الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
 وقت الصلاة (طلب الماء فى رحله) بان يقتش فى رحله ما يمكن ان يكون
 فيه (و) فى (قربه) بان ينظر وراء وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستبراء ويطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه بدلالة ثقة اذا
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او
 ماله ولا تيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان التوبة لا تصل اليه الا بعده او غله قريباً
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
 ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز
 عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
 بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرج عن
 كونه واجباً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

واجداً للماء (وان نوى تيمم احداهما) متنوعة توجب وضوءاً او غسلًا
اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيمم الحدين ولا يكفي
احدهما عن الآخر (او) نوى تيممه (نجاسة على بدنه تقصره ازالها او عدم
ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضرا مع عدم ما يسخن به الماء بعد
تحفيفها ما امكن وجوبا اجزاء التيمم لها للعموم جعلت لى الارض مسجداً
وطهوراً (او حبس في مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (تيمم)
اجزاء (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بمحل لا ماء به ولا تراب وكذا
من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بناء ولا تراب (صلى) الفرض
فقط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
ولا يزيد على ما يجرى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسبح غير
مرة ولا يزيد في طمانينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على
ما يجرى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
باحدها (ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونخيت
التجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله
وان تيمم جماعة من مكان واحد جزئاً لو توضوا من حوض يفترون منه
ويعتبر ايضا ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغموص وان يكون غير محترق
فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغيره طاهر غيره لقوله
تعالى فامسكوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او
حصير او حائط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
شعر او نحوه مما اياه غبار صح وان احتاط التراب بذي غبار غيره كالنورة
فكما خالطه طاهر (وفروضة) اى فروض التيمم (مسح وجهه) سوى
ما تحت شعر ولو خفيفاً وداخل قم واقف ويكره (و) مسح (يديه) الى
كوعه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكتمك ان تقول بيديك هكذا
ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
(والموالة) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان
مغسولاً فهما فرضان (في) التيمم عن (حدث اصغر) لا عن حدث اكبر
او نجاسة ببدن لان التيمم مبنى على طهارة الماء (وتشترط النية لما تيمم له)
كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره) كنجاسة على بدنه فينوى

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجرح او نحوه لانها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا بد من التعمين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدهما) اى الحدث الاصغر او الاكبر او الجنابة بالبدن (لم يميزه عن الآخر) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في العموم فيكون منويا (وان نوى) بيمينه (فضلا) لا يصلح به فرضا لانه ليس بنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطاق) فلم يمين فرضا ولا فلا (لم يصلح به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاء فرض عين فذكر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نقل فس محض فقرة قرآن فابتسم (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت : او دخوله ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن في صلاة جمعة او نوى الجمع في وقت نائية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد في حقه (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمطلات الوضوء) وعن حدث اكبر (بوجباته) لان البدل له حكم البدل وان كان لحين او فاس لم يبطل بحدث غيره (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المقذور على استعماله بلا غيره ان كان تيمم لصدمة والا فبزوال ميع من مرض ونحوه (ولو في الصلاة) فيظهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب احادتها وكذا الطواف ويفسدت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) يختار (لراحي الماء) او العسل وجوده ولن استوى عنده الامران (اولي) اقول على رضى الله عنه في الجنب يتلوم اى يتأني ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم وصفته (اى كية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول بسم الله وهى ها كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرقا لاصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد زرع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه به) اى يباطن اصابعه (و) يمسح (كية براحتيه) استحيانا فلو مسح وجهه يمينه ويمينه يساره او كمكس صحيح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

بغيره

بغيره

وصول التراب اليه (ويخلل اصابه) يصل التراب الى ما بينهما ولو تيم
بخرقة او غيرها جاز ولو نوى وصعد الى نصب للريح حتى (عمت) محل
القرض بالتراب او امره عليه ومسحه به مسح لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به
باب ازالة النجاسة ^{بالحكمة} اي تطهير مواردها (يجزى في غسل
النجاسات كلها) ولو من كلب او من خنزير (اذا كانت على الارض) وما
اتصل بها من الحيطان والاحواض ^{والصخور} (غسلة واحدة تذهب بعين
النجاسة) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يجز وكذا اذا
غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرء دفعا
للحرج والمشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلا من ماء او
ذنوبا من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرمل والدم الجامد
الجاف والروث واختلطت باجزاء الارض لم تطهر بالفضل بل بازالة اجزاء المكان
بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة (و) يجزى في نجاسة (على غيرها) اي
غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اي احدى الغسلات والاولى اولى
(بتراب) ظهور (في نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما او من احدهما
لحديث اذا ولغ الكلب في اناه احدكم فليغسله سبعا او لاهن بالتراب رواه
مسلم عن ابي هريرة مرفوعا ويعتبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به
الا فبا يضر فيكنى مسما (ويجزى عن التراب اثنان ونحوه) كالصابون
والغزالة ويحرم استعمال مطبوع في ازالته (و) يجزى (في نجاسة غيرها)
اي غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات
بماء ظهور ولو غير مباح ان اقتت والا فحتى تنقى مع حث وقرص الحاجة
وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه او
تقليبه كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح
او ما عجزا (بلا تراب) تقول ابن عمر امرنا بفضل الانجاس سبعا فينصرف
الى امره صلى الله عليه وسلم قاله في المبدع وغيره وما تجس بفضلة يضل
عدد ما بقي بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا
يطهر متجسس) ووارضا وشمس ولا ريح ولا دلك (ولو اسفل خف
او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل بمسح) ولا (يطهر متجسس) (باستحانة)
فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصير كنف
وكلب وقع في ملاحه صار ملها ونحو ذلك نجس (غير الحرة) اذا اقلبت

بنفسها خلا او بمقل لا لقصد تحليل ودنها مثلها لان نجاستها لشدها
المسكرة وقد زالت كلاء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذا صارت
حيوانا طاهرا (فان خالت) او نقلت لقصد التحليل لم تطهر والحل المباح ان
يصب على الغيب او الصبر حل قبل غلبانه حتى لا يغلى ويمتنع غير الحلال
من امساك الحمة لتتحلل (او تجس دهن مائع) او عجين او باطن حب
او اناء تشرب النجاسة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
حولها والباقى طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
(حتى يجزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كيه ولا
يعرفه غسلهما ويصلى في قضاء واسع حيث شاء بلا تحر (ويظهر بول)
وفي (غلام لم ياكل الطعام) لشهوة (بضمحه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كمايطه وكبول الاثني والخثي فيفضل
كسائر النجاسات قال الشافعي لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
ان الغلام اصله من الماء والتراب والحارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولما سما طاهرا (ويعنى في غير
مايع وفي غير معلوم عن يسير دم نجس) ولو حضا او نفاسا او استحاضة
وعن يسير فحج وصدبد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسبه و يضم متفرق
بثوب لا أكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل ودم الشهيد
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حمرة طاهر (و) يعنى (عن
اثر استجمار) تحله بعد الاقفا واستيفاء العدد (ولا ينجس الادمى بالموت)
لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبق
والعقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بانثوت برياً كان او بحريا فلا ينجس
الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
الله عليه وسلم امر العرنين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بصل اثره اذا
ارادوا الصلاة (ومنى الادمى) طاهر لقول عائشة كنت افرك الثنى من

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم تم يذهب فيصل به متفق عليه فلي هذا
 يستحب فرك يابسه وغسل رطبه (ورطوبة فرج المرأة) وهو مسلك الذكر
 طاهرة كالمرق والريق والخط والبلغم ولو ازرق وما سال من المم وقت
 التوم (وسؤر الهرة وما دونها في الحافة طاهر) غير مكروه غير دجاجة
 غلالة والسؤر بضم السين مهور بقة طعام الحيوان وشرا به والهر القط
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يقب من مايع
 لم يوتر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
 دبره في مايع ثم خرج حيا لم يوتر ، وسباع البهايم وسباع الطير التي هي
 اكبر من الهر خنقة (والحمار الاهل والبل منه) اى من الحمار الاهل
 لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
 سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
 ينجسه شئ فهو انه نجس اذا لم يباينهما وقال في الحمر يوم خير انها
 رجب متفق عليه والرجس الجس (باب الحيض) اصله لغة السيلان
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طيبة وجيلة يخرج من
 قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
 قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافى رات جدة لها احدى
 وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احد ولا فرق بين نساء
 العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال احد انما تعرف النساء
 الحمل باقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له العبادة ولا يمنع
 زوجها من وطئها ويستحب ان تقتل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
 بيومين او ثلاثة مع اماراة ففاس ولا تنقص به مدته (وقوله) اى اقل
 الحيض (يوم ويلة) لقول على رضى الله عنه (واكثره) اى اكثر الحيض
 (خمسة عشر يوما) بليلها لقول عطا رات من تحيض خمسة عشر يوما
 بليلها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ليل يابها (او سبع) ليل
 يابها (واقل الطهر بين الحيضتين ثلاث عشرة يوما) احتج به احمد بما روى
 عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فرغت انها حاضت في شهر
 ثلاث حيض فقال على لشرع قل فيها قتال شرع ان جاءت بيئة من بطانة

الحيض

باب الحيض

اهلها بمن يرجي دينه وامانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة فقال على
قالون اى جيد بالرومية (ولا حد لاكثره) اى اكثر الطهر بين الحيضتين
لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن
حيض خلوص التقان لا تتغير معه قطرة احتشمت بها ولا يكره وطئها
زمنه ان اغتسلت (ونقض الحيض والنفساء الصوم لا الصلاة) اجماعا
(ولا يمحان) اى الصوم والصلاة (منها) اى من الحيض (بل يحرمان)
عليها كالطواف وقراءة القرآن واللبث في المسجد لا المرور به ان امتت تلويثه
(ويحرم وطئها في الفرج) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا
النساء في الحيض (فان فعل) بان اوطأ قبل اقطاعه من يجامع مثله حشفته
ولو بجائل او مكرها او ناسيا او جاهلا (فعليه دينار او نصفه) على
التخيير (كفارة) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواء احمد
والتزمذى وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مقال
من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد
وتسقط بعجزه وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز ان يستمتع منها (اى
من الحيض) بما دونه (اى دون الفرج من القبلة واللس والوطئ) دون
الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا نكاح فروجهن
وبن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حضا مكننا
قبل (واذا اقطع الدم) اى دم الحيض او النفاس (ولم تغسل لم ينج غير
انصيام والطلاق) فان عدت الماء تيمت وحل وطئها وتغسل المسئلة
المتممة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تصلى به وينوى عن مجنونة
غسلت كيت (والمبتدأة) اى في زمن يمكن ان يكون حيضا وهى
التي رات الدم ولم تكن حاضت (نجاس) اى تدع الصلاة والصيام ونحوها
بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة (اقله) اى اقل الحيض يوم
وليلة (ثم تغسل) لانه اخر حضا حكما (وتصلى) وتسوم ولا توطأ
(فان اقطع دمها لاكثره) اى اكثر الحيض خمسة عشر يوما (فما دون)
بضم التون لقطعه عن الاضافة (اغتسلت عند اقطاعه) ايضا وحويا
لصلاحته ان يكون حضا وتغسل كذلك في الشهر الثانى والثالث (فان
تكرر) الدم (ثلاثا) اى في ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله (حيض)
وثبت عاتقها فجلسه في الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث (ونقض ما

وجب فيه) اى ما صامت فيه من واجب وكذا ما طاقته او اعتكفته فيه وان ارتفع حيضها ولم يعد او ايسر قبل التكرار لم تقص (وان عبر) اى جاوز دم مبتداء (اكثره) اى اكثر الحيض قهوى (مستحاضة) والاستحاضة سيلان الدم في غير وقته من العرق الماذل من ادنى الرحم دون قعره (فان كان) لها تميز بان كان (بعض دمها احمر وبعضه اسود ولم يعبر) اى يجاوز الاسود (اكثره) اى اكثر الحيض (ولم يقص عن اقله فهو) اى الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه نحيئا او منتئا وطلح حيضا (تجلسه في الشهر الثانى) ولو لم يتكرر او يتوال (والاخر) والريق وغير المتن (استحاضة) تصوم فيه وتصلى (وان لم يكن دمها متميزا قدمت) عن الصلاة ومحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثا فتجلس (غالب الحيض) ستا او سبعا بقمر (من كل شهر) من اول وقت ابتدائها ان علمته والا فمن اول كل هلالى (والمستحاضة المعتادة) التى تعرف شهرها ووقت حيضها وطهرها منه (ولو) كانت (مميزة تجلس عادتها) ثم تفصل بعدها وتصلى (وان نسبتها) اى نسبت عادتها (عملت بأغيز الفالح) بان لم يقص الدم الاسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو تنقل او لم يتكرر (فان لم يكن لها غيز) صالح ونسبت عدده ووقته (فتألب الحيض) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه والا فمن اول كل هلالى (كالعالمة بموضعه) اى موضع الحيض (الناسبة لعدده) فتجلس غالب الحيض في موضعه (وان علمت) المستحاضة (عدده) اى عدد ايام حيضها ، ونسبت موضعه من الشهر (ولو كان موضعه من الشهر) فى نصفه جلستها) اى جلست ايام عادتها (من اوله) اى اول الوقت الذى كان الحيض يأتىها فيه (كمن) اى كابتداء (لا عادة لها ولا غيز) فتجلس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم (ومن زادت عادتها) مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيجبر ستة (او تقدمت) مثل ان تكون عادتها من اول الشهر فتراه فى اخره (او تأخرت) عكس التى قبلها (فما تكرر) من ذلك (ثلاثا) فهو (حيض) ولا تلتفت الى ما خرج عن العادة قبل تكرره كدم مبتداء الزائد على اقل الحيض فتصوم فيه وتصلى قبل التكرار وتفصل عند اعتدائه ثانيا فان تكرر ثلاثا صار عادة فتعيد ما صامته فيه من فرض ونحوه (وما قص عن عادة شهر) قل كانت عادتيا ستة فتقطع خمس

اغتسلت عند انقطاعه وصلت لانها طاهرة (وما عاد فيها) اى فى ايام عادتها
 كما لو كانت عشرة قرأت الدم ستائم اقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر
 (جلسته) فيها لانه صادف زمن العادة كالم لم ينقطع (والصفرة والكدره
 فى زمن العادة حيض) فجلسهما لابعد العادة ولو تكررت لقولام عطية كذا
 لانعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواه ابو داود (ومن رات يوما)
 اواقل او اكثر (دما ويوما) او اقل او اكثر قاقا لدم حيض (حيث بلغ
 مجموعها اقل الحيض) والنقا طهر (تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويصكره
 وطئها فيه) ما لم يمر (اى يجاوز مجموعهما) اكثره (اى اكثر الحيز
 فيكون استحاضة) والمستحاضة ونحوها (بمن به سلس بول او مذي او ريج
 او جرح لا يرقى دمه او رعاى دائم) تفصل فرجها (لازالة ما عليه من
 الحدث) وتغيبه (عصبائع الخارج حسب الامكان فان لم يكن عصبه كالباسور صلى
 على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط) وتوضا (
 لدخول) وقت كل صلاة (ان خرج شئ) وتصلى (مادام الوقت فروضا
 ونوافل) فان لم يخرج شئ لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زما
 يتسع للوضوء والصلاة فبين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يطهقه الساس
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد (ولا توطأ) المستحاضة
 (الا مع خوف العنت) منه او منها ولا كفارة فيه (ويستحب غسلها)
 اى غسل المستحاضة (لكل صلاة) لان ام حبيبة استحيضت فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة
 متفق عليه (واكثر مدة الفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لغة من التنفس
 وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كربت اى فرجها (اربعون
 يوما) واول مدته من الوضع وما رآته قبل الولادة يومين او ثلاثة بامارة
 ففاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها
 ولم يزد او زاد وتكرر فحيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة
 فى مدة فاس (ومتى طهرت قبله ! اى قبل اقضاء اكثره) تطهرت (اى
 اغتسلت) وصلت (وصامت ككسائر الطهارات كالحائض اذا اقطع
 دمها فى عادتها) ويكره وطئها قبل الاربعين بعد) انقطاع الدم (والتطهير)

اى الاغتسال قال احمد ما ينجي ان ياتيها زوجها على حديث عثمان ابن
ابى العاص انها اتته قبل الاربعين فقال لا تقربيني ولاه لا تأمن عود الدم
في زمن الوطى* (فان عاودها الدم) في الاربعين (فشكوك فيه) كما لو
لم تراه ثم رآه فيها (وتصوم وتصلى) اى تمتد لانها واجبة في ذمتها
بقيين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه
احتياطاً ولو جوبه يقينا ولا تقضى الصلاة كما تقدم (وهو) اى النفس
(كالحيض فيما يحل) كالاختناع بها دون الفرج (و) فيما (يحرم) به
كالوطى في الفرج والصوم والصلاة والطلاق بغير سواها على عوض (و)
فيما (يجب) به كالنفل والكفارة بالوطى فيه (و) فيما (يسقط) به
كوجوب الصلاة فلا تقضيها (غير العدة) فان المفارقة في الحياة تعد
بالحيض دون النفاس (و) غير (البلوغ) فيثبت بالحيض دون النفاس لحصول
البلوغ بالاتزال السابق للحمل ولا يحتسب بدمه النفاس على المولى بخلاف
مدة الحيض (وان ولدت امرأة توأمين) اى ولدين في بطن واحد (قالوا
النفاس واخره من اولهما) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوماً
فاكثر فلا نفاس للثاني ومن صارت نفاً بتعديها بضرب بطنها او بشرب
دواء لم تقض

كتاب الصلاة

في اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اى ادع لهم وفي النسخ اقوال
واقوال مخصوصة مفتوحة بالتكثير غنثة بالتسليم سميت صلاة لاشتمالها على الدعاء
مشتقة من الصلوة وهما عرقان من جانب الذنب وقيل عظمان ينجيان في
الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى : تجب (الخمس في كل يوم وليلة
(على كل مسلم مكلف) اى بالغ عاقل ذكراً وانى او حتى حر او عبد او
مبعض (الا حائضاً او نفساً) فلا تجب عليهما (ويقضى من زال عقله
بنوم او اغماء او سكر ، طوعاً او كرها (او نحوه) كشراب دواء
لحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها رواء مسلم وغنى
على عمار ثلاثاً ثم اطاق وتوضا وقضا تلك الثلاث ويقضى من شرب محرماً
حتى زمن جنون طراً متصلاً به تقيظاً عليه ، ولا أح ، الصلاة من
مجنون) وغير مميز لانه لا يقبل التوبة (ولا) تصح من (كافر) لعدم صحة

اثية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويماقب عليها وعلى سائر فروع الاسلام (فان صلى لم الكافر على اخلاف انواعه في دار الاسلام او الحرب جامة او منفردا بمسجد او غيره) (فسلم حكما) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقاء على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن ولو في غير وقته (ويؤمر بها صنف لسبع) اى يلزم وله ان يأمره بالصلاة لتام سبع سنين ونعائمه اياها والطهارة ليعادها ذكر اركان او اثني وان يكفه عن المفاسد (و ان) يضرب عليها لعشر (سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا ابناءكم بالصلاة وهم ابناء سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره) (فان بلغ في اثنتاه) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة (او بعدها في وقتها اعاد) اى لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزئه عن الفريضة ويميد التيم لا الوضوء والاسلام (ويحرم) على من وجبت عليه (تأخيرها عن وقتها) المختار او تأخير بعضها (الا لثاوى الجمع) لعذر فيباح له تأخير لان وقت الثانية يصير وقتا لهما (و) الا (لمستفل بشرطها الذي يحصله قريبا) كاقطاع ثوبه الذي ليس عنده غيره اذا لم يفرغ من خطائه حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى ولم يلمزمه التأخير في الوقت مع العزم عليه ما لم يظن مانعا ونقط بجمته ولم يأنم (ومن جحد وجوبها كفر) اذا كان ممن لا يحمله وان فشاها لانه مكذب لله ورسوله واجماع الامة وان ادعى الجمل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان اصر كفر (وكذا تاركها تهاونا) او كسلا لا جحودا (ودعاء امام او نائبه) لفعالها فاصر وضاق وقت الثانية عنها (اى عن الثانية لحديث اول ما فقدون من دينكم الامانة واخر ما تفقدون الصلاة قال احمد كل شيء ذهب اخره لم يبق منه شيء فان لم يدع لفعالها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعتد سقوطها منه (وكذا يقبل حتى يستتاب ثلاثا) فيها اذ جحد وجوبها وفيما اذا تركها تهاونا فان تابا والا ضرت عنقه والجمعة كغيرها وكذا ترك ركن او شرط يفيق الاشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى ولا يذبح السلام عليه ولا جبة دعوته قاله الشيخ تقي الدين ويصير مسلما بالصلاة ولا يكفر بترك غيره من زكاة وصوم

وحج تهاونا وبخلا في باب الاذان هو في اللغة الاعلام قال تعالى
 واذان من الله ورسوله الى اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة
 او قربه ليجز بذكر مخصوص (والاقامة) في الامس مصدر اقام وفي
 الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون
 اطول الناس اعتاقا يوم القيامة رواء مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث
 اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه (على
 الرجال) الاحرار (المقيمين) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد
 ولا على النساء ولا على العبيد ولا على المسافرين (للصلوات الخمس
 المكتوبة) دون المنذورة والمؤدات دون المقضيات والجمعة من الخمس
 ويسنان منفرد وسفرا ولمقضية (يقاتل اهل بلد تركوها) اي الاذان
 والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانها من شعار الاسلام الظاهرة واذا
 قام بهما من يحصل به الاعلام غالبا اجزاء عن اسكل وان كان واحدا
 والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بمكان واحد وقيم
 احدهم وان تشاحوا اقرع ونصح الصلاة بدونهما لكن يكره (ويحرم
 اجرتهم) اي يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانها قرينة لقا
 عليهما (لا) اخذ (رزق من بيت المال) من مان النبي (لعدم متطوع)
 بالاذان والاقامة فلا يحرم كازاق القضاء والغزاة (و) يسن ان (يكون
 المؤذن حيا) اي رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في انغنى وغيره
 وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسامعه (آمينا) اي عدلا لانه مؤتمن
 يرجع اليه في الصلاة وغيرها (طائفا بوقت) ليخبره فيؤذن في اوله (فن
 تشاح فيه اثنان) فاكثر (قدم افضلهما فيه) اي فيما ذكر من الخصال
 (ثم) ان استوا فيها قدم (افضلهما في دينه وعقله) لحديث ليؤذن لكم
 خيركم رواء ابو داود وغيره (ثم) ان استوا قدم (من يختاره) اكثر
 (الحيران) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل فـ (قرعة) فايهم
 خرجت به القرعة قدم (وهو) اي الاذان المختار (خمس عشرة جملة)
 لانه اذان بلال رضى الله عنه من غير ترجيع الشهادتين فان رجعهما فلا
 بأس (برتلها) اي يستحب ان يتمهل في انقاط الاذان ويقف على كل
 جملة وان يكون قائما (على علو) كثارة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون
 (متطهرا) من اخذ الاصغر والاكبر ويكره اذان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة)
 لانها اشرف الجهات (جاعلا اصبعه) السبابتين (في اذنيه) لانه ارفع
 للصوت (غير مستدير) فلا يزبل قدميه () في منارة ولا غيرها (ملتفتا في
 الحيلة يمينا وشمالا) اى يسن ان يلتفت يمينا لى على الصلاة وشمالا لى على
 السلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد (قائلا بعدها)
 اى يسن ان يقول بعد الحيلتين (في اذان الصبح) ولو اذن قبل الفجر
 (الصلاة خير من النوم مرتين) لحديث ابى مخذورة رواه احمد وغيره ولانه
 وقت ينسام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة
 (وحى) اى الاقامة (احدى عشرة) جملة بلا تائية وتباح تشبها (بحديثها)
 اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان (ويقسم من اذن) استحبابا فلو
 سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع
 ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع (في مكانه) اى يسن
 ان يقيم في مكان اذانه (ان سهل) لانه ابغ في الاعلام فان شق كان اذن في منارة
 او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لئلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا
 باذن الامام (ولا يصح) الاذان (الا مرتبا) كركان الصلاة (متواليا) عرفا لانه
 لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالاة بين الاقامة
 واصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد
 الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا (من) واحد ذكر (عدل) ولو
 ظاهرا فلو اذن واحد بعضه وكله اخر او اذنت امرأة او حتى او ظاهرا
 الفسق لم يعتد به ويصح الاذان (ولو) كان (ملخا) اى مطريا به (او) كان
 ملخا لئلا لا يحيل المعنى ويكره ان ومن ذى لغة فاحشة وبطل ان اهيل
 المعنى (ويجزى) اذان (من يميز) لصحة صلاته كالبالغ (ويبطلهما) اى
 الاذان والاقامة (فصل كثير) بسكوت او كلام ولو مباحا (و) كلام يسر
 محرم كقذف وكره السير غيره (ولا يجزى الاذان قبل الوقت) لانه شرع
 للاعلام بدخوله ويسن في اوله (الا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل)
 لحديث ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
 متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت
 وان يتخذ ذلك عادة ليلا يفر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

() قوله فلا يزبل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ومحوها فيستدير اه

الحاضر فبقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) اى المؤذن (بعد اذان مغرباً) او صلاة يس تجميعها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن تأخير الاقامة للدراك (وبس جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت العائنة واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليساً اسر والاجهر فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسماعه) اى لسماع المؤذن او المقيم ولو ان السامع امرأة او سمع ثانياً وثالثاً جث س (متابعته) سرا بمثل ما يقول ولو فى طواف او قراءة ويقفيه المصلى والتحلى (و) تسن (حوقله فى الجملة) اى ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من انوم ويسمى التوب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة افسهما ليجمعاً بين ثواب الاذان والاجابة (و) ين (قوله) اى قول المؤذن وسامعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل وسيبويه (رب هذه الدعوة) بمنح الدال اى دعوة الاذان (التامة) اى الكاملة السالمة من نقص ينطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم وتعمل بصاعتها (ات محمد الوسيلى) منزلة فى الجنة (والفضيلة وابنه مقاما محمودا الذى وعدته) اى الشفاعة العظمى فى موقف القيامة لانه يحمده فى الاولون والاخرون ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان فى الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع ﴿باب شروط الصلاة﴾
الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده (شروطها) اى ما يجب لها (قبلها) اى تتقدم عليها وتسبقها الا التبة فالافضل مقارنتها للتمهجة ويجب استمرارها اى الشروط فيها وهذا المعنى فارقت الاركان (منها) اى من شروط الصلاة الاسلام والمقل والتميز وهذه شروط فى كل عبادة الا التميز فى الحى ويأتى ولذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تسع الا به وهو حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلوات الخمس اثم قال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

شرائط

اليه وتكرر بتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ متفق عليه (و) الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي او ثوبه او بقته وبأى والصلوات المفروضة خمس في اليوم واليلة ولا يجب غيرها الا لعارض كالنذر (فوقت الظهر) وهي الاولى (من الزوال) اى قبل الشمس الى المغرب ويستمر (الى مساوات الشئ) الشاخص (فيه بعد فتي الزوال) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جاب المغرب ثم ما دامت الشمس ترفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس الى وسط السماء وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها الى الجو ويطول في اشتهاء ويختلف بال شهر والبلد (وتعجيلها) اى الظاهر (افضل) وتحصل فضيلة التعجيل بالتأهب اول الوقت (الا في شدة حر فيستحب تأخيرها الى ان ينكسر لحديث ابردوا بالظهر (ولو صلى وحده) او بيته (او مع غيم لمن يصلى جماعة) اى ويستحب تأخيرها مع غيم الى قرب وقت العصر لمن يصلى في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فقلب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (وبايه) اى بلى وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (الى مصير الفتي منايه بعد فتي الزوال) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس (و) وقت (الضرورة الى غروبها) اى غروب الشمس فالصلاة فيه ادا لكن ياتم بالتأخير اليه لغير عذر (ويسن تعجيلها) مطلقا وهي الصلاة الوسطى (وبليه وقت المغرب) وهي وتر النهار ويمتد (الى مغيب الفرة) اى الشفق الاخر (ويسن تعجيلها الا ليلة جمع) اى مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدها محرما) تأخير المغرب لتجمعها مع العشاء تأخيرا قبل حط رحله (وبليه وقت العشاء الى) طلوع (الفجر الثاني) وهو الصادق وهو (البياض المعترض) بالشرق ولا طلعة بعده والاو مستطيل ازرق له شعاع ثم يطم (وتأخيرها الى) ان يصاها في اخر الوق المختار وهو (تلك الليل افضل ان سهل) فان شق ولو على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا اولشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثالث بلا عذر لانه وقت ضرورة (وبليه

وقت الفجر) من طلوعه (الى طلوع الشمس وتحويلها افضل) مطابقا
ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب امكنه تعلمه في الوقت وكذا لو امره
والده به ليصلي به ويسن لحاقن ونحوه مع سعة الوقت (وتدرك الصلاة)
اداء بادره تكبيرة (الاحرام في وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لغيب
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتي (ولا يصلي)
من جهل الوقت ولم عكنه مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها
اما باجتهاد) ونظر في الادلة اوله صنعة وجرت عادته بعمل شيء مقدر
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شيء مقدر ويستحب له التأخير حتى
يتيقن (او بخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالما او السفق
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل مخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان
احرم باجتهاده) بان غلب على ظنه دخول الوقت لدليل
مما تقدم (فان) احرامه (قبله) فصلاته قبل لانها لم تحجب ويعيد
فرضه والا يتبين له الحال او ظهر له في الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة
عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الاعمى العاجز مطلقا ان لم يجد من
يقلده (وان ادرك مكلف من وقتها) اى وقت فريضة (قدر التحريم)
اى تكبيرة الاحرام (ثم زال تكليفه) بنحو جنون (او) ادركت الطاهرة
من الوقت قدر التحريم ثم (حاضت) او نفست (ثم كلف) الذى كان
زال تكليفه (وطهرت) الحائض او النفسا (قضوها) اى قضوا تلك
الفريضة الى ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها
واستقرت فلا تسقط بوجود المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ
صغير او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا (قبل خروج
وقتها) اى وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل العروب مثلا ولو بقدر تكبيرة
(لزمته) اى العصر (وما يجمع اليها قبلها) وهى الظهر وكذا لو كان
ذلك قبل النحر لزمته المشا والمغرب لان وقت الثانية وقت للاولى حال
العذر فاذا ادركه المعذور فكاه ادرك وقتها (ويجب فوراً) ما لم ينضر في
بدنه او معيشة يحتاجها او يحضر لسلالة عيد (قضا النوات مرتبة) ولو
كثرت ويس صلاتها جماعة (ويسقط الترتيب نسيانه) للعذر فان نسي
الترتيب بين النوات او بين حضرة وقاية حتى فرغ من الحاضرة تحت

ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب ايضا (بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة) فان خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لانها أكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لغرض صحيح كاستظار رفقة او جماعة لها ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما نيقن وجوبه (ومنها) اى من شروط الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا والستر يفتح السين التغطية وبكسرها ما يستر به والعورة لغة الفصان والشيء المستقع ومنه كلة عورا اى فتيحة وفي التوسع التبل والدبر وكما يستحي منه على ما أتى تفصيله (فجب) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفي ظلة وحارج الصلاة (بما لا يصف بشرتها) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر انما يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف لحم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوح كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصير وحفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتخل ونحوها ولزواج وسيد وزوجة وامة و (عورة رجل) ومن بلغ عشرين (امة وام ولد) ومكاتب ومدبرة (ومتعلق بعضها) وحرمة مميزة ومراهنفة (من السرة الى الركبة) وايسا من العورة واب سح الى عشر الفرجان (وكل الحرمة) البالغة (عورة الا وجهها) فليس عورة في الصلاة (وتسحب صلاته في توبين) تالتميع والردا او الازار او السر اويل مع القميص (ويكفى ستر عورته) اى عورة الرجل (في النفل و) ستر (عورته مع) جميع (احد عاتقيه في الفرض) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء رواه الشيخان عن ابى هريرة (و) تسحب (صلاتها) اى صلاة المرأة (في درع) وهو القميص (وخار) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها (وملحمة) اى ثوب تلحف به وتكره صلاتها في نقاب وبرقع (ويجزى) المرأة (ستر عورتها) في فرض ونفل (ومن انكشف بعض عورته) في الصلاة رجلا كان او امرأة (وخش) عرفا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن ا ولم يفحش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده (او صلى في ثوب محرم عليه) كمنسوب كله او بعضه وحرير ومنسوح بذهب او فضة ان كان

رجلا واجدا غيره وصلى فيه علما ذاكرا اعاد وكذا اذا صلى في مكان غضب
 (او) صلى في ثوب (نجس) اعاد ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل)
 غضب او (نجس) وبركع ويسجد ان كانت النجاسة يابسة ويومي برتبة
 غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويسلي عريانا مع ثوب منصوب لم يجد غيره
 وفي حريرة ونحوه لعدم غيره ولا يصح مثل آبق (ومن وجد كفاية عورته
 سترها) وجوبا وترك غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى
 (والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (المرجئ) لانها احسن
 (فان لم يكتمها) وكفى احدها (فالدبر) اولى لانه ينفرح في الركوع
 والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالسا ويلزم
 العريان تحصيل السترة ثم او اجرة مثلها او زائد يسيرا (وان اعبر سترة
 لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للنة
 ولا يلزمه استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)
 ولا يتربع بل ينضام (بالاياء استحيابا فيهما) اى في القعود والاياء بالركوع
 والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام المرأة
 (وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عميا او في ظلة (ويصلي كل نوع)
 من رجال ونساء (وحده) لانهم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك
 (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن
 الرجال (فان وجد) المصلي عريانا (سترة قريبة) عرفا (في اثناء الصلاة
 ستر) بها عورته (وبنى) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قريبة
 بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها
 واحتاجت اليه (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه
 ولا يرد طرفه على الاخر ويكره فيها (اشتال الصما) بان يضطجع بثوب
 ليس عليه غيره والاسطباع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه
 على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة
 تغطية وجهه واللتام على فمه وانه (يلا سب لثيه صلى الله عليه وسلم ان
 يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وفي تغطية الفم تشبه بفعل المجوس عند
 عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كفه) اى ان يكفه عند السجود معه
 (ولفه) اى لف كفه لا سب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا
 ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزناز) اى بما يشبه شد

الزنا لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه قوم فهو منهم رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقا ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزنا (وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره) من عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) اى على صورة حيوان لحديث الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم (استعماله) اى المصور على الذكر والاى فى لبس وتعايق وستر جدر لا اقتراشه وجملة مخدا (ويحرم) على الذكر (استعمال منسوج) بذهب او فضة (او) استعمال (مموه بذهب) او فضة غير ما يأتى في الزكاة من انواع الحلى (قبل استحائه) فان تغير لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير و) يحرم (ما) اى ثوب (هو) اى الحرير (أكثره ظهورا) مما نسج معه (على الذكور) والختان دون النساء لبسا بلا حاجة واقتراشا واستنادا وتعليقا وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه في الدنيا لم يابسه في الآخرة متفق عليه واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا اذا استويا) اى الحرير وما نسج معه ظهورا ولا الخبز وهو ما سدى بالابريسم والحلم بصوف او قطن ونحوه (او) لبس الحرير الخالص (لضرورة او حكمة او مرض او قل او حرب) ولو بلا حاجة (او) كان الحرير (حشوا) لثياب او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم لباس صبي ما يحرم على رجل وتشبه رجل باتى في لباس وغيره وعكسه (او كان) الحرير (علما) وهو طراز الثوب (اربع اصابع فما دون) او كان (رقاعا او لبنة جيب) وهو الزيق (وسجف فراء) جمع فروة ومحوها مما يسجف فكل ذلك يباح من الحرير اذا كان قدر اربع اصابع فائق لما روى مسلم عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاثة او اربعة ويباح ايضا كيس المصحف وخياطة به وازرار (ويكره المعصفر) في غير احرام (و) يكره (المزغفر للرجال) لانه عليه الصلاة والسلام

نهي الرجال عن الترفع متفق عليه ويكره الاحمر الخالص والمشي بنعل
 واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة
 الى ذراع ويكره لبس الثوب الذي يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب
 الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع (ومنها) اى من
 شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يصف عنها ببدن المصلى وثوبه
 وبقيتها وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 وقوله تعالى وثيابك فطهر (فمن حمل نجاسة لا يعنى عنها) ولو بقارورة لم
 تصح صلاته فان كانت مغفوا عنها كمن حمل مستجرا او حيوانا طاهرا صحت
 صلاته (او لاقاها) اى لاقى نجاسة لا يعنى عنها (بثوبه او بدنه لم تصح
 صلاته) لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايطا نجسا لم يستند
 اليه او قابلهما راكعا او ساجدا ولم يلاقها صحت (وان طين ارضا نجسة
 او فرشها طاهرا) صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط
 باطنه فقط نجس (كره) له ذلك لا عتاده على ما لا تصح الصلاة عليه
 (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة
 (يطرف مصلى متصل به صحت) الصلاة على الطاهر ولو تحرك النجس
 بحركته وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه
 منه طاهر (ان لم) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بشيء)
 فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا
 لا يقدر على جره اذا استعصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها (ومن رأى
 عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) اى النجاسة (فيها) اى فى الصلاة (لم
 ي بعدها) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك (وان علم انها) اى النجاسة
 (كانت فيها) اى فى الصلاة (لكن جهلها او نسيها اعاد) كما لو صلى محدثا ناسيا
 (ومن جبر عطسه) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم
 يجب قلعه مع الضرر) بقوات نفس او عضو او مرض ولا يتيمم له ان
 غطاه اللهم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من ادمى
 (من عضو اوسن ف) هو (طاهر) اعاده او لم يعده لان ما بين من حي فهو كيت
 وميتة الادمى طاهرة وان جعل موضع سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة
 ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرا من
 وهي الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا (ولا تصح

الصلاة) بلا عذر فرضا كانت او فلا غير صلاة جنازة (في مقبرة)
 بتثليث البناء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره (و) لا في (حش) يضم
 الحاء وقمها وهو المرحاض (و) لا في (حمام) داخله وخارجه وجميع
 ما يتيمه في البيع (واعلان ابل) واحدها عطن بفتح الطاء وهي المعاطن
 جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها (و) لا في منصوب)
 ومجزرة ومزيلة وقارعة طريق (و) لا في (اسطحها) اي اسطحة تلك
 المواضع و سطح نهر والمنع فيما ذكر تبدي لما روى ابن ماجة والترمذي
 عن ابن عمران رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن
 المزيلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق
 فلهر بيت الله (وتصح) الصلاة (اليها) اي الى تلك الاماكن مع الكراهة
 ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة
 وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة ويأتي (ولا تصح
 الفريضة في الكعبة ولا فوقها) والحج منيها وان وقف على منبتها بحيث
 لم يبق وراءه شيء منها او وقف خارجها وسجد فيها محت لانه غير مستدبر لشيء
 منها (وتصح النافلة) والمنذورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها) اي مع
 استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا
 شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المني وفي السرح عن الاصحاب لانه غير
 مستقبل لشيء منها وقال في التنقيح اختاره الاكثر وقال في المفتي الاولى انه
 لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح
 على جبل ابي قيس وهو اعلى منها وقدمه في التنقيح وصححه في فتح الفروع قال
 في الاوصاف وهو المذهب على ما اصطالحناه ويستحب فله في الكعبة بين
 الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لعله عليه الصلاة والسلام (ومنها) اي من
 شروط الصلاة (استقبال القبلة) اي الكعبة او جهتها لمن بعد سميت قبلة لاجال
 الناس عليها قال تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام (فلا تصح) الصلاة
 (بدونه) اي بدون الاستقبال (الا لعاجز) كالمربوط لغير القبلة والمسلوب
 وعند اشتداد الحرب والا (لتعمل راكب سائر) لا نازل (في سفر) مباح
 طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث
 ما توجه به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالاحرام ان امكنه (اليها) اي الى
 القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة

ويومئذ بها ويجعل سجوده اخفض وراسك المحفة الواسعة والسفينة
والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الا لمسافر (ماش)
قياسا على الراكي (ويلزمه) اي الماشي (الاقتراح) اليها (والركوع
والسجود اليها) اي الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا
بطلت وان داسها مراكوبه فلا وان لم يضر من عدلت به دابته او عدل
بغير القبلة عن جهة سيره مع علمه او عذر وطال عدوله عرفا بطلت
(وفرض من قرب من القبلة) اي الكعبة وهو من امكنه معايتها او الخبر
عن يقين (اصابة عينها) بيده كله بحيث لا يخرج شيء منه عن الكعبة
ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال
(جهتها) فلا يضر التيامن ولا التيسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده
صلى الله عليه وسلم لان قبلته متينة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (تقاة)
عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلا او امرأة
(او وجد محارب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار
اجماع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا ينصرف (ويستدل
عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا
وهو نجم خفي شمالي وحوله انجم دائرة كقراشة الرحي في احد طرفيه
الجدي والآخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلي بالشام وعلى عاتقه
الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس والقمر ومنازلهما) اي منازل الشمس
والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة
والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اي التعلم ويقلد ان ضاق الوقت
(وان اجتهد مجتهدان فاختلفا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه
ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او
عمى (او تقهما) اي اعلمهما واصدقهما واشدهما تحميا لدينه (عنده)
لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع
احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن
الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعصى او
جامل من يقلده فقريا وصليا فلا اعادة وان صلى بصير حضرا
فاخطا او صلى اعصى بلا دليل من لس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد
(ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعي طلبا

جديداً (ويصلى) بالاجتهاد (الثاني) لانه ترجيح في ظنه ولو كان في صلاة
 وبني (ولا يقضى ما صلى به) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا ينتقض
 الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطا يقينا لزم قبوله وان لم يظهر لمجتهد جهة
 في السفر صلى على حسب حاله (ومنها) اى من شروط الصلاة (البية)
 وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشيء وشعرها
 العزم على فعل العادة تقرباً الى الله تعالى ومحلها القلب والتلفظ بها ليس
 بشرط اذ الغرض جعل العادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه
 لم يضر (فيجب ان ينوى عين صلاة معينة) فرضاً كانت كالظهر والعصر
 او قفلاً كالوتر والسنة الراتبة لحديث اما الاعمال بالنيات (ولا يشترط في
 الفرض) ان ينويه فرضاً فتكفى نية الظهر ونحوه (و) لا في (الاداء) (و) لا
 في (القضاء) نيتهما لان التعيين يقضى عن ذلك ويصح قضاء بنية ادائه وعكسه
 اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (الفعل والامادة) اى الصلاة
 المعادة (ينتهن) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر قفلاً ولا ان ينوى الظهر
 من اعادة معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة المعلن
 الى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه
 ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع محبتها قصد تعليمها ونحوه
 (وينوى مع التحريمة) لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديمها) اى البية
 (عليها) اى على تكبيرة الاحرام (بزمان يسير) عرفاً ان وجدت النية
 (في الوقت) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسخها (فان قطعها في اثناء
 الصلاة او تردد) في فسخها (بطلت) لان استدامة النية شرط ومع
 الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو عاقه على شرط لا ان عزم على
 فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى في النية او التحريمة استأنفها وان
 ذكر قبل قطعها فان لم يكن اى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع
 الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك (وان قلب منفرد) او
 مأموم (فرضه قفلاً في وقته المتسع جاز) لانه اكمل في المأني كنفق المسجد
 للاصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الصلاة
 في جماعة ونص احمد فين صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الامام
 واقامت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافذة بمحذور
 الجماعة بطريق الاولى (وان انتقل بنية) من غير تحريمة (من فرض الى

فرض آخر بطلا) لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله
بتكثير احرام صح ويقلب فلا ما بان عدمه كفاية فلم تكن وفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتمام) لان
الجماعة تتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطاً رجلاً كان المأموم
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماماً او مأموماً
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يفرض جهل المأموم ما قرأ به
امامه وان نوى زيد الاقتداء بعمرو ولم ينو عمرو الامامة سحت صلاة
عمرو وحده ونصح نية الامامة ظاناً حضور مأموم لا شاكاً (وان نوى
المنفرد الايتمام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الايتمام في ابتداء
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضاً كانت الصلاة او فلا (كما)
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضاً) لانه لم ينو
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاه انه يصح في النفل وقدمه في المتنوع
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتسجد وحده فجاء ابن عباس
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الأكثر لا يصح
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسبیح وقطع
به في المنتهى (وان انفرد) اى نوى الافراد (مؤتم بلا عذر) كمرض
وغلبة ناس وتطويل امام (بطلت) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر سحت
فان فارقه في ثانية جمعة لعذر اعمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم ببطلان
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اى فليس للامام ان يستخلف
من يتم بهم ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام ببطلان صلاة مأموم
ويتمها منفرداً (وان احرم امام الحى) اى الراتب (بمن) اى بمأمومين
(احرم بهم نائبه) لغيبه ونهى على صلاة نائبه (وطاد) الامام (النائب
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى الله عليه وسلم واتاس في
الصلاة فتخاص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق
اثنان فأكثر ببعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما ار اتم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح ﴿باب صفة الصلاة﴾ يسن الخروج
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رحله اتقى
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا يتفوض في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام فالمأموم (القيام عند) قول المقيم (قد من اقامتها) اى من قد قامت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى وهذا ان رأى المأموم الامام والاقام عند رؤيته ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بللساكب والاكعب فليفت عن يمينه فيقول استووا برحمتكم الله وعن يساره كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون وعينه والصف الاول للرجال افضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف وكما قرب منه فهو افضل والصف الاخير للساء افضل (ويقول) قائما في فرض مع القدرة (الله اكبر) فلا تنقد الا بها نطقا لحديث تحريمها التكبير رواه احمد وغيره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة الله او اكبر او قال اكبار وان مطلقه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او ابتدأها او اتمها غير قائم صحت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة (رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدها رفع الاخرى مع ابتداء التكبير وبنيه معه (مضومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببطونهما القبلة (حذو) اى مقابل (منكبيه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط بفرار التكبير كله وكشف يديه هنا وفي الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يعنى انه يسن في السجود وضع يديه بالارض حذو منكبيه (ويسمع الامام) استحبابا بالتكبير كله (من خلفه) من المأمومين ليتأبوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسليمة الاولى فان لم يتمكن اسماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل ابى بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقرائته) اى كما يسن للامام ان يسمع قرائته من خلفه (فى اولي غير الظهرين) اى الظهر والمصر فيجهر فى اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدى والكسوف والاستسقا والتراوىح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) اى غير الامام وهو المأموم والمفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوبا فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو ما يتأتى استماعه حيث

لامانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فبحيث يحصل السماع مع عدمه
 (ثم) اذا فرغ من التكملة (يقبض كوع يسراه) بينه ويجهلها (تحت
 سرته) استقباليا لقول على من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة
 رواه احمد وابو داود (وينظر) المصلي استقباليا (مسجده) اى موضع
 سجوده لانه اخضع الا فى صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندبا (فيقول
 سبحانك اللهم) اى ازهك اللهم عما لا يليق بك (وبحمدك) سبحتك
 (وتبارك اسمك) اى كثرت بركاته (وتعالى جسدك) اى ارضع قدرتك
 وعظم (ولا اله غيرك) اى لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة
 والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره (ثم يستعذ) ندبا فيقول اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم (ثم يسئل) ندبا فيقول بسم الله الرحمن الرحيم
 وهى قران اية منه تزلت فصلا بين السور غير برأة فيكره ابتداؤها بها
 ويكون الاستفتاح والتموذ والبسلة (سرا) ويخبر فى غير صلاة فى الجهر
 بالبسلة (وايست) البسلة (من الفاتحة) وتسحب عند كل فعل مهم (ثم
 يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهى ركن فى كل ركعة وهى افضل سورة
 واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة
 وبكتابتها فى المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية
 (فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) حرفا اعادها فان
 كان مشروعا كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة
 امامه وكسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقا (او
 ترك منها تشديدة او حرفا او ترتيبا) لزم غير مأموم اعادتها (اى اعادة
 الفاتحة فيستأنفها ان تعمد (•) وليستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند
 كل اية كقرائته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط فى التشديد والمد
 (ويجهر الكل) اى المنفرد والامام والمأموم معا (بآمين فى) الصلاة
 (الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القران واعاها طابع

(•) قوله ان تعمد الخ مفهومه انه اذا لم يعتمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى
 قطع الموالاة فى الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح قائله لا فرق
 بين ترك ذلك عمدا او غيره وعلى كل حال فى هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقلل ان
 كان من جهة قطع الموالاة فى قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمدا اعادها والا لم
 يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفا اعاد الفاتحة بكل حال ان قامت الموالاة
 والا اعاد الكلمة والله اعلم [س • م]

الدما ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تلثم الفائحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفائحة (سورة) ندبا كاملة فيستفتحها بيسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احمد استحب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يستد بالسورة قبل الفائحة ويكره الاقتصار على الفائحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لمقدم نقله وللإطالة (و تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة وتتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدهما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاسابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصل (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى باذاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجأى سرقبه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال (ويقول) راكعا (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقصا عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاء للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسع التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا اماما ومنفردا سبع الله لمن حمد) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سمع استجاب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما ملأ ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (بخير مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبية ثم يديه ثم جبهته مع افه) لقول ابن تيمية امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكتب شعرا ولا ثوبا الحية واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه ولادارقطي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع افه على الارض ولا بحجب مباشرة المصلى بشئ منها قصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقنصلوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزئه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهوره كفيه او قديمه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزئه ذكره فى الشرح ومن عجز بالحيلة لم يلزمه بشيها ويومى ما يمكنه (وبخافى) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جاره (ويفرق ركبته) ورجليه واصابع رجله ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد برفقيه على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) سبحان ربى الاعلى (على ما تقدم فى تسع الركوع) ثم يرفع (رأسه اذا فرغ من السجدة

(مكبرا ويجلس مفترشا يسراء) اى يسرى رجليه (ناصبا يناء ويخرجها من تحته ويشى اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموئى الاصابع) ويقول (بين السجدين) (رب اغفرلى) الواجب مرة والكمال ثلاثا (ويسجد) السجدة (الثانية كالاولى) فياتقدم من التكبير والتسبيح وغيرها (ثم يرفع) من السجود (مكبرا ناهضا على صدور قدميه) ولا يجلس للاستراحة (معتمدا على ركبتيه ان سهل) والا اعتمد بالارض وفي الفضة يكره ان يقدم احدى رجليه (ويصلى) الركعة (الثانية كذلك) اى كالاولى (ماعدا التحريمة) اى تكبيرة الاحرام (والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم تعوذ فيها تعوذ فى الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) كجلوسه بين السجدين (ويداء على فخذه) ولا يلقمهما ركبتيه (يقبض خصر) يده (اليمنى) وينصرها ويخلق ابهامها مع الوسطى (بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه) ويشير بسبابتها (من غير تحريك) فى تشهد (ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبها على التوحيد) (ويبسط) اصابع (اليسرى) مضومة الى القبلة (ويقول) سرا (التحيات لله) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والمعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به (والصلوات) اى الخمس او الرحمة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية (والطيات) اى الاعمال الصالحة او من الكلم (السلام) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله (عليك ايها النبي) بالهمز من النبا لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهلا او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المعجزات على يده (ورحمة الله وبركاته) جمع بركة وهى الخاء والزيادة (السلام علينا) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة (اشهد ان لا اله الا الله) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية (واشهد ان محمدا عبده ورسوله) المرسل الى الناس كافة (هذا التشهد الاول علمه النبي صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين) ثم يقول (فى التشهد الذى يعقبه السلام) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

انك حميد محيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك
 نعيد محيد (لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث
 كعب ابن عجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على
 التشهد (ويستعذ) ندبا فيقول اعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من
 (عذاب القبر و) من (قنة الحيا والممات و) من (قنة المسج الدجال)
 والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف (و)
 يجوز ان (يدعو بما ورد) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة
 والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما
 اشبهه وتبطل به (ثم يعلم) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم
 وهو منها فيقول (عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك)
 وسن التفاته عن يساره أكثر وان لا يطول السلام ولا يمد في الصلاة ولا
 على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من
 الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان
 لا يزيد وبركاته (وان كان) المصلى (فى ثلاثية) كمغرب (او رباعية)
 كظهر (نهض مكبرا بعد التشهد الاول) ولا يرفع يديه (وصلى مابقى)
 كالركعة (الثانية بالحمد) اى بالفاتحة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس
 فى تشهده الاخير متوركا) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما
 عن يمينه ويجعل اليه على الارض ثم يتشهد ويسلم (والمرأة مثله) اى
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) فى
 الركوع والسجود وغيرها فلا تتجافى (وتسدل رجليها فى جانب يمينها) اذا
 جلست وهو افضل او متربة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى
 وخشى كاتفى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه  فصل
 ويكره فى الصلاة التفاته  لقوله عليه السلام هو احتلاس يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان لحوف ونحوه لم يكره وان
 استدار بجملته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته (و) يكره
 (رفع بصره الى السماء) الا اذا تحشى فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن او لتخطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تغميض عينيه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقامة) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المتقى والمقنع والفروع وغيرها وعند العرب الاقامة جلوس الرجل على اليقه فاصبا قدميه مثل اقامة الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجلستين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقى الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح (و) يكره (اقتراش ذراعيه ساجدا) بان يدهما على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبته) لانه عليه الصلاة والسلام راى رجلا يبيت في صلاته فقال لو خضع قلب هذا لحشمت جوارحه (و) يكره (تخصره) اى وضع يديه على خاصرته لتهيه عليه السلام ان يصلى الرجل متخصرا متفق عليه من حديث ابى هريرة (و) يكره (تروحة) بمروحة ونحوها لانه من البعث الا الحاجة كتم شديد ومراوحت بين رجله مستحبة وتكره لانه فعل اليهود (وفرقمة) اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تققع اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجه عن على واخرج هو والترمذى عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة فصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطي وفتح فيه ووضعه فيه شيئا لا في يده وان يصلى وبين يديه ما يلميه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قنديل او شعة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من قص او نحوه وصلاته الى متحدث او نام او كافر او وجه ادنى او الى امرأة نصلى بين يديه وان غلبه تناوب كظم نديا فان لم يقدر وضع يده على فقه (و) يكره (ان يكون حاقا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كالمها

كاحتباس فائظ او ريح وحرو برد وجوع وعطش مفرط لانه يمنع الخشوع وسواء
 خاف فوت الجماعة او لا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه
 الا خبتان رواه مسلم عن عائشة (او بحضرة طعام يشتهي) فكره صلاته اذا
 لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت
 في جميع الاحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره ان ينحس جهته بما يسجد عليه
 لانه من شعائر الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومس لحته وعقص
 شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لمعمل قبل صلاته ونهى الامام رجلا
 كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشعر ثيابه
 لقوله عليه السلام ترتب ترتب (و) يكره (تكرار الفاتحة) لانه لم يسئل (و) (لا)
 يكره (جمع سور في) صلاة (فرض كنفل) لما في الصحيح ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء (و) يسئل (له)
 اى للمصلى (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احدهم
 يصلى فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم
 عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او فلا بين يديه
 ستره فرددونها او لم تكن فمر قريبا منه ومحال ذلك ما لم يقابه او يكون المار
 محتاجا الى المرور او بركة ويحرم المرور بين المصلى وسترته ولو بعيدة
 وان لم يكن ستره ففي ثلاثة اذرع قائل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلى
 فان اصر فله قتاله ولو منى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضخه للمصلى
 دفع العدو من سيل او سبغ او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في
 الاشهر قاله في المبدع (وله عد الآي) والتسج وتكبيرات العيد باصابعه لما
 روى محمد بن خاف عن انس رآيت النبي صلى الله عليه وسلم يقعد الاى باصابعه
 وللمأموم (الفتح على امامه) اذا ارتج عليه او غلط الماروى ابو داود عن ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لاني صليت معا
 قال نعم قال فما منك قال الخطابي استاده جيد ويجب في الفاتحة كنيان سجدة
 ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان
 ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح (و) (له) (لبس)
 الثوب ولبس العمامة لانه عليه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في
 الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداءه فله رفعه (و) (له) قتل
 (حية وعقرب وقمل) وراغب ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

بقوله الاسودين في الصلاة الحية والمقرب رواء ابو داوود والترمذي وصححه (فان اطال) اي اكثر المصلي (الفعل عرفا من غير ضرورة) وكان متواليا (بلا تقريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهوا) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة وينع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع والسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل امامة وصعوده المنبر وتزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومه كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او قلا (قراءة) اواخر السور (واوساطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما اُنزل الينا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء يتنا الاية (واذا نابه) اي عرض للمصلي (شيء) اي امر كاستيذان عليه وسهو امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفت امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى) وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذ نابكم شيء في صلاتكم فلتسج الرجال وتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنبيه بنحفة وصغير وتصفيقه وتسجيها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسین والزای (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في توبه) ويحك بعضه ببعض اذهابا لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دفته للخبر ويخلق موضعه استحبابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا الخاط والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لحبر ابي هريرة وليبصق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواء البخاري وفي توبه اولى ويكره ينة واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قراءته ذكره في نقل (وتسن صلاته الى ستره) حضرا كان او سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلي الى ستره وليدن منها رواء ابو داوود وابن ماجه من حديث ابي سعيد (قائمة كوخرة الرجل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم يمين يديه مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواء مسلم فان

كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي قضاء قالى شئ شاخص من شجر او بئر او ظهر اسنان او عصى لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى حربة والى بئر رواء البخارى ويكنى وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد شاخصا قالى خط) كالهلال قال فى الشرح وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط خطا رواء احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به فى مثل هذا (وتبطل) الصلاة (بمرور كلب اسود بهم) اى لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين المصلى وسترته او بين يديه قريبا فى ثلاثة اذرع فاقل من قدميه ان لم تكن سترة وخص الاسود بذلك لانه شيطان (فقط) اى لا امرأة وحمارة وشيطان وغيرها وسترة الامام سترة للمأموم (وله) اى المصلى (التعمد عند اية وعيد والسؤال) اى سؤال الرحمة (عند اية رحمة ولو فى فرض) لما روى مسلم عن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقامت ركعتي عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بسؤال سأل واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ البس ذلك بقادر على ان يحجى الموتى فى الصلاة وغيرها قال سحاحك فبلى فى فرض وفعل ~~فصل اركانها~~ اى اركان الصلاة اربعة عتبر جمع ركن وهو جانب الشئ الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم فروضا والحلف لفظى (القيام) فى فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله قانتين وحدته ما لم يصر راكعا (والتحرية) اى تكثير الاحرام لحديث تحرعها التكثير (و) قراءة (الفاتحة) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ فى كل ركعة بفتحها الكتاب وتحملها الامام عن المأموم ويأتى (وركوع) اجماعا فى كل ركعة (والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما رايتمنى اصلى ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل فى الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه فى صلاة الكسوف (والسجود) اجماعا (على الاعضاء السبعة) لما تقدم (والاعتدال عنه) اى الرفع منه وبقي عنه قوله (والجلوس بين السجدين) لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعدا رواء مسلم (والطمأنينة فى) الافعال (الكل) المذكورة لما سبق وهى السكون وان قل (والتشهد الاخير وجلسه) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فايقل التحيات لله الخبر متفق عليه
(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى في التشهد الاخير
لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان
يصليها مرتبة وعلمها للمسيء في صلاته مرتبة بتم (والتسليم) لحديث وختمها
التسليم (وواجباتها) اى الصلاة ثمانية (التكبير غير التحريمة) فهي ركن
كما تقدم وغير تكبيرة السبوق اذا ادرك امامه راكعا فسنة ويأتى (والسمع)
اى يقول الامام والمنفرد في الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده (والتحميد)
اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لقلعه عليه الصلاة والسلام
وقوله صلوا كما رايتونى اصى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين
ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يحجزه (وتسبيحات الركوع
والسجود) اى يقول سبحان ربى العظيم في الركوع وسبحان ربى الاعلى في
السجود (وسؤال المغفرة) اى قول رب اغفرلى بين السجدين (مرة مرة
ويسن) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (التشهد الاول وجلسه)
للإمام به في حديث ابن عباس ويسقط عن قام امامه سهوا لوجوب
متابعته والحجز منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعبده
ورسوله وفي التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعمده (وما عدا
الشرائط والاركان والواجبات المذكورات) مما تقدم في صفة الصلاة (سنة
فن ترك شرطا لغير عذر) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم
الماء والتراب او الستة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم (غير النية
فانها لا تسقط بحال) لان محلها القلب فلا يحجز عنها (او نعمد المصلى ترك
ركن او واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك في وجوبه وان ترك الركن
سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان
اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افئالها
فرض وبعضها فقل وجهل الفرض من السنة او اعتقد الجميع فروضا والحشوع
فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب (بخلاف الباقي) بعد
الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا
(وما عدا ذلك) اى اركان الصلاة وواجباتها (سنن اقوال) كالاستفتاح
والتعوذ والسمعة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

زاد على المرة في تسج الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ في
 التشهد الاخير وقنوت الوتر (و) سنن (الافعال) كرفع اليدين في مواضعه
 ووضع اليدين على الشمال تحت سترته والنظر الى موضع سجوده ووضع
 اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي فيه وفي السجود ومد الظهر
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاخفات والترتيل
 والاطالة والتقصير في مواضعها (ولا يشرع) اى لا يجب ولا يسن
 (السجود لتركة) لعدم امكان التحرز من تركه (وان سجد) لتركة سهوا
 (فلا بأس) اى فهو مباح في باب سجود السهو في قال صاحب
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها (يشرع) اى يجب تارة ويسن
 اخرى على ما يأتى تفصيله (لزيادة سهوا و نقص) سهوا (وشك) في
 الجملة (لافى عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد
 فمات السجود على السهو (فى) صلاة (الفرض والنافلة) متعلق يشرع
 سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو (فتى زاد فعلا من جنس
 الصلاة قياما) فى محل قعود (او قعودا) فى محل قيام ولو قل كجاسة
 الاستراحة (او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته) اجماعا قاله فى
 الشرح (و) ان فعله (سهوا يسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم فى
 حديث بن مسعود فاذا زاد الرجل او نقص فى صلاته فليسجد سجدتين
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاقم سهوا ففرضه الركعتان ويسجد للسهو
 استحبابا وان قام فيها او سجد اكراما لانسان بطلت (وان زاد ركعة)
 كخامسة فى رابعة او رابعة فى مغرب او ثالثة فى فجر (فلم يعلم حتى فرغ
 منها سجد) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا
 فلما اقبل قالوا له انك صليت خمسا فاضل ثم سجد سجدتين ثم سلم متفق
 عليه (وان علم) بالزيادة (فيها) اى فى الركعة (جلس فى الحال) بغير
 تكبير لانه لو لم يجلس لزيد فى الصلاة عمدا وذلك يبطاها فيشهد ان لم
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام
 الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين فلا رجع ان شاء وسجد للسهو وله ان
 يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة فى

انفس عليه لانها صلاة شرعت وكنتين اشبهت الفجر (وان سج به
 ثقتان) اى نهاء بتسج او غيره ويلزمهم تنبيه لزمه الرجوع اليها سواء
 سجا به الى زيادة او نقصان وسواء غلب على ظنه صوابها او خطاها
 والمرأة كالرجل (فان اصر) على عدم الرجوع (ولم يحزم بصواب
 نفسه بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمدا وان حزم بصواب نفسه
 لم يلزمه الرجوع اليها لان قولهما انما يفيد الظن واليقين مقدم عليه
 وان اختلف عليه من ينه سقط قولهم ويرجع منفرد الى ثقتين (و)
 بطلت (صلاة من تبعه) اى تبع اماما اى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع
 (عالما لا) من تبعه (جاهلا او ناسيا) للعدول ولا من (فارقة) لجواز
 المفارقة للعدول ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها
 جاهلا (وعمل) فى الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس
 الصلاة) كالنسي واللبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه)
 وجهله ان لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع ليسيده) اى يسير عمل
 من غير جنسها (سجود) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير
 جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ (ولا
 تبطل) الصلاة (بيسير اكل وشرب سهوا او جهلا) لعموم غنى لامتى عن
 الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفا منهما كبيرها (ولا)
 يبطل (نقل بيسير شرب عمدا) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع
 ولان مد النفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش
 فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل بيسير الاكل عمدا وان الفرض يبطل
 بيسير الاكل والشرب عمدا وبلغ ذوب سكر ونحوه بضم كاكل ولا تبطل
 ببلغ ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الاقتاع ان جرى به ريقه وفى النقيج
 والمنهى ولو لم يجر به ريق (وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة
 فى سجود) وركوع (وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى) الركعتين
 (الاخيرتين) من رباعية او فى الثالثة من مغرب (لم تبطل) بتعمده لانه
 مشروع فى الصلاة فى الجملة (ولم يجب له) اى السهو (سجود بل يسرع)
 اى يسر كسائر مالا يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل اتمامها) اى
 اتمام الصلاة (عمدا بطلت) لانه تكلم فيها قبل اتمامها (وان كان) السلام
 (سهوا ثم ذكر قريبا اتمها) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد

(وسجد) للسهو لقصة ذي الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فضله ان يجلس لينهض الى الاتيان بما بقي عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فلهذا الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها (فان طال الفصل عرفا) بطلت لتعذر البناء اذا (او تكلم) في هذه الحالة (لغير مصلحتها) كقوله يا غلام اسقي (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان لا يصلح لا يحل (ككلامه في صليها) اي في صلب الصلاة فتبطل بالمحدث المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرر ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا والصلاة فرضا او نفلا (و) ان تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فان كثرت بطلت (وان كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق هذا اولى وصححه في الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذا الدين تكلموا وسبوا على صلاتهم وقدم في التنقيح وتبعه في المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على المصلي ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صافح انسانا يريد السلام عليه لم تبطل (وفيه فقه) وهي ضحكة معروفة (ككلام) فان قال قه قه فلا يظهر انها تبطل به وان لم يمين حرفان ذكره في المفتي وقدمه الاكثر قاله في المبدع ولا تقسد بالتسميم (وان فتح) فبان حرفان بطلت (او اتحب) بان رفع صوته بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فبان حرفان بطلت لانه من جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل في وسعه وكذا ان كان من خشية الله تعالى (او تصغ من غير حاجة فبان حرفان بطلت) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجة عن علي قال كان لي مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت عليه وهو يصلي تصغ لي وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس او تناؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان **فصل** في الكلام على السجود للنقص (ومن ترك ركنا) فان كان التعرعة لم تنقصد صلاته وان كان غيرها (فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة اخرى بطلت) الركعة (التي تركه منها) وقامت الركعة التي تليها مقامها ويجزئه الاستتاحت الاول فان رجع الى الاولى علما عمدا بطلت صلاته (وان ذكر ما تركه) قبله (

اى قبل الشروع فى قراءة الاخرى (يعود وجوبا فيأتى به) اى بالترك
 (وبما بعده) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قدأتى به فى غير محله فان
 لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتى تليها عوضها (وان علم) بالترك
 (بعد السلام فكترك ركعة كاملة) فيأتى بركعة ويسجد للسهو ما لم يطل
 الفصل ما لم يكن المترك تشهدا اخيرا او سلاما فيأتى به ويسجد ويسلم
 ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط (وان نسى التشهد
 الاول) وحده او مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لزمه الرجوع)
 اليه (ما لم ينتصب قائما فان استم قائما كره رجوعه) لقوله عليه السلام
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس فان استم قائما فلا يجلس
 ويسجد سجدين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة
 (وان لم ينتصب قائما لزمه الرجوع) مكرر مع قوله لزمه الرجوع ما لم
 ينتصب قائما (وان شرع فى القراءة حرم) عليه (الرجوع) لان
 القراءة ركن مقصود فى نفسه بخلاف القيام فان رجع علما عمدا بطلت
 صلاته لاناسيا او جاهلا ويلزم المأموم متابته وكذا كل واجب فيرجع
 الى تسج ركوع وسجد قبل اعتدال لابعده (وعليه السجود) اى سجود
 السهو (للكل) اى كل ما تقدم (ومن شك فى عدد الركعات) بان تردد
 اصلى ثنتين ام ثلاثا مثلا (اخذ بالاقل) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام
 والمنفرد ولا يرجع مأموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه اتى بما
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه فى الاولى او الثانية جعله
 فى الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه
 قبل ادراكه راكعا ام لا لم يمتد بتلك الركعة لانه شاك فى ادراكها ويسجد
 للسهو (وان شك) المصلى (فى ترك ركن فكتركه) اى فكما لو تركه
 فيأتى به وبما بعده ان لم يكن شرع فى قراءة التى بعدها فان شرع فى
 قراءتها صارت بدلا عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه فى ترك واجب)
 كتسبيح ركوع ونحوه (او) لشكه فى (زيادة) الا اذا شك فى الزيادة
 وقت فعلها لانه شك فى سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك
 فى اثناء الركعة الاخيرة اى رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزأ من
 صلاته مترددا فى كونه منها وذلك يضاعف التية ومن شك فى عدد الركعات
 وبني على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد (ولا يسجد

على ماموم (دخل مع الامام من اول الصلاة) (الاتبع لمامه) ان
سهى على الامام فتابعه وان لم يتم ماعليه من تشهد ثم يتم فان قام بعد
سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستتم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في
قراءة فيحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او قيا اقرء
به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد اياه من
سجوده (وسجد السهو لما) اى لقيل شئ او تركه (يبطل) الصلاة
(عمده) اى تعمده ومنه اللحن الخلل للمعنى سهوا او جهلا (واجب)
لقوله عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما
لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه
لا يجب له السجود بل يسن في الثاني (ويبطل الصلاة) (تعمده) ترك
سجود (سهو واجب) افضليته قبل السلام فقط (فلا تبطل بتعمد ترك
سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل
انقائها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه
قبل السلام او بعده ندب لورود الاحاديث بكل من الامرين (وان نسيه)
اى سجود السهو الذى محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وجوبا
(ان قرب زمنه) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل
عرقا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وسجد صلاته (ومن سها)
في صلاة (مرارا كفاه) جميع سهوه (سجدتان) ولو اختلف محل
السجود ويطلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه
وفى الرفع منه كسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فراغه
من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية
وسجودا في غيرها وتشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه
باب صلاة التطوع  واوقات الهى والتطوع لغة فعل الطاعة وشرعا
طاعة غير واجبة وافضل ما يتطوع به الجهاد ثم النفقة فيه ثم العلم تعلمه
وتعليمه من حديث وقته وتفسير ثم الصلاة (وآكدها كسوف ثم استسقاء)
لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عند وجود
سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقى تارة ويترك اخرى (ثم تروايح)
لانها تسن لها الجماعة (ثم وتر) لانه تسن له الجماعة بعد التروايح وهو
سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عدا فهو رجل سوء لا ينبغي

لن يقبل له شهادة وليس بواجب (يفعل بين) صلاة (المشاو) طلوع
 (الفجر) فوقه من صلاة المشا ولو مجموعة مع المغرب قديما الى طلوع
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل (واقله ركعة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها ثبوته عن
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم اجمعين
 (واكثره) اى أكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يصلها (متى متى) اى
 يسلم من كل اثنين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم
 (وان اوتر بخمس او سبع) سردها ولم (يجلس الا فى آخرها) لقول
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفضل
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم (و) ان اوتر (بسبع) يسرد
 ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويتشهد بالشهادتين ولا يسلم ثم يصلى (الثامنة
 ويتشهد ويسلم) لقول عائشة ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يسعاه (وادنى الكمال)
 فى الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم
 لانه أكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد (يقرا) من اوتر بثلاث
 (فى) الركعة (الاولى) سورة (سج وفى) الركعة (الثانية) سورة قل يا ايها
 (الكافرون وفى) الركعة (الثالثة) سورة (الاخلاص) بعد الفاتحة
 (ويقت فيها) اى فى الثالثة (بعد الركوع) ندبا لانه صح عنه صلى الله
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة وانس وابن عباس وان قنت قبل الركوع
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويسبغهما
 ويطوئهما نحو السماء ولو كان مأموما (ويقول) جهرا (اللهم اهدنى فيمن
 هديت) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد (وعانى
 فيمن عاقبت) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس
 ويعافهم منك (وتولنى فيمن توليت) الولى ضد العدو من توليت الشئ

اذا اعتنيت به او من وليه اذا لم يكن بينك وبينه واسطة (وبارك لنا فيما
 اعطيت) اى النعمت . (وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه
 لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد
 والترمذى وحسنه من حديث الحسن بن علي قال علقى النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمات اقولهن فى قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عاديت ورواه البيهقي
 واثبتاه ورواه التمسى مختصرا وفى اخره صلى الله عليه على محمد (اللهم انى
 اعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وبك منك) اظهارا للحجز
 والانقطاع (لا نخشى اى لا نطبق ولا نبليغ ولا تنهى) ثناء عليك انت كما
 انيت على نفسك (اعترافا بالحجز عن التاء وردا الى المحيط علم بكل شئ
 جملة وتفصيلا رواه الحمزة عن علي ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 ذلك فى اخر وتره ورواه ثقات (اللهم صل على محمد) لحديث الحسن السابق
 ولما روى الترمذى عن عمر الدعام موقوف بين السماء والارض لا يصمد
 منه شئ حتى تصل على نبيك وزاد فى البصرة (وعلى آل محمد) واقصر
 الاكثرون على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ويمسح) وجهه (بيديه)
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه
 الترمذى ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموم ان سمعه
 (ويكره قنوت فى غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود بن عباس وابن عمر وابي
 الدرداء رضى الله عنهم وروى الدارقطنى عن سعيد ابن جبير قال اشهد انى
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت فى صلاة الفجر بدعة (الا ان تزل
 بالمسلمين نازلة) من شدايد الدهر (غير الطاعون فقتت الامام) الاعظم
 استجابا (فى الفرائض) غير الجمعة ويحجر به فى الجمعة ومن ايتم بقائت
 فى فجر تابع الامام وامن ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا ويعد
 بهما صوته فى الثالثة (والتراويح) سنة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون
 اربع ركعات ويتروحون ساعة اى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى
 ابو بكر عبد العزيز فى الشافى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة (قفل ركعتين) ركعتين (فى
 جماعة مع الوتر) بالمسجد اولى الليل (بعد المصا) والافضل وستنها (فى
 رمضان) لما روى فى الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله وسلم صلاها ليالى

فصلها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان قرض
عليكم فتميزوا عنها وفى البخارى ان عمر جمع الناس على انى ان كعب فضلى
به التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى يمشى
كتب له قيام ليلة (ويوتر التمسجد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده)
اى بعد تمجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا
متفق عليه (فان تبع امامه) فلو تر معه او اور منفردا ثم اراد التمسجد لم
يقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركعة) اى ضم لوتره الذى تبع
امامه فيه ركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر
صلاته (ويكره التسفل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابى الدرداء
انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين
يديك ليس منا من رغب عنا و (لا يكره) (التعقيب) وهو الصلاة
(بعدها) اى بعد التراويح والوتر (فى جماعة) لقول انس لا ترجمون
الاخير ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام
الزيادة على ختمة فى التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم
ان يقتصوا عن ختمة ليحوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر فى الفضيلة (السنن
الراتبة) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان
قبل الفجر) لقول ان عمر حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي
صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثنى حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع
الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اى ركعتا الفجر (آكدها) اى افضل
الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ
من التوافل اسد تماهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها
وعدا الوتر سفرا ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدها على اليمين وقرا فى
الاولى بعد العائجة قل يا ايها الكافرون وفى الثانية قل هو الله احد او قرا
فى الاولى قولوا اما بالله الاية وفى الثانية قل يا اهل الكتاب تسالوا الى كلمة
الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون
والاخلاص (ومن فاته شئ منها) اى من الرواتب (س له قضاؤه) كالوتر

سنن مكره

لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنها وقضى
 اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيل الباقي وقال من نام عن الوتر
 او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذي لكن ما فات مع فرضه
 وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من فعلها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولة
 بعدها قضا والسنة غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب ﴿ فصل صلاة
 الليل افضل من صلاة النهار ﴾ لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة فالتطوع المطلق افضل صلاة
 الليل لانها ابلى في الاسرار واقرب الى الاخلاص (وافضلها) اي الصلاة
 (تلك الليل بعد نصفه) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل وافتتاحه
 ركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقوم كله الا ليلة
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار متى شئ) لقوله
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى شئ رواه الحمزة وصححه البخاري ومتى
 معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وان تطوع
 في النهار باربع) بشهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى ابو داود وابن ماجة
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا لا يفصل
 بينهما بتسليم وان لم يجلس الا في اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ في
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على اثنين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز
 ثانيا بسلام واحد صح وكره في غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها
 (واجر صلاة قاعد) بلا عذر (نصف اجر صلاة قائم) لقوله عليه السلام
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه
 ويسن تربيه بمحلى قيام ويثنى رجله بركوع وسجود (وتس صلاة الضحى)
 لقول ابي هريرة اوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان امام رواه احمد
 ومسلم وتصلى في بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

(وقالها ركعتان) لحديث أبي هريرة (وأكثرها) ثمان لما روت أم هانئ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم طام القع صلى ثمان ركعات سجدة الفحي رواه الجماعة
 (ووقتها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قدر ربح (إلى
 قيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والثنية وغير ذلك (ويسن)
 سجود التلاوة (للقاري والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعا
 لحبته متفق عليه وقال عمر أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواه
 البخاري ويسجد في طواف مع قصر فصل وتيمم محدث بشرطه ويسجد مع
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر
 السجود بتكرار التلاوة كركعتي الطواف قال في الفروع وكذا يتوجه في تحية
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضي الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال إنما السجدة على من يستمع ولأنه لا يشترك
 القاري في الاجر فلم يشاركه في السجود (وان لم يسجد القاري) أو كان
 لا يصلح اماما للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من
 أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك
 كنت امامنا ولو سجدت سجدنا رواه الشافعي في مسنده مرسل ولا يسجد
 المستمع قدام القاري ولا عن يساره مع خلوه عنه ولا رجل لتلاوة امرأة
 ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة)
 في الاعراف والرعد والنخل والاسراء ومريم (وفي الحج منها ثنتان) والفرقان
 والنخل والم تذيل وحس السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة من
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا أراد
 السجود فانه يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد و) تكبيرة (إذا رفع)
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) أن لم يكن في الصلاة (ويسلم)
 وجوبا وتجزئ واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنائز ويرفع يديه إذا سجد
 ندبا ولو في صلاة وسجود عن قيام أفضل (ويكره للامام قراءة) آية

(سجدة في صلاة سرو) يكره (سجوده) اى سجود الامام للتلاوة (فيها) اى في صلاة سرية كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان يسجد لها اوجب الايهام والتخليط على المأموم (ويلزم المأموم متابته في غيرها) اى غير الصلاة السرية ولو مع ملتبس السماع كبعد وطرش وبغير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى ابو بكر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر يسر به خزا صاجدا رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم (وتبطل به) اى بسجود الشكر (صلاة غير جاهل وناس) لانه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصفة سجود الشكر واحكامه كسجود التلاوة (واوقات النهى خمسة) الاول (من طلوع الفجر الثانى الى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر اخبر به احمد (و) الثانى (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف اى قدر (ربح) فى رأى العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر ثلاث سماعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى فحين وان قبر فحين موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيق الشمس للغروب حتى تقرب رواه مسلم وتضيف بفتح الميم فوق اى قيل (و) الرابع (من صلاة العصر الى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه عن ابى سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو فعلت فى وقت الظهر جما لكن فعلت سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذا شرعت) الشمس (فيه) اى فى الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) اى فى اوقات النهى كلها لمعوم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا فعل المنذورة فيها لانها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (فى الاوقات الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمتعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه فى اى ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذى وصححه (و) تجوز فيها (اعادة جاعة) اقيمت وهو بالمسجد لما روى يربد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

اوقات نهى

الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال مامنعكما ان
 تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال لاتصلا اذا صليتما
 في رحلكما ثم اتتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما ناقة رواه الترمذي
 وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجاوز الصلاة على الجنازة
 بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عليها (ويحرم تطوع
 بغيرها) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي
 حجر قبلها (فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد
 وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء
 راتبة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينقذ النفل ان ابتداء
 فى هذه الاوقات ولو جاهلا الا تحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة
 فقبوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا  باب صلاة الجماعة 
 شرعت لاجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الاحرار
 القادرين ولو سفرا فى شدة خوف (للصوات الخمس) المودات وجوب
 عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طاعة منهم معك
 الاية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق
 عليه اقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها
 لاتوها ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى
 بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون
 الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار (لاشترط) اى ليست الجماعة شمرطا
 لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة
 افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتنقذ باتين
 ولو باتين وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض (و) له (فعلها)
 اى الجماعة (فى بيته) لعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا
 وفعلها فى المسجد هو السنة وتسبب انشاء مفردات عن رجال ويكره لحشاء
 حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واوى (وتستحب
 صلاة اهل التتر) اى موضع الخفاة (فى مسجد واحد) لانه اعلا للكلمة
 وواقع للهية (والافضل لغيرهم) اى غير اهل التتر الصلاة (فى المسجد
 الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد
 وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافي

والمقنع وغيرهما وفي النسخ انه الاول لحديث ابي ابن كعب وما كان
اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان
(ثم المسجد العتيق) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه
مقدم على الاكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد
المعق افضل من الاكثر جماعة وجزم به في الاقاع والمنتهى (وابعد)
المسجدين (اولى من اقرهما) اذا كانا جديدين او قديمين اختلفا في كثرة
الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا
في الصلاة ابدهم فابدهم ثمى رواه الشيخان وقدم الجماعة مطلقا على
اول الوقت (ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره)
لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التفرق عنه ومع الاذن
هو نائب عنه قال في التتبع وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم
في الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي في الجائز واما مع عذره فان تأخر
وضاق الوقت صلوا لفعل الصديق رضى الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف
حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وراسل ان غاب عن
وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره
او ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن صلى) ولو في جماعة (ثم اقيم)
اي اقام المؤذن لفرض (س له ان يعيدها) اذا كان في المسجد او جاء غير
وقت نهى ولم يقصد الاعادة ولا فرق بين اعادتها مع امام الحلي او غيره
لحديث ابي ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت في المسجد فصل ولا تنقل
اني صليت فلا اصلي رواه احمد ومسلم (الا المغرب) فلا تسن اعادتها
ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر
ولا تكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد
للاعادة (ولا تكره اعادة جماعة في غير مسجدى مكة والمدينة) ولا فيهما
لعذر وتكره فيهما لغير عذر لثلاث يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الامام
الراتب (واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) رواه مسلم من حديث
ابي هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تنقذ
الفالة بعد اقامة القريضة التي يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذي اقيمت
له ويصح قضاء الفاشة بل تجب مع سعة الوقت ولا يسقط الترتيب بحشية

فوت الجماعة (فان) اقيمت و (كان) يصلى فى (نافلة اتمها) خفيفة (الا
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لان الفرض اهم (ومن كبر) مأموماً
(قبل سلام امامه) الاولى (لحق الجماعة) لانه ادرك جزءاً من صلاة
الامام فاشبهه ما لو ادرك ركعة (وان لحقه) المسبوق (راكعاً دخل معه
فى الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة روى ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام فى الركوع بحيث
يتسنى الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتى بالتكبير كلها قائماً
كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع (واجزائه التحريمة) عن تكبيرة
الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع
لم يجزئه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه
حيث ادركه ويخط معه فى غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع انقلبت فلا (ولا قراءة على مأموماً)
اى يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له
امام قرائته له قراءة روى احمد (ويستحب) للمأموماً ان يقرأ (فى اسرار
امامه) اى فيها لا يجهر فيه الامام (و) فى (سكوتة) اى سكنت الامام
وهى قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لنفسه
(و) فيها اذا (لم يسمع بعد) عنه (لا) اذا لم يسمعه (لطرش) فلا
يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ (ويستفتح)
المأموماً (ويتعوذ فيها يجهر فيه امامه) كالسرية قال فى الشرح وغيره ما لم
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية
او مغرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه (ومن ركع او سجد) او
رفع منهما (قبل امامه فعليه ان يرجع) اى يرجع (لياتى به) اى بما سبق
به الامام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول
الله راسه راس حمار او يجعل صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان
يشرح فى افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تنعقد وان سلم
معه كره وصح وقبله عمداً بلا عذر بطلت وسهواً يعيده بعده والا بطلت
(فان لم يفعل) اى لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه (بطلت) صلاته لانه

ترك الواجب عمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاته صحيحة ويعتد به (وان
ركع ورفع قبل ركوع امامه علما عمدا بطلت) صلاته لانه سبقه بمعظم
الركعة (وان كان جاهلا او ناسيا) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التي
وقع سبق فيها (فقط) فعيدها وتصح صلاته للعذر (وان سبقه) مأموم
بركنين بان (ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه) اى رفع امامه
من الركوع (بطلت) صلاته لانه لم يعتد بامامه فى اكثر الركعة
(الا الجاهل والناسي) فتصح صلاتهما للعذر (ويصلى) الجاهل او الناسي
(تلك الركعة قضا) لبطلها لانه لم يعتد بامامه فيها ومحله اذالم يأت بذلك
مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على
ما تقدم (ويسن لامام التحقيف مع الاتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
صلى احديكم بالناس فليخفف قال فى المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال
من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموم التطويل وعددهم
يختصر وهو عام فى كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ فى الفجر
بطول الفصل وتكره سرعة تنع المأموم فعل ما يسن (و) يسن (تطويل
الركعة الاولى اكثر من الثانية) لقول ابى قتادة كان النبي صلى الله عليه
وسلم يطول فى الركعة الاولى متفق عليه الا فى صلاة خوف فى الوجه
الثانى ويسير كسج والغاشية (ويستحب) للامام (انتظار داخل ان لم يشق على
مأموم) لان حرمة الذى معه اعظم من حرمة الذى لم يدخل معه (واذا
استأذنت المرأة) الحرية او الامة (الى المسجد ذكره منعها) لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ويبوتن خير لهن ولخيرجن قفلات
رواه احمد وابوداود وتخرج غير مطية ولا لابسة ثياب زينة (ويبتها
خير لها) لما تقدم ولا ب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشى قتة
او ضررا ومن الافراد **فصل** فى احكام الامامة (الاولى بالامامة
الاقراء) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم
اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا فى
السنة سواء فقدمهم هجرة فان كانوا فى الهجرة سواء فقدمهم سنا رواه مسلم
(ثم) ان استوا فى القراءة (الا فقه) لما تقدم فان اجتمع فقهاء قاريان
واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم
اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه اى وان اجتمع

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان عليه يؤثر اكثر في تكميل الصلاة
(ثم) ان استووا في القراءة والفقه (الاسن) لقوله عليه الصلاة والسلام
وليؤمكم اكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستوا في السن (الاشرف) وهو
القرشي وتقدم بنوا هاشم على سائر قريش الحاقا للامامة الصغرى بالكبرى
لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة
او اسلاما (ثم) مع الاستوا فيما تقدم (الاتقى) لقوله تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقاكم (ثم) ان استووا في الكل يقدم (من قرع) ان تشاحوا
لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فاقرع بينهم كسائر الحقوق (وساكن
البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للامامة ممن حضرهم ولو كان في
الحاضرين من هو اقرا واقفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل
في بيته ولا في سلطانه رواه ابوداود عن ابن مسعود (الامن ذى سلطان)
فيقدم عليهما لعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في
بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى
حضرى وهو الناشئ في المدن والقرى (ومقيم وبصير ومحتون) اى مقطوع
القلقة (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستربه راسه (اولى من ضدهم)
خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضرى
اولى من البدوى الناشئ بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر
فيفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعشى ومحتون
اولى من اقلف ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع
احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيمم
والمستاجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمخير اولى من المستعير وتكره
امامة غير الاولى بلا اذنه لحديث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا
في سفال ذكره احمد في رسالته الا امام المسجد وصاحب البيت فحرم (ولا
تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه من جهة الافعال
او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تؤمن امرأة رجلا ولا امرأى مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان
يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجة عن جابر (ككافر) اى كالا تصح خلف
كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ منها وتصح خلف المخالف في
الفروع واذا ترك الامام ما يعتقد وجبا وحده عمدا بطلت صلاتهما وان

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شرطاً او واجبا مختلفا فيه
 بلا تأويل ولا تقليد اعاد (ولا تصح) صلاة رجل وختي (خلف) امرأة
 لحديث جابر السابق (ولا) خلف (ختي للرجال) والختاني لاحتمال ان
 يكون امرأة (ولا) امامة (صبي لبالغ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نقل وامامة صبي بئله (و) لا
 امامة (اخرس) ولو بئله لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) امامة (عاجز
 عن ركوع او سجود او قعود) الا بئله (او قيام) اى لا تصح امامة العاجز
 عن القيام لقادر عليه (الا امام الحى) اى الراتب بمسجد (المرحو زوال
 علته) لئلا يفيض الى ترك القيام على الدوام (ويصلون وراءه جلوسا ندبا) ولو كانوا
 قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك
 فصلى جالسا وصلى وراء قوم قياما فاثار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال
 اثما جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن
 عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة (فان ابتداء بهم) الامام الصلاة
 (قائما ثم اعتل) اى حصلت له علة يحجز معها عن القيام فجلس اتوا خلفه قياما
 وجوبا) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس
 خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم قائما كما اجاب به
 الامام (وتصح الصلاة) خلف من به سلس بول بئله (كالامى بئله) ولا
 تصح خلف محدث (حدثا اصغر او اكبر) (ولا خلف متنجس) نجاسة
 غير معفو عنها اذا كان (يعلم ذلك) لانه لا صلاة له في نفسه (فان جهل
 هو) اى الامام (و) جهل (مأموم حتى انقضت محت) الصلاة
 (لمأموم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالقوم اعاد
 صلاته وقت للقوم صلاتهم روى محمد بن الحسين الحراني عن البراء بن
 عازب وان علم هو او المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل
 وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك في اخلال امامه بركن او
 شرط محت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا ينجس
 غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث او نجس اعاد
 الكل سواء كان اماما او مأموما (ولا تصح امامة الامى) منسوب الى
 الام كانه على الحالة التى ولد عليها (وهو) اى الامى (من لا يجنس)
 اى يحفظ (الفاتحة او يدغم فيها مالا يدغم) بان يدغم حرفا فيها لا يماثله

فوق يقاربه وهو الارث (او يبدل حرفا) بغيره وهو الاثنع كمن يبدل الرباء
غينا الاضاد المنضوب والضالين بظا (او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى) ككسر
كاف ايك وضم تاء النعت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نصد
ونون نستعين لم يكن اميا (الا بمثله) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء طاجز
عن نصف الفاتحة الاول بماجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء
قادر على الاقوال الواجبة بماجز عنها (وان قدر) الامى (على اصلاحه لم
تصح صلاته) ولا صلاة من ايت به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه (وتكره
امامة اللعان) اى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى فان احاله فى غير الفاتحة
لم يمنع صحة امامته الا ان يعتمد ذكره فى الشرح وان (احاله فى غيرها) سهوا
او جهلا او لآفة محت صلاته (و) تكره امامة (الفأفأ والتقام) ونحوهما
والفأفأ الذى يكرر الفأفأ والتقام من يكرر النساء (و) تكره امامة (من
لا يفصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد وتصح امامته عجميا كان او عربيا
وكذا اعشى اسم واقطف واقطع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام
ومن يسرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فهم من التقص (و) يكره (ان يؤم)
امراة (اجنبية فأكثر لارجل معهن) لنهيها عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل
بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن
يشهدن مع النبی صلى الله عليه وسلم الصلاة (او) ان (يؤم قوما أكثرهم
يكرهه بحق) كحلل فى دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز
صلاتهم اذانهم البعد الا بقر حتى يرجع وامراة باتت وزوجها عليها ساخط
وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذى وقال فى المبدع حسن غريب وفيه
لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة فى حقه
(وتصح امامة ولد الزنا والجندی ان سلم دينهما) وكذا اللقيط والاعرجى
حيث صلحوا لها للعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم (و) تصح
امامة (من يؤدى الصلاة بمن يقضيها وعكسه) من يقضى الصلاة بمن
يؤدوها لان الصلاة واحدة وانما اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف
ظهر يوم اخر (لا) ايتام (مقترض بمنفل) لقوله عليه الصلاة والسلام انما
جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس
(ولا) يصح ايتام (من يصلى الظهر بمن يصلى العصر او غيرها) ولو
جمعة فى غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال فى المبدع فان كانت احداهما

يخالف الاخرى كهلاة كسوف واستسقاء وجنابة وبعد منع فرضا وقيل
 وقيل لانه يؤدي الى المخالفة في الافعال انتهى فيؤخذ منه محبة قل خلف
 قل اخر لا يخالفه في افعاله ككشف وتر خلف تراويح حتى على القول
 الثاني فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان (يقف
 المأمومون) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر (خلف الامام) لفعله
 عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلقه ويستنى منه
 امام المرأة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء قف وسطهن
 استحبابا وبأى (ويصح) وقوفهم (معه) اى مع الامام (عن يمينه او عن
 جانيه) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي
 صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصح
 انه من قول ابن مسعود (لاقدامه) اى لاقدام الامام فلا تصح للمأموم
 ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والالم يضر وان
 صلى قاعدا فالاعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر
 وان كان مضطجعا فبالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه
 او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه
 وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم في جهته اقرب
 من الامام في جهته جاز ان لم يكونا في جهة واحدة قبطل صلاة المأموم
 ويتضرر التقدم في شدة خوف اذا امكن المتسابعة (ولا) يصح للمأموم ان
 وقف (عن يساره فقط) اى مع خلويته اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله
 عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره
 ادار من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن
 يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما
 او عن يسارها ولو تأخر اليمين قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو
 ادركهما الداخل جالس كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر
 اذا للشفقة كالزمنى لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ)
 اى الفرد (خلفه) اى خلف الامام (او خلف الصف) ان صلى ركعة
 فأكثر عامدا او ناسيا علما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
 لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجه ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا
 يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذى وحسنه وابن ماجه

واضطرابه قلنا (الا ان يكون) الفذ خلف الامام او الصف (امراد) خلف رجل قصح صلاتها لحديث انس وان وقت بجانب الامام فكرجل وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصف تام من نساء لا يجتمع اقتداء من خلفهن من رجال (وامامة النساء تقف في صفهن) نذا روى عن عائشة رضى الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقتت عن عيها ولا يصح خلفها (ويليه) اى الامام من المأمومين (الرجال) الاحرار ثم العبيد الافضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليلينى منكم اولو الاحلام والنهى رواه مسلم (ثم الصبيان) الاحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام اخرهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن البالغات الاحرار ثم الارقا ثم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالفضلى وان وقف الحنائى صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب (فى جنازهم) اذا اجتمعت فيقدمون الى الامام والى القبلة فى القبر على ما تقدم فى صفوفهم (ومن لم يقف معه) فى الصف (الأكافر او امرأة) او حتى وهو رجل (او من علم حديثه) او نجاسة (احدها) اى المصلى او المصافى له (او) لم يقف معه الا (صبي فى فرض فذ) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فاكثر وعلم منه صحة مصافقة الصبي فى التفل او من جهل حديثه او نجسه حتى فرغ (ومن وجد فرجة) بضم الفاء وهى الخلل فى الصف ولو بعيدة (دخلها) وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف (والا) يجد فرجة وقف (عن يمين الامام) لانه موقف الواحد (فان لم يمكنه فله ان يمينه من يقوم معه) بخنخة او كلام او اشارة وكره بجذبه ويتبعه من يمينه وجوبا (فان صلى ركعة فذا لم تصح) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما اعقبه به (وان ركع فذا) اى فردا لمعذر بان خشي فوات الركعة ثم (دخل فى الصف) قبل سجود الامام (او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت) صلاته لان ابا بكرة ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تدد رواه البخارى وان فعله ولم يخش فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل الصف او يقف معه اخر (فصل) فى احكام الاقتداء (يصح اقتداء المأموم بالامام) اذا كانا (فى المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

التكبير) لانهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بجماع التكبير اشبه
 المشاهدة (وكذا) يصح الاقتداء اذا كان احدهما (خارجه) اى خارج
 المسجد (ان رأى) المأموم (الامام او) بعض (المأمومين) الذين وراء
 الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شباك ونحوه وان كان بين
 الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تصل فيه الصفوف
 حيث سمعت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف
 لم يصح الاقتداء (ونصح) صلاة المأمومين (خاف امام حال عنهم) لفعل
 حذيفة وعمار رواه ابو داود (ويكره) علو الامام عن المأموم (اذا كان
 العلو ذراعا فأكثر) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا
 يقوم في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره
 لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان
 على الدرجة السفلى جمعا بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تركه امامته
 في الطاق) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه
 يستتر عن بعض المأمومين فان لم يتمتع رؤيته لم يكره (و) يكره (تطوعه موضع
 المكتوبة) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه
 الذى صلى فيه المكتوبة حتى ينتهى عنه رواه ابو داود عن المغيرة ابن شعبة
 (الا من حاجة) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك (و) يكره للامام
 إطالة (قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) لقول عائشة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم فيستحب له ان يقوم او
 يخرف عن القبلة الى مأوم جهة قصده والا فعن يمينه (فان كان ثم) اى
 هناك (نساء لبث) في مكانه (قليلا لينصرفن) لانه عليه الصلاة والسلام
 واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقونى بالانصراف رواه مسلم قال في المغنى
 والشرح الا ان يخالف الامام السنة في إطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم
 يخرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) اى المأمومين بين (السوازي
 اذا قطع الصفوف) عرقا بلا حاجة لقول انس كنا نتقى هذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابو داود واسناده ثقة
 فان كان الصف صغيرا قدر ما بين السارين فلا بأس وحرم بناء مسجد

يركع به الضرر لمسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح اتخاذ المحراب وكره
حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه ﴿ فصل ﴾
في الاعتذار المسقط للجمعة والجماعة (ويمذر بترك جمعة وجماعة مريض)
لأنه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا أبا بكر فليصل
بأناس متفق عليه وكذا خالف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة
من لم يتضرر بإتيانها ركباً أو محمولا (و) يمذر بتركهما (مدافع أحد
الآخين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج إليه) ويأكل
حتى يشبع لخبر أنس في الصحيحين (و) يمذر بتركهما (خائف ضياع ماله أو
فواته أو ضرراً فيه) كمن يخاف على ماله من لص أو نحوه أو له خبز في
تنور يخاف عليه فساداً أو له ضالة أو آبق يرجو وجوده إذاً أو يخاف فوته
أن تركه ولو مستأجراً لحفظ بستان أو مال أو يتضرر في معيشة يحتاجها
(أو) كان يخاف بحضوره الجمعة أو الجماعة (موت قريبه) أو رفيقه أو لم يكن
من يرضهما غيره أو خاف على أهله أو ولده (أو) كان يخاف (على
نفسه من ضرر) كسبح (أو) من (سلطان) يأخذه (أو من ملازمة
غيره ولا شيء معه) يدفعه به لأن حبس المصّر ظلم وكذا أن خاف مطالبته
بالمؤجل قبل أجله فإن كان حالاً وقدر على وقائه لم يمذر (أو) كان يخاف
بحضورها أي الجمعة والجماعة (من فوات رقيقته) بسفر مباح سوا إنشاء
أو استدائه (أو) حصل له (غلبة ناس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت
أو مع الإمام (أو) حصل له (أذى بمطرا ووحل) بفتح الحاء وتسكينها
لغة ردية وكذا تلح وجليد وبرد (وريح باردة شديدة في ليلة مظلة) لقول
ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة أو
المطيرة صلوا في رحالكم رواه ابن ماجة بإسناد صحيح وكذا تطويل إمام ومن
عليه قود يرجو الغفو عنه لا من عليه حد ولا أن كان في طريقه أو المسجد
منكر وينكره بحسبه وإذا طرا بعض الاعتذار في الصلاة أتمها خفيفة أن
امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق إمامه أو يخرج
منها ﴿ باب صلاة أهل الاعتذار ﴾ وهم المريض والمسافر والحائض
ونحوهم (يلزم المريض الصلاة) المكتوبة (قائماً) ولو كرا كح أو معتمداً أو
مستنداً إلى شيء (فإن لم يستطع) بأن عجز عن القيام أو شق عليه الضرر
أو زيادة مرض (قاعداً) مترعاً ندباً ويثنى رجليه في ركوع وسجود

(فان عجز) او شق عليه القعود كما تقدم (فلي جنبه) والايمن افضل
 (فان صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح) وكره مع القدرة على جنبه
 والا تعين (ويومئ رأكما وساجدا) ما امكنه (ويخفئه) اى السجود
 (عن الركوع) لحديث على مرفوعا يصلى المريض قائما فان لم يستطع صلى
 قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان
 لم يستطع ان يصلى قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع
 صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواء الدار قطي (فان عجز) عن الايمان
 (او ما بينه) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع او ما بطرفه رواء
 زكريا الساجي بسنده عن الحسين بن علي بن ابي طالب وينوي الفعل
 عند ايمانه له والقول كالفعل يستخضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير
 خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل تابنا ولا ينقص اجر المريض اذا
 صلى ولو بالايمان عن اجر الصحيح المصلي قائما ولا بأس بالسجود على وسادة
 ونحوها وان رفع له شيء عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره (فان
 قدر) المريض في اثناء الصلاة على قيام (او عجز) عنه (في اثنائها) انتقل الى
 الاخر (فينتقل الى القيام من قدر عليه الى الجلوس من عجز عن القيام ويركع بلا
 قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفتحة من عجز فاتمها في انحطاطه لا من
 صح فاتمها في ارتفاعه) وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود او ما
 بركوع قائما لان الراكع كالقائم في نصب رجله و (او ما يسجد قاعدا)
 لان الساجد كالجالس في جمع رجله ومن قدر ان يحني رقبته دون
 ظهره حشاها واذا سجد قرب وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان
 يقوم منفردا ويجلس في جماعة خير (ولمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة
 على القيام لمدواة بقول طيب مسلم ثقة) وله الفطر بقوله ان الصوم مما
 يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة وهو قادر على القيام (ويصح
 الفرض على الراحة) واقفة او سائرة (خشية التأذي) بوحل او
 مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى مضيق
 هو واهله وهو على راحته واسماء من فوقهم والبلبة من اسفل منهم
 فحضرت الصلاة قاصر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم
 فصلى بهم يعني ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواء اخذوا الترمذي
 وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقة بنزوله

قصر المسافر

او يخطئ نفسه او يحجزا عن ركوب ان تزل وعليه الاستقبال وما يتقدم عليه
 (نولا) تصح الصلاة على الراحلة (للمرض) وحده دون عذر مما تقدم
 ومن سفينه وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جاسا مستقبلا ويدور
 الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف العمل في فصل في قصر
 المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا صرتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة الاية (من سافر) اي نوى (سفرا
 مباحا) اي غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والمندوب والمباح
 المطلق ولو تزهة وفرجة يبلغ (اربعة برد) وهي ستة عشر فرسخا برا
 او بحرا وهي يومان قاصدان (سئل له قصر رابعة ركعتين) لانه عليه
 الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله
 ابن المنذر (اذا فارق حاصر قرنته) سواء كانت البيوت داخل السور او
 خارجه (او) فارق (خيام قومه) او مانبت اليه عرفا كسكان قصور
 وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام انما كان يقصر اذا ارتحل ولا
 يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة وقصر من اسلم او
 بلغ او طهرت بسفر ميج ولو كان الباقي دون المسافة لامس قاب اذا ولا
 يقصر من شك في قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتايه ولا من
 سافر ليرخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعد تبعا لزوج وسيد
 (وان احرم) في الحضر (ثم سافر او) احرم (سفر ثم اقام) اتم لانها
 عبادة اجمع لها حكم الحضر والسفر فعلم حكم الحضر وكذا لو سافر بعد
 دخول الوقت انما وجوبا لانها وجبت تامة (او ذكر صلاة حضر في
 سفر) انما لان القضاء مغنر بالاداء وهو اربع (او عكسها) بان ذكر
 صلاة سفر في حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله (او
 اتم) مسافر (بمقيم) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواء احد ومنه لو
 اتم مسافر بمسافر فاستخلف مقيما لعذر فيلزمه الاتمام (او) اتم مسافر
 (بمن يشك فيه) اي في اقامته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام
 مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر
 بامارة كهية لباس وان اقامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر
 وان قال ان اتم اقامت وان قصر قصرت لم يضر (او احرم بصلاة يلزمه
 اقامها) لكونه اقتدى بجميع او لم ينو قصرها مثلا (فدست) يحدث او

نحوه (واعداه) اقامها لانها وجبت عليه تامة بتلبسها (او لم ينو القصر عند احرامها) لزمه ان يتم لانه الاصل والطلاق الية ينصرف اليه (او شك في نيته) اى نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو (او نوى اقامة اكثر من اربعة ايام) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه من الحديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة اربعة من ذى الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها (او) كان المسافر (ملاحا) اى صاحب سفينة (معه اهله لا ينوى الاقامة ببلد لزمه ان يتم) لان سفره غير منقطع مع انه غير طاعن عن وطنه واهله ومثله مكرا وراعا ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر اذا مر بوطه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او بوى الاقام ولو في اثنتائها بعد نية القصر (وان كان له طريقان) بيد وقرب (فسلك ابعدهما) قصر لانه مسافر سفرا بيذا (او ذكر صلاة سفر في) سفر (اخر قصر) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه انه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها اقتصر عليه في المبدع وفيه تنسي* (وان حبس) ظنا او بمرض او مطر ونحوه (ولم ينو اقامة) قصر ابدا لان ابن عمر رضى الله عنه اقام باذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه الاثرم والاسير . اذا علم انه لا يتفك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام عند المدو (او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة) لا يدري متى تنقضى (قصر ابدا) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه السلام اقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسانده ثقات وان ظن ان لا تنقضى الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر القصر حب لم يحل لم تنقذ صلاته كما لو نواه مقيما ^{في} فصل ^{في} في الجمع (يحوز الجمع بين الظهرين) اى الظهر والمصر في وقت احدهما (و) يحوز الجمع (بين العشائين) اى المغرب والعشاء (في وقت احدهما في سفر قصر) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

والعصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن انس مضاء متفق عليه (و) يباح الجمع بين ما ذكر (لمرض يلقه بتركه) اى ترك الجمع (مشقة) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهي نوع مرض ويجوز ايضا لمرضع لمشقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل صلاة او عن معرفة وقت كاعى ونحوه ولعذر او شغل يبيح ترك جمعة وجماعة (و) يباح الجمع (بين العشائين) خاصة (لمطر يبل الثياب) وتوجد معه مشقة والتخ والبرد والجلد مثله (ولوحل وريح شديدة باردة) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة رواه البخاري باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك (ولو صلى في بيته او في مسجد طريقه تحت ساباط) ونحوه لان الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر (والافضل) لمن له الجمع (فعل الارفق به من) جمع (تأخير) بان يؤخر الاولى الى الثانية (و) جمع (تقديم بان) يقدم الثانية فيصلها مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالتأخير افضل والافضل بعرفة التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع في سواهما افضل ويشترط للجمع ترتيب مطلقا (فان جمع في وقت الاولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية الجمع عند احرامها) اى احرام الاولى دون الثانية (و) الشرط الثانى الموالة بينهما (فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة) صلاة (ووضوء خفيف) لان معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف السير فانه مغفوعه (ويبطل) الجمع (براتبة) يصلها (بينهما) اى بين المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة فتبطل كما لو قضى فائنة وان تكلم بكلمة او كلمتين جاز (و) الثالث (ان يكون العذر) المبيح (موجودا عند افتتاحهما وسلام الاولى) لان افتتاح الاولى موضع التية وفراغها واقتراح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية في جمع المطر ونحوه

(٥) قوله او كلمتين معهومة انه ان زاد على كلمتين لم يحز وليس كذلك حيث تقدم انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اه

بمخلاف غيره وان اقطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فتيها
وتصح فرضا وفي الثانية يتمها تقلا وتصح الاولى فرضا (وان جمع في وقت
الثانية اشترط) له شرطان (نية الجمع في وقت الاولى) لانه متى اخرها
عن ذلك بنير نية صارت قضاء لاجمعا (ان لم يضق وقتها عن فعلها) لان
تأخيرها الى ما يضيّق عن فعلها حرام وهو ينافي الرخصة (و) الثاني
(استقرار العذر) الميج (الى دخول وقت الثانية) فان زال العذر قبله
لم يجز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يرا والمسافر يقدم والمطر يقطع ولا
باس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او
صلاهما خلف امامين او من لم يجمع **في** فصل وصلاة الخوف صححت
عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **في** قال الاثم قلت لابي
عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب
اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتاراه وشرطها ان يكون العدو
مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث
سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة
صفت معه وطائفة وقت وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت
قائما واتموا لافسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة
الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واتموا
لافسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا
للقبلة وغيرها يؤمّن طاقهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه
او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة (ويستحب ان يحمل
معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كيف ونحوه)
ككيّن لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويحوز حمل سلاح بخس في هذه
الحالة للحاجة بلا اعادة **في** باب صلاة الجمعة **في** سميت بذلك لجمعها
الحلق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل
من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة
لم تصح وتؤخر فائنة لحوف قوتها والظهر بدل عنها اذا فاتت (تلزم)
الجمعة (كل ذكر) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل
الحنوز في مجامع الرجال (حرّ) لان العبد محبوس على سيده (مكلف
مسلم) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

صدره الخوف

عيوني ولا يصح لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على
 كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو
 داود (مستوطن ببناء) معتاد ولو كان فراخ من حجير او قصب ونحوه
 ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (اتمه) اى البنا (واحد ولو تفرق)
 البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان
 خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) قريبا فتلزمه بغيره كمن بخيام ونحوها
 ولا تنقذ به ولم يجوز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي
 اليها قرب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشئ الواحد (ولا
 تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع
 اجتماع الخلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره فان كان طاعيا بسفره
 او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينو
 استيطانا لزمته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) وبعض (وامراء)
 لما تقدم ولا حتى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزائه)
 لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنقذ به) لانه ليس من اهل الوجوب
 وانما حجت منه تبعيا (ولم يصح ان يؤم فيها) لثلا يصير التابع متبوعا
 (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وجب
 عليه وانقذت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمصلحة السعي وقدرت
 (ومن صلى الظهر) وهو (ممن) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة
 الامام) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم تصح) ظهره لانه
 صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى
 اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر
 (وتصح) الظهر (ممن لا تجب عليه) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره
 قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلى
 الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعب افضل وندب تصدق
 بدينار او نصفه لئلا تركها بلا عذر (ولا يجوز ان تلزمه) الجمعة (السفر
 في يومها بعد الزوال) حتى يصلى ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال
 يكره ان لم يأت بها في طريقه  فصل يشترط لصحتها  اى حجة
 الجمعة اربعة شروط (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان

محصور فلم ينكره احد وصوته عثمان رواه البخاري بمضاه (أحدهما) اى
 احد الشروط (الوقت) لانها صلاة مفروضة فاشتط لها الوقت كقبة
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله فى المبدع (وأوله أول
 وقت صلاة عيد) لقول عبدالله ابن سيدان . شهدت الجمعة مع ابى بكر
 فكانت خطبته وصلاة قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره
 رواه الدارقطى واحمد واخيه به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر
 وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (وأخره آخر وقت
 صلاة الظهر) بلا خلاف قاله فى المبدع وفعلها بعد الزوال افضل (فان
 خرج وقتها قبل التحرمة) اى قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة (صلوا ظهرا)
 قال فى الشرح لانهم فيه خلافا (والا) بان احرموا بها فى الوقت (جمعة)
 كسائر الصلوات تدرك بكثرة الاحرام فى الوقت ولا تسقط بشك فى خروج
 الوقت فان بقى من الوقت قدر الخطبة والتحريم لزمهم فعلها والا لم تجز
 الشرط (الثانى حضور اربعين من اهل وجوبها) وتقدم بيانهم بالخطبة
 والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة
 وقال جابر مضت السنة ان فى كل اربعين فما فوق جمعة وانحى وفطر رواه
 الدارقطى وفيه ضعف قاله فى المبدع الشرط الثالث ان يكونوا (بقرية
 مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقارنين ولا
 تصح من اهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد للاستيطان
 غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية
 خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها (وتصح) اقامتها (فما قارب
 البنيان من الصحرا) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع فى حرة بنى
 بياضة اخرجه ابو دواد والدارقطى قال البيهقى حسن الاسناد صحيح قال
 الخطائى حرة بنى بياضة على ميل من المدينة وادا راي الامام وحده
 العدد فقص لم يجزان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لا تلزم واحدا
 منهم (فان قصوا) عن الاربعين (قبل اقامتها) لم تجزها جمعة لفقد شرطها
 (واستأنفوا ظهرا) ان لم تكن اعادتها جمعة وان بقى معه العدد بعد

انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل تقصصهم أتوا
 جمعة (ومن أحرم في الوقت وأدرك مع الإمام منها) أي من الجمعة (ركعة
 أتمها جمعة) لحديث أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من الجمعة فقد
 أدرك الصلاة رواه الأثرم (وإن أدرك أقل من ذلك) بأن رفع الإمام
 رأسه من الثانية ثم دخل معه (أتمها ظهراً) لمفهوم ماسبق (إذا كان
 نوى ظهراً) ودخل وقته لحديث وأما لكل أمره مانوى والا أتمها فلا
 ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر الإنسان
 أو رجله فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام وإن أحرم ثم زحم وأخرج عن
 الصف فصلى فإذا لم تصح وإن أخرج في الثانية نوى مفارقتها وأتمها جمعة
 الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار إليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
 لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يخطف خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس
 متفق عليه وهما بدل ركعتين لأن الظهر (ومن شرط محتهما حمد الله)
 بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدؤ فيه بالحمد لله
 فهو أجذم رواه أبو داود عن أبي هريرة (والصلاة على رسول الله)
 محمد (صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افترقت إلى ذكر الله تعالى
 افترقت إلى ذكر رسوله كالآذان وتعيين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة
 لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر
 الناس رواه مسلم قال أحمد يقرأ ما يشاء وقال أبو المعالي لو قرأ آية لا تستقل
 بمعنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر أو مداهمتان لم يكف والمذهب لا بد من
 قراءة آية ولو جنباً مع تحريراً فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ (والوصية بتقوى الله عز وجل) لأنه
 المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم
 القراءة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه
 الأركان (و) يشترط (حضور العدد المشترط) لسماع القدر الواجب لأنه
 ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكثيره الأحرام فإن نقصوا وعادوا
 قبل فوت ركن منها بنوا وإن كثرت التفريق أو فات منها ركن أو أحدث
 قطعه استأنف مع سعة الوقت ويشترط أيضاً لهما الوقت وإن يكون الخطيب
 يصلح إماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع والنية

والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالة بينهما وبين الصلاة (ولا يشترط
لها الطهارة) من الحدين والجنس ولو خطب بمسجد لانهما ذكر قدم
الصلاة اشبه الاذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة
وصكذلك لا يشترط لهما ستر العورة (ولا ان يتولاهما من يتولى
الصلاة) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبه الصلاتين
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويطلبهما كلام محرم ولو
يسيراً ولا تجزى بقير العربية مع القدرة (ومن سنهما) اي الخطبتين (ان
يخطب على منبر) لقوله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من التبر وهو
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعد على تودة
الى الدرجة التي تلى السطح (او) يخطب على (موضع عال) ان عدم المنبر
لانه في مقامه عن عين مستقبل القبلة بالحرايب وان خطب بالارض فعن
يسارهم (وان يسلم على المأمومين اذا اقبل عليهم) لقول جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجة ورواه الاثرم
عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان كسلامه
على من عنده في خروجه (ثم) يسن ان (يجلس الى فراغ الاذان) لقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواه ابو داود (وان يجلس بين الخطبتين) لحديث
ابن عمر السابق (وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او
عصى) لقوله عليه السلام رواه ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة
الى ان هذا الدين قبح به قال في الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى
بحرف المنبر فان لم يعتمد امسك عينه بشماله او ارسلهما (و) ان (يقصد
تلقاء وجهه لقوله عليه السلام ولان في التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن
الآخر وان استدبرهم كره ويخرفون اليه اذا خطب لفعل الصحابة ذكره في
المبدع (و) ان (يقصر الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه (و) ان (يدعوا للمسلمين)
لانه مسنون في غير الخطبة ففيها اولى وبياح الدما لمعين وان يخطب
من صحيفة قال في المبدع ويزل مسرعاً واذا غلب الخوارج على بلد فاقاموا فيه
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابى موسى صلى معهم الجمعة ويعيدها ظهراً

فصل في صلاة الجمعة ركعتان (اجماع حكاية ابن المنذر) يسن ان يقرأ جهرا (لفعله عليه الصلاة والسلام) في الركعة الاولى بالجمعة بعد العاتحة (في) الركعة (الاية بالثانيتين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواه مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل اتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابى هريرة (وتحرم اقامتها) اي الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام وصحابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (الا لحاجة) ككسرة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف قسمة فيجوز التعدد بحسبها فقط لانهما فضل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجماعا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اي صلوا في موضعين او أكثر بلا حاجة (فالحججة ما باشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط او لا اذ في تصحيح غيرها اقيمت عليه وتقويت لجمعة (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستسنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها ويعتبر السبق بالاحرام (وان وقتنا معا) ولا مزبة لاحداهما بطلنا لانه لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احدهما فان امكن اعادة جمعة ففعلوا والا صلوا ظهرا (او جهلت الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق احدهما فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصرجات وجهل كيف وقعت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كحريص دون الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا عزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الراتبة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواه ابو داود ويصليها مكانه بخلاف سائر السنن فيبيته افضل ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها اي راتبة قال عبد الله رايت ابى يصلي في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (ويسن ان يقتل لها في يومها) لحبر عائشة لو انكم تطهرتم ليومكم هذا وعن جاع وعند مضي افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظيف وتطيب) لما روى البخاري عن ابى سعيد مرفوعا لا يقتل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب

امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا
تكلم الامام للاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (و) ان (يلبس احسن
ثيابه) لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويتم ويرتدى (و) ان
(يركب اليها ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب ويكون
بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني (و) ان (يدنو من الامام) مستقبل
القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى
ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر
سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابو داود واسناده ثقات ويشتمل
بالصلاة والذكر والقران (و) ان (يقرأ سورة الكهف في يومها) لما روى
البيهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم
الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) ان (يكثر الدعاء) رجاء ان
يصادف ساعة الاجابة (و) ان (يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
لقوله عليه الصلاة والسلام اذكروا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابو داود
وغيره وكذا لياتها (ولا يخطي رقاب الناس) لما روى احمد ان النبي صلى
الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلا يخطي رقاب الناس فقال له اجلس
فقد آذيت (الا ان يكون) المخطي (الامام) فلا يكره للحاجة والحق به في
الفنية المؤذن (او) يكون المخطي (الى فرجة) لا يصل اليها الا به فيخطي
لانهم استقلوا حق انفسهم بتأخيرهم (وحرّم ان يقيم غيره) ولو عبده او
ولده الكبير (فيجلس مكانه) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقدمه ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول
اشبهوا قاله في التلخيص (الا) الصغير (من قدم صاحباً له فجلس في
موضع يحفظه له) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الترح لان
النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او
استقبل المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالي وكره اثاره غيره بمكانه
الفاضل لا قبوله وليس لغير الموثر سبقه (وحرّم رفع مصلى مفروش) لانه
كالنائب عنه (ما لم تحضر الصلاة) فيرفقه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي
عليه (ومن قام من موضعه لمارض لحقه ثم عاد اليه قريباً فهو احق به)
لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم
ولم يقيد الاكثر بالعود قريباً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب لم

(مجلس) ولو كان وقت نهي (حتى يصلي ركعتين يوجز فيهما) لقوله عليه
 السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين
 متفق عليه زاد مسلم والبخاري فيهما فان جلس قام فاتي بهما ما لم يطل
 الفصل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهي الا الخطيب
 ودخله لصلاة عيد او بعد شروع في اقامة وقية ودخل المسجد الحرام لان
 تحية الطواف (ولا يحوز الكلام والامام يخطب) اذا كان منه بحيث يسمعه
 لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة
 والسلام من قال صه فقد لفا ومن لما فلا جمة له رواه احمد (الا له) اي
 للامام فلا يحرم عليه الكلام (او لمن يكلمه لمصلحة) لانه عليه الصلاة والسلام
 كلم سائلا وكله هو ويجب التحذير ضرر وغافل عن هلكة (ويجوز) الكلام
 (قبل الخطبة وبعدها) واذا سكت بين الخطبتين او شرع في الدعاء وله الصلاة
 علي النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتس سرأ كدعاء
 وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتحييت طاطس واشارة
 اخرس اذا فهمت كلام لا تسكيت منكلم باشارة ويكره البث والشرب حال
 الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه (باب صلاة العيدين) سمي
 به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تقالوا وجمعه اعياد (وهي) اي صلاة
 العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس يداومون عليها
 (اذا تركها اهل بلدة قائلهم الامام) لانها من اعلام الدين الظاهرة (و)
 اول (وقتها كصلاة الضحى) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها
 الا بعد ارتفاع الشمس ذكره في المبدع (واخره اي اخر وقتها (الزوال)
 اي زوال الشمس (فان لم يعلم بالعيد الا بعده) اي بعد الزوال (صلوا
 من القد قضا) لما روى ابو عمير ابن انس عن عموه له من الانصار قال
 غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب في اخر النهار فشهدوا انهم
 رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يظفروا من
 يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطني وحسنه
 (وتسن صلاة العيد في الصحراء) قريبة عرفا لقول ابي سعيد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يخرج في القطر والاخفى الى المصلى متفق عليه وكذلك
 الخلفاء بعده (و) يسن (تقديم صلاة الاضحية وعكسه الفطر) فيؤخرها لما

صلوة - العيد

روى الشافعي مراسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم أن يحمل الأضحية وأخر الفطر وذكر الناس (و) يسن (أكله قبلها) أي قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يطعم يوم الفطر حتى يصلي رواء أحمد والأفضل على تحرات وترا والتوسعة على الأهل والصدقة (وعكسه) أي يسن الإمساك (في الأضحية أن ضحى) حتى يصلي لياكل من أضحيته لما تقدم والاولى من كبدها (وتكره) صلاة العيد (في الجامع بلا عذر) إلا بمكة المشرقة لمخالفة فعله عليه السلام ويستحب للإمام أن يستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل الإمام وبعده وإيهما سبق سقط به الفرض وجازت التضحية (ويسن تكبير مأموم إليها) ليحصل له الدنو من الإمام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه (ماشياً) لقول علي رضي الله عنه من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً رواء الترمذي وقال العمل على هذا عند أهل العلم (بعد) صلاة (الصبح و) يسن (تأخر إمام إلى وقت الصلاة) لقول أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحية إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة رواء مسلم ولأن الإمام ينتظر ولا ينتظر ويخرج (على أحسن هيئة) أي لأبسا أجمل ثياباً لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة رواء ابن عبد البر (إلا المعتكف فيخرج في ثياب اعتكافه) لأنه أثر عبادة فاستحب بقاؤه (ومن شرطها) أي شرط صحة صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة) فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجه فلم يصل (لا إذن الإمام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) إذا غدا من طريق (أن يرجع من طريق أخرى) لما روى البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال في شرح المستهى ولا يمتنع ذلك أيضاً في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر أن المخالفة فيه شرعت لمعنى خاص فلا يلتحق به غيره (ويصلها ركعتين قبل الخطبة) لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يتدبها (يكبر في الأولى بعد) تكبيرة الأحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة ستاً)

زوايد (وفي) الركعة (الثانية قبل القراءة خسا) لما روى احمد عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد
 انتهى عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال
 احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائز
 (يرفع يده مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يرفع يده مع التكبير قال احمد فارى ان يدخل فيه هذا كله
 وعن عمر انه كان يرفع يده في كل تكبيرة في الجبازة والعبد وعن زيد
 كذلك رواها الاثرم (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله اكبر كبيرا والحمد
 لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد
 النبي واله وسلم تسليما) لقول عتبة بن عامر سألت ابن مسعود عما يقوله
 بعد تكبيرات العيد قال يحمده الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم رواه الاثرم وحرب واحج به احمد (وان احب قال غير ذلك) لان
 الفرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا
 نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا
 احرم ثم ركب ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من
 التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنا عشر سقط ما فات (ثم قرأ جهرا)
 لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يحجر بالقرائة في العيدين والاستسقاء
 رواه الدارقطني (في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسع وبالفاتحة في الثانية) لقول
 سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسع اسم ربك
 الاعلى وهل اتاك حديث الفاتحة رواه احمد فاذا سلم من الصلاة خطب
 خطبتين كخطبة الجمعة في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخطاب
 (ينتعج الاولى بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك
 لما روى سعيد عن عبدالله بن عبد الله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان
 يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات (يمجثم في) خطبة
 الفطر على الصدقة) لقوله عليه السلام اغنهم بها عن السؤال في هذا اليوم
 (ويبين لهم ما يخرجون) جنساً وقدرأ والوجوب والوقت (ويرغبهم
 في خطبة) الاصحى في الاصحى ويبين لهم حكمها) لانه ثبت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاصحى كثيرا من احكامها من رواية
 ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر

بينها) اى بين التكريرات سنة ولا يسن بعد التكريرة الاخيرة فى الركتين
 (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان
 يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من
 النساء حضور الخطبة وان يفرذن بموعظة اذا لم يسمعن خطبة الرجال ويكره
 التفل (وقضاء فائتة (قبل الصلاة) اى صلاة العيد (وبعدها فى
 موضعها) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه (ويسن لمن
 فاتته) صلاة العيد (او) فاتة (بعضها قضاءها) فى يومها قبل الزوال او
 بعده (على صفتها) لفعل انس وكسائر الصلوات (ويسن التكرير المطلق) اى
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واطلهاؤه وجهر غير اتى به (فى ليلتي
 العيدين) فى البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به فى الخروج الى المصلى
 الى فراغ الامام من خطبته (و) التكرير (فى عيد فطر اكده) لقوله
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله (و) يسن التكرير المطلق ايضا (فى
 كل عشر ذى الحجة) ولو لم ير بهيمة الانعام (و) يسن التكرير (المقيد
 عقب كل فريضة فى جماعة فى الاضحى) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى
 وحده قال ابن مسعود اتانا التكرير على من صلى فى جماعة رواه ابن المنذر
 فيلتفت الامام الى المؤمنين ثم يكبر لفعله عليه السلام (من صلاة الفجر يوم
 عرفة) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم
 (وللحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق) لانه قبل
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالذكر عقب الصلاة
 قدمه فى المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاها فيها فى جماعة كبر لبقا وقت
 التكرير (وان نسيه) اى التكرير (قضاء) مكانه فان قام او ذهب عاد
 فجلس (ما لم يحدث او يخرج من المسجد) او يطل الفصل لانه سنة فات
 محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء (ولا يسن)
 التكرير (عقب صلاة العيد) لان الاثر اتا جاء فى المكتوبات ولا عقب نافلة ولا
 فريضة صلاها منفردا لما تقدم (وصفته) اى التكرير (شفعا الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ويجزى مرة واحدة وان زاد ولا

بأس وان صكره ثلاثا فحسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه
 الدارقطني وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره قبل
 الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاء وذكر
 واول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث ﴿ باب صلاة الكسوف ﴾
 يقال كسفت بفتح الكاف وضمتها ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس
 والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستبطلها بعضهم من قوله
 تعالى ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد للنس والشمس ولا للقمر
 واسجدوا لله الذي خلقهن (تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع
 افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام
 وكبر وصف الناس وراءه متفق عليه (وفردى) كسائر التوافل (اذا
 كسف احد الثيرين) الشمس والقمر ووقها من ابتدائه الى التجلي ولا تقضى
 كاستسقا وتحية مسجد فصلى (ركعتين) ويسن الفصل لها (يقرأ في
 الاولى جهرا) ولو في كسوف الشمس (بعد الفاتحة سورة طويلة) من
 غير تعيين (ثم يركع) ركوعا (طويلا) من غير تقدير (ثم يرفع) راسه
 (ويسبح) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه (ويحمد) اى يقول ربنا
 ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها (ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى
 ثم يركع فيطيل) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم
 ولا يطيل (ثم يسجد سجدتين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدتين
 (ثم يصلى) الركعة (الثانية) (الركعة) الاولى لكن دونها فى كل ما يفعل (
 فيها) (ثم يتشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من
 طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام
 امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلي بل يدعو ويذكر كما لو
 كان وقت نهى (فان تجلى الكسوف فيها) اى الصلاة (آتيا خفيفة) لقوله
 عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن
 مسعود (وان غابت الشمس كاسفة او طلعت) الشمس او طلع الفجر
 (والقمر خاسف) لم يصل لانه ذهب وقت الانقاع بهما ويعمل بالاصل
 فى بقاءه وذهابه (او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم نقله عنه وعن
 اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق
 واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان

دامت لفعل ابن عباس رواء سعيد واليهي وروى الشافعي عن علي نحوه
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقننا به (وان أتى) معلى الكسوف (في كل
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز) رواء مسلم من حديث جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات باربع سجعات ومن حديث
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركوعات في اربع سجعات
 وروى ابو داود عن ابى ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدين واتفقت الروايات على ان عدد الركوع
 في الركعتين سوا قال التوى وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كنافلة وتقدم جائزة على كسوف
 وعلى جمعة وعيد امن فوتهما وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلهما
 ويتصور كسوف الشمس والقمر في كل وقت والله على كل شئ قدير
 فان وقع بعرفة صلى ثم دفع  باب صلاة الاستسقا وهو الدعاء
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه
 الآتى (اذا جذبت الارض) اى انحلت والجذب يقبض الحصب (وحط)
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار
 (صلوا جماعة وفراى) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم
 صلى ركعتين جهرا فيهما بالقرأة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو
 كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لاقطاع مطر عن ارض غير مسكونة
 ولا مسلوكة لعدم الضرر (وصفتها في موضعها واحكامها) صلاة (عيد)
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين قنسن في الصحرا ويصلى ركعتين
 يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية حسا من غير اذان ولا اقامة قال
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال
 الترمذى حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسع وفي الثانية بالغاشية
 وتقل وقت صلاة العيد (واذا اراد الامام الحروح لها وعظ الناس) اى
 ذكرهم بما يابن قلوبهم من الثواب والمقاب وامرهم (بالتوبة من المعاصي
 والخروج من المظالم) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط
 والتقوى سبب البركات (و) امرهم (بترك التشاحن) من الشخاء وهى
 العداوة لانها تحمل على المعصية والبهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

ملوكة است

والسلام خرجت اخبركم بيلة القدر قلاحي فلان وفلان فرغت (و) امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول الغيث ولحديث دعوة الصائم لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متبعة للرحمة (ويعدهم) اى يعين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتشوا للخروج على الصفة المسنونة (ويظلف) لها بالغسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى (ولا يتطيب) لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كعبه (متواضعا متخشعا) اى خاضعا (متذلا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذلا متواضعا متخشعا متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح والشيخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم وانج خروج طفل وعجوز وبيعة والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل الذمة منفردين عن المسلمين) بكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (لا) ان افردوا (يوم) لئلا يتحقق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما اقتن بهم غيرهم (لم ينعوا) اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (يفصل بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم يقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره المالك اكثر كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقرأة الايات التى فيها الامر به) كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه وظهورها نحو السما لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا التى صلى الله عليه وسلم) تأسيابه (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيثا) اى منقذا من الشدة يقال غاثه واذثه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غدا مجللا سحا دائما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانعين اللهم سقيا رحمة

لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم ان بالعباد والبلاد من
 اللاأوا والجهد والضعف مالا تشكوه الا اليك اللهم انت لنا الزرع وادر
 لنا الضرع واسقنا من بركات السماء واتزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا
 الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم
 انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان
 يستقبل القبلة في اثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر
 على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركوه حتى يتزعوه مع ثيابهم ويدعوا
 سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوتك كما
 امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا طادوا ثانيا وثالثا (وان سقوا
 قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون الا ان يكونوا
 تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله (وينادي)
 لها (الصلاة جامعة) كالكسوف والميد بخلاف جنازة وتراويح والاول
 منصوب على الاغرا والثاني على الحال وفي الرماية برفقهما وبصمهما
 (وليس من شرطها اذن الامام) كاليمين وغيرها (ويسن ان يقف في
 اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيبها) لقول انس اصابنا ونحن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواء مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويقتسل
 لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادي اخرج جوابنا
 الى الذي جعله الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه
 (واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا) اي اتزله
 حوال المدينة في مواضع النبات (ولا علينا) في المدينة ولا في غيرها
 من المباني (اللهم على الطراب) اي الروابي الصغار (والأكام) بفتح الهمزة
 تاها مدة على وزن آصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك
 هي الحبال انصار (وبطنون الاودية) اي الامكنة المنخفضة (ومنابت
 الشجر) اي اصولها لانه اضع لها لنا في الصحيح انه عليه السلام كان يقول
 ذلك (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) اي لا تكلفنا من الاعمال مالا
 نطيق (الآية) اي واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على
 القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرا بفضل الله ورحمته ومحرم بنوه
 كذا وبياح في نوه كذا واضافة المطر الى الثوب دون الله كهراجما قاله في المبدع

كتاب الجنائز

فتح الحليم جمع جنازة بالكسر والفتح لغة اسم الميت او للنش عليه ميت فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نش ولا جنازة بل سرير قاله الجوهري واشتقاقه من جز اذا ستر وذكره هنا لان اهم مايفعل بالميت الصلاة ويسن الاكثار من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه السلام اكثروا من ذكر هادم اللذات وهو بالذال المحجمة ويكره الانين وتغني الموت ويباح التداوى بمباح وتركه افضل ويحرم بمحرم ماكول وغيره من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول ابل فقط قاله في المبدع ويكره ان يستطب مسلم ذميا لغير ضرورة وان يأخذ منه دوا ان لم يبين له مفرداته المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار وينب بها وتكون بكرة او عشيا ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور ان شاء الله تعالى لقلعه عليه السلام وينفس له في اجله لخبر رواه ابن ماجة عن ابي سعيد فان ذلك لا يرد شيئا ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكرة التوبة) لاسها واجبة على كل حال وهو احوج اليها من غيره (والوصية) لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (واذا نزل به) اي نزل به الملك لقبص روحه (س تماهد) ارفق اهله واقفاهم لربه (ببل حلقه بئاء او شراب وتسدى شفتيه بقضة) لان ذلك يطفى ما نزل به من الشدة ويسهل عليه التطق بالشهادة (ولفته لا اله الا الله) لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن ابي سعيد (مرة ولم يزد على ثلاث) لثلاث يضجره (الا ان ينكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون اخر كلامه لا اله الا الله ويكون (برفق) اي بلفظ ومدارات لانه مطلوب في كل موضع فهنا اولي (ويقرأ عنده) سورة (يس والقران الكريم) لقوله عليه السلام اقرؤا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود ولاحه يسهل خروج الروح ويقرأ عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن البيت الحرام قبلتكم احيا وامواتا رواه ابو داود وعلى جنبه الايمن افضل ان كان المكان واسعا والا فعلى ظهره مستلقيا ورجلاه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن تميمه) لانه عليه

السلام اغمض اباسه وقال ان الملائكة يؤمنون على ما يقولون رواه مسلم
ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقمض ذات محرم
وتقمضه وكره من حائض وجنب وان يقرياه ويقمض الاثني مثلها او مبي
(وشد لحيه) ثلاثا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تنسيه فيرد
ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما
الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه
(وخلع ثيابه) ثلاثا يحمي جسده فيسرع اليه الفساد (ويسقه ثوب) لما
روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي يرد حبرة متفق
عليه وينبغي ان يغط فاضل الثوب عند رأسه ورجليه ثلاثا يرفع بالريح
(ووضع حديد) او نحوها (على بطنه) لقول انس ضموا على بطنه شيئا
من حديد وثلاثا يتخبط بطنه (ووضعه على سرر غسله) لانه بعد عن
الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (متحدرا نحو رجليه) اى
يكون راسه اعلى من رجليه لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع
تجهيزه ان مات غير حيا) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم
ان تحبس بين ظهري اياه رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره
من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان
مات حيا او شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بانحساف صدغيه وميل
اذه وافصال كفيه واسترخاء رجليه (واقفاً وصيته) لما فيه من تعجيل
الآخر (ويجب) الاسراع في قضاء دينه سواء كان لله تعالى او لادمي لما
روى الشافعي واحمد والترمذي وحسنه عن ابي هريرة مرفوعاً نفس المؤمن
معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتثيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه
فصل غسل الميت في المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي
صلى الله عليه وسلم في الذي وقته راحته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في
ثوبه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه
السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الحلال والدار قطنى وضعه
ابن الجوزي (ودقه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن
عباس مماتاً اكرمه بدقه وحمله ايضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام
للفاسل والحفاو اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال
فان تندر اعطى بقدر عمله قاله في البدع والافضل ان يخنار لتسيه ثقة

عمل مير

طرف بأحكامه (واولى الناس بنفسه وصيه) العدل لان ابا بكر اوصى ان
 يفعله امراته اسماً واوصى انس ان يفعله محمد بن سيرين (ثم ابوه)
 لاختصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وان (على) لمشاركته الاب في المعنى
 (ثم الاقرب فالاقرب من عصاته) فيقدم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ
 لا بون ثم الاخ للاب على ترتيب الميراث (ثم ذوو ارحامه) كاليرات ثم
 الاجانب واجنبى اولى من زوجة وامة واجنبية اولى من زوج وسيد وزوج
 اولى من سيد وزوجة اولى من ام ولد (و) الاولى بفصل (اتى وصيتها) العدل
 (ثم القربى فالقربى من نساها) فتقدم امها وان علت ثم بنتها وان تزلت
 ثم القربى كاليرات وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها
 لاستوائهما في القرب والمحرمة (ولكل واحد من الزوجين) ان لم تكن الزوجة
 ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان عليا غسل
 فاطمة ولان آثار التكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذلك الغسل ويشمل
 ما قبل الدخول وانها تفعله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
 والمطلقة الرجعية اذا امحت له (وكذا سيد مع سريره) اى امته المباحة له
 ولو ام ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكرنا
 كان او اتى لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 غسله النساء بمجرد ابقير ستره ونفس عورته وتنظر اليها (وان مات رجل
 بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يمم (او عكسه) بان ماتت
 امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها (يمت كخشي مشكل) لم
 تحضره امة له فييم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة
 نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من
 النساء ولا بالعكس (ويحرم ان يغسل مسلم كافراً) لو ان يحمله او يكتفه او يتبع
 جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قومأ غضب الله عليهم (او
 يدفنه) للآية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لالقاء قتلى بدر في
 القليب ويشترط لفعله طهورية ماء وابطحة واسلام غاسل الا نائباً عن مسلم
 نواه وعقله ولو بميزا او حائضاً او جنباً (واذا اخذ) اى شرع (في غسله
 ستر عورته) وجوباً وهي ما بين سرته وركبته (وجرده) ندباً لانه امكن
 في تنسيه وابلع في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قميص لان فضلاته
 طاهرة فلم يخش تنجيس قميصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيمة

او يت ان امكن لانه استر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاق احد عليه والحاجة غير داعية الى
حضوره بخلاف الميعن (ثم يرفع رأسه) اى راس الميت غير اثنى حامل
(الى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره (ويمصر
بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالمصر (ثم يلف) الفاسل
(على يده خرقة فيخيه) اى يمسح فرجه بها (ولا يحل من عورة
من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقة) لفعل على مع النبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ يعد الفاسل خرقين احدهما للسيلين والاخرى
لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بيمانها ومواضع الوضوء منها
رواه الجماعة وكان يبنى تأخيرها عن نية الفصل كما في المنتهى وغيره (ولا
يدخل الماء في فمه ولا في انفه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعيه)
ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح
اسنانه وفي مخزئه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام
غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى الفم
والاقل (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتترط لها
النية كفصل الجنابة (ويسمي) وجوبا لما تقدم (ويفسل برغوة الصدر)
المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة
لا تتعلق بالشعر (ثم يفسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
(ثم) يفسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم ينق ثلاث غسلات زيد حتى ينق ولو جاوز
السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم
الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
ولا تحب مباشرة الفسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
لفسله ونوى وسعى وعمه الماء كفى (ويجعل في الغسلة الاخيرة) ندبا
(كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام براثنه (والماء

الحار) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه
 (والخلال يستعمل اذا احتج اليه) فان لم يحج اليها كرهت (ويقص شاربه
 ويعلم انظاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كمضو
 ساقط وحرم حلق راسه واخذ عانته كحتن (ولا يسرح شعره) اى يكره
 ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بشوب)
 كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اى الاثني (ثلاثة
 قرون ويسدل وراءها) لقول ام عطية قفقرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناه
 خلفها راوه البخارى (وان خرج منه) اى من الميت (شئ بعد سبع) غسلات
 (حتى المحل بقطن) لينع الحارج كالاستحاضة (فان لم يستسك) بالقطن
 (فطين حر) اى خالص لان فيه قوة تمنع الحارج (ثم يغسل المحل)
 المتجسس بالحارج (وبوضا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الفصل
 (وان خرج) منه شئ (بعد تكفينه لم يعد الفصل) دقما للمشقة ولا بأس
 بقول غاسل له اقلب يرحمك الله ونحوه ولا يغسله فى حمام (ومحرم) يحج
 او عمرة (ميت كى يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا
 (ولا يلبس ذكر محيطا) من قميص ونحوه (ولا يغطى راسه ولا وجهه اثنى)
 محرمه ولا يؤخذ شئ من شعرها وظفرها لما فى الصحيحين من حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى محرم مات غسلوه بماء وسدر
 وكفوه فى ثوبه ولا تخطوه ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا
 ولا تمنع مقدة من طيب وترال الصوق لغسل واجب ان لم يسقط من
 جسده شئ بازالتها فيمسح عليها كهيئة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو يرد
 (ولا يغسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اثنين او غير مكلفين لانه
 صلى الله عليه وسلم فى شهداء احد امر بدقنهم بدمائهم ولم يغسلهم وروى
 ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومحممه
 الترمذى (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلما (جنباً) او وجب عليهما
 الفصل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تخلطه
 نجاسة فيفسلا (فى ثيابه) التى قتل فيها (بعد ترع السلاح والجلود عنه)
 لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

غسل شهيد

امر بقتل احد ان يترع عنهم الحديد والجلود وان يدقوا في ثيابهم بدمائهم
 (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم احياء
 عند ربهم (وان سقط عن دابة) او شاهق بغير فعل العدو (او وجد
 ميتاً ولا اثر به) او مات حنف اقله او برقة او عاد سبعة عليه (او حمل
 فأكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طال بقاؤه عرفاً
 غسل وصلى عليه) كغيره ويفسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق
 ويفسل ويصلى عليه ثم يصب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصلى
 عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدهى
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابو داود وتسحب تسبته فان جهل
 اذكر هو ام اتى سعى بصلح لهما (ومن تمدر غسله) لعدم الماء او غيره
 كالغرق والجذام والتبضع (ييم) كالجنب اذا تمدر عليه الفسل وان تمدر
 غسل بوضه غسل ما امكن وييم للباقي (و) يجب (على الفاسل ستر ما راه)
 من الميت (ان لم يكن حسناً) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وزجرو
 للمحسن ونخاف على السيئ ولا نشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه
 وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر المدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم
 فصل في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في
 المحرم كفنوه في ثوبه (مقدما على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية
 وارث لان المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرية يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص
 بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اى للميت (مال ف) كفته ومؤنة
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت
 (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه
 بالزوجة والتمكن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت
 ومن تلزمهم نفقته فن يت المال اذا كان مسلماً فان لم يكن فمولى المسلمين
 العالمين بحاله قال الشيخ تقى الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعيين عليه
 فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس
 للبقية نبشه وسلبه من كفته بعد دقته واذا مات انسان مع جماعة في سفر
 كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته
 ان نووا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفايف بيض) من قطن

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض
سحولية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه
ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجمر) اي تجفر
بعد رشها بماء وود او غيره ليعلق (ثم يسط بعضها فوق بعض) اوسعها
واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر الفخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو
احلاط من طيب يعد للميت خاصة (فيما بينها) لا فوق العليا لكرامة عمر وابنه
واى هريرة (ثم يوضع) الميت (عليها) اى اللقاييف (مستاقيا) لانه
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) اى من الخنوط (في قطن بين
اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف
كالتبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومثانته ويجعل الباقي)
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عينيه ومنخره واذنيه وفه لان
في جعلها على المنافذ منعا من دخول الهوام (و) على (مواضع
سجوده) ركبتيه ويديه وجهته واقفه اطراف قدميه تشرفا لها وكذا
مقابله كلتي ركبتيه وتحت ابطيه وسرته لان ابن عمر كان يتبع مقابن الميت
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله غسنا) لان انسا طلى بالمسك
وطلى ابن عمر ميتا بالمسك وكره داخل عينيه وان يطيب بورس وزعفران
وطليه بما يسكه كصبر ما لم يقتل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من
الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) اى فوق
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالثانية والثالثة كذلك) اى كالاولى (ويجعل
اكثر الفاضل) من كفته (عند راسه) لشرفه ويميد الناضل على وجهه
ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكبس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لثلا
تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخاتم الميت القبر فخلوا
المقد رواء الاثرم وكره تخريق اللقائف لانه افساد لها (وان كفن في
قميص وميزر ولقافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيسه
لما مات رواء البخارى وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القميص بكمين ودخايرص لا يزر
(وتكفن المرأة) والحنثى ندبا (في خمسة أثواب) بيض من قطن
(ازار وخمار وقميص ولقافتين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف
عن ليلي الثقفية قالت كنت فحين غسل ام كاثوم بنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم المصحف ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احيد الحقا الازار والدرع القميص فتوزر باليزر ثم تلبس بالقميص ثم تحمر ثم تلف باللفافين ويكفن صبي في ثوب ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولفافين (والواجب للميت) مطلقا (ثوب يستر جميعه) لان المورة المخلطة يجزى في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم مجلود ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر المورة كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت حاجة حر وبرد بئنه فصل في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسبب جماعة وان لا تنقص الصفوف عن ثلاثة و (السنة ان يقوم الامام عند صدره) اي صدر ذكر (وعند وسطها) اي وسط اتى والحنى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فيدبرقيه فالسلطان فثابه الامير فالحاكم فالاولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جناز قدما الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجمعهم بصلاة افضل ويجعل وسط اتى حذاء صدر ذكر وخفى بينهما ويكرارهما كتكير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه (يقرأ في الاولى) اي بعد التكير الاولى وهي تكيرة الاحرام (بعد التمود) والبسملة (الفاتحة) سراولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح ولا يقرأ سورة معها (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في) اي بعد تكيرة (الثانية) كالصلاة في (التشهد) الاخير لما روى الشافعي عن ابى امامة ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكير الاولى سرا في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدما للميت ثم يسلم (ويدعوا في الثالثة) لما تقدم (فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم منقلبنا ومثوانا وانت على كل شئ قدير اللهم من احبته منا فاجبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فوفه عليهما) رواه احمد والترمذي وابن ماجة من حديث

ابن هريرة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شيء قدير ولفظ السنة
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله) يضم الزاى
 وقد تسكن وهو القرى . يضم النون والزاى ما تهبها للضيف اول ما يقدم .
 (واوسع مدخله) يفتح الميم مكان الدخول ويضمها الادخال (واغسله
 بللاء والتلح والبرد وقه من الذنوب والخطايا كما يتق التوب الابيض من
 الدنس وابد له دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار) وواء مسلم عن عوف ابن مالك انه
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فلك على جنازة حتى تمى ان يكون
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلا خيرا من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق
 لفظ من الذنوب (وافسح له في قبره ونور له فيه) لانه لا يق بالجل وان
 كان الميت اثنى انت الضمير وان كان خفى قال هذا الميت ونحوه ولا بأس
 بالاشارة بالاصبع حال الدعا للميت (وان كان) الميت (صغيرا) ذكرا او اناثى
 او بلغ مجنونا وامترا (قال) بعد ومن توفيقه منا قوفه عليهما (اللهم
 اجله ذخرا لوالديه وفرطا) اى سابقا مهيا لمصالح والديه في الآخرة سواء
 مات في حياة ابوه او بعدها (وشفيعا بحاجب اللهم تقل به موازينهما واعظم
 به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجله في كفالة ابراهيم وقه
 برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لواليه (ويقف بعد الرابعة قليلا)
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسبح (ويسلم) تسليمة (واحدة عن عينه)
 روى الجوزجاني عن عطا ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم
 في الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثانية ويسن وقوفه حتى
 ترفع (ويرفع يديه) ندبا (مع كل تكبيرة) لما تقدم في صلاة العيدين
 (وواجبها) اى الواجب في صلاة الجنازة مما تقدم (قيام) في فرضها
 (وتكبيرات) اربع (والفاحة) وتعملها الامام عن المأموم (والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام) ويشترط لها النية
 فينوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبر تعيينه وان نوى
 على هذا الرجل فبان امرأه او بالعكس اجز لقوة التعيين قاله
 ابو المعالي (واسلام الميت وطهارته) من الحدث والنجس

مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والسترة ككتوبة (وحضور الميت
 بين يديه) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جدار . ولا من
 وراء خشب كالنابوت المنطاب بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه
 بخلاف آله من غير ذلك فالحق لا تمنع الصلاة . (ومن فاته شيء
 من التكرير قضاء) ندبا (على صفته) لان القضاء يحكي الاداء كسائر
 الصلوات والمقتضى اول صلاته يأتي فيه بحسب ذلك وان خشي رفعها تابع
 التكرير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه صحت لقوله عليه السلام
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك (ومن فاته الصلاة عليه) اى على الميت
 (صلى على القبر) الى شهر من دفنه لما فى الصحيحين من حديث ابي هريرة
 وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن
 المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم قائب فلما قدم صلى عليها
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواته ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) يصلى (على غائب) عن البلد ولو
 دون مسافة قصر فيجوز صلاة الامام والاحاد عليه (بالنية الى شهر) لصلاته
 عليه السلام على النجاشي كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير
 ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فكذلك الا الشجر والظفر
 و"سن فيصل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بجنبه
 ولا يصلى على ما كول بيطن آكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على
 بعض حى مدة حياته (ولا) يسن ان (يصلى الامام) الاعظم ولا امام
 كل قرية وهو واليا فى القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئا مما غنه لما
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهة يوم خير فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما
 راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتنشنا متاعه فوجدنا فيه
 خرز من خرز اليهود ما يساوى درهمين رواه الحنفية الا الترمذى واحتج
 به احمد (ولا على قاتل نفسه) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم جاءه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم
 وغيره والمشاقص جمع مشقص كقبر نصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل
 طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش (ولا بأس بالصلاة عليه) اى على
 الميت (فى المسجد) ان امن تلوينه لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سهل بن بيضا في المسجد ورواه مسلم وصلى على أبي بصير
وعمره فيه رواء سعيد والعللي قواط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله جنازة
دفنها اخر بشرط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن في فصل في
حمل الميت ودفنه ويمقطان بكافر وغيره كتكفنه لعدم اعتبار النية (ويسن
التبضع في حمله) لما روى سعيد وابن ماجة عن ابي عبيدة ابن عبد الله
ابن مسعود عن ابيه قاله من اتبع جنازة فلحمله بجواب السرر كلها فانه
من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع اسناده ثقاة الا ان ابا عبيدة
ثم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجري وغيره اذا اذدحوا عليها فيسن ان يحمله
اربعة والتربيع ان يضع قائمة السرر اليسرى المقدمة على كتفه الايمن ثم
ينقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينقل
الى المؤخرة (ويباح) ان يحمل به كل واحد على عاتقه (بين العمودين)
لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت
طفلا فلا بأس بحمله على الايدي ويستحب ان يكون على نفس فان كانت
امراة استحب تطيئة نفسها بحكة لانه استر لها ويروى ان فاطمة صنع لها
ذلك بامرها ويحمله فوق الكتبة ثوب وكذا ان كان الميت حذب ونحوه وكره
تطيئته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لفرض صحيح كبعد قبره (ويسن
الاسراع بها) دون الحبيب لقوله عليه السلام امسرعوا بالجنازة فان تك
صاحلة فخير تقدموها اليه وان مكسوى ذلك فخير تضعونه عن رقاكم متفق عليه (و)
يسن (مسكون المشاة امامها) قال ابن المذركي ان النبي صلى الله عليه
وسلم وابا بكر وعمر كانوا يعيشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها)
لما روى الترمذي وصححه عن المنيرة بن شعبة مرفوعا الراكب خلف الجنازة
وكره ركوب لغير حاجة وعود (ويكره جلوس ثابها حتى توضع) بالارض
للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع
متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت اومرت به وهو جالس
ورفع الصوت معها ولو بقرأة وان تتبعها امراة وحرمت ان يتبعها مع منكر
ان يحجز عن ازالته والا وجبت (ويسحب) اي يضطى ندبا (قبر امراة)
وحضى (فقط) ويكره لرجل بلا عنذر لقول علي وقد مر بقوم دفنوا ميتا
ويسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال اتنا يصنع هذا بالنساء رواء سعيد
(والمحدث افضل من المتفق) لقول سعد الحدادوا لي لحدا واصروا على اللين

نصباً كما صنع رسول الله صلى عليه وسلم رواء مسلم والحد هو ان يحفر اذا بلغ قرار القبر في حائط القبر مكاناً يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بينى جانباه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشباً وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويعمق قبر بلا حد ويكنى ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يكن دفنه اتقى في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتنقيته بشئ* (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لاسره عليه السلام بذلك رواء احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحده على شقه الايمن) لانه يشبه النائم وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم بفعله وبعد الا جانب محارمه من النساء ثم الاجنبيات وبدفن امرأة محارمها الرجل فزوج فالجانب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتاً وبني ان يدفن من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه بتراب ليلا ينقلب ويجعل تحت راسه لينة ويشرج الحد باللبن ويتعاهد خلاله بالمدن ونحوه ثم يطلى فوق ذلك وحشو التراب عليه ثلاثاً باليد ثم يمال وتلقينه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواء الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستواً) لما روى البخار عن سفيان الثوري روى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستواً لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه (ويكره تحميمه) وترويقه وتحليته وهو بدعة (والبناء) عليه لاصقه اولاً لقول جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم ان يحصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواء مسلم* (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطئ عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعاً انه ان يحصص القبور وان يكتب عليها وان توطأ وروى مسلم عن ابن هريرة مرفوعاً لان يجلس احدكم على حجرة قحرق ثيابه فتخلص الى جلدته خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكاليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمرو ابن حزم متكياً على قبر فقال لا تؤذه ودفن بمحراء افضل لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالبقيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار اصحابه الدفن عنده تسرفاً وتبركاً وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر

الدنيا عند القبور والمشي بالنعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم
 وتضحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها (ويحرم
 فيه) اى فى قبر واحد (دفن اثنين فاكتر) معا او واحدا بعد آخر قبل
 بلاء السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر
 فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان
 اخر (الا لضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنه وخوف الفساد عليهم لقوله
 عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النسائي
 ويقدم الافضل للقبلة وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير
 كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها
 وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا
 من الشهداء والصالحين لينتفع بجوارتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى
 ملكة دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسيلة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من
 مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والا فاعلى جنبها الايسر وظهرها الى القبلة (ولا
 تكره القراءة على القبر) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر قرأ فيها يسن خفف
 عنهم يومئذ وكان له بعدهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان
 يقرأ عنده بفسحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع (وائى قرية) من دعا
 واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك (فعلها) مسلم (وجعل
 ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك) قال احمد الميت يصل اليه كل شئ من
 الخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للنبي صلى
 الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها (ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام
 يبعث به اليهم) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعي واحمد والترمذي وحسنه (ويكره لهم)
 اى لاهل الميت (فعله) اى فعل الطعام (للناس) لما روى احمد عن
 جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النجاسة
 واسناده قات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لحبر انس لا عقر فى
 الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه محدث
 وفيه رياء ﴿ فصل تسن زيارة القبور ﴾ وحكاية النووى اجماعا لقوله
 عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذي
 وزاد فانها تذكر الآخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى

حياته (الا للنساء) فتركه لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذي وصححه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمتأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تقنا بدمهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتلت تبرك او راجع للحقوق لا للموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واستاده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب يعلم اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزاءك وتحرم تعزية كافر وكراه تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعاءك ورحمنا وياك واذا جاءته التعزية في كتاب ردها على الرسول لفظا (ويجوز البكاء على الميت) لقول انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وفقر وعاهة ويحرم بغسل المصيبة وكراه لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى ويحزى للزينة وحسن الثياب ثلاثة ايام (ويحرم التدب) اى تعداد محاسن انيت كقول واسيداه وانقطاع ظهراء (والتياحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولعلم اخذ ونحوه) كصراخ ونسف شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما في التحجيج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ليس منا من لطم الحدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيما انه صلى الله عليه وسلم بره من الصالحة والحائقة والشاقة والصالقة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لمن النائحة والمستمة

كتاب الزكاة

لغة النخأ والزياة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير والصلاح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقيه الاوقات وفي المشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والخارج من الارض والاثمان وعروض التجارة وباقى تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد وملكه غير تام وتجب على ميمض بقدر حرته (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر اصلى او مرتد فلا يقضيا اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير او مجنون لعموم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز (و) الرابع (استقراره) اى تمام الملك فى الجملة فلا زكاة فى دين الكتابة لعدم استقراره لانه يملك تعييز نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول رواء ابن ماجة رقها بالمالك ليتكامل التما فيواسى منه ويعنى فيه عن نصف يوم (فى غير المشر) اى الجبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فن استفاد مالا يارث او هبة ونحوها فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة وريح التجارة ولو لم يبلغ (النتاج او الرعي) نصابا فان حوالهما حول اصلهما) فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر اعتد عليهم بالسخلة ولا تاخذها منهم رواء مالك ولقول على عد عليهم الصغار والكبار فلو ماتت واحدة من الامهات قُتبت سخلة انقطع بخلاف ما لو قُتبت ثم ماتت (والا) يكن الاصل نصابا فحول الجميع (من كاله) نصابا فلو ملك خسا وثلاثين شاة قُتبت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالا وربحت شيئا فشيئا فحولها منذ بادت عشرين ولا يبنى الوارث على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او فى حكمه ويزكى كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من مفصوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه (من صداق وغيره) كثن مبيع وقرض (على مليء) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبضه لما مضى) روى عن

على لانه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد ببقائه عليه القرار من الزكاة
اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين
او غصب او ضال والحوالة به و الابرا كالقبض (ولا زكاة في مال من
عليه دين ينقص النصاب) فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من
وجوب الزكاة في قدره (ولو كان المال) المزكى (ظاهرا) كالنواشي والحبوب
والتمار (وكفارة كدين) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغيره لانه
يجب قضاؤه اشبه دين الادى ولقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء
ومتى برى ابتدا حولا (وان ملك نصيبا صارنا انقده حوله حين ملكه)
لعموم قوله عليه السلام في اربعين شاة لانه تقع على الكبير والصغير
لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم (وان نقص النصاب في بعض
الحول) اقطع لعدم الشرط لكن يعنى في الاثان وقيم العروض عن نقص يسير
كحبة وحبين لعدم انضاطه (او باعه) ولو مع خيار بتغير جنسه اقطع
الحول (او ابدله بتغير جنسه لافرا من الزكاة اقطع الحول) لما تقدم
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لانها كالجنس الواحد
ويخرج عما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة يتقد او باعه به بنى
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهى من جنس النقد
وان قصد بذلك القرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم القرار وثم قرينة عمل
بها والا فقوله (وان ابدله) بنصاب من (جنسه) كاربعة شاة بتلها
او أكثر (بنى على حوله) والزائد تبع للاصل في حوله كنتاج فلو ابدل
مائة شاة بمايتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب
انقطع (وتجب الزكاة في عين المال) الذى لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب
والفضة والبقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي للزفية وتعلقها بالمال كتملق
ارش جناية برقة الجاني فلذلك اخراجها من غيره والتا بعد وجوبها له
وان اتلفه لزمه ماوجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال
(ولها تعلق بالذمة) اى ذمة المزكى لانه المطالب بها (ولا) يعتبر في
(وجوبها امكان الاداء) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض
والخائض وانصلافة تجب على المعفى عليه والتام فجب في الدين والمال الغائب

والمحرمه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده (ولا) يُعْتَبَرُ فِي
 وجوبها ايضا (بقاء المال) فلا تسقط بتلفه قرط او لم يقرط كدين الادمى
 الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وحذاء (والزكاة) اذا مات
 من وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله عليه السلام فدين الله احق
 بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر
 معين وانحية معينة (باب زكاة بهيمة الانعام) وهي الابل والبقر والغنم
 وسُميت بهيمة لانها لا تتكلم (نجب) الزكاة (في ابل) بنحائي او عراب
 (وبقر) اهلية او وحشية ومنها الجواميس (وغنم) ضان او معز اهلية
 او وحشية (اذا كانت) لدر ونسل لا لعمل وكانت (سائمة) اى راعية
 للمباح (الحول او اكثره) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين
 ابنة لبون رواء احمد وابوداود والنسائى وفي حديث الصديق
 وفي الغنم في سائتها الى آخره فلا نجب في معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله
 او جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب في خمس وعشرين من الابل
 بنت مخاض) اجماعا وهي ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد
 حملت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تسريفا لها
 يقال احوالها (و) يجب (فيما دونها) اى دون خمس وعشرين (في كل
 خمس شاة) بصفة الابل ان لم تكن معينة ففي خمس من الابل كرام سمان
 شاة كريمة سمنة وان كانت الابل معينة ففيها شاة صحيجة تنقص قيمتها بقدر
 نقص الابل ولا يجزى بغير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفي العشر شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه اجماعا في الكل (وفي
 ست وثلاثين بنت لبون) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهي
 ذات لبن (وفي ست واربعين حقة) ما تم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان
 يطرقتها الفحل وان يحمل عليها وتركب (وفي احدى وستين جذعة) بالذال
 المعجمة ما تم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سننها وهذا اعلا سس
 يجب في الركاة (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان)
 اجماعا (فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة ثلاث بنات لبون) لحديث
 الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن
 الخطاب رواء ابو داود والترمذى وحسنه (ثم في كل اربعين بنت لبون

وفي كل خمسين حقة (ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين
 حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين اربع
 بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت
 مائتين خير بين اربع حقات وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت
 لبون مثلاً وعدمها او كانت مكية فله ان يعدل الى بنت غنص ويدفع
 جيرانا او الى حقة ويأخذها وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة
 وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون مجزى ولا دخل
 لغيران في غير ابل **فصل** في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت
 النى اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة (ويجب في ثلاثين من البقر)
 اهلية كانت او وحشية (تبيع او تبعة) لكل منهما سنة ولا شئ فيما دون
 الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (و)
 يجب (في اربعين سنة) لها ستان ولا يجزى مسن ولا تيمان (ثم) يجب
 (في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كناية
 وعشرين خير لحديث معاذ رواء احمد (ويجزى الذكر هنا) وهو التبيع
 في الثلاثين من البقر لورود النص فيه (و) يجزى (ابن لبون) وحق
 وحذع (مكان بنت غنص) عند عدمها (و) يجزى الذكر (اذا كان
 الصاب كله ذكورا) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة
 بما يكلفها من غير ماله **فصل** في زكاة الغنم (ويجب في اربعين
 من نمن) ضاماً كانت او معزاً اعلية او وحشية (شاة) جذع ضان او
 من معز ولا شئ فيما دون الاربعين (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان)
 (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم) تستر الفريضة (في كل مائة
 شاة) في خمسمائة خمس شياه وفي ستمائة ست شياه وهكذا ولا تؤخذ
 حرمة ولا مكية لا ينحى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا
 التي تربي ولدها ولا طروقة النخل ولا كريمة ولا اكلة الا ان يشأ ربها
 وتؤخذ مربيعة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى
 فصلان وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار ومعيات وذكور وامات
 اخذت اشي صحيحة كيرة على قدر قيمة المالكين وان كان الصاب نوعين كعجاني
 وعراقي وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على
 قدر قيمة المالكين (والحلطة) بضم الحاء اي الشركة (تصير المالكين) المختلطين

(كا) مال (الواحد) ان كانا نصابا من ماشية والخيلتان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح يضم الميم وهو الميت والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للمرى ومحلل وهو موضع الحلب وفحل بان لا يختص بطرق احد المالكين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خسية الصدقة وما كان من خليطين قاما يتراجعا بينهما بالسوية رواء الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون او لاربعين رجلا اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فقيام شاة على حب ملكهم واذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الانفراد فى شى من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخلطة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا لخلطة مفصوب واذا كانت سائمة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر للخلطة ولا للتفريق فى غير ماشية ومحرمات فرارا لما تقدم ﴿ باب زكاة الجبوب والثمار ﴾ قال تعالى يا ايها الذين امنوا اتفقوا من طيات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى الجبوب كلها) كالخلطة والشعر والارز والدخن والباقل والعدس والحصى وسائر الجبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرصم والابازير كلها كالكسفرة والكمون وبزر الكتان والثنا والحياز لمعوم قوله عليه السلام فيها سقط السماء والعيون المشر رواء البخارى (وفى كل ثمر يكاف ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيها دون خسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه التعمة لعدم النفع به مالا (كتمر وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ولا فى الخضرة والبقول والزهور ونحوها غير صغرى واشنان وسنان وورق شجر يقصد كسدر وخطمي وآس فجب فيها لاهل مكية مدخرة (ريعت) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق الحديث ابى سعيد الخدرى يرقه ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة رواء الجماعة والنسقى ستون صانا وتقدم امة خمسة ارطال وثلاث عراقى فمبى (الف وسقاية رطل عراقى) والف واربعماية

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومايتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكاييل نقلت الى الوزن لتخفظ وتقل وتعتبر بالبر الرزين فن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به ما بلغ حد الوجوب من غيره (وتضم) انواع الجنس من (ثمرة العاصم الواحد) وزرعه (بعضها الى بعض) ولو بما يحمل في السنة حلين (في تكميل النصاب) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى سواء اتفق وقت اطلاعها او ادراكها او اختلف تعدد البلد او لا (لاجنس الى اخر) فلا يضم بر لشعر ولا قر لزبيب في تكميل نصاب كالواشى (ويستر) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم (ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط او يأخذه بمحصاه) وكذا ماملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره (ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعل) بوزن جعفر وهو شعر الحبل (ويزر قطوما) وحب غام (ولو نبت في ارضه) لانه لا يملكه بماكها الارض فان نبت بنفسه مايزرعه الادمى كمن سقط له حب حنطة في ارضه او ارض مباحة فيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب $\frac{1}{2}$ فصل يجب عشر $\frac{1}{2}$ وهو واحد من عشرة (فيما سقى بلا مؤنة) كالنخيل والسيوح والبعل الشارب يروقه (و) يجب (نصفه) اى نصف العشر (معها) اى مع المؤنة كالدولاب تديره البقر والتواضع يستقى عليها لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر وماسقى بالفتح نصف الشررواء البخارى (و) يجب (ثلاثة ارباعه) اى اربع العشر (بهما) اى فيما يشرب بلا مؤنة ومؤنة نصفين قال في المبدع بشير خلاف نعله (فان تفاوتوا) اى السقى بمؤنة وبغيرها فلا اعتبار (بأكثرها نفعا) وغوا لان اعتبار عدد السقى ومايسقى به في كل وقت مشقة فاعتبر الأكثر كالسوم (ومع الجول) بأكثرها نفعا (العشر) ليخرج من عهدة الواجب بيقين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر بغيرها ضمما في النصاب ولكل منهما حكم نفسه في نفسه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك فيما سقى به (واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لانه يقصد للاكل والاقليات كاليابس فلو باع الحب او اغرة او تلقا بتعديه بعد لم تسقط وان قصهما او باعهما قبله فلا زكاة ان يقصد القرار منها (ولا يستقر

الوجوب الا يجعلها في اليد (ونحوه وهو موضع تيسرها وتيسرها لانه
قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فان قلت) الجوب او الثار
(قبله) اى قبل جعلها في اليد (بقير تعد منه) ولا قريط (سقطت)
لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ
نصابا والا فلا وان كان بعده زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع النالف نصابا ويلزم
اخراج حب مصفى وغمر يابس ويحرم شراً زكاته او صدقه ولا يصح وزكى
كل نوع على حدته (ويجب الشر) او نصفه (على مستاجر الارض) دون
مالكها كالستير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والخراج
في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر (واذا
اخذ من ملكه او موات) كرؤس الحبال ٦ من السل مائة وستين رطلا
هرافيا ففيه عشرة) قال الامام اذهب الى ان في السل زكاة العشر قد اخذ
عشرهم الزكاة ولا زكاة فيما يزل من السماء على الشجر كالمن والترجيل ومن زكى
ما ذكر من المعشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للتاء والمعدن ان كان ذهباً
او فضة ففيه ربع عشرة ان بلغ نصابا وان كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصابا
بعد سبك وتصفية ان كان المخرج له من اهل وجوب الزكاة والركاز ما وجد من دفن
الجاهلية) بكسر الدال اى مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامة كفر
فقط (فيه الخمس) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز
الخمس متفق عليه عن ابى هريرة ويصرف مصرف النبي المطلق للمصالح كلها وباقيه
لواجده ولو احيرا لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فللقطة
وكذا ان لم تكن علامة ﴿ باب زكاة التقدين ﴾ اى الذهب والفضة
(يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم)
اسلامى (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان
ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواء ابن ماجة وعن علي نحوه
وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم
الاسلامى الذى وزنه ستة دنانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل
فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخماسة شحير
والعشرون مثقالا خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينار وتسعة على التحديد
بالذى زنته درهم وثمان درهم وزكى ممشوش اذا بلغ خالصه نصابا وزنا
(ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) بالاجزاء فلو ملك عشرة

مناقل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى
 اخراج زكاة احدهما من الآخر لان مقاصدها وزكاتها متفقة فهما كنوعى
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) اى عروض
 التجارة (الى كل منهما) كمن له عشرة مناقل ومناقل قيمته عشرة اخرى
 او له مائة درهم ومناقل قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروب الى رديه وتبره
 ويخرج من كل نوع بحصته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن
 اعلى مع الفضل (ويباح للذكر من الفضة الخاتم) لانه عليه السلام
 اتخذ خاتماً من ورق متفق عليه والافضل جعل فضة مما يلى كفه وله جعل
 فضة منه ومن غيره والاولى جعله فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم
 لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده (و)
 يباح له (قيمة السيف) وهى ما يحمل على طرف القبضة قال انس كانت
 قيمة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواء الاثرم (و) يباح له
 (حاية المنطقة) وهى ما يشد به الوسط وتسميها العامة الحياصة واتخذ
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) اى نحو مذكر حياكة الجوشن
 والخودة والحنف والزان وحيايل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى
 فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركش الشاب وانكلاىب
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب واباس الحيل كاللحم
 وتحلية الدواة والمقلمة والكمران والمشط والكمشة والميل والمرآة والتفنديل
 (و) يباح للذكر (من الذهب قيمة السيف) لان هر كان له سيف
 فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سيفه مسخار من ذهب
 ذكرها احمد وقيدما باليسير مع انه ذكر ان قيمة سيف النبي صلى الله
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مناقل فيحمل انها كانت ذهبا وفضة وقد
 رواه الترمذى كذلك (وما دعت اليه ضرورة كاتف ونحوه) كرباط
 اسنان لان عرجة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة
 فأتى عليه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه ابو
 داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة
 الضبى وابى رافع وثابت البناني واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن

عبد الله انهم شددوا استانهم بالذهب (ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخال والسوار والقرط وما في الخائف والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل الذهب والحريير للامث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهما تحمل بجمهر ونحوه وكره تختمهما بحديد وصفر ونحاس ورصاص (ولا زكاة في حلبيهما) اى حلى الذكر والانتى المباح (الممد للاستعمال او العارية) لقوله عليه السلام ليس في الحلى زكاة رواه الطبراني عن جابر وهو قول انس وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء لاعادتهن او بالعكس ان لم يكن قرراً (وان اعد) الحلى (للكرى او النفقة او كان محرماً) كسرج ولجام وانية (ففيه الزكاة) ان بلغ نصاباً وزناً لانها اتم سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة التما فيبقى ما اعداه على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج بقيته ويعبر ان يحلى مسجد او عيوه سقف او حائط بنقد ويجب ازالته وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء ﴿ باب زكاة العروض ﴾ جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح مسمى بذلك لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول (اذا ملكها) اى العروض (ضله) كالبيع والكاح والحلج وقبول الهبة والوصية واسترداد المبيع (بنية التجارة) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن عرضها (وبلغت قيمتها نصاباً) من احد القدين (زكى قيمتها) لانها عمل الوجوب لا اعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض (فان ملكها) غير فله كـ (ارث او) ملكها (بفعله بغير نية التجارة ثم نواها) اى التجارة بها (لم تصر لها) اى للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا تصير لها بمجرد النية الا حلى ليس اذا نواه لقيمة ثم نواه للتجارة فيزكيه (وتوهم) العروض (عند) تمام (الحول بالاحاطة للمعرا من عين) اى ذهب (اوراق) اى فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد القدين درن الاخر اعتبر ما يبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأ ولا جنساً روى عن عمر ومعا لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة والحصى بصفته ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة (وان اشترى عرضاً بنصاب من اثمان او عرض

نفي على حوله) لان وضع التجارة على التقاب والاستبدال بالمروض والاثنان
 فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة (وان اشتراه) او باعه (!)
 نصاب (ساعة لم ين) على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب الا ان
 يشتري نصاب سائمة للتجارة بمنتهى للقتية لان السوم سبب للزكاة قدم عليه
 زكاة التجارة لقوتها فزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن
 ملك نصاباً من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم يتباغ قيمتها
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى ما يصنع به ويبقى اثره كزهران
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عد حوله وكذا ما يشتريه دباغ
 ليدبغ به كغصص وما يدهن به لحن وملح ولا شئ في الات الصباغ وامتعة
 التجار وقوارير العطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة في غير ما تقدم
 ولا في قيمة ما يعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو
 اكثر من شراء المقارات فاراً في باب زكاة الفطر فيجوز هو اسم
 مصدر من افطر الصائم افطاراً وهذه يراد بها الصدقة عن البدن
 وازادتها الى الفطر من اضافة الشيء الى سببه (تجب على كل مسلم) من
 اهل البوادي ونحوهم وتجب في مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من بر او صاعاً من شعير على العبد
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدى
 قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولمنظره البخاري (فضل له) اي
 عده (يوم العيد وليكنه صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا
 منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حواشي الاصلية) لنفسه
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا
 يمنعها الدين) لانهما ليست واجبة في الدل (الا بطله) اي طلب الدين
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة
 الفطر (عن نفسه) ما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذي
 يلزمه اغناؤه لعموم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عنتم تمنون ولا تلزمه
 فطرة من يمونه من الكفار لانها طهارة للخروج عنه والكافر لا يقبلها

لأنه لا يطهره إلا الإسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة أجير وظئر استاجرهما بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المسال (ولو) تبرع بمونة شخص جميع (شهر رمضان) أدى فطرته لمموم الحديث السابق بخلاف ما لو تبرع به بعض الشهر (فإن عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه) لأن نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها (فأمراته) لوجوب نفقتها مطلقاً ولا كديتها ولأنها معاوضة (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو مرهوناً أو مضموناً أو غائباً أو تجارة (قامه) لتقديمه في البر (فأبيه) لحديث من أرب يارسول الله (فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فأقرب في ميراث) لأنه أولى من غيره فإن استوى اثنان فأكثر ولم يفضل إلا صاع أقرع (والعبد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا حر وجبت نفقته على اثنين فأكثر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لأن الفطرة تابعة للنفقة (ويستحب) أن يخرج عن الحنين لفعل عثمان رضي الله عنه ولا تجب عليه لأنها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة بأجرة السوايم (ولا تجب) لزوجة (ناشر) لأنه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب نفقتها لصغر ونحوه. لأنها كالأجنبية ولو حاملاً ولا لامة تسلمها ليلاً فقط وتجب على سيدها (ومن لزم غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المسر (فأخرج عن نفسه بشير أذنه) أي أذن من تازمه (أجزاء) لأنه المخاطب بها ابتداءً والغير متحمل ومن أخرج عن لا تلزمه فطرته بأذه أجزاءً والألا فلا (وتجب) الفطرة (بقروب الشمس ليلة) عيد (الطر) لإضافتها إلى الفطر والإضافة تقتضي الاحتصاص والسيبة وأوله زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة انقضاء (فإن أسلم بعده) أي بعد الغروب (أو ملك عبداً) بعد الغروب (أو) تزوج (زوجة) ودخل بها بعد الغروب (أو ولد له) بعد الغروب. لم تلزمه فطرته في جميع ذلك لعدم وجود سبب الوجوب (و) إن وجدت هذه الأشياء قبل الغروب (تأزم) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب (ريجوز أخراجها) معجلة (قبل العيد بيومين فقط) لما روى البخاري بإسناده عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة النظر من رمضان وقال في آخره وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو بيومين وعلم من قوله فقط أنها لا تجزى قبلهما لقوله عليه السلام اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم ومتى قدمها

بأن من الكثيرات الاغنا المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضيه
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول الباب (وتكره في باقيه
اي باقي يوم العيد بعد الصلاة) ويقضيها بعد يومه (ويكون (آثما)
يتأخيرها عنه لخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوه في هذا اليوم رواه
الدارقطني من حديث ابن عمر وابن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها
مع فطرته مكان نفسه في فصل ويجب في الفطرة (صاع) اربعة
امداد وتقدم في الفسل (من بر او شعير او دقيقهما او سوقهما) اي
سويق البر او الشعير وهو ما يحمص ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الخيض
لقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فرب فاقع فشعير
فدقيقهما فسوقهما فاقط (فان عدم الحبه) المذكورة (اجزاكل حبه)
يقتات (وغير يقتات) كالذرة والدخن والارز والعدس والتبن اليابس و
(لا) يجزى (معيب) كسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط
بكثير عما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفي صاعا لقلة مثقه ثقته
وكان ابن سيرين يجب ان يتقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى
(خبز) لخروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل
الزكاة (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل
ان لا يتقص مطلقا عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها
فخرجها آخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل
السهام فعادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة في باب اخراج
الزكاة في يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كئذ مطلق وكفاية
لان الامر المطابق يقتضى الفورية وكما لو طالب بها الساعي ولان حاجة
التقص ناجزة والتأخير غل بالمقصود وربما ادى الى الفوات (الا لضرورة)
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة
وقريب وجار ولتعذر اخراجها من المال لنية ونحوها (فان منعها) اي
الزكاة (جمعا لوجوبها كفر عارف بالحكم) وكذا جاهل عرف فلم واصر

وكذا جاحد وجوبها ولو لم يجمع من ادلتها (واخذت) الزكاة منه (وقتل)
لرذته بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا (او بخلا) اى ومن منعها
بخلا من غير جحد (اخذت منه) فقط قهرا كدين الادعى ولم يكفر
(وعذر) ان علم تحريم ذلك وقوتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادعى اداها او بقاء الحول او نقص النصاب
او ان ما بيده لنيره ونحوه صدق بلا عين (وتجب) الزكاة (فى مال صبي
ومجنون) لما تقدم (فيخرجها وليها) فى مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه (ولا يجوز اخراجها) اى
الزكاة (الابنة) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن النية
بدفع وله تقديمها بزمن يسير كصلاة فينوى الزكاة او الصدقة الواجبة
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تعذر وصول الى
المالك لحبس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا
(والافضل ان يفرقها بنفسه) ليكون على يقين من وصولها الى
مستحقها وله دفعها الى السامع ويسن اظهارها (و) ان (يقول عند
دفعها هو) اى مؤديها (وآخذها ما ورد) فيقول دافعها اللهم اجعلها
منما ولا تجعلها منما ويقول اخذها اجرك الله فيما اعطيت وبارك لك فيما
ابقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلما ثقة جاز واجزأت نية موكل مع
قرب والا نوى موكل عند دفع لوكيل ووكيل عند دفع لفقير ومن علم
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عاده لا يجزيه الدفع له الا ان اعلمه
(والافضل اخراج زكاة كل مال فى فقرا بلده) ويجوز نقلها الى دون مسافة
قصر من بلد المال لانه فى حكم بلد واحد ولا يجوز نقلها (مطلقا) الى
ما قصر فيه الصلاة (لقوله عليه السلام لماعذ لما بعته لليمن اعلمهم ان الله
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم بخلاف نذر
وكفارة ووصية مطلقة (فان نقلها) اى نقلها الى مسافة قصر (اجزأت)
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده وياتم (الا ان يكون) المال
(فى بلد) او مكان (لا فقرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه) لانهم اولى
وعليه مؤنة نقل ودفع وكيل ووزن (فان كان) المالك (فى بلد وماله فى)
بلد (آخر اخرج زكاة المال فى بلده) اى بلد به المال كل الحول او اكثره
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بعضى زمن الوجوب

او ما قارب (و) اخرج (فطرته في بلد هو فيه) وان لم يكن له به مال لان الفطرة اذا تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بث السعاة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزرع والتجار لتملئه عليه السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده (ويجوز تحجيل الزكاة لحولين فاقول) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم تحجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فهي على ومثلها واذا يجوز تحجيلها اذا كل النصاب لا عما يستقيده واذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما يحمله صح واجزاء لان المحجل كالوجود في ملكه فلو حجل عن مائتي شاة شاتين فتحت عند الحول سخلة لزمته ثالثة وان مات قابض محجلة او استثنى قبل الحول اجزات لا ان دفعها الى من يعلم غناه فانقر اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تحجيل الزكاة ولن اخذ الساعي منه زيادة ان يعتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التحجيل **باب اهل الزكاة** ﴿ وهم (ثمانية) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى اذا الصدقات للفقراء والمساكين الآية احدهم (الفقراء وهم) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم واذا يبدأ بالاهم فالاهم فهم (من لا يجدون شيئا) من الكفاية (او يجدون بعض الكفاية) اى دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة وتصدر الجمع اعطى (و) الثانى (المساكين) الذين (يجدون اكثرها) اى اكثر الكفاية (او نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن ملك ولو من اغان مالا يقوم بكفايته فليس بقى (و) الثالث (العاملون عليها وهم) السعاة الذين يبعثهم الامام لاختد الزكاة من اربابها (كحياتها وحفاظها) وكتابها وقسامها وشرط كونه مكلفا مسلما امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرتهم منها ولو غنيا ويجوز كون حاملها ورعاها ممن منع منها الصنف (الرابع المؤلفه قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته (ممن يرجى اسلامه او كف شره او يرجى بعطية قوة ايمانه) او اسلام نظيره او جبايتها ممن لا يعطيا او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به التاليف عند الحاجة فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه في خلافتهم لا لسقوط

سهمهم فان تمرد الصرف اليهم رد على بقية الاصناف (الخامس الرقاب وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاء دينه لمجزئه عن وفاء ما عليه ولو مع قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تعتق عليه فيعتقها لقول ابن عباس (و) يجوز ان (يترك منها الاسير المسلم) لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق قنه او مكاتبه عنها (السادس الغارم) وهو نوعان احدهما غارم (لاصلاح ذات الين) اى الوصل بان يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قريتين تشاجر في دماء واموال ويحدث بسببها الشخنا والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفي النائرة فهذا قد اتى معروفا عظيما فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا يحجب ذلك بسادات القوم المصلحين او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من الصدقة (ولو مع غنى) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه بقوله (او) تدن (لنفسه) فى شراء من كفار او مباح او حرم وتاب (مع الفقر) ويعطى وقا دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضى منه دينه (السابع فى سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة اى) الذين (لاديوان لهم) او لهم دون ما يكفيهم فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها لحج فرض قنبر وصرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يثقه على الغزاة وان لم ينز رد ما اخذه نفل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة (الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المتقطع به) اى بسفره المباح او المحرم اذا تاب (دون المنشئ للسفر من بلده) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر خروجه فيه وابن الماء لطيره للازمته له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله الى بلده) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن سبيل او ناز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملكة له مستقرا (ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم) لان كل واحد من طائفته مقصود دفع حاجته ويقلد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بقتى (ويجوز صرفها) اى الزكاة (الى صنف واحد) لقوله تعالى وان تحقوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم
 الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد
 على فقرائهم متفق عليه فلم يذكر في الآية والخبر الا صنف واحد ويجزى
 الاقتصار على انسان واحد ولو ضربته او مكأبه ان لم يكن حيلة لانه
 عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلة بن صخر وقال لقيصة
 اقم يا قيصة حتى تأتينا الصدقة فامر لك بها (ويسن) دفعها (الى
 اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم) كخاله وخالته على قدر حاجتهم الاقرب
 فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة
 فصل ولا يجزى ان (تدفع الى هاشمي) اى من ينسب الى هاشم
 بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل
 عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابي لهب لقوله عليه السلام ان
 الصدقة لا تبغى لال محمد انما هي اوساخ الناس اخرجه مسلم لكن تجزى
 اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات الدين او مؤلفا ولا الى (مطلي)
 لمشاركتهم لبني هاشم في الحس احتاره النفاضي واصحابه ومحمد بن النجاشي
 وجزم به في الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم احتاره الخرقى وانشيدان
 وغيرهم وجزم به في المنتهى والافتناع لان اية الاصناف وغيرها من
 العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم في الحس ليس لمجرد قرابتهم
 بدليل ان بنى نوفل وبنى عبد شمس مثلهم ولم يعطوا شيئا من الحس واذا
 شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يفارقوني
 في جاهلية ولا اسلام والنصرة لاقتضى حرمان الزكاة (و) لا الى
 (مواليهما) لقوله عليه السلام وان امولى القوم منهم رواء ابو داود
 والنسائي والترمذي ومحمد بن علي الاصم تجزى الى موالى بنى المطلب
 كالهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة (ولا الى
 فقيرة تحت غنى متفق) ولا الى فقير ينفق عليه من وجبت عليه نفقته من
 اقاربه لاستغنائه بذلك (ولا الى قرعه) اى ولده وان سفل من ولد الابن
 او ولد البنت (و) لا الى (اصله) كايه وجده وامه وجدته من
 قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزاة او ظارمين
 لذات بين ولا يجزى ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن عاملا او
 غازيا او مؤلفا او مكأبا او ابن سليل او غارما لاصلاح ذات بين

وتنجزي الى من تبرع بنفقته بضمه الى عياله او تمذرت نفقته من زوج
 او قريب فهو غيبة او امتاع (ولا) تجزي (الى عبد) كامل رقب
 غير تامل او مكاتب (و) لا الى (زوج) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه
 ولا بالعكس وتجزي الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب (وان
 اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا) لم تجزيه لعدم جزمه
 بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها (او بالعكس) بان دفعها
 لغير اهله ظانا انه اهله (لم تجزيه) لانه لا يخفى حاله غالبا وكدين
 الادمى (الا اذا دفعها لفقير ظنه فقيرا) ف تجزيه لان النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئتما اعطيتكما منها ولا حظ
 فيها لفقير ولا لقوى مكتسب (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها
 في كتابه العزيز في آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتطفي غضب
 الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه (و) هي (في رمضان)
 وكل زمان ومكان فاضل كالشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في
 رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه (و) في (اوقات الحاجات
 افضل) وكذا على ذى رحم لاسيا مع عداوة وجار لقوله تعالى يتيها
 ذا مقربة او مسكنا ذا مترية ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين
 صدقة وعلى ذى الرحم اثنان صدقة وصلة (وتسن) الصدقة (بالفاضل
 عن كفايته وكفاية من يمونه) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من
 اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه
 (ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو
 اضر بنفسه او غريمه او كفيله لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضع
 من ياقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عاتلة لهم كفاية او يكفهم
 بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن
 التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

﴿ كتاب الصيام ﴾

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومنه اني فذرت
 للرحمن صوما وفي الشرع امساك بنية عن اشياء مخصوصة وهى مفسداته

في زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان في السنة الثانية
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الاربعين في شعبان انتهى فقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضان اجماعا (يجب صوم رمضان بروية
 هلاله) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله
 تعالى ولا يكره قول رمضان (فان لم ير) الهلال (مع محو ليلة الثلاثين)
 من شعبان (اصبحوا مفطرين) وكره الصوم لانه يوم الشك المسمى عنه (وان
 حال دونه) اى دون هلال رمضان بان كان في مطلعه ليلة الثلاثين من شعبان
 (غيم او قتر) بالتحريك اى غيرة وكذا دخان (فظاهر المذهب يجب صومه)
 اى صوم يوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا بنية رمضان قال في الانصاف
 وهو المذهب عند الاصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف
 وردوا حجج المخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه انتهى وهذا
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابى هريرة وانس ومعاوية وعائشة
 واسما ابنتى ابى بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الشهر تسع وعشرون يوماً فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى
 من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر اصح مفطرا وان حال دون
 منظره سحب او قتر اصح صائما ومعنى اقدروا له اى ضيقوا بان يجعل
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسره ابن عمر بفعله غلبه السلام وهو راويه
 واعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبت انية لا عتق او
 طلاق معلق برمضان (وان رؤى) الهلال (نهرا) ولو قبل الزوال (فهو
 ليلة المقبلة) كما لو رؤى اخر النهار وروى البخارى في تاريخه صرفوا من
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليتين (واذا رآه اهل بلد)
 اى متى ثبت رؤيته ببلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا ببلد
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا (ويصام) وجوبا (بروية
 عدل) مكلف ويكفى خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه
 أبو داود (ولو) كان (أخى) أو عبدا أو بدون لفظ الشهادة ولا يختص
 بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وثبت بقية الأحكام ولا يقبل
 في شوال وسائر الشهور إلا ذكران لفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية
 وعشرين يوما ثم رأوه قضوا يوما فقط (فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين
 يوما فلم ير الهلال) لم يفطروا لقوله عليه السلام وإن شهد اثنين
 فصوموا وافطروا (أو صاموا لأجل غيم) ثلاثين يوما ولم ير الهلال
 (لم يفطروا) لأن الصوم إنما كان احتياطا والأصل بقاء رمضان وعلم منه
 أنهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا محمولا كان أو
 غيما كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) لزمه الصوم
 وجب أحكام الشهر من طلاق وغيره مطلق به لعله أنه من رمضان (أو
 رأى) وحده (هلال شهر شوال صام) ولم يفطر لقوله عليه السلام
 الفطر يوم يفطر الناس والأصحى يوم يفطر الناس رواه الترمذي وصححه
 وإن اشبهت الأشهر على نحو مأسور تحرى وصام وأجزأه إن لم يعلم أنه تقدمه
 ويقضى ما وافق عبدا أو أيام تشريق (ويلزم الصوم) في شهر رمضان (لكل
 مسلم) لا كافر ولو أسلم في أثناءه قضى الباقي فقط (مكاف) لا صغير
 وعجنون (قادر) لا مريض يحجز عنه للآية وعلى ولي صغير مطبق أمره
 به وضربه عليه ليعتاده (وإذا قامت البينة في أثناء النهار) برؤية الهلال
 تلك البينة (وجب الإمساك والتقضا) لذلك اليوم الذي افطره (على
 كل من صار في أثناء أهلا لوجوه) أى وجوب الصوم وإن لم يكن
 حال الفطر من أهل وجوه (وكذا حائض وقضا طهرتا) في أثناء
 النهار فيمساك ويقضيان (و) كذا (مسافر قدم مفطرا) بمسك ويقضى
 وكذا لو برئ مريض مفطرا أو بلغ صغير في أثناء مفطرا إمساك وتقضى
 فإن كانوا صائمين أجزأهم وإن علم مسافر أنه يقدم غدا لزمه الصوم
 لا صغير علم أنه يبلغ غدا لعدم تكليفه (ومن افطر لكبر أو مرض لا يرجى
 برؤه أطم لكل يوم مسكينا) ما يجزى في كفارة مد من بر أو نصف صاع
 من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست
 منسوخة هي للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواه البخارى والمريض الذى
 لا يرجى برؤه في حكم الكبير لكن إن كان الكبير أو المريض الذى لا يرجى

برؤء مسافرا فلا فدية لفطره بغير متاد ولا قضا ليجزئه عنه (وسن)
 الفطر (لمريض يضره) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا حكمة لقوله
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم
 ويجوز وطى لمن به مرض يتنع به ولا كفارة فيه اوبه شيق ولم تندفع
 شهوته بدون وطى ويخاف تشقق اثنيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر
 لشيق فيطعم ككبير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضرا صوم يوم
 ثم سافر في اثنائه فله الفطر) اذا قارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الاية
 والاحبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت
 (مرضع خوفا على ارضهما) فقط او مع الولد (قضاء) اى قضنا الصوم
 (فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان
 افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضا) عدد الايام (واطعمتا) اى
 وجب على من يئون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مكينا) ما يجزى في
 كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
 كانت رخصة للشخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يعيقان الصيام ان افطرا
 ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلي والمرضع اذا خافا على اولادها افطرا
 واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى
 مسكين واحد حلة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقد ان يستأجر له لم
 فطر وظنركام ويجب الفطر على من يحتاجه لا قاذ مصوم من هلكة
 كفرق وليس لمن ابح له الفطر رمضان صوم غيره فيه ومن نوى الصوم
 ثم جن او اغشى عليه جميع النهار ولم يبق جزء منه لم يصح صومه (لان
 الصوم الشرعى الامسالك مع التنية فلا يضاف للجنون ولا لمنهم عليه فان
 اتفق جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان
 ما جميع النهار) فلا ينفع محبة صومه لان التوم عادة ولا يزول به الاحساس
 بالكافة ويلزم المنمى عليه القضا اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما
 لان مدته لا تطول غالبا فلم يزل به التكليف فقط بخلاف المجنون فلا
 قضاء عايه لزوال تكليفه (ويجب تعيين التنية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان
 او قضاءه او نذر اى كفارة لقوله عليه السلام وانما لكل امرء ما نوى (من
 الليل) لما روى الدارقطني باسناده عن عمرة عن عائشة مرفوعا من
 لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم ثقات ولا

فرق بين اول الليل او وسطه او اخره ولو اتى بعدها ليلا بمتناف للصوم
 من نحو اكل ووطئ (لصوم كل يوم واجب) لان كل يوم عبادة مفردة
 لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لانية الفرضية) اى لا يشترط ان ينوى
 كون الصوم قرضا لان التمين يجزى عنه ومن قال اما صائم غدا ان شاء
 الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله اما مؤمن ان شاء
 الله غير متردد في الحال وبكفى في التية الاكل والشرب بنية الصوم (ويصح)
 صوم (النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده) لقول معاذ وابن مسعود
 وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال
 هل عندكم من شئ قلنا لا قال فأتى اذا صائم رواه الجماعة الا البخارى
 وامر بصوم عاشوراء في اثنا عشر محكم بالصوم الشرعى المئاب عليه
 من وقها (ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضى لم يجزئه) لعدم
 جزئه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فاما مفضل
 فبان من رمضان اجزاء لانه نبى على اصل لم يثبت زواله (ومن نوى الافطار
 افطر) اى صار كمن لم ينو لقطعه التية وليس كمن اكل او شرب فيصح
 انه ينويه فلا يغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه فلا
 او قلب نيتها الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلها
 باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة بما وما يتعلق بذلك (من
 اكل او شرب او استعط) بدهنه او غيره فوصل الى حلقه او دماغه (او
 احقن او اكحل بما يصل) اى بما علم وصوله (الى حلقه) لرطوبته او
 حذته من كحل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مغليب
 فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن مضادا (او ادخل الى جوفه
 شيئا) من اى موضع كان (غير احليله) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا
 فوصل الى المثانة لم يبطل صومه (او استقاء) اى استدعى التقي قفا فسد
 ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنه الترمذى (او استقى)
 فامنى او امذى (او باشر) دون الفرج او قبل او لس (فامنى او امذى
 او كرر النظر قازل) منيا فسد صومه لا ان امذى (او حجم او احتجم
 وظهر دم عامدا ذاكرا) في الكحل (لصومه فسد) صومه لقوله عليه
 السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذى قال ابن خزيمة ثبتت
 الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بفصد ولا

شرط ولا رفاق (لا) ان كان (ناسيا او مكرها) ولو بوجور مغمى عليه
 معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عني لانتى عن الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة صرفوا من نسي وهو
 صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متفق عليه (او
 طار الى حلقه ذباب او غبار) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم
 امكان التحرز من ذلك اشبه بالايام (او فكر فاقزل) لم يفطر لقوله عليه
 السلام عني لانتى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه
 على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه (او احتلم) لم يفسد صومه لان ذلك
 ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه التقي اى قلبه (او اصبح في فيه طعام
 قلفظه) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع
 ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر
 ولا يفطر ان لطح باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حاقه (او اغتسل
 او تخضمض او استتر) يبنى استشق (او زاد على الثلاث) في المضمضة
 او الاستشاق (او بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه) لعدم
 القصد وتكره المبالغة في المضمضة والاستشاق للصائم وتقدم وكرها له عبنا
 او اسرافا او حر او عطش كفوصه في ماء لتير غسل مشروع او تبرد
 ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد (ومن اكل) او شرب
 او جامع (شاكا في طلوع فجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا
 قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل (لا ان اكل) ونحوه (شاكا
 في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك
 انها غربت ف عليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار (او اكل ونحوه
) متقدا انه ليل فان نهارا) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس
 قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يستقده نهارا فبان ليلا
 ولم يجدد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا
 فصل ومن جامع في نهار رمضان  ولو في يوم لزمه امساكه او راي
 الهلال ليلته وردت شهادته فقيب حشفة ذكره الاصل (في قبل) اصلى (او
 دبر) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها (فعليه انقضاء والكفارة) انزل او لا ولو
 اوطح حتى مشكل ذكره في قبل حتى مشكل او قبل امرأة او اوطح رجل
 ذكره في قبل حتى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان ينزل كالغسل

وكما اذا اتزل عجوب او امرأتان بمساحة (وان جامع دون الفرج) ولو عمدا
 (بازل) متيا او مذيأ (او كانت المرأة) المجامعة (معدومة) بجهل او نسيان او
 اكراه فالتقصا ولا كفارة وان طأعت عالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع
 من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض ييج الفطر
 (افطر ولا كفارة) لانه صوم لا يلزمه المضي فيه اشبه التطوع لانه يفطر
 بنية الفطر فيقع الجماع بعده (وان جامع في يومين) متفرقين او متواليين
 (او كرده) اى كرر الوطى (في يوم ولم يكفر) للوطى الاول (فكفارة
 واحدة في الثانية) وهى ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في
 المفتى والشرح بغير خلاف (وفي الاولى) وهى ما اذا جامع في يومين
 (اثنان) لان كل يوم عبادة مفردة (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه
 فكفارة ثانية) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هى كاللج (وكذلك من
 لزمه الاساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي
 التية او اكل حامدا (اذا جامع) فليه الكفارة لهتك حرمة الزمن (ومن
 جامع وهو معافى ثم مرض او جن او سافر لم تسقط) الكفارة عنه
 لاستقرارها كما لو لم يطرا العذر (ولا تجب الكفارة بشير الجماع في صيام
 رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والنزع جماع والازال بالمساحة
 كالجماع على ما في المتن (وهى) اى كفارة الوطى في نهار رمضان (عتق
 رقبة) مؤمنة سليمة من الصيوب الضارة بالعمل (فان لم يجد) رقبة فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع (الصوم) فاطعام ستين مسكينا (لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او زبيب او شمعير او اقط) (فان لم يجد)
 شيئا يطعمه للمسكين (سقطت) الكفارة لان الاصرافى لما دفع اليه الي
 صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمسكين فاخبره بحاجته قال اطعمه
 اهلك ولم يأمره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة
 حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه ^{في باب}
 ما يكره وما يسحب ^{في} في الصوم (وحكم التقصا) اى قضاء الصوم
 (يكراه) لصائم (جمع رقه فيبتلعه) للخروج من خلاف من قال بفطره
 (ويحرم) على الصائم (بلغ الخيامة) سواء كانت من جوفه او صدره
 او دماغه (ويفطر بها فقط) اى لا بالريق (ان وصلت الى فيه) لانها
 من غير اللحم وكذلك اذا نجس فيه بدم اوقى ونحوه قبله وان قل لا مكان

التحرز منه وان اخرج من فقه حصة او درهما او خطا ثم اعاده فان كثرت
 ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثرت
 لانه لم يفصل عن محبه ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكرهه)
 ذوق طعام بلا حاجة قال المجتهد المتصون عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة
 وحكاه هو والبخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوي) وهو
 الذي كل مامضته صلب وقوي لانه يجلب الغم ويجمع الريق ويورث العطش
 (وان وجد طعمهما) اي طعم الطعام والعلك (في حلقه افطر) لانه اوصله
 الى جوفه (ويجزم) مضغ (الملك المتحلل) مطلقا اجماعا قاله في المبدع
 (ان بلغ ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره في المقنع والمتن والشرح لان
 المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال في الانصاف والصحيح من
 المذهب انه يجزم مضغ ذلك ولو لم يبلغ ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم
 به في الاقناع والتمهي ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشحمه ما لا يؤمن
 ان يجذبه فيه كسحق مك (وتكره القبلة) ودواعي الوطئ (لمن تحرك
 شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص الشيخ رواه ابو داود من
 حديث ابي هريرة ورواه سعيد عن ابي هريرة واني الدرداء وكذا عن
 ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان
 مالكا لاربه وغير ذى الشهوة في معناه اي في معنى الشيخ ونحرم ان ظن
 انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وعييه) ونجسة (وشتم) ونحوه
 لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان
 يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد يفتي
 للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يعارى ويصون صومه وكانوا اذا
 صاموا قعدوا في المناسجدة وقالوا نحفظ صومنا ولا نتأكل احدا ولا لعمل
 عملا نخرج به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه
 عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (اني صائم) لقوله عليه السلام فان
 شاتمك احد او قاتله فليقل اتي امره صائم (و) يسن (تأخير مسحور) ان
 لم ينجس طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم قتنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه
 وكره جماع مع شك في طلوع فجر لاسحور (و) سن (تجميل فطر) لقوله عليه
 السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

ضروب التمس وله الفطر بقلبة الظن وتحصل فضيكة شرب وكالهاباكل ويكون
 (على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على
 رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فملى تمرات فان لم تكن تمرات حتى خوات من
 ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن ضريب (فان عدم) الرطب (فتمر)
 فان عدم (ف) حلى (ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك
 صحت وعلى رزقك افطرت سبحانه وبمحمدك اللهم تقبل مني امك انت
 السميع العليم (ويستحب القضاء) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضاء
 يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور
 وجب الزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضاة (الى رمضان اخر من
 غير عذر) لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فا استطاع ان
 اقبضه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز
 التطوع قبله ولا يصح (فان قل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ
 (قلبه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواه
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة
 وان كان لمذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لمذر فلا شيء عليه
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)
 لانه باخراج كفارة واحدة زال قريطه والا طعام من راس ماله اوصى به
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر
 (او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لولي قضاؤه)
 لما في الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
 امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في
 العيادة بحسب حقها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولي
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خلف تركه وجب
 الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل
 يوم طعام مسكين وهذا كله فيمن امكنه صوم ما نذره فلم يصمه فلو امكنه
 بمضه قضى ذلك البعض فقط والعمرة في ذلك كاللحج في باب صوم التطوع
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنة بعشر امثاله الى سبعمائة
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة

للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها
 (ايام) الليالي (اليض) لما روى ابو ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صحت
 من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه
 الترمذي وحسنه وسماه بيضا لا يبيضاض ليلاتها كلها بالقمر (و) صوم
 (الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام ما يومان تعرض فيهما الاعمال
 على رب العالمين واحبان يعرض علي وانا صائم رواه احمد والنسائي (و) سن
 صوم (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
 فكأنما صام الدهر اخرجه مسلم ويصحبت تنابيعها وكونها عقب العيد لما فيه
 من المسارعة الى الخير (و) (يسن صوم) (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم (واكد العاشر ثم التاسع) لقوله
 عليه السلام لئن بقيت الى قابل لاصومن التاسع والعاشر احب به احد
 وقال ان اشتبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم
 طاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على اليعال (و) صوم (تسع
 ذي الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى
 الله من هذه الايام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله
 قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
 من ذلك بشيء رواه البخاري (و) اكده (يوم عرفة لتسبب حاج بها)
 وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر
 السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم طاشوراء اني احتسب
 على الله ان يكفر السنة التي قبله رواه مسلم ويلي يوم عرفة في الاكدية
 يوم التروية وهو الثامن (وافضله) اي افضل صوم التطوع (صوم
 يوم وفطر يوم) لامرء عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل
 الصيام متفق عليه وشرطه ان لا يضيف البدن حتى يعجز عن ما هو
 افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا
 فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية
 فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة
 لقوله عليه السلام لاتصوموا يوم الجمعة الا وقله يوم او بسده يوم متفق
 عليه (و) افراد يوم (السبت) لحديث لا صوموا يوم السبت الا فيما
 اقتضى عليكم رواه احمد وكره صوم يوم النيروز والمهرجان وكل عيد

للكفار أو يوم يردونه بالتعظيم (و) يوم (الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والترمذي وصححه البخاري تعليقاً ويكره الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين أو الأيام ولا يكره إلى السفر وتركه أولى (ويحرم صوم) يومى (المدين) اجاباً لأنهم اتفق عليه (ولو في فرض و) يحرم (صيام أيام التشريق) لقوله عليه السلام أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله رواه مسلم (ألا عن دم متة أو قرآن) فيصح صيام أيام التشريق لمن عدم الهدى لقول ابن عمر وعائشة لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (ومن دخل في فرض موسى) من صوم أو غيره (حرم قطعه) كالضيق فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لأن الخروج من عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة في وقته رقفاً ومظلة للحاجة فإذا شرع تبينت المصلحة في إقامته (ولا يلزم) الا تمام (في الفل) من صوم وصلاة ونحوه وغيرها لقول عائشة بإسناد الله أهدى لنا حيس وهو الترميع الحسن فقال أرنيه فلقد أصبحت صائماً فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي بإسناد جيد إذا مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر ولا قضاء فاسده (أى لا يلزم قضاء ما فسد من العمل إلا السنة والعمره فيجب إتمامهما لانفاد الاحرام لازماً فإن أفسدهما أو فسد لزمه القضاء وترجى إليه لقدراً في الشرع الآخر) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ليلة القدر في الشرع الاواخر من رمضان متفق عليه وفي الصحيحين من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه زاد أحمد وما تأخر وسميت بذلك لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة أو لعظم قدرها عند الله أو لأن للطاعة فيها قدراً عظيماً وهى افضل الليالي وهى باقية لم ترفع للاخبار (وأوتاره أكد) لقوله عليه السلام أصليوها في الشرع الاواخر في ثلاث بقين أو خمس بقين أو سبع بقين أو تسع بقين (ليلة - مع وعشرين - بالغ) أى أراجاها لقول ابن عباس وابن كعب وغيرها وحكمة اخفائها يتهدوا في طلبها (ويدعو فيها) لأن الدعاء مستجاب فيها بما ورد عن عائشة قالت يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعوا قال قولي (اللهم) انك عفو تحب العفو

فأعقب عني رواء أحمد وابن ماجه والترمذي معناه ونصحته ومعنى العفو الترك
والنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة
الدائمة فما أوتي أحد بعد يقين خيرا من معافاة فالشر الماضي يزول بالعفو
والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية ﴿ باب الاعتكاف ﴾
وهو ﴿ لغة لزوم الشيء ومنه يكفون على اسماء لهم واصطلاحا
(لزوم مسجد) أي لزوم مسلم عاقل ولو بميزا لا غسل عليه مسجدا ولو
ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل بأعماء وهو (مسنون)
كل وقت اجاءا لفعله عليه السلام ومداومته عليه واعتكف أزواجه بعده
ومعه وهو في رمضان أكد لفعله عليه السلام وأكده في عشره الاخير
(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله اني نذرت في
الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
أوف بنذرك رواء البخاري ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل
(ويلزمان) أي الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يشكف صايما
او يصوم متكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلي متكفا
ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطبخ الله فليطبخه رواء البخاري وكذا
لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا
لن بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا أي سواء اذا فيه او لم
يأذنا ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث انما
الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (في مسجد) لقوله
ته الى واتم عاكفون في المساجد (يجمع فيه) أي تقام فيه الجماعة لان
الاعتكاف في غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا
مع امكان التحرز منه وهو منافق للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة
كالمرأة والمعدور والعبد فيصح اعتكافهم (في كل مسجد) للآية وكذا
من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد بيتها) وهو
الموضع الذي تتخذ لصلاتها في بيتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما
لخواز ليها فيه حايضا وجبا ومن المسجد ظهره ورجته المحوطة ومنسارته
انتي هي او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل بمحل
اعتكافه جمعة (ومن نذره) أي الاعتكاف (او الصلاة في مسجد غير)
مساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (واغفلها) المسجد

(الحرام لمسجد المدينة قلاقصي) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه الجماعة الا ابا داود (لم يلزمه) جواب من اى لم يلزمه الاعتكاف او الصلاة (فيه) اى في المسجد الذى عينه ان لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصي فلو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضي اليه واحتاج لشد الرحال اليه لكن ان نذر الاعتكاف في جامع لم يحجزه في مسجد لا تقام فيه الجمعة (وان عين) لا اعتكافه او صلاته (الافضل) كالمسجد الحرام (لم يحجز) اعتكافه او صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة او الاقصي (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافا او صلاة بمسجد المدينة او الاقصي اجزاء بالمسجد الحرام لما روى احمد وابو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله انى نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصى في بيت المقدس فقال صل هاهنا فسأله فقال صل هاهنا فسأله فقال شأك اذا (ومن نذر) اعتكافا (زمتا معينا) كشر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الاولى) فيدخل قيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد اخره) اى بعد غروب الشمس اخر يوم منه وان نذر يوما دخل قبل مجرىه وتأخر حتى تقرب شمس وان نذر زمنا معينا تابعه ولو اطلق وعددا فله قهرته ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرها (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (الا لما لا بد) له (منه) كاتيانه بما كل ومشرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بفته وبول وغايط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه الى جمعة وشهادة لزمناه والاولى ان لا يبكر الجمعة ولا يميل الجلوس بعدها وله المشي على عادته وقصد بيته لحاجة ان لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منة وغسل يده بمسجد في اناء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة باناء فيه او في هوايه (ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متابعا ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (الا ان يشترطه) اى يشترط في ابتداء اعتكافه الخروج الى عيادة مريض او شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كعشا وميت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكبب بالصنعة في المسجد ولا الخروج لما شاء وان قال متى مرضت او عرض لى طارض خرجت فنه شرطه واذا زال العذر وجب الرجوع الى اعتكاف

واجب (وان وطئ) المتكف (في فرج) او ازل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف مندورا لافساد نذره لا لوطنه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه يد ولو قل (ويستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتنب ما لا ينيه) بفتح الياء اي يسهه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا ينيه ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح راسه او غيره ما لم يتلذذ بشيء منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكن ويكره الصمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغي لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة لبث فيه لا سيما ان كان صايما ولا يجوز البيع ولا الشرايفه للمتكف وغيره ولا يصح

﴿ كتاب المناسك ﴾

جمع منك بفتح السين وكسرها وهو التبعد يقال تنسك تبعدا وغلب اطلاقتها على متعبات الحج والمنسك في الاصل من النسكة وهي الذبيحة (الحج) بفتح الحاء في الاشهر عكس شهر ذي الحجة فرض سنة تسع من الهجرة وهو لفه القصد وشرعا قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص (والعمرة) لفه الزيارة وشرعا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجة باسناد صحيح واذا ثبت ذلك في النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيحبان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) اي المستطيع (في عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فالاسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة والبلوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعي (على الفور) وياتم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعني القرية فان احكم لا يدري ما يعرض له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرما (و) زال (الجنون) بان افاق المجنون واحرم ان لم يكن محرما (و) زال (الصبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (في الحج) وهو (برفة) قبل الدفع منها او بعده ان

عاد لوقوف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم (وفي) أي أو وجد ذلك في احرام (العمرة قبل طوافها صح) أي الحج أو العمرة فيما ذكر (فرضا) تقييده عن حجة الاسلام وعمرته ويمتد باحرام ووقوف موجودين إذا وما قبله تطوع لم يتقلب فرضا وقال بعضهم ينقذ موقوفا فإذا زال الرق انقلب فرضا فان كان الصغير أو القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يحجزه الحج ولو أعاد السعي لانه لا يشترع بمجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه لا قدر له محدود وتشرع استدامته وكذا ان بلغ أو عتق في أثناء طواف العمرة لم يحجزه ولو أعاده (و) يصح (فصلهما) أي الحج والعمرة (من الصبي) فلا لحديث ابن عباس ان امرأة رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيًا فقالت هذا حج قال نعم ذلك اجر رواء مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز ولو محرما أو لم يحج ويحرم بمن باذنه ويفعل ولي ما يميزها لكن يبدأ الولي في رمي بنفسه ولا يستد برمي حلال ويطاف به ليعجز راكبا أو محمولا (و) يصحان (من العبد قفلا) اعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة الا باذن سيد وزوج فان عقدها فلهما تحليلهما ولا يمنعها من حج فرض كلت شروطه ولكل من أبوى حر بالغ منه من احرام بنقل كفضل جهاد ولا يخللانه ان احرم (والقادر) المراد فيما سبق (من امكنه الركوب ووجد زادا) و (راحلة) بالنها (صالحين مثله) لما روى الدارقطني بأسناده عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله من وجل من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حاة أو مؤجلة والزكوات والكفارات والنذور (و) بعد (التفقات الشرعية) له ولعاليه على الدوام من عقار أو بضاعة أو صناعة (و) بعد (الحوايج الأصلية) من كتب ومسكن وخادم وإسالة وغدروطا ونحرها ولا يصير مستطيما ببذل غيره له ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والملف على المعتاد وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة (وان اعجزه) عن السعي (كبر أو مرض لا يرجى برؤه) أو قتل لا يقدر معه على ركوب الا بعشقة شديدة أو كان نضو الحلقة لا يقدر يثبت على راحلة الا بعشقة غير محتملة (لزمه ان يقيم من يحج ويعتمر عنه) فوراً من حيث وجبا) أي من بلده لقول ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني ادركته فريضة الله تعالى في الحج

شيئا كبيرا لا يستطيع ان يستوى على الراحة افا حج عنه قال حجي عنه متفق عليه (ويجزى) الحج والعمرة (عنه) اى عن المتوى عنه اذا (وان عوفى بعد الاحرام) قبل فراغ ثأبه من النسك او بعده لانه ابقى بما امر به فخرج من المهدة ويسقطان عن من لم يجد ثأبا ومن لم يحج عن نفسه لم يحج عن غيره ويصح ان يستيب قادر وغيره فى قتل حج وبعضه والثأب امين فيما يعطاه ليحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه (ويشترط لوجوبه) اى الحج والعمرة (على المرأة وجود محرما) لحديث ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعه محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والنحور وقصير السفر وطوله (وهو) اى محرم السفر (زوجها او من تحرم عليه على التابيد لنسب) كاخ مسلم مكلف (او سبب مباح) كاخ من رضاع كذلك وخرج من تحرم عليه بسبب محرم كأم المزدني بها وبنتها وكذا أم الموطوءة بشبهة وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحررها عليه ابداء عقوبة وتقليظ عليه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايسر منه استأنت وان حجت بدونه حرم واجزا (وان مات من لزمه) اى الحج والعمرة (اخرجها من تركته) من رأس المال اوصى به اولا ويصح الساب من حيث وجبا على الميت لان القضا يكون بصفة الاداء وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي تذرني ان تهج فلم تهج حتى ماتت افتحج عنها قال نعم حجي عنها لو كان على امك دين اكننت قاضيه له اقضوا الله قاله احق بالوفا ويسقط الحج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق ماله حج به من حيث بلغ وان مات فى الطريق حج عنه من حين مات

باب المواقيت في المنىقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها (وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة ستة اميال او سبعة وهى ايام المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام (و) ميقات (اهل الشام ومصر والمغرب) بضم الحيم وسكون الحاء المسهلة قرب رايغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (اهل اليمن) بضم اليم (بينه وبين مكة ليسان) و) ميقات (اهل نجد) والطائف (قرن) بسكون اراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم وليلة من

مكة (و) ميقات (اهل المشرق) اى العراق وخراسان ونحوهما (ذات
 حرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه
 وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين
 (ولمن مر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه
 المواقيت يحرم منه الحج وعمره (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)
 لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا
 الحليفة ولاهل الشام بالحفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلزم من لهن
 ولهن اتي عليهن من غير اهلهم ممن يريد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فمحلها
 من اهلها وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات احرم
 اذا علم انه حاذا اقربها منه لقول عمر انظروا الى حذوها من قديد رواء
 البخارى ويسن ان يحتاط فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة بمرحلتين
 (وعمرته) اى عمرة من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النبي صلى
 الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابى بكر ان يعمر عائشة من التيمم
 متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او النسك تجاوز الميقات
 بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تتكرر كخطاب ونحوه فان
 تجاوزه لغیر ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يحذف قوت حج او على
 نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف
 احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات ويحج قبل اشهره وينعقد
 (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم النحر
 وهو يوم الحج الاكبر (باب الاحرام) (لغة نية الدخول في التحريم
 لانه يحرم على نفسه بنيت ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب
 ونحوهما وشرا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لانيته ان يحج او
 يعتمر (سن لمريده) اى مرید الدخول في النسك من ذكر واخی
 (غسل) ولو حائضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر امما بنت
 عيسى وهى نفسا ان تغتسل رواء مسلم وامر عائشة ان تغتسل لاهلال الحج
 وهى حائض (او تيمم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لنحو مرض (و)
 سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وظفر وقطع رايحة كريهة لئلا يحتاج اليه
 فى احرامه فلا يمكن منه (و) سن (تعطيب) فى بدنه بترك او بخور او ماء
 ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا حرامه قبل ان يحرم ولعله قبل ان يطوف بالبيت وقالت كاتى انظر الى
ويص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق
عليه وكره ان يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم يتزعه فان تزعه فليس
له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تعمد من ما على بدنه من الطيب
او نحاه عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لا ان سال
يعرق او شمس (و) سن له ايضاً (تجرد من تحيط) وهو كلما يخط على
قدر الملبوس عليه كالقميص والسر اويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله برواه
الترمذى (و) سن له ايضاً ان يحرم (في ازار ورداء ابيضين) نظيفين
وندين لقوله عليه السلام ولحرم احدكم في ازار ورداء وندين رواه احمد
والمراد بالنعدين التاسومة ولا يجوز له لبس السرموزة والجمجم قاله في
الفروع (و) سن (احرام عقب ركعتين) فلا او عقب فريضة لانه عليه
السلام اهل دبر صلاة رواه النسائى (ونيته شرط) فلا يصبر محرماً بتجرد
التجرد او التلية من غير نية الدخول في النسك لحديث اغا الاممال بالنيات
(ويستحب قوله اللهم انى اريد نسكك كذا) اى ان يعين ما يحرم به ويلفظ به
وان يقول (فيسرلى) ونقله منى وان يشترط فيقول (وان حبستى حابس
فمحبلى حيث حبستى) لقوله صلى الله عليه وسلم لنباعة بنت الزبير حين
قالت له انى اريد الحج واجدنى وجة فقال حببى واشترطى وقولى اللهم محلى
حيث حبستى متفق عليه زاد النسائى في رواية اساندا جيد فان لك على
ربك ما استئتيت فتى حبس مرض او عدو او ضل عن الطريق حل ولا شئ
عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط
ولا يبطل الاحرام بمجنون او اغماء او سكر كوت ولا ينقد مع وجود
احدها والانسك تقع وافراد وقران (وافضل الانسك التمتع) فالافراد
فالقران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارناً والتبعة احب الى انتهى
وقال لانه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم ففى الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة الا من ساق هدنيا
وثبت على احرامه لسوقه الهوى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى
ما استدبرت ما سمت الهوى ولا حلت معكم (وصفته) اى التمتع (ان يحرم
بالعمرة فى اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج فى عامه) من مكة او قربها
او بعيد منها والافراد ان يحرم بالحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

يحرم بهما معا او سها ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به
ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها (و) يجب (على الافقي) وهو من كان
مسافة قصره كثر من الحرم ان احرم متما او قارنا دم) نسك لاجبران بخلاف
اهل الحرم ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن اهله حاضرا المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مقام او مسافة قصر
فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن
لفرد وقارن فسح بينهما بحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث
الصحيحين السابق فاذا احراما به ليصيرا متممين ما لم يسوقا هديا او يقفا بعرفة
وان ساقه متمم لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسعى لعمرة قبل
حلق فاذا ذبح يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتممة قبل طواف
العمرة فحشيت فوات الحج احرمت به (وجوبا (وصارت قارنة) لما روى
مسلم ان عائشة كانت متممة لحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلي بالحج
وكذا لو خشى غيرها ومن احرم واطاق صح وصرفه لما شاء وبمثل ما احرم فلان
اسعد بمثله وان جهله جعله عمرة لاهلها اليقين ويصح احرامت يوما او بنصف نسك
لان احرم فلان هانا محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحته قال)
قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اى انا مقيم
على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والمنة لك
والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن
بذكر عمرته واكثر التلبية وتناكده التلبية ادا علا نثرا او هبط واديا او صلى
مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التفت الرقق او سمع مليا او فعل محطورا
ماسيا او رك دابته او نزل عنها او رأى البيت (يصوت بها الرجل) اى
يجهر بالتلبية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اثنى جبريل فمرنى ان آمر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالا هلال والتلبية وصححه الترمذى واغا يسن
الجهر بالتلبية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف التذوم
ولسى بعده وتشرع بالعرية لقادر والا قبلته ويسن بعدها دعاء وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم (وتخفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقتها ويكره
جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره التلبية خلال باب محظورات
الاحرام ٢ اى المحرمات بسببه (وهي) اى محظوراته (تسمة)

احدها (حلق الشعر) من جميع بدنه بلا عذر يعني ازالته بمخلق او نتف
او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (و) الثاني
(قلم الاظافر) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بيته شعر
او كسر نقره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح
او قمل ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم
ينته فدى وبياح لحرم غسل شعره بسدر ونحوه فن (حلق) شعرة
واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشترتين او بعض شترتين فطعام
مسكين وثلاث شترات فعليه دم (او قلم) خلفا فطعام مسكين وظفرين
فطعام مسكينين و (ثلاثة فعليه دم) اى شاة او اطعام ستة مساكين او
صيام ثلاثة ايام وان خال شعره وشك في سقوط شيء به استحب (الثالث)
تغطية راس الذكر اجابا واشار اليه بقوله (ومن غطى راسه بما لصق
فدى) سواء كان معتاداً كممامة وبرنس ام لا كقرطاس وطمين ونورة
وحاء او عصبه يسير او استظل في محل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت (الرابع)
بسه الخيط واليه الاشارة بقوله (وان لبس ذكر مخيطة فدى) ولا يعقد
عليه رداً ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهما فيهما فتحة مع حاجة لعقد
وان لم يجد بعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد
ولا فدية (الخامس) الطيب وقد ذكره بقوله (وان طيب) محرم (بدنه
او ثوبه) او شيئاً منهما او استعماله في اكل او شرب (او ادهن)
او اكحل او استعط (بمطيب او شم) قصداً (حياً او تبر) بود ونحوه
او شئ قصداً ولو بخور الكعبة اثم و (فدى) ومن الطيب سك ركفور
وعبر وزعفران وورس وورد وبنفسج ولبنور وياسمين وبن وماء ورد
وان شها بلا قصد او مس مالا يملق كقطع كافور او شم فواكه او عودا
او شحنا او دجاجة أو زسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية
(السادس) قتل صيد البر او اصطيداه وقد اشار اليه بقوله (وان قتل
صيدا ما كولا برياً اصلاً) كحمام وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقراهية
ولو توحشت (ولو تولد منه اى من الصيد المذكور) (ومن شربه)
كثول بين الماكول وغيره او بين لوحشى وغيره تغلياً للخطر (او تلنه)
الصيد المذكور (في يده) بباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو تناولته

الة او بجنابة دابة وهو متصرف فيها (فعليه جزاؤه) وان دل ونحوه
 محرم محرماً فالجزاء بينهما وبمحرم على المحرم اكله بما صاده او كان له اثر
 في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيد له
 لا يحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولنه اذا حله بقيته ولا يملك
 المحرم ابتداء صيدا بغير ارض وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده
 الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله (ولا يحرم) باحرام او حرم
 (حيوان انسى) كدجاجة وبيجة الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم (ولا يحرم صيد
 البحر) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطير
 السماء بري (ولا) يحرم بمحرم ولا احرام (قتل محرم الاكل) كالاسد
 والثمر والكلب الا المتولد كما تقدم (ولا) يحرم قتل الصيد (الصايل)
 دفعا عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بمجرحه او لا لانه
 اتحق بالمؤذيات فصار كالكلب المقور ويسن مطلقا قتل كل مؤذ غير
 ادمي ويحرم باحرام قتل قتل وصيانه ولو برمي ولا جزاء فيه لبراغيث
 وقراد ونحوها ويضمن جراد بقيته ومحرم احتاج لعمل محظور فعله ويفدى
 وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يحل الا لمن
 له اكل الميتة (السابغ) عقد النكاح وقد ذكره قوله (ويحرم عقد
 نكاح) فلو تزوج المحرم او زوج محرمه او كان وليا او وكلا في النكاح
 حرم (ولا يصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعا لا ينكح المحرم ولا
 ينكح (ولا فدية) في عقد النكاح ككسراً الصيد ولا فرق بين الاحرام
 الصحيح والفساد ويكره للمحرم ان يخطب امرأة كخطبة عقده او حضوره
 او شهادته فيه (ونصح الرجمة) اى لو راجع المحرم امراته هت بلا كراهة
 لانه امسك وكذا شراء امه للوطى (التامن الوطى) واليه الاشارة بقوله
 (وان جامع) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او در من ادمي او غيره
 حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الصبح فلا رقت قال ابن عباس هو الجماع
 وان كان الوطى (قبل التحلل الاول فسد نكهما) ولو بعد الوقوف
 بمرقولا فرق بين المامد والساحى لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بفساد
 الصبح ولم يستفصل ويضيان فيه (اى يجب على الواطى) والموطوءة المضى
 في النكاح الفاسد ولا يخرجان منه بالوطى روى عن عمر وعلى وابن

مهيرة وابن عباس فحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله (ويقضياه) وجوبا (ثانياً عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الإسلام فوراً من حيث أحرم أو لا أن كان قبل ميقات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطى إلى أن يحلا والوطى بعد التحلل الأول لا يفسد التمسك وعليه شاة ولا فدية على مكروهة وفتنة حجة قضائها عليه لأنه المفسد لتسكها (التاسع) المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) أى مباشرة الرجل المرأة (فإن فعل) أى بأشهرها (فأنزل لم يفسد حجه) كما لو لم ينزل ولا يصح قياسها على الوطى به لأنه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) أن أنزل بمباشرة أو قبله أو تكرر نظر أو لمس لشهوة أو أمني باستثناء قياساً على بدنة الوطى وإن لم ينزل فتشاة كفدية إذا وخطأ في ذلك كمد وامرأة مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد أن يخرج (من الحلى) ليجمع في أحرامه بين الحل والحرم (لطواف القرض) أى ليطوف طواف الزيادة محرماً وظاهر كلامه أن هذا في المباشرة دون الفرج إذا أنزل وهو غير متجه لأنه لم يفسد أحرامه حتى يحتاج لتجديده فالباشرة كسائر المحرمات غير الوطى هذا مقتضى كلامه في الأقناع كالتهنى والمقنع والتسقيع والانصاف والمبدع وغيرها وإنما ذكروا هذا الحكم فيمن وطى بعد التحلل الأول إلا أن يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد (وأحرام المرأة) فيها تقدم (كالرجل إلا في اللباس) أى لباس الخيط فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله عليه السلام لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري وغيره والقفازان شئ يعمل للدين يدخلان فيه يسترهما من الحر كما يعمل للزناة ويضدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب (تغطية وجهها) لقوله صلى الله عليه وسلم أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها فتضع الثوب فوق رأسها وتسد له على وجهها لمرور الرجل قريباً منها ويباح لها التحلى (بالخلخال والسوار والدمالج ونحوها) ويسن لها خضاب غداً أحرام وكرهه بعده وكرههما أكتحال بأحد لزيته ولهما لبس معصفر وكحل وقطع رائحة كريمة بغير طيب وابتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب وله لبس خاتم ويجنبان الرفث والنسوق والجدال وتسن قلة الكلام إلا فيما ينفع

﴿ باب القدية ﴾ اى اقسامها وقدر ما يجب والمستحق لاخذها (بخير
 بقدية) اى فى قدية (خلق) فوق شرطين (وتقام) فوق ظفرين (وتقطعة
 راس وطيب ولبس مخيط بين صيام ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او شعير او ذبح شاة) لقوله صلى الله
 عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك اذاك هوام راسك قال نعم يا رسول الله فقال
 احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين او انك شاة متفق
 عليه واو للتخير والحق الباقي بالخلق (و) يخير (بحرا صيدين) ذبح (مثل
 ان كان) له مثل من النعم (او قومه) اى المثل بمحمل التلف او قربه
 (بدراهم يشتري بها طعاما) يجزى فى فطرة او يخرج بدله من طعامه
 (فيطعم كل مسكين مدا) ان كان الطعام برا والا فدين (او يصوم عن كل
 مد) من البر (يوما) لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم الاية وان بقى
 دون مد صام يوما (و) يخير (بما لا مثل له) بعد ان يقومه بدراهم لتذمر
 المثل ويشتري بها طعاما كما مر (بين اطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم
 (واما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واقارن بالقياس على المتع (فان
 عدمه) اى عدم الهدى او عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه فصييام ثلاثة
 ايام (فى الحج) والافضل كون اخرها يوم عرفة (وان اخرها عن ايام
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا (و) صيام (سبعة ايام اذا رجع الى اهله)
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها
 بعد ايام منى وفراغه من افعال الحج ولا يجب تنازع ولا تفريق فى الثلاثة
 ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم
 فما استيسر من الهدى و (اذا لم يجد هديا صام عشرة ايام) بنية التحلل
 (ثم حل) قياسا على التمتع (ويجب بوطئ فى فرج فى الحج) قبل التحلل
 الاول (بدنة) وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة ايام ثلاثة فى الحج
 وسبعة اذا رجع لقضاء الصحابة (و) يجب بوطئ (فى العمرة شاة) وتقدم
 حكم المباشرة (وان طاوخته زوجته لزمها) اى ما ذكر من القدية فى الحج
 والعمرة وفى نسخة لزمها اى البدنة فى الحج والشاة فى العمرة والمكرهة
 لا قدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فازل
 والدم الواجب لفوات او ترك واجب كسنة ﴿ فصل ومن كرر محظورا

من جنس واحد بان حلق او قلم او لبس غيطا او طيبا او وطى ثم اعاده
(ولم يغد) لما سبق (فدى مرة) سوا فعله متابعا او متفرقا لان الله تعالى
اوجب في حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة او دفعات
وان كفر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانيا (بخلاف صيد) فيه
بمعدده ولو في دفعة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم (ومن فعل
محظورا من اجناس) بان حلق وقلم اظفاره ولبس الحيط فدى لكل مرة
اى لكل جنس العدية الواجبة فيه سواء (رفض احرامه اولا) اذا تحلل
من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله او التحلل عند الحصر
او بالنذر اذا شرطه في ابتدائه وماعداه هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل
ولا يقصد احرامه برفضه بل هو يتركه يحرمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام
شيء لانه مجرد نية (ويسقط بتسيان) او جهل او اكراه (فدية لبس
وطيب وتغطية راس) لحديث عنى لامتنى الخطاء والنسيان وما استكرهوا
عليه ومتى زال عذره ازاله في الحال (دون) فدية (وطى وصيد وتقيام
وحلق) فجب مطلقا لان ذلك اتلاف فاستوى عمدته وسهوه كمال الادنى
فان استدام لبس غيط احرم فيه ولو لحطة فوق المقعد من خلعه فدى
ولا يشقه (وكل هدى او اضما) يتعلق بحرم او احرام كجزاء صيد ودم
متمعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب او فعل محظور في الحرم فانه
يلزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والا فضل نحر ما يحج بمنى
وما بعمره بالمروة ويلزمه تفرقة لعله او اطلاقه (لمسكين الحرم) لان
القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمحتاج من حاج وغيره ممن له اخذ
زكاة لحاجة وان سلمه لهم حيا فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه (وفدية
الاذى) اى الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب وتغطية راس وكل محظور
فعله خارج الحرم (ودم) لاحسار حيث وجد سببه (من حل او حرم
لانه عليه السلام نحر هديه في موضعه بالحديبية وهى من الحل ويجزى
بالحرم ايضا (ويجزى الصوم) والحلق (بكل مكان) لانه لا يتعدى نفعه
لاحد فلا فائدة لتخصيصه (والدم) المطلق (شاة) كاخية جذع ضان او تنى
معز (او سبع بدنة) او بقرة فان ذبحها فاقض وتجب كلها (وتجزى
عنها) اى عن البدنة (بقرة) ولو في جزاء صيد كملكه وعن سبع
شياه بدنة او بقرة مطلقا ﴿ باب جزاء الصيد ﴾ اى مثله في

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيما له مثل لقوله تعالى
 فجاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضع كبشاً
 وبرجع فيما قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عليه
 مرة اخرى لانهم اعرف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام
 احماني كالنجوم يلهم اقتديتم واحتديتم ومنه (في النعمة بدنة) روى عن
 عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها (و) في
 (حمار الوحش بقرة) روى عن عمر (و) في (بقرته) اي الواحدة
 من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الابل)
 على وزن قنب وخب وسيد (بقرة) روى عن ابن عباس (و) في
 (التيتل بقرة) قال الجوهرى التيتل الوعل المسن (و) في (الوعل
 بقرة) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل
 هي الاروى وفي القاموس الوعل يفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وسكونها
 تيس الجبل (و) في (الضع كبش) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكبش (و) في (الفزال عتر) روى عن جابر عنه صلى
 الله عليه وسلم انه قال في الظبي شاة (و) في (الوبر) وهو دويبة كحلا
 دون السنور لا ذنب لها جدى (و) في (الضب جدى) قضى به عمر
 واريد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر (و) في (البروع
 جفرة) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود (و) في (الارنب
 عناق) روى عن عمر والناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة
 (و) في (الحمامة شاة) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع
 ابن عبد الحارث في حمام الحرم وقيس عه حمام الاحرام والحمام كل
 ما عب الماء وهدر . قال الجوهرى العاشر بالماء من غير مص والحمام يشرب
 الماء عاباً كما تعب الدواب وهدر اي صوت وقال غيره هدر غرد ورجع
 صوته كانه يسبح مطلع الماء وهدر . فيدخل فيه الفواخت والوراشين والقطا
 والقمرى والديبى وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عدلين
 خبيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه القيمة وعلي
 جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد في باب في حكم (صيد
 الحرم) اي حرم مكة (يحرم صيده على الحرم والحلال) اجاءا لحديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بجرمة الله الى يوم القيامة (وحكم صيده كصيد المحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير والكافر لكن بجرمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض (ولا يلزم المحرم جزآن ويحرم قطع شجره) اى شجر الحرم (وحشيشه الاخضرين) الذين لم يزرعهما ادى لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها وفي رواية ولا يخل شوكها ويجوز قطع اليابس والثمرة وما زرعه الاذى والكمأة والفقع وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله (الا الاذخر) قال في القاموس حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وبإباح اختراع بما زال او انكسر بغير فعل ادى ولو لم يين وتضمن شجرة صغيرة عرفاً بشاة وما فوقها ببقرة روى عن ابن عباس ويضم فيها كجاء صيد ويضمن حشيش وورق بقيته وغصن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه كرد شجرة تثبت لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارة الى الحل لا ماء زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطيبها للتبرك وغيره (ويحرم صيد) حرم (المدينة) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يخل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يلف رجل بغيره رواء ابو داود (ولا جزاء فيه) اى فيما حرم من صيدها وشجرها وحشيشها قال احمد في رواية بكر ابن محمد لم يبلن ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزاء (وبإباح الحشيش) من حرم المدينة (للطف) لما تقدم (و) بإباح اتخاذ (آلة الحرث ونحوه) كالسند وآلة الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا اصحاب عمل واصحاب نضح وانا لا نستطيع ارضا غير ارضا فرخص لنا فقال القائمات والوسادة والمارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخلط منها شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه (وحرماها) بريد في بريد وهو (ما بين عير) جبل مشهور بها (الى ثور) جبل جفیر لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال وما بين عير الى ثور هو ما بين لابتها والالابة الحرة وهى ارض تركها حجارة سود وتخب المجاورة بمكة وهى افضل من المدينة قال في القنون الكعبة افضل من مجرد للمجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا المرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجح اتى
وتضاعف الحسنه والسئيه بمكان وزمان فاضل **باب** ذكر دخول مكة
مكة وما يتعلق به من الطواف والسعي (يسن) دخول مكة (من
اعلاها) والخروج من اسفلها (و) يسن دخول المسجد الحرام (من
باب بنى شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
مكة ارتقا الضحى واماخ راحلته عند بنى شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند
دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افعل على ابواب فضلك ذكره في
اسباب الهداية (فاذا راي البيت رفع يديه) لفعله عليه السلام رواه
الشافعي عن ابن جريج (وقال ماورد) ومنه اللهم انت السلام ومنك
السلام حينما ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتكريما ومهابة
وبرا وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتمره تعظيما وتكريما ومهابة
وبرا الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهلوه وكما ينبي لكرم وجهه وعن
جلاله والحمد لله الذى بلننى بينه وراى لذلك اهلا والمحمد لله على كل حال
اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئت لك اللهم تقبل منى
واعف عني واسلم لي شأني كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته (ثم يطوف
مضطجعا) في كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطباع ان
يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على طاقه الايسر واذا فرغ من
الطواف ازال الاضطباع (يتسدى المعتمر بطواف العمرة) لان الطواف
تحية المسجد الحرام فاستحبت البداء به لفعله عليه السلام (و) يخوف
(القارن والمفرد للقدوم) وهو الورود (فيحاذى الحبر لاسوره بكاه)
اي بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يذنيه (ويستلمه)
اي يمسح الحبر بيده اليمنى وفي الحديث انه نزل من الجنة شدة بياضا من
البن فسودته خطايا بني آدم رواه الترمذي وصححه (ويقبله) لما روى عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم استقل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي لمؤلا
ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب المبرات رواء
ابن ماجه قتل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس (فاز
شق) استلامه وقبيله لم يزاحم واستلمه بيده (وقبل يده) لما روى مسلم
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده (فان شق)
استلمه بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق (التمس اشار اليه) اي

الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخارى عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما اتى الحجر اشار اليه بشئ في يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كلما استلمه (ماورد) ومنه بسم الله والله اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجمل البيت عن يساره) لانه عليه السلام طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم (ويطوف سبعا يرمي الاقبي) اى المحرم من بعيد من مكة (في هذا الطواف) ققط ان طاف ماشياً فيسرع المشى ويقارب الخطأ (ثلاثاً) اى في ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمي الثلاثة اشواط (يمشي اربعا) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات في الثلاثة الاول والرمل اولى من الدنو من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف ويسن ان يستلم الحجر والركن الياقي كل مرة) عند محاذاتهما لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن الياقي والحجر في طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعلوه رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامي وهو اول ركن يمر به ولا القربي وهو ما يليه ويقول بين الركن الياقي والحجر الاسود ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي بقية طوافه اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم واهدني السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسن القراءة فيه (ومن ترك شيئاً من الطواف) ولو سيرا من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملاً وقال خذوا عني مناسككم (او لم ينوه) اى ينوي الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة ولحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينو (نسكه) بان احرم مطلقاً وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) بفتح الذال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

والشاذرون وقال خذوا عني مناسككم (او) طاف وهو (عريان او نجس) او محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذى والاثرم عن ابن عباس ويسن فعل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس مخيط صح وفدى (ثم) اذا تم طوافه (يصلى ركعتين) فلا يقرأ فيهما بالكافرين والاخلاص بعد الفاتحة وتجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعها جاز والا فضل كونها (خلف المقام) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ﴿ فصل ثم ﴾ بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لفعله عليه السلام ويسن الاكثار من الطواف كل وقت (ويخرج الى الصفا من بابه) اى باب الصفايسى (فيراه) اى الصفا (حتى يرى البیت) فيستقبله (ويكبر ثلاثا ويقول ماورد) ثلاثا ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير لاله الا الله وحده لاشريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو بما احب ولا يلبى (ثم ينزل) من الصفا (ماشيا الى) ان يبقى بينه وبين (العلم الاول) وهو الميل الاخضر فى ركن المسجد نحو ستة اذرع (ثم يسى) ماشيا سعيًا (شديدا الى) العلم (الاخر) وهو ميل الاخضر بقناء المسجد حذاء دار العباس (ثم يمشى ويرقى المروة ويقول ما قاله على الصفا ثم ينزل) من المروة (فينثى فى موضع مشيه ويسى فى موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك) اى ما ذكر من المشى والسعى (سعيًا ذهابه سعيًا ورجوعه سعيًا) يفتح بالصفا ويحتم بالمروة ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فان ترك مما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه (فاذا بدأ بالمروة سقط الشوط الاول) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واغف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد طواف نسك ولو مسنونًا (وتسن فيه الطهارة) من الحدث والنجس (والستارة) اى ستر العورة فلو سعى محدثًا او نجسًا او عريانًا اجزأه (و) تسن (الموالة) بينه وبين الطواف والمرأة لا ترقى الصفا ولا مروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسن مبادرة معتمر بذلك (ثم ان كان

متعماً لا هدى معه قصر من شعره (ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوفره للحج
 (وتحلل) لانه تمت عمرته (والا) بان كان مع المتع هدى لم يقصر
 و (حل اذا حج) فيدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما
 جميعا والمتع غير المتع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر
 الحج او غيرها (والمتع والمعتز اذا شرع في الطواف قطع التلبية) لقول
 ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال
 الترمذى هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا
 باب صفة الحج والعمرة يسن للمحلبين بمكة وقربها حتى تمتع
 حل من عمرته (الاحرام بالحج يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة
 سمى بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) فيصل
 بتي الظهر مع الامام ويسن ان يحرم (منها) اى من مكة والافضل
 من تحت الميزاب (ويجزى) احرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه
 ولا دم عليه والمتع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم
 السابع ليصوم الثلاثة محرما (ويبيت بتي) ويصلى مع الامام استحبابا
 (فاذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (الى عرفة)
 فاقام بنمرة الى الزوال يخطب بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتحة
 بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وكلها)
 اى كل عرفة (موقف الا بطن عرنة) لقوله عليه السلام كل عرفة
 موقف وارفوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجة (وسن ان يجمع) بعرفة
 من له الجمع (بين الظهر والعصر) قدما (و) ان (يقف راکبا) مستقبل
 القبلة (عند الصخرات وجبل الرحمة) لقول جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم جبل بطن ناقته القصوى الى الصخرات وجعل جبل المشاة
 بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل
 الداء (ويكثر من الدعاء ومما ورد) كقوله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
 وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبى نورا وفى بصرى نورا
 وفى سمعى نورا ويسرلى امرى ويكثر الداء والاستغفار والتضرع والخشوع
 واطهار الضعف والافتقار وبلغ فى الدعاء ولا يستبطن الاجابة (ومن
 وقف) اى حصل بعرفة (ولو لحظة) او نائما او مارا او جاهلا انها

عرفة (من جريوم عرفة الى جريوم النحر وهو اهل له) اى للصحح بان يكون مسلما محرما بالحج ليس مكران ولا مجنون ولا مغمى عليه (صح حجه) لانه حصل بعرفة فى زمن الوقوف (والا) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه او لم يكن اهلا للحج (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المتعدي به (ومن وقف) بعرفة (نهارا ودفع منها قبل الغروب ولم يعد) اليها (قبله) اى قبل الغروب ويستمر بها اليه (فعليه دم) اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الوقوف بالليل والنهار (ومن وقف ليلا فقط فلا) دم عليه قال فى شرح المقنع لا نعلم فيه خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج (ثم يدفع بعد الغروب) مع الامام او نائبه على طريق المأزمين (الى مزدلفة) وهى ما بين المأزمين ووادى محسر ويسن كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة (ويسرع فى الفجوة) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط السير والنص فوق العنق (ويجمع بها) اى بمزدلفة (بين العشائين) اى يس لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء (ويبيت بها) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم (وله الدفع) من مزدلفة قبل الامام (بعد نصف الليل) لقول ابن عباس كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم فى ضفة اهله من مزدلفة الى منى متفقا عليه (و) الدفع (قبله) اى قبل نصف الليل (فيه دم) على غير سقاة ورعاة سواء كان طالما بالحكم او جاهلا حامدا او ناسيا (كوصوله اليها) اى الى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم لانه ترك نسكا واجبا (لا) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه (فاذا اصبح) بها (صلى الصبح) بفلس ثم (اتى المشعر الحرام) وهو جبل صغير بالمزدلفة سمي بذلك لانه من علامات الحج (فيرقاه او يقف عنده) ويحمد الله ويكبره (وبهله) ويقرأ فاذا افترس من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر (لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس
بسكينة (فاذا بلغ محسرا) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمى بذلك لانه
يحسر سالكه (اسرع) قدر (رمية حجر) ان كان ماشيا والا حرك دابته
لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قليلا كما ذكره جابر
(واخذ الحصاة) اى حصا الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر يأخذ
الحصا من جمع وقلبه سعيد بن جبير وقال كابوا يترودون الحصا من جمع
اى مكان يقال لذلك الرمي تحية منى فلا يبدأ بنى قبله (وعدده) اى
عدد حصا الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة (بين الحصن والبندق)
كحصا الخزف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله (فاذا
وصل الى منى) وهى (من وادى محسر الى جرة العقبة) بدا بحجرة
العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى
دفعه واحدة لم يجزأ الا عن واحدة ولا يجزى الوضع (يرفع يده) اى
حال الرمي (حتى يرى بياض ابطنه) لانه اعون على الرمي (ويكبر مع
كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيًا مشكورا وذبا مغفورا
(ولا يجزى الرمي بغيرها) اى غير الحصاة كجوهر وذهب ومعادن (ولا)
يجزى الرمي (بها ثانيا) لانها استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كما
الوضوء (ولا يقف عند جرة) العقبة بعد رميها لضيق المكان وندب ان
يستطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جانبه الايمن وان وقفت
الحصاة خارج المرمى ثم تدرجت فيه اجزات (ويقطع التلية قبلها) لقول
الفضل ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمي جرة العقبة
اخرجاه فى الصحيحين (ويرمى) ندبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم
(ويجزى) رميا (بعد نصف الليل) من ليلة النحر لما روى ابو داود عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل
الفجر ثم مضت فافاضت فان غرمت شمس يوم الاضحى قبل رميه رمى من
غد بعد الزوال (ثم يخر هديا ان كان معه) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن
معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع
به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحلق) وسن ان يستقبل القبلة
ويبدأ بشقه الايمن (او يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعينها

ومن لبد راسه او ضفره او عقصه فكثيره وبأى شئ قصر الشعر اجزاء
وكذا ان منعه او ازاله بنوثة لان القصد ازالته لكن السنة الحلق او التقصير
(وقصر منه المرأة) أى من شعرها (قدر أغلة) فاقل لحديث ابن عباس
يرفعه ليس على النساء حلق اغلا على النساء التقصير رواء ابو داود فتقصر
من كل قرن قدر أغلة او اقل وكذا العبد ولا يحلق الا بإذن سيده وسن
لمن حلق او قصر اخذ ظفر وشارب ومائة وابط (ثم) اذارمى وحلق او قصر
(فقد حل له كل شئ) كان محظورا بالاحرام (الا النساء) وطياً ومباشرة
وقبله ولمسا لشهوة وعقد نكاح لما روى سعيد عن عائشة مرفوعا اذا رميت
وحلقتم فقد حل لهما الطيب والثياب وكل شئ الا النساء (والحلق
والتقصير) ممن لم يحاق (نسك) فى تركهما دم لقوله صلى الله عليه وسلم
فليقصر ثم ليحل (لا يلزمه بتأخيره) أى الحلق او التقصير عن ايام منى
(دم ولا تقديه على الرمي والنحر) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو طافا
لما روى سعيد عن عطا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شيئاً
قبل شئ فلاحرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حلق ورمى وطواف
والتحلل الثانى بما بقى مع سعى ثم يخطف الامام بجى يوم النحر خطبة يفتتحها
بالتكبير يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمى ج فصل ثم يقبض الى مكة
ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ج ويقال طواف
الافاضة فيعينه بالنية وهو ركن لا يتم حج الاباه وظباهه انهما لا يطوفان
للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتنج يطوف للزيارة فقط كمن
دخل المسجد واقبعت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق
والشيخ تقي الدين وابن رجب ونص الامام واختاره الاكر ان القارن والمفرد
ان لم يكونا دخلا قبل يطوفان للقدوم برمل ثم للزيارة وان المتنج يطوف
للقدوم ثم للزيارة بلا رمل (واول وقته) أى وقت طواف الزيارة (بعد
نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بمرقات والا فبعد الوقوف (ويسن)
فعله (فى يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبر فى نواحيه ويصلى فيه ركعتين
بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل (وله تأخيره) أى تأخير
الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعى (ثم يسعى بين الصفا
والمروة ان كان متحماً) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسعى للحج (او)

كان (غيره) اى غير متمتع بان كان قارنا او مفردا (ولم يكن سى مع طواف
القدوم) فان كان سى بعده لم يعده لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر
الانساك غير الطواف لانه صلاة (ثم قد حل له كل شئ) حتى النساء
وهذا هو التحلل الثانى (ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتصلع منه)
ويرش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد)
فيقول باسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا ورياء وشيئا وشفاء من
كل داء واغسل به قلبي واملاء من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد
الطواف والسعى (ف) يصلى ظهر يوم النحر بتى و (بيت بتى ثلاث
ليال) ان لم تسجل وليتبن ان تسجل فى يومين ويرمى الجمرات بتى ايام
التشريق (فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الخيف بسبع حصيات) متعاقبات
يفعل كما تقدم فى جرة العقبة (ويجعلها) اى الجمرة (هن يساره) ويتأخر
قليلا (بحيث لا يصيبه الحصا) (ويدعو طويلا) رافعا يديه (ثم) يرمى
الوسطى (مثلها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها
عن يمينه (ثم) يرمى (جرة العقبة) بسبع كذلك (ويجعلها عن يمينه ويستنطن
الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا) الرمى للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية
المذكورين (فى كل يوم من ايام التشريق بعد الزوال) فلا يجزى قبله
ولا ليلا لغير سقاة ورماة والافضل الرمى قبل صلاة الظهر ويكون (مستقبل
القبلة) فى الكل (مرتبا) اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم
(فان رماء كله) اى رمى حصا الجمار السبعين كله (فى) اليوم (الثالث)
من ايام التشريق (اجزاء) الرمى اداء لان ايام التشريق كلها وقت للرمى
(ورتبه بنية) فيرمى لليوم الاول بنية ثم للثانى مرتبا وهلم جرا كالفوات
من الصلاة (فان اخره) اى الرمى (عنه) اى عن ثالث ايام التشريق
فعليه دم (اول بيت بها) اى بتى (فعليه دم) لانه ترك نسكا واجبا
ولا ميت على سقاة ورماة ويخطب الامام تانى ايام التشريق خطبة يعلمهم فيها
حكم التعميل والتأخير والتوديع (ومن تسجل فى يومين خرج قبل الغروب)
ولا اثم عليه وسقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (والا) يخرج
قبل الغروب (لزمه الميت والرمى من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر
وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى
ينفر مع الناس (فاذا اراد الخروج من مكة) بعد عوده اليها (لم يخرج

حتى يطوف للوداع) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم باليت طواقا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ويستى طواف الصدر (فان اقام) بعد طواف الوداع (او انجز بعده اعاده) اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده باليت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه (وان تركه) اى طواف الوداع (غير حائض رجع اليه) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره ان يبعد عن مكة فيطوف ويستى للعمرة ثم للوداع (فان شق) الرجوع على من يبعد عن مكة دون مسافة قصر او بعد عنها مسافة قصر فاكتر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا (اولم يرجع) الى الوداع (فعليه دم) لتركه نسكا واجبا (وان اخر طواف الزيارة) ونسه او القدوم (فطافه عند الخروج اجزا عن) طواف (الوداع) لان المأمور به ان يكون اخر عهده باليت وقد فصل فان نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونفساء الا ان تطهر قبل مفارقة البنيان (ويقف غير الحائض) والنفساء بعد الوداع في الملتزم وهو اربعة اذرع (بين الركن) اى الذى به الحجر الاسود (والباب) ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطتين (داعيا بما ورد) ومنه اللهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغتى نعمتك الى بيتك واعنتى على اداء نسكى فان كنت رضىت عنى فازدده عنى رضى والا فمن الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرف الى ان اذنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية فى بدنى والصحة فى جسمى والصحة فى دينى واحسن منقلبي وارزقنى طاعتك ما بقيتى واجمع لى بين خيرى الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحطيم ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر ويقبله ثم يخرج (وتقف الحائض) والنفساء (ببابه) اى باب المسجد (وتدعو بالداء) الذى سبق (ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما) لحديث من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حاتى رواه الدارقطنى فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره
 التمسح بالحجارة ورفض الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا
 الله آيئون تابسون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
 وهزم الاحزاب وحده (وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات) ان كان
 مارا به (او من ادنى الحل) كالتسيم (من) مكي (ونحوه) بمن بالحرم
 و (لا) يجوز ان يحرم بها (من الحرم) لخالفه امره صلى الله عليه وسلم
 وينقذ وعليه دم (فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل) لاتبانه بافعالها
 (وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة
 ويكره الاكثار والمواولة بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب
 تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة (وتحزى) العمرة (كل وقت) من
 التعميم وعمرة القارن (عن) عمرة (القرض) التي هي عمرة الاسلام
 (واركان الحج) اربعة (الاحرام) الذي هو نية الدخول في النسك
 لحديث انما الاعمال بالنيات (والوقوف) بعرفة لحديث الحج عرفة (وطواف
 الزيارة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت الشيق (والسعى) لحديث اسموا فان
 الله كتب عليكم السعى رواه احمد (وواجباته) سبعة (الاحرام من الميقات
 المقتر له) وقد تقدم (والوقوف بعرفة الى الغروب) على من وقف نهارا
 (والمبيت لغير اهل السعاية والراية) حتى ليل الى ايام التشريق على ما مر
 (و) المبيت (بمزدلفة الى بعد نصف الليل) لمن ادركها قبله على غير
 السقاة والراة (والرحى) مرتبا (والحلاق) او التقصير (والوداع
 والباقي) من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت
 بمى ليلة عرفة والاضطباع والرمل في موضعهما وتقييل الحجر والاذكار
 والادعية وصعود الصفا والمروة (واركان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف
 وسعى) كالحج (وواجباتها الحلاق) او التقصير (والاحرام من ميقاتها)
 لما تقدم (فمن ترك) الاحرام (لم ينقذ نسكه) حجا كان او عمرة كالصلاة
 لا تنقذ الا بالنية (ومن ترك ركنا غيره) اى غير الاحرام (او نيته)
 حيث اعتبرت (لم يتم نسكه) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك
 هو او نيته المعتبرة وتقدم ان الوقوف بعرفة يحزى حتى من نائم وجاهل
 انها عرفة (ومن ترك واجبا) ولو سهوا (فقلبه دم) فان عدمه فكصوم
 المتعة (او سنة) اى ومن ترك سنة (فلا شيء عليه) قال في الفصول

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتمدى الى صلاته من صلاة غيره كما لو سعى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب القوات والاحصار ﴾ القوات كالفوت مصدر فأت اذا سبق فلم يدرك والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا (من فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير قتلت له اقال رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم (وتحلل بعمره) فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر ان لم يختار البقاء على احرامه ليحج من قابل (ويقضى) الحج الفات (ويهدي) هديا يذبحه في قضاءه ان لم يكن (اشترط) في ابتداء احرامه لقول عمر لابن ابيوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتذر ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحج واهد ما استيسر من الهدى رواه الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان حابسي حابس فحلى حيث حبستى فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم وان اخطأ بعضهم فاته الحج (ومن) احرم (فصدده) عدو عن البيت (ولم يكن له طريق الى الحج) الهدى (اى نحر هديا في موضعه) ثم حل (لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حرج او عمرة او قارنا وسواء كان الحصر تاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس بغير حق (فان قده) اى الهدى (صام عشرة ايام) بنية التحال (ثم حل) ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالخرفى وغيره عدم وجوب الحل او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين (وان) صد عن (عرفة) دون البيت (تحلل بعمره) ولا شئ عليه لان قلب الحج عمرة جائز بلا حصر فمه اولى وان حصر عن طواف الافاضة قسط لم يتحل حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحل وعليه دم (وان) احصره مرض او ذهاب ففقه (او ضل الطريق) بقى محرما حتى يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخاص من الاذى الذى به بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد فوات الحج تحلل بعمره ولا ينحر هديا معه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط) في ابتداء احرامه ان يحلى حيث حبستى والا فله التحال مجانا في الجميع ﴿ باب الهدى ﴾

والاضحية ^١ والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سمي بذلك
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة
الاضاحي ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعيتها (وافضلها ابل ثم
بقرة) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن وقبح الفقراء (ثم غنم) وافضل كل
جنس اسمن فاعلا ثمننا لقوله تعالى . ومن يعظم شعائر الله فانها من
قوى القلوب . فاشبه وهو الاملح اى الابيض او ما يبيضه اكثر من
سواده فاصفر قاسود (ولا يجزى فيها الاجذع ضان) ماله ستة اشهر كما
يأتى (وثى سواء) اى سوى الضان من ابل وبقرة ومعز (فالابل) اى
السن المعتبر لا جزاء ابل (خمس) سنين (ولقرة ستان ولمعز سنة واضان
نصفها) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه
(وتجزى الشاة عن واحد) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته
فياكلون ويطعمون قال فى شرح المقنع حديث صحيح (و) تجزى (البدنة
والبقرة عن سبعة) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نشترك فى الابل والبقرة كل سبعة فى واحد منها رواه مسلم وشاة
افضل من سبع بدنة او بقرة (ولا تجزى العورا) بيته العور بان
انخسفت عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا العميا (و) لا (العجفا)
الهزيلة التى لا ع فيها (و) لا (العرجا) التى لا تطيق مشيا مع صحبة
(و) لا (الهما) التى ذهبت ثناياها من اصلها (و) لا (الجدا)
ماشابونشف ضرعها (ولا المريضة) بيته المرض لحديث البراء بن عازب
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الاضاحي
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلمها والعجفا
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائي (و) لا (العضبا) التى ذهب اكثر
اذنها او قرنها (بل تجزى البترا) التى لا ذنب لها (خلقة) او
مقطوعا والصماء وهى صغيرة الاذن (والجا) التى لم يخلق لها قرن
(وخصى غير محبوب) بان قطع خصيلته فقط (و) تجزى مع الكراهة
(ما باذنه او قرنه) خرق او شق او قطع (اقل من النصف) او النصف
قط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المتهى وهذا
المذهب (والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعن بها بالحربة)

او نحوها (في الوعدة التي بين اصل العنق والصدر) لفعله عليه السلام
وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن ابن سابط (و)
السنة ان (يذبح غيرها) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى
القبلة (ويجوز عكسها) اى ذبح ما نحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل
الذبح ولحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل (ويقول) حين
يحرك يده بالنحر او الذبح (بسم الله) وجوبا (والله اكبر) استحبابا
(اللهم هذا منك ولك) ولا بأس بقوله اللهم قبل من فلان ويذبح
واجبا قبل نفل (ويتولاها) اى الاضحية (صاحبها) ان قدر (او
يوكل مسلما ويشهدها) اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا
في ذبحها اجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لاضحية وهدى نذرا و
تطوع او متعة او قران (بعد صلاة العيد) بالبلد فان تعددت فاسبق
صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان يحل لاتصل في العيد فالوقت
بعد (قدره) اى قدر زمن صلاة العيد ويستمر وقت الذبح (الى) اخر
(يومين بعده) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب
الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه (ويكره) الذبح (في
ليلتهما) اى ليلتي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف
من قال في عدم الاجزا فيهما (فان فات) وقت الذبح (قضى واجبه)
وفعل به كالادا وسقط التطوع لقوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل
محذور من حينه فان كان اراد فعله لمذره فله ذبحه قبله وكذا ماوجب لترك
واجب وقته من حينه **فصل** ويتعنان **فصل** اى الهدى والاضحية
(بقوله هذا هدى او اضحية) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه
مقتضاه وكذا يتعين باشارته او بتقليده بنيت لآب (لية) حال الشراء او السوق
كخراجه مالا للصدقة به (واذا) تعين هديا او اضحية (لم يجوز بيعها
ولا هبتها) لتعلق حق الله تعالى بها كالتذوق عقده نذر تبرر (الا ان يبدلها
بغير منها) فيحوز وكذا لو قتل الملك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا
واحتاره الاكثر لان المقصود رفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة
فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) ككسرها ووبرها (ان كان)
جزءه (انفع لها ويتصدق به) وان كان بقاؤه انفع لها لم يجز جزءه ولا يشرب

من لبها الا ما فضل عن ولدها (ولا يطي جازرها اجرة منها) لانه معاوضة ويجوز ان يهدي له او يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها) سواء كانت واجبة او تطوعاً لانها تعينت بالبيع (بل ينتفع به) اى يجلدها او يتصدق به استحباباً لقوله عليه السلام لا تتبعوا لحوم الاضاحى والهدى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها (وان تعينت) بعد تعينها (ذبحها واجزائه) وان تلفت او عابت بقطعه او قريطه لزمه البدل كسائر الامانات (الا ان تكون واجبة في ذمته قبل التعين) ككفدية ومنذور في الذمة عين عنه صحيحاً فتعيب وجب عليه نظيره مطلقاً وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده (والاضحية سنة) مؤكدة على المسلم ونجى بنذر (وذبحها افضل من الصدقة بثمنها) كالهدي والحققة لحديث ما عمل ابن ادم يوم الفخر عملاً احب الى الله من اراقه الدم (وسن ان يأكل) من الاضحية (ويهدي ويتصدق اثلاثاً) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث حتى من الواجبة وما ذبح ليتيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدي التطوع والمتمتع والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعين لا يأكل منه (وان اكلها) اى الاضحية (الاوقية تصدق بها جاز) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق (والا) يتصدق منها بلوقية بان اكلها كلها (ضمنها) اى الاوقية بمثلها لحما لانه حق يجب عليه اذاؤه مع قارؤه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة (ويحرم على من يضحي) او يضحي عنه (ان يأخذ في العشر) الاول من ذى الحجة (من شعره) او ظفريه (او بشرته شيئاً) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة مرفوعاً اذا دخل العشر واراد احدهم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحي وسن حلقه بعده ﴿ فصل تسن الحقيقة ﴾ اى الذبيحة عن المولود في حق اب ولو مسراً ويقترض قال احمد الحقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وقوله صحابه (عن الغلام شاتان) مقاربتان سناوشها فان عدم قواحدة (وعن الجارية شاة) لحديث ام كرز الكمية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان مقاربتان متكافئتان وعن الجارية شاة (تذبح يوم سابعه) اى سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقاً ويسمى فيه ويس تحسين الامم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

بمخو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن (فان فات) الذبح
يوم السابع (ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين) من ولادته
يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اى يوم اراد (تنزع
جدولا) جمع جلد بالذال المهملة اى اعضا (ولا يكسر عظمها) فتاوى بالسلامة
كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه بحلو
(وحكمها) اى حكم الحقيقة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهبة
والصدقة (كالانحية) لكن يباع جلد وراس وسواقط ويتصدق بثمنه
(الا انه لا يجزى فيها) اى فى الحقيقة (شرك فى دم) فلا تجزى بدنه ولا
بقرة الا كاملة قال فى النهاية وافضلها شاة (ولا تسن الفرعة) بفتح الفاء
والراء فخر اول ولد الناقة (ولا) تسن (القبرة) ايضا وهى ذبيحة رجب
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا فرع ولا عترة متفق عليه ولا يكرهان
والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

كتاب الجهاد

مصدر جاهد اى بالغ فى قتل عدوه وشرعا قتال الكفار (وهو فرض
كفاية) اذا قام به من يكفى سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن
بتاكيد مع قيام من يكفى به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه (ويجب)
الجهاد (اذا حضره) اى حضر صف القتال (او حصر ببلده عدو) او
احتج اليه (او استغفره الامام) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة
فانبئوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم افرؤا فى سبيل الله اناقلتم الى الارض
واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر
(وتام الرباط اربعون يوما) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما
رواه ابو الشيخ فى كتاب الثواب والرباط لزوم ثمر الجهاد تقوية للمسلمين
واقبله ساعة وافضله باشد التنوير خوفا وكره قتل اهله الى مخوف (واذا
كان ابواه مسلمين) حزين او احدهما كذلك (لم يجاهد تطوعا الا باذنها)
لقوله عليه السلام فيهما فجاهد صححه الترمذى ولا يعتبر اذنها لواجب
ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادمى لا ولاء له الا مع
اذن او رهن محرز او كفيل ملى (ويتفق الامام) وجوبا (حيثه عند
المسير ويمنع) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا (لمخذل) الذى يفند

الناس عن القتال ويزهدهم فيه (والمرجف) كالذى يقول هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكاتب باخبارنا او يرمى بيننا بقتل ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويخبر لهم المنازل ويحفظ مكانها ويبعث الميون ليتعرف حال العدو (وله ان ينقل) اى يعطى زيادة على السهم فى (بداية) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث سرية تغير ويحمل لها (الربع) فاقل (بعد الخمس وفى الرجعة) اى اذا رجع من ارض العدو وبعث سرية وجعل لها (الثلث) فاقل (بمده) اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل الربع فى البداية والثلث فى الرجعة رواه ابو داود (ويلزم الجيش طاعته) والنصح (والصبر معه) لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (ولا يجوز) التعلق والاحتطاب و (الغزو الا باذنه الا) ان (يفجأهم عدو) يخافون (كلبه) بفتح اللام اى شره واذاء لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تبئيت الكفار ورميهم بالنجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة وختي وراهب وشيخ فان وزمن واعمى لا راي لهم ولم يقاتلوا او يحرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسي غير بالغ منفردا او مع احد ابويه مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فسلم وكثير البالغ من بلغ مجنوناً (وتملك الغنمة بالاستيلاء عليها فى دار الحرب) ويجوز فتحها فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنمة ما اخذ من مال حربى قهرا بقتال وما الحق به مشقة من الغنم وهو الربع (وهى لمن شهد الوقعة) اى الحرب (من اهل القتال) بقصد قاتل او لم يقاتل حتى تجار المسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنمة لمن شهد الوقعة (فيخرج) الامام او نائبه (الخمس) بعد دفع سلب لقاتل واجرة جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبنى هاشم وبنى المطلب حيث كانوا غنيهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يع من جميع البلاد حسب الطاقة (ثم يقسم باقى الغنمة) وهو اربعة اقسامها بعد اعطاء النفل والرضخ لنحوقن ويميز على ما يراه (للراجل سهم و) لو كافرا (ولل فارس ثلاثة اسهم

سهم (وسهم لفرسه) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم
 يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن
 عمر وللفارس على فرس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لأكثر من
 فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شيء لغيرها من البهائم لعدم وروده
 عنه عليه السلام (ويشارك الجيش سراياه) التي بعث منه من دار
 الحرب (فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم) قال ابن المنذر روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال وتزد سراياه على قعدهم وان بعث الامام
 من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت كل بما غنمت
 (والنال من الغنمة) وهو من كتم ما غنمه او بضه لايحرم
 سهمه (ويحرق) وجوبا (رحله كله) ما لم يخرج عن ملكه (الا السلاح
 والمصحف وما فيه روح) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التي عليه ومالا
 تأكله النار فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يقل ان يحرق
 رحله رواه سعيد في سننه (واذا غنموا) اي المسلمون (ارضا) بان (تقوها)
 غنوة (بالسيف) فاجلوا عنها اهلها (خير الامام بين قسمها) بين الفاتحين
 (ووقفها على المسلمين) بلفظ من الفاظ الوقف (ويضرب عليها خراجا
 مسترا يؤخذ بمن هي بيده) من مسلم وذمي يكون اجرة لها في كل عام
 كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا
 الارص التي جلوا عنها خوفا منا او صالحناهم على انها لنا ونقرها معهم
 بالخراج بخلاف ما صولحوا على انها لهم ولنا الخراج عنها فهي كجزية تسقط
 باسلامهم (والمرجع في مقدار الخراج والجزية) حين وصعها (الى اجتهاد
 الامام) الواضع لهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف
 الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضي الله عنه وما وضعه هو
 او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم يتغير السبب كما في الاحكام
 السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ماتسقى به ولو لم
 تزدع لا على مساكن (ومن عجز عن عمارة ارضه) الخراجية (اجبر
 على اجارتها او رفع يده عنها) باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين
 فلا يجوز تعطيلها عليهم (ويجرى فيها الميراث) فتقل الى وارث من كانت
 بيده على الوجه التي كانت عليه في يد مورثه فان آثر بها احدا صار الثاني
 احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم (وما اخذ) بحق

بغير قتال (من مال مشترك ، اى كافر) الجزية وخراج وعشر) تجارة
 من حرى او نصفه من ذمى اتجر اليها (وما تركوه فزعا) منا او تخلف
 عن ميت لاوارث له (وخمس خمس الفتية) هو (فى) سعى بذلك لانه
 رجع من المشركين الى المسلمين واصل الفى الرجوع (يصرف فى مصالح
 المسلمين) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تنزيل
 نهر وعمل قطرة ورزق نحو قضاء ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيم
 وتقيهم ﴿ فصل ١٢ ﴾ ويصح الامان من مسلم عاقل عتار غير سكران
 ولو قنا او اتى بلا ضرر فى عشر سنين فاعل منجزا و معلقا من امام
 لجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازانهم ومن كل احد لقافلة
 وحسن صغيرين عرفا وبجرم به قتل ورق واسر ومن طلب الامان
 ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مامته
 والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طال
 بقدر الحاجة وهى لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد نحو
 ضعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم
 مسلما لحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن قاسم لم يرد
 وهو حر ويؤخذون بجنائيتهم على مسلم من مال وقود وخذ ويجوز
 قتل رهانهم ان قتلوا رهائنا وان خيف ففسد عهدهم اعلمهم انه لم يبق
 بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم ﴿ باب عقد الذمة واحكامها ﴾
 الذمة لغة العهد والضمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار
 على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (لا يعقد) اى لا يصح
 عقد الذمة (لغير المجوس) لانه يروى انه كان اهم كتاب فرفع فصار
 لهم بذلت شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس حجر
 رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف (واهل الكتابين) اليهود
 والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن تبعهم) قديين باحد الدينين
 كاسامرة والفرنج والصابئين لمعوم قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
 من قبلكم (ولا يعقدها) اى لا يصح عقد الذمة (الا) من (امام او
 نائبه) لانه عقد مؤبد فلا يقات على الامام فيه ويجب اذا احتتمت
 شروحه (ولا جزية) وهى مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلاً عن قتلهم واقامتهم بدارنا (على صبي ولا امرأة) ومجنون وزمن
واصى وشيخ فان وحتى مشكل (ولا عبد ولا فقير يعجز عنها) وتجب
على عتيق ولو لمسلم (ومن صار اهلاً لها) اى للجزية (اخذت منه
فى اخر الحول) بالحساب (ومتى بذلوا الواجب عليهم) من الجزية
(وجب قبوله) منهم (وحرم قتالهم) واخذ مالهم ووجب دفع من
قصدهم باذى مالم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه
(ويمتنون عند اخذها) اى اخذ الجزية (ويطلق وقوفهم وتجبر)
ايديهم (وجوباً لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها
فصل في احكام اهل الذمة (ويلزم الامام اخذهم) اى
اخذ اهل الذمة (بحكم الاسلام فى) ضمان (النفس والمال والعرض
واقامة الحدود عليهم فيما يقتضون تحريمه) كالزنا (دون ما يستقدون حله)
كالتحر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد فجرآ بعد احصائهما
فرجهما (ويلزمهم التميز عن المسلمين) بالقبور بان لا يدفنوا فى مقابرنا
والحلى بمخلف مقدم رؤسهم لأكعادة الاشراف ونحو شد زناز ولدخول
حامنا بنجليل او نحو خاتم رصاص برقابهم (ولهم ركوب غير خيل)
كالحمير (بغير سرج) فيركبون (باكاف) وهو البرذعة لما روى الحلال
ان عمر امر بجز نواصى اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا
الاكف بالعرض (ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا
بدانهم بالسلام) او بكيف اصحت او امسيت او حالك ولا تهنيتهم وتعزيتهم
وعيادتهم وشهادة اعيادهم لحديث ابي هريرة مرفوعاً لا تبسؤا اليهود
والنصارى بالسلام فاذا لقيتم احدهم فى الطريق فاضطروهم الى اضيقها
قال الترمذى حديث حسن صحيح (ويمتنون من احداث كنائس وبيع)
ومحجج لصلاة فى دارنا (و) من (بناء ما نهىهم منها ولو ظناً) لما روى
كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تبني الكنيسة فى الاسلام ولا يحدد ماخرب منها (و) ينعون
ايضاً (من تلبية بنيان على مسلم) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام
يملو ولا يمل عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يمد جارا له فان على وجب
نقصه و (لا) ينعون من (مساوئ) اى لبنيان (له) اى لبناء المسلم لان

ذلك لا يفضى العلو ومملكوه عاليا من مسلم لا يتقض ولا يعاد ماليا لو انهم
(و) ينعون ايضا (من اظهار خمر وخزير) فان فعلوا اتلفناها (و)
من اظهار (ناقوس وجهر بكتابهم) ورفع صوت على ميت ومن قراءة
قران ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على
جزية او خراج لم ينعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو
اذن له مسلم وان تحاكموا اليانا فلنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حربى اخذ منه العشر وذمى نصف
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولا تنشر اموال المسلمين
(وان تهود نصراني او عكسه) بان تنصر يهودى (لم قر) لانه انتقل الى
دين باطل قد اقر بطلانه اشبه المرتد (ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه)
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام اقتله قال لا (فصل)
فما يتقض المهد (فان ابى الذمى بذل الجزية) او الصغار (او التزام حكم
الاسلام) او قاتلنا (او تمضى على مسلم بقتل او زنا) بمسئلة وقياسه اللواط
(او) تمضى (بقطع طريق او تجسيس او ابواء جاسوس او ذكر الله
او رسوله او كتابه) او دينه (بسوء انتقض عهده) لان هذا ضرر يع
المسلمين وكذا لو لحق بدار حرب لان اظهار منكرا او قذف مسلما وينقض
بما تقدم عهده (دون) عهد نسائه واولاده (فلا ينتقض عهدهم تبعا له
لان التقض وجد منه فاحص به) وحل دمه (ولو قال تبث فيخير فيه
الامام كاسير حربى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم (و) حل
(ماله) لانه لاحرمته له في نفسه بل هو تابع للمالكة فيكون فيا وان
اسلم حرم قتله

كتاب البيع

جائز بالاجماع لقوله تعالى واحل الله البيع (وهو) في اللغة اخذ شئ
واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين
يعد بائعا للاخذ والاعطاء وشرا (مبادلة مال ولو في الذمة) بقول
او معاطاة والمال عين مباحة النفع بلا حاجة (او منفعة مباحة) مطلقا
(كمر) في دار او غيرها (بمثل احدهما) متعلق بمبادلة اى بمال او منفعة
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

بشرط الحلول والتقاضى قبل الفرق او بمنفعة منقمة بعين او دين او منفعة
 وقوله (على التابيد) يخرج الاجارة (غير ربا وقرض) فلا يسميان بيعا
 وان وجدت فيهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود
 الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا (وينقذ) البيع (بإيجاب
 وقبول) بفتح القاف وحكى ضمها (بعده) اى بعد الايجاب فيقول البائع
 بسك او ملكتك ونحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه (و)
 يصح القبول ايضا (قبله) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن
 استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول (متراخيا عنه) اى عن
 الايجاب ما داما (فى مجلسه) لان حالة المجلس كحالة العقد (فان تشاغلا
 بما يقطعه) عرفا او اقضى المجلس قبل القبول (بطل) لانها صارامرضين
 عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينقذ (وهى) اى الصورة
 المذكورة اى الايجاب والقبول (الصيغة القولية) للبيع (و) ينقذ ايضا
 (بمعاطاة وهى) الصيغة (الفعلية) مثل ان يقول اعطى بهذا خبرا فيعطيه
 ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فأخذه المشتري او وضع ثمنه
 حاة واخذه عقبه فقوم المعاطاة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى
 لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهبة والصدقة ولا بأس بذوق المبيع
 حال الشراء (ويشترط) للبيع سبعة شروط احدها (التراضى منهما) اى
 من المتعاقدين (فلا يصح) البيع (من مكروه بلا حق) لقوله عليه السلام
 انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكراهه الحاكم على بيع ماله لو فاء
 دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكراهه على وزن مال فباع ملكه ككره
 الشراء منه وصح (و) الشرط الثانى (ان يكون العاقد) وهو البائع
 والمشتري (جائز التصرف) اى حرا مكلفا رشيدا (فلا يصح تصرف
 صغير وسفيه بغير اذن ولى) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا اليتامى اى
 اختبروهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشراء اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة
 وينفذ تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده (و)
 الشرط الثالث (ان تكون العين) المقنود عليها او على منفعتها (مباحة
 النفع من غير حاجة) بخلاف انكلب لانه انما يقتضى لصيد او حرت او ماشية
 وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة
 المنفعة فتتناول ما فى الذمة (كالخل والحمار) لان الناس يتبايعون ذلك فى

كل عصر من غير تكبير (وكعود القز) لانه حيوان طاهر يقتنى لما يخرج منه (وكبزره) لانه ينتفع به في المال (وكالكيل وسباع الهائم التي تصلح للصيد) كالفهد والصقر لانه يباح نفعا واقتساوها مطلقا (الا الكلب) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آله لهو وخمر ولو كانا ذميين (والحشرات) لا يصح بيعها لانه لا نفع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجمل شباشا (والمصحف) لا يصح بيعه ذكر في المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم في بيع المصحف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع في بيعها ولان تعظيمه واجب وفي بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشراؤه استقذا وفي كلام بعضهم يعني من كافر ومقتضاه انه ان كان البايع مسلما حرم الثرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التتبع والنتهى يصح بيعه لمسلم والميتة) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخنزير والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد (و) لا السرحين النجس) لانه كالهيئة وظاهره انه يصح بيع الظاهر منه قاله في المبدع (و) لا (الادهان النجسة ولا استنجة) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه والامر يراقتنه (ويجوز الاستصباح بها) اى باستنجة على وجه لا تمتدى نجاسته كاستنقع بمجد الميتة المدبوغ (في غير مسجد) لانه يودى الى تعيجه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل (و) لشروط الرابع (ان يكون) المقد (من مالك) للعقود عليه او من يقوم مقامه كالوكيل والولى لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواه ابن ماجة والترمذى وخص منه المأذون فيه لقيامه مقام امالك (فان باع ملك غيره) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ونحو اجازة المالك ما لم يحكم به من يراه (او اشترى بسين ماله) اى مال غيره (بلا اذنه لم يصح) ولو اجيز لتواتر شرطه (وان اشترى له) اى لغيره (في ذمته بلا اذنه ولم يسمه في المقد صح) السند لانه منصرف في ذمته وهى قابلة لتصرف ويصير ملكا لمن اشترى (له) من حين المقد (بالاجازة) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري فسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن (ولزم) المقد (المشتري بعدمها) اى عنم الاجارة لانه لم يادن فيه فتعين كونه

للبهي (ملكا) كما لو لم يتو غيره وان سمي في القدر من اشترى له لم يصح
 وان باع ما يظنه لغيره فان البائع وارتا او وكلا صح (ولا يباع غير المساكين
 بما فتح غنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن
 عباس وابن عمر رضي الله عنهم لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين
 واما المساكين فيصح بيعهما لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة
 في زمن عمر وبنوها مساكن وتبايعوها من غير تكبر ولو كانت التها من
 ارض الغنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض الغنوة في ذلك ما جلوا
 عنه فزما منا وما صلحوا على انها لنا وقرها معهم بالخراج بخلاف ما صلحوا
 على انها لهم كالخيرة والليس وابقيا وارض بنى صلوبا من اراضى العراق
 فيصح بيعها كالتي اسلم اهلها عليها كالمدينة (بل) يصح ان (توجر) ارض
 الغنوة ونحوها لانها موحرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في
 كل عام واجازة الموجر جائزة ولا يجوز بيع ربايع مكة ولا اجارتها لما روى
 سعيد بن منصور عن مجاهد صرفوا ربايع مكة حرام ببيعها حرام اجارتها وعن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده صرفوا مكة لا تباع رباعها ولا تتركى
 بيوتها رواه الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جزم به في المغنى وغيره
 (ولا يصح بيع ققع الير) وماء الصون لان ماءها لا يملك لحديث المسنون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار رواه ابو داود وابن ماجه بل رب
 الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما يثبت في
 ارضه من كلا وشوك) لما تقدم وكذا معادن جارية كنقط وملح وكذا لو
 عشب في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحجز بيعه (ويملكه اخذه) لانه من
 المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرم منع مستاذن بلا
 ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المقنود عليه (مقدورا على
 تسليته) لان ما لا يقدر على تسليته شبه بالمعدوم فلم يصح بيعه (فلا يصح
 بيع آبق) علم خبره او لا لما رواه احمد عن ابي سعيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو ابق (و) لا يبيع (شارد
 و) لا طير في هواء (ولو الف الرجوع الا ان يكون بمعلق ولو طال
 زمن اخذه) (و) لا يبيع (سحك في ماء) لانه غمر ما لم يكن مرهبا
 بجوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليته (ولا) يصح بيع (مغسوب
 من غير غاصبه او قادر على اخذه) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليته فان

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم التردد فان عجز بعد فله الفسخ
 (و) الشرط السادس (ان يكون) المبيع (معلوما) عند المتعاقدين
 لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما (برؤية) له او بصفة الدال
 عليه مقارنة او مقدمة بزمن لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ويلحق بذلك
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه (او صفة) تكفى في السلم فقوم مقام
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغوذج بان يره
 صاعا مثلا ويبيع الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعشى وشراؤه
 بالوصف والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله (فان اشترى مالم
 يره) بلا وصف (او رآه وجهله) فان لم يعلم ماهو (او وصف له بما
 لا يكفى سلما لم يصح) البيع لعدم العلم بالمبيع (ولا يباع حمل في بطن ولبن
 في ضرع منفردين) للجهالة فان باع ذات لبن او حمل دخلا تبعا (ولا)
 يباع (مسك في قارته) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة (ولا نوى
 في قر) للجهالة (و) لا (صوف على ظهر) لانه عليه السلام عنه في
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يميز افراده بالمقد كاعضائه (و)
 لا بيع (جمل ونحوه) مما المقصود منه مستر بالارض (قبل قلعه) للجهالة
 (ولا يصح بيع الملامسة) بان يقول بعتك ثوبى هذا على امك متى لمسته
 فهو عليك كذا او يقول اى ثوب لمسته فهو لك بكذا (و) لا بيع (المنابذة)
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فملك بكذا لقول ابى هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا بيع
 الحصة كاربها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه (ولا) بيع (عبد)
 غير معين (من عبيده ونحوه) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة
 ولو تساوت القيم (ولا) يصح (استاؤه الا معينا) فلا يصح بعتك هؤلاء
 العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن
 الثنيا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح (وان استنى بائع من حيوان
 يوكل راسه وجلده واطرافه صح) لقلعه عليه السلام في خروجه من مكة
 الى المدينة رواه ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط
 ولزمته فيته على التقريب والمشتري انفسح بسبب يختص هذا المستنى (وعكسه)
 اى عكس استثناء الاطراف في الحكم استثناء (الشحم والحمل) ونحوه مما
 لا يصح افراده بالبيع فيبطل البيع باستثنائه وكذا لو استنى منه رطلا من

لم أو نحوه (ويصح بيع ما كوله في جوفه كرمان و بطنج) وبيض لدهاء
الحاجة لذلك ولكونه مصطحة لفساده بإزالته (و) يصح بيع (الباقل ونحوه)
كالخمس والجوز واللوز (في قشره) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف
فيهم وبعبارة الاصحاب في قشره لانه مستور بمخائل من اصل خالقه اشبه
الزمان (و) يصح بيع (الحب المشد في سنبله) لانه عليه السلام جعل
الاشتداد غاية للبيع وما بعد العاية يخالف ما قبلها فوجب زوال النع (و)
الشرط السابع (ان يكون الثمن معلوما) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد
الموضين فاشتراط العلم به كالبيع (فان باعه برقه) اى ثمنه المكتوب عليه
وما يجهل لانه او احدها لم يصح للجهالة (او) باعه (بالف درهم ذهابا وفضة
لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول (او) باعه (بما يقطع به
السعر) اى بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة (او) باعه (بما
باع) به (زيد و جهلاء او) جهلاء (احدها لم يصح) البيع للجهل بالثمن
وكذا لو باعه كما يبيع الداس او دينار او درهم مطلق وثم نقود متساوية
رواجا وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكنى علم الثمن
بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صبة وملء كيل مجهولين
(وان باع ثوبا او صبرة) هى الكومة المجموعة من الطعام (او) باع
(قطيعة كل دراع) من الثوب بكذا (او) كل قفيز (من الصبرة بكذا
(او) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب
والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثنى معلوم لاشارته الى
ما يعرف ببلعه من جهة لا تتعاق بالتعاقدين وهى الكيل والعد والذرع
(وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح لان من التضيض وكل للمدد
فيكون مجهولا بخلاف ما سبق لان المبيع الكيل لا البض فانتفت الجهالة
وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح
لما ذكر (او) باعه (بمائة درهم الا دينارا) لم يصح (وعكسه) بان باع
دينار او دنانير الا درهما لم يصح لان قيمة المستنى مجهولة فيلزم الجهل
بالثنى اذ استثنى المجهول من المعلوم يصيره مجهولا (او باع معلوما ومجهولا
يشترط علمه) كهذه الفرس وما فى بطن اخرى (ولم يقل كل مهما بكذا
لم يصح البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا
طريق الى معرفة ثمن المعلوم) وكذا لو باعه بمائة ورطل خمر وان قال كل

منهما بكذا صح في المعلوم بثمنه للملم به (فان لم يتمدد) علم مجهول ابيع مع معلوم (صح في المعلوم بقسطه) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله (ولو باع مشاعا بينه وبين غيره كعبد) مشترك بينهما (او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء) كقفيزين متساويين لهما (صح) البيع (في نصيبه بقسطه) من الثمن لفقد الجهالة في الثمن لاقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة ذكرها بقوله (وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او) باع (عبدا وحر او) باع (خلا وخر صفة واحدة) بثمن واحد (صح) البيع (في عبده) بقسطه (وفي الحل بقسطه) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم يخصه فاذا احتكما بقيا على حكمهما ويقدر خر خلا وحر عبدا لينقسم الثمن (ولمشتر الخيار ان جهل الحال) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه او باع عبده لاثنتين او اشترى عبيدين من اثنتين او وكلهما بثمن واحد صح وقسط الثمن على قيمتهما وكبيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها ﴿ فصل ولا يصح البيع ﴾ ولا الشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الثاني) اى اى عبد المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهي يقتضى الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعي عليه وتحريم المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت مكتوبة (ويصح) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كضطر الى طعام او ستره ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا (النكاح وسائر العقود) كالقرض والرهن والضمان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون اباحتها ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع (ولا يصح بيع عصير) ونحوه (ممن يتخذ خرا) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (ولا) بيع (سلاح في قته) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله احد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا يبيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه اعانة على معصية ولا يبيع ما كول ومنقوم لمن يشرب عليهما المسكر ولا قدح لمن يشرب به خرا ولا جوز وبيض لقمار ومحرم اكله ونحو ذلك (ولا) بيع

ويجوز لمسلم لكافر اذا لم يتق عليه (لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الضار فتنع من ابتدائه فان كان يتق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حريته (وان اسلم) فن (في يده) اى يد كافر او عند مشتريه منه ثم رده لنحو عيب (اجبر على ازالة ملكه) عنه بنحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ولا تنكح مكاتبته) لانها لا تزيد ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه (وان جمع) في عقد (بين بيع وكتابة) بان باع عبده شيئا وكتبه بموض واحد صفقة واحدة (او) جمع بين (بيع وصرف) او اجارة او خلع او نكاح بموض واحد (صح) البيع وما جمع اليه (في غير الكتابة) فيطل البيع لانه باع ماله لماله وتصح هي لان البطلان وجد في البيع فاحتصر به (ويقسط الموض عليهما) اى على المبيع وما جمع اليه بالقيم (ويحرم بيعه على بيع اخيه) المسلم (كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض (و) يحرم ايضا (شراؤه على شراؤه) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة (لانه في معنى البيع عليه النهي عنه ومحل ذلك اذا وقع في زمن الخيارين) (ليفسخ) المقول له القصد (ويعقد معه) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد (ويبطل القصد فيهما) اى في البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح في السوم على سومه والاجارة كالبيع في ذلك ويحرم بيع حاضر لباد ويبطل ان قدم ليبيع سلعته بسعر يومها جاهلا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها (ومن باع ربويا بنسيئة) اى موجل وكذا حال لم يقبض (واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة) كتمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يحجز لانه ذريعة لبيع الربوى بالربوى نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها اليه ثم اخذها منه وقا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز (او اشترى شيئا) ولو غير ربوى (تقدا بدون ما يباع به نسيئة) او حالا لم يقبض (لا بالعكس لم يحجز) لانه ذريعة الى الربا ليبيع القأ بخمساياه وتسمى مسألة العينة وقوله لا بالعكس يعنى لا ان اشتراه باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثله واما عكس مسألة العينة بان باع سلعة بتقد ثم اشتراها باكثر منه نسيئة فقل ابو داود يجوز بلا حيلة ونقل حرب انها مثل مسألة العينة وجزم به المصنف في الاقناع

وصاحب المنتهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب
لانه يتخذ وسيلة للربا كسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة
الى الثانى فيعزم ولا يصح (وان اشتراه) اى اشترى المبيع فى مسئلة العينة
او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشتراه بفضة او بالعكس (او)
اشتراه (بمد قبض ثمنه او بمد تغير صفته) بان هزل البعد او نسي صنفته
او تحرق الثوب (او) اشتراه (من غير مشتره) بان باعه مشتره او وهبه
ونحوه ثم اشتراه بآله ممن صار اليه جاز (وان اشتراه ابوه) اى ابو آله
(او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل
الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة بأكثر
ليتوسع بثمنه فلا باس ونسئ مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحتكار فى
قوت ادمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله
ودوايه ويسن الاشهاد على البيع ~~في~~ باب الشروط فى البيع ~~في~~ والشروط
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ومحل المعتبر
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو ما
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقايض
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فلذلك اسقطه
المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد (كالرهن) المعين او الضامن
المعين (وكتاحيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفه فى
المبيع (ككون البعد كاتباً او خصياً او مسلماً) او خياطاً مثلاً (والامة
بكراً) او تحيض والدابة هملاجة والفهد او نحوه صيوداً فيصح فان وفا
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفه وان تعذر رد تعين ارش
وان شرط صفه فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع فعفا
معلوما فى مبيع غير وطى ودوايه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار)
او نحوها (شهرها و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين)
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً واشترط ظهره الى
المدينة متفق عليه واخفى فى التعليق والانتصار وغيرها بشرآ عثمان من
صهيب ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره فى المبدع ومقتضاه صحة
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعادة ما استنى وان تعذر انقاعه بسبب
مشر فعليه اجرة التل له (او شرط المشتري على البايع) فعفا معلوما فى

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيره او خياطة الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احد لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من تبلى جرزة حطب وشارطه على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاحير وان تراضيا على اخذ اجرة ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير التوعين الاولين كحمل حطب وتكسيره وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو داود والترمذى عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذى حديث حسن صحيح والضرب الثانى من الشروط اشار اليه بقوله (ومنها فاسد) وهو ما يتنافى مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف) اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثن او غيره وشركة وهو بيعتان في بيعة المنهى عنه قاله احمد الثانى ما يصح معه البيع وقد ذكره بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى تفق المبيع والا رده او) شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق فالولا له) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك) اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عليه السلام من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم فى حديث بريرة ابطل الشرط ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فصح الشرط ايضا ويجبر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اعاقه حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين ونحو ذلك فيصح البع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بتك) كذا بكذا (على ان تفقدنى الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بثمنه (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار وينفسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينقد معه بيع نحو (بتك ان حيتى بكذا او) ان (رضى زيد) بكذا وكذا تعليق القبول (او يقول) الراهن (للمرتهن ان حيتك بحقك) فى محله (والا فالرهن لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه رواه

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت المبيع اتممت الثمن والا فهو لك فيصح لقول عمر رضي الله عنه والمدفوع للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في البيع (البراءة من كل عيب مجهول) او من عيب كذا ان كان (لم يبرا) البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيبا فله الخيار لانه انما ثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سمي البائع العيب او ابراء المشتري بعد العقد برى (وان باعه دارا) او نحوها مما يذرع (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح) البيع والزيادة للبائع والنقص عليه (ولن جهله) اى الحال من زيادة او نقص (وقات عرضه الخيار) فلكل منهما الفسخ مالم يعط البائع الزيادة للمشتري عجانا في المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذة بكل الثمن في الثانية لعدم قوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها عشرة اقضه فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع والنقص عليه ﴿باب الخيار﴾ وقض المبيع والاذلة الخيار اسم مصدر اختار اى طالب خير الامرين من الامضا والفسخ (وهو) ثمانية (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس وانراد هنا مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (في البيع) لحديث ابن عمر يرفعه اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكما جميعا او يجبر احدهما الآخر فان خير احدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفي العقد وشراء من يعتق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالبيع (الصالح بمضاه) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقبحة التراضي والهبة على عوض لانها نوع من البيع (و) كبيع ايضا (اجارة) لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلم) لتناول البيع لهما (دون سائر العقود) كالمساقاة والحوالة والوقف والرهن والضمان (ولكل من اثنين) ومن في معناها عن تقدم (الخيار مالم يتفرقا صرفا بايداهما) من مكان التبايع فان كانا في مكان واسع كالحجارة

فبان يمشى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات
محاليس وبيوت فبان يفارقة من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا
في دار صغيرة فاذا سعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا
في سفينة كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت
صغيرة فبفجوع احدهما منها ولو حجز بينهما بمحاجر كحائط او ان نأما لم يعد
تفرقا لبقائهما بإبدانهما بمحل العقد ولو طالبت المدة (وان نفياء) اى
الخيار بان تبايعا على ان لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد (او اسقطاه)
اى الخيار بعد العقد (سقط) لان الخيار حق للعائد فسقط باسقاطه
(وان اسقطه احدهما) اى احد المتبايعين او قال لصاحبه اختر سقط
خياره و (بقى خيار الاول) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف
صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ ويقطع الخيار بموت احدهما لا بمجنونه
(واذا مضت مدته) بان تفرقا كما تقدم (لزم البيع) بلا خلاف القسم
(الثانى) من اقسام الخيار خيار الشرط : (ان يشترطه) اى يشترط
المتعاقدان الخيار (فى) صلب (العقد) او بعده فى مدة خيار المجلس
او الشرط (مدة معلومة ولو طويلة) لقوله عليه السلام المسلمون على
شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا
فى عقد حيلة ليربح فى قرض فيحرم ولا يصح البيع (وابتداؤها) اى
ابتداء مدة الخيار (من العقد) ان شرط فى العقد والا فن حين اشترط
(واذا مضت مدته) اى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع (او قطعه) اى
قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع كما لو لم يشترطه (ويثبت)
خيار الشرط (فى البيع والصلح) والقسمة والهبة (وما بعمناء) اى بمعنى البيع
كالصلح بعوض عن عين او دين مقربة وقسمة التراضى وهبة الثواب
لانها انواع من البيع (و) فى (الاجارة فى الذمة) كخياطة ثوب (او)
اجارة (على مدة لا تلى العقد) كسنة ثلاث فى سنة اثنين اذا شرطه
مدة تنقضى قبل دخول سنة ثلاث فان وليت المدة العقد كشهري من الان
لم يصح شرط الخيار لئلا يودى الى فوات بعض المنافع المقنود عليها او استيفائها
فى مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط فى غير ما ذكر
كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكيلين (وان
شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح) الشرط وثبت له الخيار وحده لان

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز (و) ان شرطاه (الى القند او الليل)
صح و (يسقط باوله) اى اول القند او الليل لان الى لانه الغاية فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها (و) يجوز (لمن له
الخيار الفسخ ولو مع غية) صاحبه (الاخر و) مع (سخطه) كالطلاق
(و الملك) فى المبيع (مدة الخيارين) اى خيار الشرط و خيار المجلس
(للمشتري) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع
عبد اوله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع رواه مسلم فجعل المال للمبتاع
بشروطه وهو عام فى كل بيع فشمئل بيع الخيار (وله) اى للمشتري (غاؤه)
اى تا المبيع (المنفصل) كالثمرة (وكبه) فى مدة الخيارين ولو فسخاه
بعد لانه غاء ملكه الداخلى فى ضمانه لحديث الحراج باضمان صحيحه الترمذى
واما انهاء المتصل كالسكن فانه يتبع العين مع الفسخ لعدم انفصاله (و يحرم
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و) لا فى (عوضه العين فيها) اى فى مدة
الخيارين (بغير اذن الاخر) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن
البائع الا معه كان آجره ولا يتصرف البائع فى الثمن العين زمن الخيارين
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف
(لغير تجربة المبيع) فان تصرف بها تجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام
الرقيق (الا عتق المشتري) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط
خيار البائع حينئذ (وتصرف المشتري) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه
بنحو وقف او بيع او هبة او لس لامة متباعدة لشهوة ونحوه (فسخ خياره) وامضاء للمبيع
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع
اذا كان الخيار له وحده ليس فسخا للمبيع ويبطل خيارها مطلقا بتلف
مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا . سواء قبضه او لم يقبضه (ومن مات
منهما) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار (بطل خياره) فلا يورث
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف (الثالث) من اقسام
الخيار خيار الثمن (اذا غبن فى البيع غنا يخرج عن العادة) لانه لم يرد
الشرع بتحديد فرج فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركان
لقوله عليه السلام لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشتري منه فاذا اتى السوق فهو
بالخيار رواه مسلم (و) الثانية المشار اليها بقوله (بزيادة الناجس) الذى

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغيره المشتري
 الثالثة ذكرها بقوله (والمسترسل) وهو من جهل القيمة ولا يحسن بما كس
 من استرسل اذا اطمأن واستانس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع
 امساك والغبن محرم وخياره على التراخي (الرابع) من اقسام
 الخيار (خيار التدليس) من الدلسة وهي الظلة فثبت بما يزيد به الغن
 (كتسويد شعر الجارية وتجميده) اى جملة جمدا وهو ضد
 السبط (وجمع ماء الرحي) اى الماء الذى تدور به الرحي (وارساله عند
 عرضها) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك
 فيظن المشتري ان ذلك عادتھا فيزيد فى الغن فاذا تبين له التدليس ثبت
 له الخيار وكذا تصرية اللبن فى ضرع بئمة الانعام لحديث ابى هريرة
 يرفعه لاتصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحابها
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصا من تمر متفق عليه وخيار التدليس
 على التراخي الا المصرة فيخير ثلاثة ايام منذ علم بين امساك بلا ارش
 ورد مع صاع تمر سايم ان حابها فان عدم الغن فقيته ويقبل رد اللبن
 بحاله (الخامس) من اقسام الخيار (خيار العيب) وما بعناه (وهو)
 اى العيب (ما ينقص قيمة المبيع) عادة فاعده التجار فى عرفهم منقصا
 انبط الحكم به وما لا فلا والعيب (كمرضه) على جميع حالاته فى جميع
 الحيوانات (وفقد عضو) كاصبع (وسن او زيادتهما وزنا الرقيق)
 اذا بلغ عشرا من عبد او امة (وسرقته) وشربه مسكرا (وابقه وبوله
 فى الفراش) وكونه اعسر لا يعمل بيمنه عمالها المعتاد وعدم حنان ذكر
 كبير وعرة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف
 وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها يزلها
 الجند لاسقوط ايات يسيرة بمحض ونحوه ولا حى وصداغ يسيرين ولا
 ثوبه او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنأ (فاذا علم المشتري العيب
 بعد) العقد (امسكه بارشه) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان
 العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب
 فاق جزء من المبيع فله الرجوع ببدله وهو الارش (وهو) اى الارش
 (قسط ما بين قيمة الصحة والعيب) فيقوم المبيع صحيحا ثم معيأ ويؤخذ
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعيا بثمانية رجع بخمس

الثمن قليلا كان او كثيرا وان افضى اخذ الارش الى ربا كشرآ حلى فضة
 بزمت دراهم امسك عجانا ان شاء او رده (و اخذ الثمن) المدفوع للبائع
 وكذا لو ابرى المشتري من الثمن او وهب له ثم فسخ البيع ليعب او غيره
 رجع بالثمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد ببيع المبيع او حدث
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه (وان
 تلف المبيع) الميعب (او عتق العبد) او لم يعلم عيه حتى صبح الثوب
 او لسج او وهب المبيع او باعه او بعضه (تعين الارش) لتعذر الرد
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب وثلثه عن
 المشتري فأت المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ
 (وان اشترى ما لم يعلم عيه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره) الذى تبقى له
 معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر
 لا تبقى معه قيمة (وان كان) المبيع (كبيض دجاج) فكسره فوجده فاسدا
 (رجع بكل الثمن) لانا تنينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لانفع
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بابيه لعدم الفائدة فيه (وخيار عيب
 متراح) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل
 الرضى) كتصرف فيه باجارة او اعاره او نحوها طالما بعينه واستعماله لغير
 تجربة (ولا يقتصر) الفسخ للعيب (الى حكم ولا رضى ولا حضور
 صاحبه) اى البائع كالطلاق وللمشتري مع غيره معينا او بشرط خيار الفسخ
 فى نصيبه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر (وان اختلفا)
 اى البائع والمشتري فى ميعب (عند من حدث العيب) مع الاحتمال
 (فقول مشتر مع يمينه) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى
 الجزء الفات فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او
 انه ما حدث عنده ويرده (وان لم يحتل الا قول احدهما) كالاصبع
 الزائدة والجرح الطرى الذى لا يحتمل ان يكون قبل العقد (قبل) قول
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى (بلا يمين) لعدم الحاجة
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع الميعب ليس المردود الا فى خيار شرط
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من ثمن وقرض وسلم ونحوه
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب ثمن معين بعقد ومن اشترى

متاها فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده الى بايعه (السادس) من اقسام
الخيار (خيار في البيع بتخير الثمن متى بان) الثمن (اقل او اكثر) مما
اخبه به (ويثبت) في انواعه الاربعة (في التولية) وهي البيع براس المال
(و) في (الشركة) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك يتصرف
الى نصفه (و) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وريح معلوم وان قال على ان
اربح في كل عشرة درهما كره (و) في (المواضعة) وهي بيعه براس ماله
وخسران معلوم (ولا بد في جميعها) اى الصور الاربعة (من معرفة
المشتري) والبايع (راس المال) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقتنع وهو
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزايد ويحط قسطه في
مراجعة ويتقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطا
في راس المال بلا بينة (وان اشترى) السلعة (بثمن موجد او) اشترى
(ممن لا تقبل شهادته له) كايه وابنه وزوجته (او) اشترى شيئا (باكثر
من ثمنه حيلة) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات (او باع بعض
الصفة بقسطها من الثمن) الذى اشتراها به (ولم يبين ذلك) للمشتري
(في تحييره بالثمن فليشت الخيار بين الامساك والرد) كالتدليس والمذهب
فما اذا بان الثمن موجلا انه يوجب على المشتري ولا خيار لزوال الضرر
كما في الاقناع والتمهية (وما يزداد في ثمن او يحط منه) اى من الثمن (في
مدة خيار) مجلس او شرط (او يوخذ ارشال عيب او لجناية عليه) اى
على المبيع ولو بعد لزوم البيع (يلحق براس ماله و) يجب ان (يخبر به)
كامله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او يتقص منه في مدة خيار
فيلحق بعقد (وان كان ذلك) اى ما ذكر من زيادة او حط (بعد لزوم
البيع) بقوات الخيارين (لم يلحق به) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به
• ويخبر بارش العيب والجناية عليه مطلقا لانه بدل جزء من المبيع • ولان جنى
المبيع ففداء المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتا ولا قيمة (وان اخبر بالحال)
بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه (حسن) لانه ابلغ
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ تمام واستخدام ووطى ان لم يتقصه وان
اشترى شيئا بعشرة مثلا وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او مخزنه اخبر
بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

مراجعة فتحه بحسب ملكيهما لا على راس مالهما (السايح) من اقسام
 الخيار (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الجملة (فاذا اختلفا) هما
 او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر (في قدر الثمن) بان قال بايع بعتك بمائة
 وقال مشتر بثمانين ولا يينة لهما او تعارضت بيعتاها (تحالفا) ولو كانت السلعة
 تالفة (فيحلف بايع اولاً ما يمته بكذا وانما يمته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشترته
 بكذا وانما اشترته بكذا) وانما بدى بالتفى لانه الاصل في اليمين (ولكل)
 من المتبايعين بعد التحالف (الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر)
 وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر
 اقر العقد (فان كانت السلعة) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف (تالفة
 رجعا الى قيمة مثلها) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع
 (فان اختلفا في صفتها) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد
 كاتباً وانكره المشتري (فقول مشتر) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة
 وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثباتها بالقسط (واذا فسخ
 العقد) بعد التحالف (انفسخ ظاهراً وباطناً) في حق كل منهما كالرد
 بالعب (وان اختلفا في اجل) بان يقول المشتري اشترته بكذا مؤجلاً
 وانكره البائع (او) اختلفا في (شرط) صحيح او فاسد كرهن او ضمين
 او قدرهما (فقول من ينفيه) يمينه لان الاصل عدمه (وان اختلفا
 في عين المبيع) كبستى هذا العبد قال بل هذه الجارية (تحالفا وبطل)
 اى فسخ (البيع) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع يمينه لانه
 كالغارم وهى المذهب وجزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا
 في قدر المبيع وان سميا قدراً و اختلفا في صفته اخذ قد البلد ثم غلبه
 رواجاً ثم الوسط ان استوت (وان ابى كل منهما تسليم ما بيده) من
 المبيع والثمن (حتى يقبض العوض) بان قال البائع لاسلم المبيع حتى
 اقبض الثمن وقال المشتري لاسلم الثمن حتى استلم المبيع (والثمن عين)
 اى معين (نصب عدل) اى نصبه الحاكم (يقبض منهما) المبيع والثمن
 (ويسلم المبيع) للمشتري (ثم الثمن) للبائع لجريان عادة الناس بذلك
 (وان كان) الثمن (ديناً حالاً اجبر بايع) على تسليم المبيع لتعق
 حق المشتري بعينه (ثم) اجبر (مشتر ان كان الثمن في المجلس) لوجوب
 دفعه عليه فوراً امكنه منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) او فيما

دونه مسافة القصر (حجب عليه) اى على المشتري (فى المبيع وبقية ماله حتى يحضره) خوفاً من ان يتصرف فى ماله تصرفاً يضر بالبايع (وان كان) المال (غائباً بعيداً) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر (عنها) اى عن البلد (والمشتري معسر) يعنى او ظهر ان المشتري معسر (فلبائع الفسخ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر بتقد حال (ويثبت الخيار للخلف فى الصفة) اذا باعه شيئاً موصوفاً (ولتغير ما تقدمت رؤيته) المقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية

فصل فى التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه (ومن اشترى ميكلاً ونحوه) وهو الموزون والمعدود والمذروع (صح) البيع (ولزم بالقد) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) ببيع او هبة او اجارة او رهن او حوالة (حتى يقبضه) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عتقه وجعله مهراً او عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكبل ونحوه جزاقاً صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري (وان تلف) المبيع بكيل ونحوه او بعضه (قبل) قبضه (فمن ضمان البايع) وكذا لو تعيب قبل قبضه (وان تلف) المبيع المذكور (بأفة سماوية) لاصنع لادمى فيها (بطل) اى الفسخ (البيع) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من الثمن (وان اتلفه) اى المبيع بكيل او نحوه (ادمى) سواء كان هو البائع او اجنياً (خير مشتر بين فسخ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ من ثمنه (و) بين (امضاء ومطالبة متلفه ببذله) اى بمثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتر فلا خيار له لان اتلافه كقبضه (وما عدا) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او عدد او ذرع كالبد والدوا (يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدرهم فآخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تأخذ بسعر يومها ما لم يقترقا وبينهما شئ رواه الترمذى الا المبيع بصفة او روية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه (وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه) اى ضمان المشتري لقوله عليه السلام الحراج بالضمان وهذا المبيع المشتري فضمانه عليه

وهذا (ما لم ينع بائع من قبضه) فان منعه حتى تلف ضخته ضمان غصب والنثر على
 الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث
 او وصية او غنية فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل
 (او) بيع (بوزن) بالوزن (او) بيع (بعد) بالعد (او) بيع (بذرع) صح (بذلك) لحديث
 عثمان يرفعه اذا بعت فكل واذا بعت فاكئل رواه الامام وشرطه حضور مستحق
 او نائبه ويصح استتابة من عليه الحق للمستحق وموتة كيال ووزان وعداد
 ونحوه على باذل ولا يضمن ناقص حاذق امين خطأ (و) يحصل القبض
 (في صبرة وما يتقل) كشياب وحيوان (بقله) يحصل القبض في
 (ما يتناول) كالجواهر والاعنان (بتناوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره)
 اى غير ما ذكر كالقمار والثمره على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح
 له باب الدار او يسله مفتاحها ونحوه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشى
 . ويمتد لجواز قبض مشاع يتقله اذن شريكه (والا قاله) مستحبة لما روى
 ابن ماجه عن ابي هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته
 يوم القيامة وهى (فسخ) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله
 عثرتك اى ازالها فكانت فسحا للبيع لا بيعاً (فتجوز قبل قبض المبيع)
 ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل الثمن) الاول قدراً ونوعاً لان القصد
 اذا ارفع رجح كل منهما بما كان له وتجوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة
 كيل او وزن ونصح من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومعاطاة
 ولا يحتج بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) اى لا يثبت في الاقالة
 خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعاً
 ولا نصح مع تلف ثمن او موت ماعد ولا بزيادة على ثمن او نقصه او غير
 جنسه وموتة رد مبيع تقايلا على بائع ﴿ باب الربا والصرف ﴾ الربا
 مقصور وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا اترلنا عليها الماء اهترت وربت
 اى علت وشرعا زيادة فى شئ مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى
 وحرم الربا والصرف بيع فقد بقى قيل سمي به لصرفهما وهو تصويتهما
 فى الميزان وقيل لانصرفهما عن مقتضى البيعت من عدم جواز التفرق
 قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسئة (فيحرم ربا الفضل
 فى) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان (و)
 كل (موزون) بيع بجنسه (مطعوماً كان كالسكر او لا كالكتان) لحديث عبادة

ابن الصامت مرفوط الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتحر
 بالتحمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيما
 لا يوزن مرفقا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطبوع لا يكال
 ولا يوزن كيف وجوز (ويجب فيه) اى يشترط في بيع مكيل او موزون
 بجنسه مع التماثل (الحلول والقبض) من الجانبين بالمجلس لقوله عليه
 السلام فيما سبق يدا بيد (ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا) فلا يباع بجنسه
 وزنا ولو قرة بقررة (ولا) يباع (موزون بجنسه الا وزنا) فلا يصح كيلا
 لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن
 والبر بالبر كيلا بكيل والشعر بالشعر كيلا بكيل رواه الاثرم من حديث
 عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم
 بالتفاضل ولو كيل المكيلا او وزن الموزون فكانا سواء صح (ولا) يباع
 (بعضه) اى بعض المكيل او الموزون (ببعض) من جنسه (جزافا) لما
 تقدم مالم يعلم تساويهما في المعيار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعلم
 كيلهما وتساويهما او تبايها مثلا بمثل وكيلا فكانتا سواء صح وكذا زبرة
 حديد باخرى من جنسها (فان اختلف الجنس) كبر بشعر وحديد بنحاس
 (جازت الثلاثة) اى الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا
 اختلفت هذه الاشياء فيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود
 (والجنس ماله اسم خاص يشمل انواعا) فالجنس هو الشامل لاشياء
 مختلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء مختلفة باشخاصها وقد يكون
 النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل
 نوعين اجتماعا في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله (كبر ونحوه) من
 شعر وقمر وملح (وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان) اجناس
 لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناس واجب ان تكون هذه اجناسا
 فدقيق الحنطة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البواقي (واللحم اجناس
 باختلاف اصوله) لانه فرع اصول هي اجناس فكان اجناسا كالابخاز
 والضأن والمغز جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس
 وهكذا (وكذا اللبن) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم (واللحم والشحم
 والكبد) والقلب والالية والطحال والرية والكراع (اجناس) لانها
 مختلفة في الاسم والحلقة فيجوز بيع جنس منها باخر متفاضلا (ولا يصح

بيع لحم بحیوان من جنسه) لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان (ويصح) بيع اللحم بحیوان من (غير جنسه) كحكم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه فجاز كما لو ابيع بغير مأكول (ولا يجوز بيع حب) كبر (بدقيقه ولا سوقه) لتعذر التساوى لان اجزاء الحب تنقشر بالطحن والتار قد اخذت من السوق وان ابيع الحب بدقيق او سوق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوى اذا (و) لا بيع (نيته مطبوخه) كالخطة بالهريسة او الحبز بالنشاء لان التار تقعد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى (و) لا بيع (اصله بمصيره) كزيتون بزيت وسهم بشيرج وغن بمصيره (و) لا بيع (خالصه بمشويه) كخطة فيها شعر بخالصة ولبن مشوب بخالص لانتفاء التساوى المشترط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكشك ولا بيع الهريسة والحريرة والفالودج والسنبوسك بعضه ببعض ولا بيع نوع منها بنوع اخر (و) لا بيع (رطبه بيابسه) كبيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ينتقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فتبي عن ذلك (ويجوز بيع دقيقه) اى دقيق الربوى (بدقيقه اذا استويا فى النعومة) لانهما تساويا حال المقد على وجه لا ينفرد احدهما بالانقصان (و) يجوز بيع (مطبوخه بمطبوخه) كسمن بقرى بسمن بقرى مثلا بمثل (و) يجوز بيع (خبزه مخبزه اذا استويا فى النشاف) فان كان احدهما اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوى المشترط ويعتبر الثائل فى الحبز بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان يبس ودق وصار قتيئا يبيع بمثله كيلا (و) يباع (عصيره بمصيره) كماء غن بماء غن ورطبه برطبه كالرطب والعنب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع الحافله وهى بيع الحب المشتد فى سنده بجنسه ويصح بغير جنسه ولا بيع المزبنة وهى بيع الرطب على النخل بانقر الا فى الرايا بان يبعه حزفا بمثل مايوول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق لحتاج لرطب ولا غن معه بشرط الحلول والتقايب قبل الفرق فى نخل بخلية وفى تمر بكيل ولا تصح فى بقية الثمار (ولا يباع ربوى بجنسه ومعه) اى احد العوضين (او معهما من غير جنسه) كد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم
بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى ميز بينهما
فان كان مائع الربوى يسيراً لا يقصد كبحه فيه ملح بمثله فوجوده كدمه
(ولا) يباع (تمر بلا نوى بما) اى بتمر (فيه نوى) لاشتغال احدها
على ما ليس من جنسه وكذا لو زرع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى
(ويباع النوى بتمر فيه نوى و) يباع (لبن و) يباع (صوف بشاة
ذات لبن وصوف) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير
مقصود كدار عموه سقفا بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله
او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثلها او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه
او نوعه كخطة حمراء وسودا بيضا وتمر معلى وبرنى بابراهيمى وصحافى
(ومرد) اى مرجع (الكيل لعرف المدينة) على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم (و) مرجع (الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله
عليه وسلم) لما روى عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال
مكيال المدينة والميزان ميزان مكة (وما لاعرف له هناك) اى بالمدينة
ومكة (اعتبر صرفه فى موضعه) لان مالا صرف له فى الشرع يرجع
فيه الى العرف كالقبض والحرز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم
يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما بيع مكيل ويجوز التعامل بكيل
لم يعمد **فصل** ويحرم ربا النسئة **فصل** من النساء بالمد وهو التأخير
(فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل) وهى الكيل والوزن
(ليس احدهما) اى احد الجنسين (نقدا) فان كان احدهما نقدا كحديد
بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالباً
الا صرف فلوس نافقة بتقد فيشترط فيه الحلول والقبض واحتار ابن
عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقتناع (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين
فاذا ابيع بر شعير او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقاضى قبل التفرق
(وان تفرقا قبل القبض بطل) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه
الاصناف فيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض (وان باع مكيلا
بموزون) او عكسه (جاز التفرق قبل القبض و) جاز (النساء) لانهما
لم يجتمعا فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان (وما لا كيل

فيه ولا وزن كالتباب والحيوان يجوز فيه النساء) لامر النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله بن عمرو ان ياخذ على قلايص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواء احمد والدارقطني وصححه واذا جاز في المجلس الواحد ففي الحسين اولى (ولا يجوز بيع الدين بالدين) حكاه ابن المنذر اجماعا لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بتمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقض قبل التفرق وجعله رأس مال سلم **فصل** ومتى افترق المتصارفان **فصل** بايدانهما كما تقدم في خيار المجلس (قبل قبض الكل) أى كل العوض المفقود عليه في الجانبين (او) قبل قبض (البعض) منه (بطل العقد فيما لم يقبض) سواء كان الكل او البعض لان القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما مصطحبين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات احدهما قبل القبض فسد العقد (والدرهم والدنانير تتعين بالتعين في العقد) لانهما عوض مشاراليه في العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعراض (فلا تبطل) بل يلزمه تسليمها اذا طوّل بها لوقوع العقد على عينها (فان وجدها منصوبة بطل) العقد كالبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل القبض فن مال بائع ان لم تتحجج لوزن او عد (و) ان وجدها (معيبة من جنسها) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة (امسك) بلا ارش ان تعاقدا على مثلين كدرهم فضة بمثله والا فله اخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس (اورد) العقد للعيب وان وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدرهم نحاسا بطل العقد لانه باعه غير ماسمي له (ويحرم الربا بين المسلم والحربي) بان يأخذ المسلم زيادة من الحربي لعموم ما تقدم من الأدلة (و) يحرم الربا بين المسلمين مطابقا بدار اسلام او حرب) لما تقدم الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنائير قضاء دراهم شيئا فشيئا فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت الحاسبة لم يحز لانه بيع دين بدين وان قبض احدهما من الآخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح **باب** بيع الاصول والتخار **فصل** الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جمع غر كحل وجيال وواحد الثمر غرة
(اذا باع دارا) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها (شمل)
العقد (ارضها) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق
فلا (و) شمل بناها وسقفها) لانها داخلان فى معنى الدار (و) شمل
(الباب المنسوب) وحلقه (والسلم والرف المسمرين والحايبة المدفونة)
والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد
وما فيها من شجر وعرش (دون ما هو مودع فيها من كثر) وهو
المال المدفون (وحجر) مدفون (ومنفصل منها كحل ودلو وبكرة وقفل
وفرش ومفتاح) ومعدن جار وماء نبع وحجر رحي فوقانى لانه غير متصل
بها واللفظ لا يتأوله ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل
الفوقانى كالتختانى (وان باع ارضا) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها
(ولو لم يقل بحقوقها شمل) العقد (غرسها وبناها) لانها من حقوقها
وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط (وان كان
فيها زرع) لا يحصد الا مرة (كبر وشعير فلبائع) ونحوه (مبق) الى اول
وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر (وان كان) الزرع (يجز)
مرارا كرطبة ويقول (او يلقط مرارا) كقتا وباذنجان وكذا نحو ورد
(فاصوله للمشتري) لانها تراد للباقي كالشجر (والحزة واللقطه الظاهران
عند البيع للبائع) وكذا زهر تقح لانه كالثمر المؤبر وعلى البائع قطعها
فى الحال (واذا اشترط ذلك صح) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه
مشتري الشجر ويثبت الحبار لمشتريه دخول ما ليس له من زرع وغر
كما لو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرينة
فصل ومن باع  او وهب او رهن (محلا تشقق طلعه) ولو لم
يؤبر فالثمر (لبائع مبق الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر) ونحوه لقوله
عليه السلام من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط
المتابع متفق عليه والتاثير التلقح وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق
للازمته له غالبا وكذا لو صالح بالنخل او جصله اجرة او صداقا او عوض
خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيهما ابرت او لم تؤبر كفسخ لبيب
ونحوه (وكذلك) اى كالنخل (شجر الغنم والتوت والرمان وغيره) كجميز
من كل شجر لا قشر على غرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

(و) كذا (ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه)
 جمع كم وهو الغلاف (كالورد) والبنفسج (والقطن) الذي يحمل في كل
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) اى قبل التشقق
 في الطلع والظهور في نحو الغيب والتوت والشمس والخروج من الاكمام
 في نحو الورد والقطن (والورق فليشت) ونحوه لمفهوم الحديث السابق
 في الخلل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من
 نوع واحد فهو لبائع وغيره لمشتري الا في شجرة فالكل لبائع ونحوه ولكل
 السقي المصلحة ولو تضرر الآخر (ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه) لانه
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع
 متفق عليه واليه يقتضى الفساد (ولا) يباع (زرع قبل اشتداد حبه)
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الخلل حتى ترهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع
 والمشتري (ولا) تباع (رطبة وبقل ولا قتاً ونحوه كاذنجان دون
 الاصل) اى منفردة عن اصولها لان ما فى الارض مستور منيب وما
 يحدث منه معدوم فلم يجوز بيعه كالذى يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ايما للمالك اصلهما او
 ابيع قتاً ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعاً فى البيع فلم يضر احتمال الفرر واذا ايما
 للمالك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال (الا) اذا باع الثمرة
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط القطع فى الحال)
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لحوق التلف وحدوث العاهة
 وهذا مامون فيما يقطع (او) الا اذا باع الرطبة والبقول (جزية) موجودة
 (جزية) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر (او) الا اذا باع القتاً
 ونحوها (لقطة) موجودة لما تقدم وما لم يخلق لم يجوز بيعه (والحصاد)
 لزرع والجذاذ لثمر (والقاط) لقتاً ونحوها (على المشتري) لانه نقل
 للملكة وتفريغ الملك البائع عنه فهو كتنقل الطعام (وان باعه) اى الثمر قبل
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القتاً ونحوه (مطلقاً) اى من
 غير ذكر قطع ولا تبقية لم يصح البيع لما تقدم (او) باعه ذلك (بشرط البقا)
 لم يصح البيع لما تقدم (او اشترى ثمرًا لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه

حتى بدا (صلاحه بطل البيع بزيادة ليل لا يجعل ذلك ذريعة الى شرا الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه (او) اشترى (جزة) ظاهرة من بطل او رطبة (او) اشترى (لقطعة) ظاهرة من قتا ونحوها ثم تركها (فتمتا) بطل البيع ليل لا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والفتا بغير شرط القطع (او اشترى ما بدا صلاحه) من تمر (وحصل) معه (آخر واشتبها) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطفا ولا يبطل البيع لان المبيع احتلظ بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قبليها اتخاذ حيلة على شرا الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) اشترى رطبا (حريرة) ونقدت صورتها في الربا فتركها (فآتمرت) اى صارت تمرا (بطل) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا آتمرتاينا عدم الحاجة سوا كان الترك لعذر او لا (والكل) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبائع) لفساد البيع (واذا بدا) اى ظهر (ماله صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه) اى بيع ما ذكر من العرة والحب (مطلقا) اى من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط التبقية) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو الصلاح (وللمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذى هو عليها (ان احتاح الى ذلك) اى الى السقى وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقى ويجوز ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعليه غر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته (وان تالفت) ثرة ابعت بعد بدو صلاحها دون اصلها لم يخل او ان جذاها (بافة سخاوية) وهى ما لاصنع لادى فيها كالريح والحرق والعطش (رج) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوامع رواء مسلم ولان التحلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا يضبط فات على المشتري (وان اتلفه) اى الثمر المبيع على ما تقدم (ادى) ولو البائع (خير مشتر بين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا مضا) اى البقا على البيع (ومطالبة المتالف) بالبدل (وصلاح بعض)

ثمرة (الشجرة صلاح لها ولساير النوع الذي في البستان) لان اعتبار
 الصلاح في الجميع يشق (وبدو الصلاح في غر النخل ان تحمر او تصفر)
 لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق قيل لانس وما زهوها
 قال تحمار او تصغار (وفي الغنم ان يتجوه حلوا) لقول انس نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الغنم حتى يسود رواء احمد ورواته فقات
 قاله في المبدع (وفي بقية الثمرات) كالنخاع والبطيخ ان (يبدو فيه النضج
 ويطيب اكله) لانه عليه السلام نهى عن بيع اثمرة حتى تطيب
 متفق عليه والصلاح في نحو قنا ان يוכל عادة وفي حب ان يشتد
 او يبض (ومن باع عبدا) او امة (له مال قاله لبايه الا ان يشترطه
 المشتري) حديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال قاله لبايه الا ان
 يشترطه المتابع رواه مسلم (فان كان قصده) اى المشتري (المال) الذى
 مع العبد (اشترط عليه) اى العلم بالمال (وساير شروط البيع) لانه
 مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى (والا) يكن قصده المال
 (فلا) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل
 تبعا اشبه اساسات الحيوان وسواء كان مثل اثنى او فوقة او دونه واذا
 شرط مال العبد ثم رده باقائه او غيرها رده معه (وثياب الجمل) التى
 على العبد المبيع (للبايع) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة
 العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان العادة بيعها معه
 ويسلم بيع دابة كفارس لحاما ومقودا ونملا ﴿ باب السلم ﴾
 هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسمى سائلا تسليم راس
 المال في المجلس وسلفا لتقديته (وهو) شرعا (عقد على موصوف)
 يضبط بالصفة (في الدمة) فلا يصح في عين كهذه الدار (مؤجل)
 باجل معلوم (بشئ مقبوض بمجلس المقد) وهو جائز بالاجماع لقوله
 عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كىل معلوم ووزن معلوم
 الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع
 حقيقة (و) بافض (السلم والسلف) لانهما حقيقة فيه اذ هما اسم
 للبيع الذى عجل ثمنه واجل ثمنه (بشروط سبعة) زائدة على شروط
 البيع والجار متعلق ببيع (احدها اضباط صفاته) التى يختلف اثنان
 باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة (بمكيل) اى كسكيل من حبوب
ونثار وخل وذهن ولبن ونحوها (وموزون) من قطن وحرير وصوف
ونحاس وزبيق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين
موضع قطع (ومذروع) من ثياب وخيوط (واما المسدود المختلف
كالقواكه) المسدودة كرمال فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر
(و) ك (القول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم (و) ك (الجلود)
لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف (و) ك (الروس)
والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر (و) ك (الاوانى المختلفة
الرؤس والاوساط كالتماقم والاسطال الضيقة الرؤس) لاختلافها (و)
ك (الجواهر) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا
بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصافا (و) ك (الحامل
من الحيوان) كامة حامل لان الصفة لاتأتى على ذلك والولد مجهول
غير محقق وكذا لو اسلم في امة وولدها لدره جهمها الصفة (وكل
مفشوش) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاغان
خالصة صح السلم فيها ويكون راس المال غيرها ويصح السلم في فلوس
ويكون راس المال عرضا (وما يجمع اخلاطا) مقصودة (غير متميزة
كالغالبية) والتد (والمعاين) التى يتداوى بها (فلا يصح السلم فيه)
لعدم انضباطه (ويصح) السلم (فى الحيوان) ولو ادما لحديث ابى رافع
ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا رواه مسلم (و)
يصح ايضا فى (الثياب المنسوجة من نوعين) كالكتان والقطن ونحوها
لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل ومریشان وخفاف ورمال (و)
يصح ايضا فى (ما خلطه) بكسر الحاء (غير مقصود كالخين) فيه المنفعة
(وخل التمر) فيه الماء (والسكجين) فيه الخلل (ونحوها) كالشريح
والخبز والعجين الشرط (الثانى ذكر الجنس والتسوع) اى جنس
المسلم فيه ونوعه (وكل وصف يختلف به) اى بسببه (الثمن) اختلافا
(ظاهرا) كلونه وقدره وبلده (وحدائنه وقدمه) ولا يجب استقصاء
كل الصفات لانه قد يتعذر ولما لا يختلف به الثمن لعدم الاحتياج اليه
(ولا يصح شرط) المتعاقدين (الاردى او الاجود) لانه لا ينحصر اذ
ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه (بل)

يصح شرط (جيد وردى) ويجزى ماصدق عليه انه جيد او ردى
 فيزل الوصف على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
 لزمه اخذه (او) جاءه : (اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
 ولو قبل محله) اى حلوله (ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه) لانه جاءه
 بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ما وصف او بغير نوعه
 من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
 وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده واساكه مع الارش الشرط
 (الثالث ذكر قدره) اى قدر المسلم فيه (بكيل) مهبود فيما يكال (او
 وزن) مهبود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل
 معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (او ذرع يعلم) عند
 العامة لانه اذا كان مجهولا تمذر الاستيفاء به عند التلف فيقوت العلم
 بالمسلم فيه فان شرطا ميكالا غير معلوم بعينه او صيغة غير معلومة
 بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التعيين (وان اسلم
 فى المكيل) كالبر والشيرج (وزنا او فى الموزون) كالحديد
 (كيلا لم يصح) السلم لانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يجز كما لو
 اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل
 ولو وزنا الشرط (الرابع ذكر اجل معلوم) للحديث السابق ولان
 الحلول يخرج به عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل (له وقع فى الثمن)
 عادة كشهري (فلا يصح) السلم ان اسلم (حالا) لما سبق (ولا) ان اسلم
 الى اجل مجهول كـ (الى الحصاد والجذاذ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم
 يكن معلوما (ولا) صح السلم (الى) اجل قريب كـ (يوم) ونحوه لانه
 لا وقع له فى الثمن (الا) ان يسلم (فى شئ) يأخذه منه كل يوم) اجزا
 معلومة (كخبز ولحم ونحوها) من كل ما يصح السلم فيه اذا الحاجة داعية
 الى ذلك فان قبض البعض وتمذر الباقي رجع بقسطه من الثمن ولا يجعل
 للباقي فضلا على القبض لتماثل اجزائه بل يقسط الثمن عليهما بالسوية
 الشرط (الخامس ان يوجد) المسلم فيه (غالبا فى محله) بكسر الحاء اى
 وقت حلوله لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم
 والرطب الى الشتاء لم يصح (و) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى (مكان الوفا)
 غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثمرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من محل بنى فلان أو غنم أو مثل هذا الثوب لانه لا يؤمن تلقه وانقطاعه و
 (لا) يعتبر وجود المسلم فيه (وقت العقد) لانه ليس وقت وجوب التسليم
 (فان) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً (تعذر) المسلم فيه بان لم تحمل
 الثمار تلك السنة (او) تعذر (بعضه فله) اى لرب السلم (الصبر) الى
 ان يوجد فيطالب به (او فسخ) العقد فى (الكل) ان تعذر الكل (او)
 فى (البعض) المتعذر (ويأخذ الثمن الموجود او عوضه) اى عوض الثمن
 التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقياً
 وعوضه ان كان تالفاً اى مثله ان كان مثلياً وقبضه ان كان متقوماً هذا ان
 فسخ فى الكل فان فسخ فى البعض فبقسطه الشرط (السادس) ان يقبض اذن
 تاماً (لقوله عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف الحديث اى فليعط
 قال الشافعى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق
 من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم (معلوماً قدره ووصفه)
 كالمسلم فيه فلا يصح بصيرة لايمان قدرها ولا بجوهر ونحوه بما لا ينضب
 بالصفة ويكون القبض (قبل التفرق) من المجلس وكل ما لين حرم النساء
 فيهما لا يجوز اسلام احدهما فى الآخر لان السلم من شرطه التأجيل (وان
 قبض البعض) من الثمن فى المجلس (ثم افترقا) قبل قبض الباقي (بطل
 فيما عدا) اى عدا المقبوض وصح فى المقبوض ولو جعل ديناً مسلماً لم يصح
 وأمانة او عينا مقصوبة او عارية يصح لانه فى معنى القبض (وان اسلم)
 ثمتاً واحداً (فى جنس) كبر (الى اجلين) كرجب وشعبان مثلاً (او)
 عكسه (بان اسلم فى جنسين كبر وشعبان الى اجل كرجب مثلاً) صح ()
 السلم (ان بين) قدر (كل جنس وثمانه) فى المسئلة الثانية بان
 يقول اسلمت كدينارين احدهما فى اردب قمح صفه كذا واجله كذا
 والثانى فى اردبين شعيراً صفته كذا والاجل كذا (و) صح ايضاً
 ان بين (قسط كل اجل) فى المسئلة الاولى بان يقول اسلمت كدينارين
 احدهما فى اردب قمح الى رجب والاخر فى اردب وربع مثلاً الى شعبان
 فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين
 مجهول الشرط (السابع) ان يسلم فى الذمة فلا يصح (السلم) فى عين
 كدار وشجرة لانها ربما تالفت قل او ان تسليها (و) لا يشترط ذكر
 مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل (يجب الوفا موضع العقد)

لان القدر مضمون التسليم في مكانه وله اخذه في غيره ان رضى ولو قال خذه
 واجرة حمله الى موضع الوفا لم يجوز (ويصح شرطه) اى الوفا (في غيره) اى
 غير مكان القدر لانه بيع فصيح شرط الايفا في غير مكانه كيوع الاعيان وان
 شرط الوفا موضع القدر كان تأكيدا (وان عقد) السلم (ير)ية (او بحر
 شرطاء) اى مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع القدر وليس
 بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشتراط تعيينه بالقول كالكيل وقيل قول
 المسلم اليه في تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره
 (قبل قبضه) لثبته عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبة)
 لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا
 على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم
 فيه او راس ماله بعد فسخ (ولاخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم
 في شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او
 معدوما والعوض مثله في القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة في السلم (ولا
 يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن علي
 وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء
 من الغريم ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن
 حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع
 لمن هو عليه بشرط قبض عوضه في المجلس وتصح هبة كل دين
 لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق
 باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع
 واصطلاحا دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جائز بالاجماع (وهو
 مندوب) لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض
 مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من
 المسئلة المكروهة لعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض
 (صح قرضه) مكيلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف
 بكرا (الابن ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم ينقل ولا هو من المرافق
 ويفضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردّها ويشترط معرفة قدر القرض
 ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف
 وكلا ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فبها (ويملك)

القرض (بقضه) كالهبة ويتم بالقبول وله الشراء به من مقرضه (فلا يلزم رد عينه) لازومه بالقبض (بل يثبت بدله في ذمته) اى ذمة المقرض (حالا ولو اجله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فنع الاجل فيه كالعرف قال الامام القرض حال وينبى ان ينفى بوعدة (فان رده المقرض) اى رد القرض بعينه (لزم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سوا تغير سعره او لا حيث لم يتعب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة (وان كانت) الدراهم التى وقع القرض عليها (مكسرة او) كان القرض (فلوسا فنع السلطان المعاملة بها) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس (فله) اى للمقرض (القيمة وقت القرض) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسوا كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المشوشة اذا حرمها السلطان (ويرد) المقرض (المثل) اى مثل ما اقترضه (في المثاليات) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غات او رخصت او كدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه (و) رد (القيمة في غيرها) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه (فان اعوز) اى تمدد (المثل فالقيمة اذا) اى وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة (ويحرم) اشتراط (كل شرط جبر نفعا) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عند ارفاق وقرية فاذا شرط فيه الزيادة اخبره عن موضوعه (وان بدا به) اى بما فيه نفع كسكنى داره (بلا شرط) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله (او اعطاء اجود) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم احسنكم قضا متفق عليه (او) اعطاء (هدية بعد الوفا جاز) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه (وان تبرع) المقرض (لمقرضه قبل وقايه بشئ لم تجر عادته به) قبل القرض (لم يجز الا ان ينوى) المقرض (مكافاته) على ذلك الشئ (او احتسابه من دينه) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه وفي سده جهالة (وان اقترضه اثمنا فطالبه بها ببلد اخر لزمته) الاثمان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فليزمه ولان القيمة لا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب (فيما لحله مؤنة قيمته) ببلد القرض لانه
المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه
تحمله اليه (ان لم تكن) قيمته (ببلد القرض انقص) صوابه اكثر فان كانت القيمة
ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ
قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال
اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جابه ولو قال
اضخى فيها ولك ذلك لم يحسن ^{في} باب الرهن ^{في} هو لغة الثبوت
والدوام يقال ماء راهن اى راكد ونعمة راحنة اى دائمة وشرعا توثقة
دين بعين يمكن استيفاؤه منها او من ثمنها وهو جاز بالاجماع ولا يصح
بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته
وكون راهن جاز التصرف مالكا للرهون او ما ذونا له فيه (و) يصح (^ب الرهن)
الرهن (فى كل عين يجوز بيعها) لان القصد منه الاستيثاق بالدين
ليتوصل الى استيفائه من غن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا
محقق فى كل عين يجوز بيعها (حتى المكاتب) لانه يجوز بيعه ويمكن
من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجزت الرهن فيه
وفى كبه وان عتق بقى ماداء رهنا ولا يصح شرط منعه من التصرف
والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه
والا صح ويصح الرهن (مع الحق) بان يقول بعتك هذا بعشرة الى
شهر ترهنى بها عبدك هذا فيقول اشترت منك ورهته لان الحاجة
داعية لجوازه اذا (و) يصح (بعده) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز
قبله لانه وثيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويستبر
ان يكون (بدين ثابت) او ما آله اليه حتى على عين مضمونة كعارية
ومتبوض بمقد فاسد ووقع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على
عاقلة قبل الحلول ولا بهدية مبيع وغن واجرة معينين او نفع نحو دار
معينة (ويلزم) الرهن بالقبض (فى حق الراهن فقط) لان الخط فيه
لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الغضامن (ويصح رهن الشاع)
لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه فى
يد احدهما او غيرها جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة
(ويجوز رهن المبيع) قبل قبضه (غير المكمل والموزون) وانذرع

والمعبدود (على ثمة وغيره) عند بآيمه وغيره لانه يبيع بيعة بخلاف
المكيل ونحوه لانه لا يبيع بيعة قبل قبضه فكذلك رهنه (وما
لا يجوز بيعه) كالوقف وام الولد (لا يبيع رهنه) لعدم حصول
مقصود الرهن منه (الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد صلاحهما
بدون شرط القطع) فيصح رهنهما مع انه لا يبيع بيعهما بدون
لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح
وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن
ويصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل
الرهن من الثمن (ولا يلزم الرهن) في حق الراهن (الا بالقبض)
كقبض المبيع لقوله تعالى فلهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره
وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفقا عليه والرهن قبل القبض صحيح
وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع
او عتق بطل ونحو اجارة او تدير لا يبطل لانه لا يبيع من البيع
(واستدامته) اى القبض (شرط) في لزوم الالية وكلا ابتدا (فان
اخرجه) المرتهن (الى الراهن باختياره) ولو كان نيابة عنه (زال
لزومه) لزوال استدامة القبض وبقي القيد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره
او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق (فان رده) اى رد الراهن
الرهن (اليه) اى الى المرتهن (عاد لزومه اليه) لانه اقبضه باختياره فلزم
كلا ابتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استمار شيئا ليرهنه جاز ولربه
الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بشكائه مطلقا ومتى حل
الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المير قيمته او مثله
وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن (ولا يشذ
تصرف واحد منهما) اى من الراهن والمرتهن (فيه) اى فى الرهن
المقبوض (بغير اذن الآخر) لانه يفوت على الآخر حقه فان لم يتفقا
على المنافع لم يجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفقا على الاجارة او الاعارة
جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيح ومداواة وفصد واتراخل على
مرهونة بل يمنع من قطع سلعة خطيرة (الا عتق الراهن) المرهون (فانه
يصح مع الاثم) لانه مبنى على السراية والتغليب (وتوخذ قيمته) حال
الاعتاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون (رهنًا

تعرفه

مكانه) لاها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتهن او اقر بالعتق وكذبه (وغاء الرهن) انفصل والمتفصل كالسكن وتعلم الصنعة والولد والثرثرة والصوف (وكبه وارث الجناية عليه ملحق به) اى بالرهن فيكون رهنا معه ويبيع معه لو فاء الدين اذا بيع (وموته) اى الرهن (على الراهن) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يملك الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل (و) على الراهن ايضاً (كفته) وموته تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته (و) عليه ايضاً (اجرة مخزنه) ان كان مخزونا واجرة حفظه (وهو امانة فى يد المرتهن) للخبر السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو (ان تلف من غير تعد) ولا تقريط (منه) اى من المرتهن (فلا شئ عليه) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن (ولا يسقط بهلاكه) اى الرهن (شئ من دينه) لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فوات (وان تلف بعضه) اى الرهن (فباقيه رهن بجميع الدين) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن (ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين) لما سبق سواء كان مما تكتن قسمته اولا وقبل قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بمحادث ظاهر كلف بينه بالحادث وقبل قوله فى التلف وعدم التقريط ونحوه (وتجاوز الزيادة فيه) اى فى الرهن بان رهنه عبداً بمائة ثم رهنه عليها ثوباً لانه زيادة استيقاق (دون) الزيادة فى (دينه) فاذا رهنه عبداً بمائة لم يصح جملة رهنا بخمسين مع المائة ولو كان يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل (وان رهن) واحد (عند اثنين شيئاً) على دين لهما (فوفى احدهما) اتفك فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اوجب اليها ان كان الرهن ميكلاً او موزوناً (او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما اتفك فى نصيبه) لان الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة عقود ويصير كل ربيع منه رهناً بامتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى منه وبيعه رهن او كفيل فعمما نواه فان اطلق صرفه الى ايها شاء (ومتى حل الدين) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به (و) ان

(امتنع من وقايه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل) المذني تحت يده
الرهن (في بيعه باعه) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من
الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً (ووفق الدين)
لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شي فلذلك وان بقي منه شي فمضى
الراهن (والا) ياذن في البيع ولم يوف (اجبره الحاكم على وقايه او بيع
الرهن) لان هذا شأن الحاكم فان امتنع حبه او عذره حتى يفعل (فان
لم يفعل) اى اصر على الامتناع او كان غاييا او نصب (باعه الحاكم ووفقا
دينه) لانه حق تمين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا
باذن ربه او الحاكم فصل ويكون الرهن عند من اتفقا عليه امانة
فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جازر التصرف صح وقام قبضه مقام قبض
المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير
جعل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم ينفرد احدهما بحفظه
وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم قتله عن يد العدل الا ان
يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما (وان اذا له في البيع)
اى بيع الرهن (لم يبيع الا بتقد البلد) لان الخط فيه لرواجه فان تعدد
بائع بجنس الدين فان عدم فبا ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا
نفدا تمين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع
الامر للحاكم ويأمر ببيعه بتقد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن
وافق قول احدهما او لا (وان) باع باذنهما و (قبض الثمن فسلم في
يده) من غير تهريب (فن ضمان الراهن) لان الثمن في يد العدل امانة
فهو كالوكيل (وان ادعى) العدل (دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا يئنه)
للمعدل بدفعه للمرتهن (ولم يكن) الدفع (بحضور الراهن ضمن) العدل
لانه شرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع
المرتهن على رايته ثم هو على العدل وان كان القضا بينة لم يضمن لعدم
تهريبه سواء كانت اليئنة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه
لا يمد مفرطا (كوكيل) في قضا الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم
لانه في معناه (وان شرط ان لا يبيعه) المرتهن (اذا حل الدين) ففسد
لانه شرط ينافي مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفى الدين من ثمنه او لا
يباع ما خيف نلقه (او) شرط (ان جاء بحقه في وقت كذا والا فالرهن له)

فصل

اى للمرتهن بيمينه (لم يصح الشرط وحده) لقوله عليه السلام لا ينقل
 الرهن بواه الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر (ويقل قول
 راهن في قدر الدين) بان قال المرتهن هو رهن بالغ وقال الراهن بل
 بناية فقط (و) يقل قوله ايضا في قدر (الرهن) فاذا قال المرتهن
 رهنتي هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر
 (و) يقل قوله ايضا في (رده) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر
 الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمفتته فلم يقل قوله
 في الرد كالمستاجر (و) يقل قوله ايضا في (كونه عصيراً لا خيراً) في
 عقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهنتي هذا العصير وقبل
 على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان حراً فلي فسخ البيع وقال الراهن
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة وان اقر (الراهن
) انه اى ان الرهن (ملك غيره) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقرله
 اذا انفك الرهن (او) اقر (انه) اى ان الرهن (جنى قبيل) اقرار
 الراهن (على نفسه) لا على المرتهن ان كذبه لانه منهم في حقه وقول
 الغير على غيره غير مقبول (وحكم باقراره بمد فكه) اى فك الرهن
 بوفاء الدين او الابراء منه (الا ان يصدقه المرتهن) فيطل الرهن لوجود
 المتقضى السالم عن المعارض ويسلم للمقرله به ^{في} فصل والمرتهن ان
 يركب ^{في} من الرهن (ما يركب و) ان (يجلب ما يجلب بقدر نفقته)
 متخرياً للعدل (بلا اذن) راهن لقوله عليه السلام الطهر يركب بنفقته
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى
 يركب ويشرب النفقة رواء البخارى وتعرض الامة بقدر نفقتها وما عدا
 ذلك من الرهن لا ينفق به الا باذن مالكه (وان انفق على) الحيوان
 (الرهن بشر اذن الراهن مع امكانه) اى امكان استيذانه (لم يرجع)
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفطر حيث لم يستاذن
 المالك مع قدرته عليه (وان تعذر) استيذانه وافق بنية الرجوع (رجع)
 على الراهن (ولو لم يستاذن الحاكم) لاحتياجه لحراسة حقه (وكذا
 ودعية) وعارية (ودواب مستأجرة هرب ربها) فله الرجوع اذا انفق على
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالكها بالاقل مما انفق او نفقة المثل
 (ولو خرب الرهن) ان كان داراً (فعمره) المرتهن (بلا اذن) الراهن

استعان من الرهن

(رجع بآله فقط) لأنها ملكة لا بما يحفظ به مالية الدار و اجرة المعمرين
 لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان يتوب عنه فيها
 بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال
 خير سيده بين فدايه وبيعه وتسليمه الى ولي الجناية فيملكه فان فداه فهو
 رهن بحاله وان باعه او سله في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق
 الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده
 فان اخذ الارش كان رهنا وان اقصض عليه قيمة اقل العبدان الجاني
 والجاني عليه قيمة تكون رهنا مكانه ﴿ باب الضمان ﴾ مأخوذ من
 الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شمرنا التزام
 ماوجب على غيره مع بقائه وما قد يجب ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقيل
 وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة
 مفهومة من اخرس و (لا يصح) الضمان (الا من جاز التصرف) لانه ايجاب
 مال فلا يصح من صغير ولا سفیه ويصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن
 ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ مايبد مكاتب وما ضخته قن من سيده
 (ولرب الحق مطالبة من شاء منهما) اي من المضمون والضامن (في الحياة
 والموت) لان الحق ثابت في ذمتهما فلك مطالبة من شاء منهما لحديث
 الزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وحسنه (فان برت ذمة
 المضمون عنه) من الدين المضمون بإبراء او قضاء او حوالة ونحوها
 (برت ذمة الضامن) لانه تبع له (لاعكسه) فلا يبرأ المضمون
 بإبراء الضامن لان الاصل لا يبرأ بإبراء التبع واذا تعدد الضامن لم
 يبرأ احدهم بإبراء الآخر ويبرؤون بإبراء المضمون عنه (ولا تعتبر معرفة
 الضامن للمضمون عنه ولا) معرفته للمضمون (له) لانه لا يستبر رضاها
 فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضی الضامن) لان الضمان تبرع بالتزام
 الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالاعيان (ويصح ضمان المجهول اذا آل
 الى العلم) لقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وهو غير معلوم
 لانه يختلف (و) يصح ايضا ضمان ما يؤل الى الوجوب ك (العواري
 والمغصوب والمقبوض بسوم) ان ساومه وقطع عنه او ساومه فقط ليريه
 اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع
 عن فقير مضمون (و) يصح ضمان (عهدة مبيع) بان يضمن الثمن اذا

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيها او يضمن الثمن
 للبايع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه
 والفاظ ضمان المهدة تحت عهده او دركه ونحوها ويصح ايضا ضمان
 مايجب بان يضمن مايلزمه من دين او مايدانيه زيد لعمرو ونحوه
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه (لاضمان الامانات) كوديعة ومال شركة
 وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضمانه (بل)
 يصح ضمان (التدي فيها) اى فى الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة
 على من هى بيده كالمفصول وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع
 رجع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجبا غير نحو
 زكاة ﴿ فصل ﴾ فى الكفالة وهى التزام رشيد احضار من عليه حق
 مالى لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به (وتصح
 الكفالة) بدين (كل) انسان عنده (عين مضمونة) كعارية لبردها او
 بدلها (و) تصح ايضا (بدين من عليه دين) ولو جهله الكفيل لان
 كلا منهما حق مالى فصحت الكفالة به كالضمان و (لا) تصح بدين من
 عليه (حد) لله تعالى كالزنا او لادمى كالقذف لحديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده مرفوعاً لا كفالة فى حد (ولا) بدين من عليه
 (قصاص) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا بزوجة وشاهد
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج قانا كفيل بزيد
 شهراً (ويعتبر رضى الكفيل) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاء
 (لا) رضى (مكفول به) او له كالضمان (فان مات) المكفول برى
 الكفيل لان الحضور سقط عنه (او تلفت العين بفعل الله تعالى) قبل
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل
 ادمى فلى التلف بدلها ولم يبرأ الكفيل (او سلم) المكفول (نفسه
 برى الكفيل) لان الاصيل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالى قضى المضمون
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بحمل العقد وقد حل
 الاجل او لا بلا ضرر فى قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تمذر احضار
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله انسان فسلمه احدهما لم يبرأ
 الاخر وان سلم نفسه برى ﴿ باب الحوالة ﴾ مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنسقد باحتلك واتبعك
 بدينك على فلان ونحوه و (لا تصح) الحوالة (الا على دين
 مستقر) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وليس بمستقر عرضة
 للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن
 مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة
 على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء (ولا يعتبر استقرار
 المحال فيه) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليحه بنفسه
 وحواله تقوم مقام تسليحه (ويشترط) ايضا الحوالة (اتفاق الدينين)
 اى ثابتهما (جنسا) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه
 ذهب بفضة او عكسه لم يصح (ووصفا) كصحاح بصحاح او مضروبة بمثلها فان
 احتلفا لم يصح (ووقتا) اى حلولا او تأجيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما
 حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم تصح
 (وقدر) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كاقترض فلو جوزت مع
 الاختلاف لصار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (ولا يؤثر
 الفاضل) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة
 على خمسة من عشرة صحت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احوالة
 لربه (واذا صحت) الحوالة بان اجتمعت شروطها (نقل الحق الى ذمة
 المحال عليه وبرى المحيل) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل
 بحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فاس او موت
 او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في
 الصفة او تعجيله او تأجيله او عوضه جاز (ويمتد) لصحة الحوالة (رضاه)
 اى رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على
 المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف
 من الاثان والحبوب ونحوها و (لا) يمتد (رضى المحال عليه) لان
 للمحيل ان يستوفي الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في
 القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه (ولا رضى المحتال) ان احيل (على
 ملي*) ويجبر على اتباعه لحديث ابي هريرة يرفعه مطل الغنى ظم واذا اتبع
 احدكم على ملي* فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملي* فليحتل
 والملي* القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفاء وقوله ان لا يكون

مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى (وان كان)
 الحال عليه (مقلسا ولم يكن) المحتال (رضى) بالحوالة عليه (رجع به) اى
 بدينه على المحيل لان الفلوس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع
 المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه
 (ومن احيل بثمن مبيع) بان احال المشتري البائع به على من له عليه دين
 فبان البيع باطلا فلا حوالة (او احيل به) اى يثمن (عليه) بان احال
 البائع على المشتري مدينه يثمن (فبان البيع باطلا) بان كان المبيع مستحقا
 او حرا او خمر (فلا حوالة) لظهور ان لا ثمن على المشتري لبطان البيع
 والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا (واذا
 فسخ البيع) بتقابل او خيار عيب او نحوه (لم تبطل) الحوالة لان عقد
 البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة والمشتري الرجوع على
 البائع لانه لما رد الموضع استحق الرجوع بالمعوض (ولهما ان يحجلا) اى
 للبائع ان يحيل المشتري على من احالته المشتري عليه فى الصورة الاولى
 وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال
 احلتك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا
 على احلتك او احلتك بدنى وادعى احدها ارادة الوكالة صدق وان
 اتفقا على احلتك بدنى فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين
 فقال احلت فلانا الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة
باب الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاقدة يتوصل بها
 الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو
 المشار اليه بقوله (اذا اقر له بدين او عين فاسقط) عنه من الدين بمضه
 (او وهبه) من العين (البعض وترك الباقي) اى لم يبرى منه ولم يهبه
 (صح) لان الانسان لا يمتنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمتنع من استيفائه
 لانه عليه السلام كلم غرما جابر ابيضوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن
 بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو
 هضم للحق ومحل ايضا (ان لم يكن شرطا) بان يقول بشرط ان تعطى
 كذا او على ان تعطى او تعوضنى كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه
 يفضى الى المعاوضة فكانه عوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى
 بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحل ايضا ان لا يمتنع حقه

بدونه والا بطل لانه اكل مال الغير بالبطل (و) عله ايضا ان لا يكون
 ممن (لا يصح تبرعه) ككاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع
 وهؤلاء لا يعلكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا يئنه لان استيفاء البعض
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه (وان وضع) رب دين (بعض)
 الدين (الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط) لانه اسقط عن طيب نفسه
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن
 مائة صحاح بنحسين مكسرة فهو ابراء من التحسين ووعد في الاخرى ما لم
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم (وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا)
 لم يصح في غير الكتابة لانه يبذل القدر الذي يحطه عوضا عن تجميل ما في
 ذمته وبيع الحلول والتاجيل لا يجوز (او بالعكس) بان صالح عن الحال
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ البراء
 ونحوه صح الاسقاط دون التاجيل وتقدم (او اقر له بيت) ادعاه (فصالحه
 على سكناء) ولو مدة معينة كسنة (او) على ان (يبنى له فوقة غرفة)
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفته
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجه وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا
 وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه
 اخذه بقصد فاسد (او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية) اى بانه مملوكه لم يصح (او)
 صالح (امرأة لتقر له بالزوجة بعوض لم يصح) الصلح لان ذلك صلح محل
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز (وان بذلاها)
 اى دفع المسدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجة عوضا (له)
 اى للمدعى (صلحا عن دعواه صح) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يجز له اخذ العوض لانه اكل مال الغير
 بالبطل (وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل) اى فاقرب بالدين
 (صح الاقرار) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره (ولا) يصح (الصلح)
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كالمو اعترف له بعين
 او دين فعوضه عنه ما يجوز تمويضه صح فان كان بقصد عن فقد فصرف وان
 كان بعرض فبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بترويج

ففسها صح ويكون صداقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يجز
 التفرق قبل القبض لانه يبيع دين بدين وان صالح عن دين بغير
 جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح
 عن مجهول تعذر علمه من دين او عين معلوم فان لم يتعذر علمه فكبراء من مجهول
 ﴿ فصل ﴾ القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله (ومن
 ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو مجهله) اى يجهل مادعى
 به عليه (ثم صالح) عنه (بمال) حال او مؤجل (صح) الصلح لمعوم
 قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا حلا حرم حلالا او احل
 حراما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن
 ادعى عليه بوديعة او تقييط فيها او قرض فانكر وصالح على مال
 فهو جائز ذكره في الشرح وغيره (وهو) اى صلح الانكار (للذى
 يبيع) لانه يستقده عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده (يرد معه) اى
 ميب ما اخذه من العوض (وينسخ الصلح) كما لو اشترى شيئا فوجده
 معيبا (ويؤخذ منه) العوض ان كان شقيا (بشقة) لانه يبيع وان
 صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كنكر (و) الصلح (للآخر) المنكر
 (ابراء) لانه دفع المال اقتداء لبينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن
 حق يمتقده (فلا رد) لما صالح عنه بعب يجهده فيه (ولا شقة) فيه
 لا اعتقاده انه ليس بعوض (وان كذب احدهما) فى دعواه او انكاره
 وعلم بكذب نفسه (لم يصح) الصلح (فى حقه باطنا) لانه عالم بالحق
 قادر على ايصاله لمستحقه غير ممتد انه محق (وما اخذه حرام) عليه
 لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم
 يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير
 (ولا يصح) الصلح (بعوض عن حد سرقة وقذف) او غيرها لانه
 ليس بمال ولا يؤول اليه (ولا) عن (حق شقة) او خيار لانها لم
 يشرعا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر فى الاحظ والشفقة لازالة
 الضرر بالشركة (و) لا عن (ترك شهادة) بحق او باطل (وتسقط
 الشفقة) اذا صالح عنها لرضاء بتركها ويرد العوض (و) كذا حكم
 (الحد) والخيار وان صالحه على ان يجرى على ارضه او سطحه ماء
 معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بموض مع بقاء ملكه فالجارة

والا فيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء
 عمر في ملكه وموضع في حائط يجعله باباً او بقعة يحفرها بيراً وعلو بيت
 يبنى عليه بنياناً موصوفاً ويصح فعله صلحاً ابداً او اجارة مدة معلومة
 (وان حصل غصن شجرة في هواء غيره) الخاص به او المشترك (او)
 حصل غصن شجرته في (قراره) اى قرار غيره الخاص او المشترك
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك (ازاله) وجوباً اما بقطعه او ليه الى
 ناحية اخرى (فان ابى) مالك الغصن ازالته (لواء) مالك الهواء
 (ان امكن والا) يمكن (فله قطعه) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه
 ولا يقتصر الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضمه وان صالحه على بقاء الغصن
 بموضع لم يجوز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ومحوه صح جازاً وكذا
 حكم حرق شجرة حصل في ارض غيره (ويجوز في الدرب النافذ فتح
 الابواب للاستطراق) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين
 و (لا) يجوز (اخراج روشن) على اطراف خشب او نحوه مدفونة
 في الحائط (و) لا اخراج (سابط) وهو المستوفى للطريق كله على
 جدارين (و) لا اخراج (دكة) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة
 بكسر الميم (و) لا اخراج (ميزاب) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن
 امام او نائبه ولا ضرر لانه مايب المسلمين فجرى مجرى ائمتهم (ولا
 يفعل ذلك) اى لا يخرج روشننا ولا سابطا ولا دكة ولا ميزابا (فى
 ملك جار ودرب مشترك) غير نافذ (بلا اذن المستحق) اى الجار او
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز
 نقل باب فى درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه ما يضر بجاره
 كحمام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرم ان يتصرف فى
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه (وليس
 له وضع خشبة على حائط جاره) او حائط مشترك (الا عند الضرورة)
 فيجوز (اذا لم يمكنه التسقيف الا به) ولا ضرر لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا يمتنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه

(وكذلك) حايط (المسجد وغيره) كحائط نحو بيتهم فيعوز لجاره وضع خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم (واذا انهدم جدارها) المشترك او سققهما (او خيف ضرره) بسقوطه (فطلب احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه) ان امتنع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وافق عليه وان بناء شريك شركة بنية رجوع رجوع (وكذا الهه والدولاب والقناة) المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يجمع شريك من عمارة فان فعل قائله على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة ويلزم الا على ستره تمنع مشارفة الاسفل فان استويا اشتركا ^{في} باب الحجر ^{في} وهو في اللغة التضييق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل حجرا وشرعا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضريان حجر لحق الغير كملى مفلس وحجر لحق نفسه كملى نحو صغير (ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب به وحرّم حبسه) وملازمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة وديه عن عوض كتمن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر بالملاءة حبس ان لم يقيم بينة تخبر باطن حاله وتسمع قبل حبس وبعد ولا حلف وخلى سبيله (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه) لعدم الحاجة الى الحجر عليه (وامر) اى وجب على الحاكم امره (بوقايه) بطلب ضريمه لحديث مطل الغنى ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره من اراد سفرا منعه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او كفيل ملى (فان ابى) القادر وفا الدين الحال (حبس بطلب ربه) ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواء احمد وابو داود وغيرهما قال الامام قال وكعب عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى عززده مرة بعد اخرى (فان اصر) على عدم قضاء الدين (ولم يبيع ماله باعه الحاكم وقضاه) اتيامه مقامه ودفعا لضرر رب الدين بالتأخير (ولا يطلب) مدين (:) دين (مؤجل) لانه لا يلزمه اداؤه قبل حلوله ولا يحجر عليه من اجله (ومن ماله لا يفي بما عليه) من الدين (حالا وجب) على الحاكم (الحجر عليه بسؤال غرمائه) كلهم (او

بعضهم) لحديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجبر على معاذ وباع ماله رواء الخلال باسناده (ويستحب اظهاره) اى اظهار حجبر الفلاس وكذا المصنف ليعلم الناس بحاله فلا ياملوه الا على بصيرة (ولا يفتقد تصرفه) اى المحجور عليه لنفس (فى ماله) الموجود والحادث بآثر او غيره (بعد الحجبر) بشير وصية او تدبير (ولا اقراره عليه) اى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجبر عليه فصح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بقرنته (ومن باعه او اقرضه شيئا) قبل الحجبر ووجده باقيا بحاله ولم يأخذ شيئا من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو اقرضه او باعه شيئا (بعده) اى بعد الحجبر عليه (رجع فيه) اذا وجده بعينه (ان جهل حجبره) لانه معذور بجهل حاله (والا) يجهل الحجبر عليه (فلا) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع بثن المبيع وبذل القرض اذا افك حجبره (وان تصرف) الفلاس (فى ذمته) بشرا او ضمان او نحوهما (او اقر) الفلاس (بدين او) اقر : (بجنابة) توجب قودا او مالا صح (تصرفه فى ذمته واقراره بذلك لانه اهل للتصرف) والحجبر متعلق بما له لا بذمته (ويطالب به) اى بما لزمه من ثمن مبيع ونحوه وما اقر به (بعد فك الحجبر عنه) لانه حق عليه وانما منعنا نطقه بما له لحق الفرما فاذا استوفى فقد زال العارض (ويبيع الحاكم ماله) اى مال الفلاس الذى ليس من جنس الدين بثن مثله او اكثر (ويقسم ثمنه) فوراً (بقدر ديون غرمايه) الحالة لان هذا هو جل المقصود من الحجبر عليه وفى تأخير مظل وهو ظلم لهم (ولا يحل) دين (موجب لفلاس) مدين لان الاجل حق للمفلس فلا يسقط بفلسه كساير حقوقه (ولا) يحل مؤجل ايضا (بموت) مدين (ان وثق ورثته برهن) يحرز (او كفيل ملى) باقل الامرين من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق لليت فورث عنه كساير حقوقه فان لم يوثقوا حل لغلبة الضرر (وان ظهر غريم) للفلاس (بعد القسمة) لماله لم تنقض (رجع على الفرما بقسطه) لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على المفلس بقية وله صنعة اجبر على التكبس لوفائها كوقف وام ولد يستثنى عنهما (ولا يفك

حججه الا حاكم) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفي ما عليه اتفاق
المحجر بلا حاكم لزوال موجهه ﴿ فصل ﴾ في المحجور عليه لحظه
(والمحجور على السفه والصغير والمجنون لحظهم) اذ اللحظة تعود عليهم
بمخلاف المفسد والمحجر عليهم عام في ذمهم ومالهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح
تصرفهم قبل الاذن (ومن اعطاهم ماله بيما او قرضا) او وديعة ونحوها
(رجع بعينه) ان بقي لانه ماله (وان) تلف في ايديهم او (اتلفوه
لم يضمنوا) لانه سلطهم عليه برضاء علم بالمحجر اولا لتفريطه (ويلزمهم ارش
الجنابة) ان جنوا لانه لا تفريط من الجنى عليه والاتلاف يستوى فيه
الاهل وغيره (و) يلزمهم ايضا (ضمان مال من لم يدفعه اليهم) لانه
لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (وان تم لصغير
خمس عشرة سنة) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي
الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني
وعرضت عليه يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه
(او ثبت حول قبله شعر خشن) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم
في بني قريظة بقتلهم وبني ذراريهم امر ان يكشف عن موتهم فن
انبت فهو من المقاتلة ومن لم يبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه
(او اتزل) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم
فليستأذنوا (او عقل مجنون ورشدا) اى من بلغ وعقل (او رشد سفيه
زال حجرهم) لزوال علقه قال تعالى فان آتسّم منهم رشدا فادفعوا اليهم
اموالهم (بلا قضا) حاكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجهه بغير
حكمه (وتريد الجارية) على الذكر (في البلوغ بالحض) لقوله عليه
السلام لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار رواه الترمذى وحسنه (وان
حملت) الجارية (حكم ببلوغها) عند الحمل لانه دليل اتزالها لان الله
تعالى اجرى العادة بمخلق الولد من ماثهما فاذا ولدت حكم ببلوغها من
سنة اشهر لانه اليقين (ولا ينفك) المحجر عنهم (قبل شروطه) السابقة
بحال ولو صار شيئا (والرشد الصلاح في المال) لقول ابن عباس في قوله
تعالى فان آتسّم منهم رشدا اى اصلاحا في اموالهم فلي هذا يدفع اليه ماله
وان كان مفسداً لدينه ويؤنس رشده (بان يتصرف مرارا فلا يتبن)

غينا فاحشا (غالبا ولا يبذل ماله في حرام) كخمر والأت لهو (او في غير
قاعدة) كعنا ونقط لان من صرف ماله في ذلك عد سقيها (ولا يدفع اليه)
اي الى الصغير (ماله حتى يتخير) ليعلم رنده (قبل بلوغه بما يليق به) اقلوه
تعالى وابتلوا التامى الاية والاحتبار يختص بالمراهق الذي يعرف المعاملة
والصلحة (ووليهم) اي ولي السفيه الذي بلغ سفيها واستمر والصغير
والمجنون (حال الحجر الاب) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شدة
(ثم وصيه) لانه نايبه ولو يجعل و ثم متبرع (ثم الحاكم) لان الولاية
اقتطعت من جهة الاب فتعين للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد
عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم كمن جن بعد بلوغ ورشد (ولا يتصرف
لاحدهم وليه الا بالاحظ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي
هي احسن والسفيه والمجنون في معناه (ويتجر) ولي المحجور عليه (له عجانا)
اي اذا اتجر ولي اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه
غيره الا بقدر ولا يقدر الولي لنفسه (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجرة)
معلوم (من الربح) للعامل لان مائنة ابضعت مال محمد بن ابي بكر رضى
الله عنهم ولان الولي نائب عنه فيما فيه مصلحة وله البيع نسا والقرض
برهن وايداعه وشراء العقار وبنائه لمصلحة وشراء الاضحية لموسر وتركه
في المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة (وياكل الولي
الفقر من مال موليّه) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالعرف
(الاقل من كفايته او اجرته) اي اجرة عمله لانه يستحق باكمل
والحاجة جميعا فلم يحز ان ياخذ الا ما وجدا فيه (عجانا) فلا يلزمه عوضه
اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو كالاجير والمضارب (ويقبل قول
ولي) بينه (والحاكم) بغير يمين (بعد فك الحجر في النفقة) وقدرها ما لم
يخالف عادة وعرفا ولو قال افقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم
قول الصبي لان الاصل موافقته قاله في المبدع (و) يقبل قول الولي
ايضا في وجود (الضرورة والغبطة) اذا باع عقاره وادعاهما ثم انكره
(و) يقبل قول الولي ايضا في (التام) وعدم التفريط لانه امين
والاصل برأته (و) يقبل قوله ايضا في (دفع المال) اليه بعد رنده
لانه امين وان كان يجعل لم يقبل قوله في دفع المال لانه قبضه لفعه
كارتهم ولولي ميمز وسيد ان ياذن له في التجارة فينك عنه الحجر في قسر

ما اذن له فيه (وما استدان البذل لم سيده) اداؤه (ان اذن له) في
 استدانته بيع او قرض لانه غير الناس بماملته (والا) يكن استدان باذن
 سيده فما استدانه (في رقبته) بخير سيده بين بيعه وفدائه بالاقل من قيمته
 او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها (كاستيداعه) اى
 اخذه ودية فثانها (وارش جنايته وقيمة متلقه) فيتعلق ذلك كله برقبته
 ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء
 ما كؤل واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولغير الماذون له الصدقة من
 قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره وللراة الصدقة من بيت زوجها بذلك
 ما لم تضرب العادة او يكن بخيلا وتشتك في رضاه بفتح باب الوكالة بفتح
 بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه
 واصطلاحا استتابة جاز التصرف مثله فيما تدخله النيابة (تصح) الوكالة
 (بكل قول يدل على الاذن) كافعل كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح
 موقته ومعاقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة (ويصح
 القبول على الفور والراخي) بان يوكله في بيع شى فيبيع بعد سنة او يباينه
 انه وكله بعد شهر فيقول قات (بكل قول او فعل دال عليه) اى على
 القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفاهم وكن تراخيا عن
 توكيله اياهم قاله فى المبدع ويعتبر تعيين الوكيل (ومن له التصرف فى
 شى) لنفسه (فله التوكيل) فيه (والتوكيل فيه) اى جاز ان يستدب
 غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة
 وبانى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فبايه اولى فلو وكله فى بيع ما سيملكه
 او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكيل امرأة فى طلاق نفسها
 وغيرها وان يتوكل واجد الطول فى قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى
 لمقيرفى قبول زكاة وفى قبول نكاح اخيه ونحوها لاجنى (ويصح التوكيل
 فى كل حق ادى من المقود) لاه عليه السلام وكل عروة بن الجعد فى
 الشراء وسائر المقود كالأجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها فى
 معناه (والفسوخ) كالخلع والاقاة (والعق والطلاق) لانه يجوز التوكيل
 فى الاشياء مجاز فى الازالة بطريق الاولى (والرجعة وتلك المناجات
 من الصيد والحشيش ونحوه) كاحياء الموات لانها تلك مال بسبب لايتعين
 عليه مجاز كالاتباع (لا الظهار) لانه قول منكر وزور (وانهان ولايتان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط
والاغتنام والغصب والجنابة فلا تدخلها النيابة (و) تصح الوكالة ايضا
(في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات) كترقية صدقة وزكاة ونذر
وكفارة لانه عليه السلام كان يبيع عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج
وعمرة على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة
من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن
ركعتا الطواف تتبع الحج (و) تصح في (الحدود في اثباتها واستيفائها)
لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
فاعترفت فارجمها فرجمت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل
وغيبته (وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه) اذا كان يتولاه مثله ولم
يعجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله (الا
ان يجعل اليه) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح
توكيل عبد باذن سيده (والوكالة عقد جائز) لانها من جهة الموكل اذن
و من جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فكل واحد منهما
فسخها (وتبطل بفسخ احدهما وموته) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد
الحياة والعقل فاذا انتفى انتفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها
او في عتق السبد ثم كاتبه او دبره بطلت (و) تبطل ايضا (بعزل
الوكيل) ولو قبل عمله لانه رفع عقد لا يقتصر الى رضى صاحبه فصح بغير
علمه كالطلاق ولو باع او تصرف قاضي انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة
(و) تبطل ايضا (بتحجر لسفه) لزوال اهلية التصرف لا بالهجر لفلس
لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجر على الموكل وكانت في
اعيان ماله بطلت لاقطاع تصرفه فيها (ومن وكل في بيع او شراء لم يبيع
ولم يشتري من نفسه) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فعملت الوكالة
عليه ولانه تلحقه تهمة (و) لا من (ولده) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر
من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم
في اثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصي
ومضارب وشريك عنان ووجوه (ولا يبيع) الوكيل (بمرض ولا نسأ
ولا بغير نقد البلد) لان عقد الوكالة لم يقضه فان كان في البلد قدان باع
باغلبهما رواجاً فان تساوا خير (وان باع بدون ثمن المثل) ان لم يقدر له

ثمن (او) باع (بدون ما قدره له) الموكل صح (او اشترى له باكثر من
 ثمن المثل) صح وضمن الزايد وان كان لم يقدر له ثمن (او بما قدره له صح)
 الشراء لان من صح منه ذلك بثمن مثله صح بغيره (وضمن النقص في مسألة
 البيع) (و) ضمن (الزيادة) في مسألة الشراء لانه مفرط والوصى وناظر الوقف
 كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال به بدرهم فباعه بدينار صح
 لانه زاده خيرا (وان باع) الوكيل (بازيد) بما قدره له الموكل صح
 (او قال) الموكل (بع بكذا موجلا فباع) الوكيل (به حالا) صح (او)
 قال الموكل (اشترى بكذا حالا فاشتراه به موجلا ولا ضرر فبهما)
 اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا (صح) لانه
 زاده خيرا فهو كما لو وكله في بيعه بعشرة فباعه باكثر منها (والا فلا)
 اى وان لم يبع او يشتر بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال به بعشرة
 مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ
 الثمن في الحال او قال اشتره بعشرة حالة فاشتراه باحد عشر مؤجلة او
 بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لخالفته موكله وقدم في الفروع
 ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المنهى والتفج في مسألة البيع وهو
 ظاهر المنتهى ايضا في مسألة الشراء وقد سبق لك ان بيع الوكيل باقص
 مما قدر له وشراؤه باكثر منه صحيح ويضمن في فصل وان اشترى
 الوكيل (ما يعلم عيه لزمه) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله
 على بصيرة (ان لم يرض) به (موكله) فان رضيه كان له ثبته بالشراء
 وان اشتراه بمعين المال لم يصح (فان جهل) عيه (رده) لانه قائم
 مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى
 باليب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا
 فلا يسقط برضى غيره فان طلب البائع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم
 الوكيل ذلك وحقوق المقد كسليم الثمن وقبض المبيع والرد باليب وضمان
 الدرك تتعلق بالموكل (ووكيل البيع يسلمه) اى يسلم المبيع لان اطلاق
 الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه (ولا يقبض) الوكيل في البيع
 (الثمن) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لا يأمنه على قبض
 الثمن (بغير قرينة) فان دلت القرينة على قبضه مثل توكله في بيع شيء
 في سوق غائب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

اذنا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يعد مقرطا هذا المذهب عند الشيخين وقدم في التقيج وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شيء لانه ليس بمقرط لكونه لا يملك قبضه (ويسلم وكيل المشتري الثمن) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع (فلو اخره) اى اخر تسليم الثمن (بلا عذر وتاف) الثمن (ضمنه) لتعديه بالتأخير وليس لوكيل في بيع تقليبه على مشتر الا بحضرة والا ضمن (وان وكله في بيع فاسد) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه (ف) لو (باع) الوكيل اذا بيعا (صحيحا) لم يصح لانه لم يوكل فيه (او وكله في كل قليل وكثير) لم يصح لانه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الضرر والضرر (او) وكله في (شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين) نوطا ونخا (لم يصح) لانه يكثر فيه الضرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى ماشئت له يبيع ماله كله (والوكيل في الخصومة لا يقبض) لان الاذن لم يتأوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض (والعكس بالعكس) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا (و) ان قال الموكل (اقبض حقى من زيد) ملكه من وكيله لانه قائم مقامه و (لا يقبض من ورثته) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف (الا ان يقول) الموكل للوكيل اقبض حقى (الذى قبله) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا (ولا يصح وكيل) في (الايداع اذا) اودع و (لم يشهد) وانكر المودع لعدم العائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الختان

فصل والوكيل امين لا ضمن ما تاف بيده بلا تقييط لانه نائب المالك في اليد والتصرف فالحلاك في يده كالحلاك في يد المالك ولو يجعل فان قرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن (ويقبل قوله) اى الوكيل (في نفيه) اى نفى التقييط ونحوه (و) في (الهلاك مع يمينه) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التاف بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة الينة عليه ثم يقبل قوله

فيه وان وكله في شراء شيء واشتراه واختلفا في قدر غنه قبل قول الوكيل
وان اختلفا في رد العين او غنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان
كان يحمل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيريه ويقبل قول الوكيل فيما
وكل فيه (ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو) بلا بينة (لم
يلزمه) اى عمرو (دفعه له ان صدقه) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق
الرجوع عليه (ولا) يلزمه (العين ان كذبه) لانه لا يقضى عليه بالتوكل
فلا فائدة في لزوم تحايفه (فان دفعه) عمرو (فانكر زيد الوكالة حلف)
لاحتمال صدق الوكيل فيها (وضخه عمرو) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه
وتألف بيده بلا تفريط (وان كان المدفوع) لمدعى الوكالة بغير بينة
(ودية اخذها) حيث وجدها لانها عين حقه (فان تلفت ضمن ايها
شاء) لان الدافع ضمنها بالدفع والقباض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع
لم يرجع على القباض ان صدقه وان ضمن القباض لم يرجع على الدافع
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه
لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفى العلم **باب**
الشركة **ب** بوزن سرقة وصمة وغرة (وهى) نوعان شركة املاك وهى
(اجتماع في استحقاق كشوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر (او)
شركة عقود وهى اجتماع في (تصرف) من بيع ونحوه (وهى) اى
شركة العقود وهى المقصودة هنا (انواع) خمسة فاحدها (شركة
عنان) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالعارسين اذا
سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهى (ان يشترك اثنان) اى
شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لايلى التصرف
(بمالهما المعلوم) كل منهما الحاضرين (ولو) كان مال كل (متعاقبا)
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة (ليعملا فيه ببدنيهما)
او يعمل فيه احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان
بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في مختلط بينهما شايعا صح ان علما
قدر ما لكل منهما ، فينفذ تصرف كل منهما فيهما) اى في المالين (بحكم
الملك في نصيبه و) بحكم (الوكالة في نصيب شريكه) ويقتضى لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركة الغان والمضاربة (ان يكون راس المال من التقدين المضرويين) لانهما قيم الاموال واغان اليباعات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالتسدين (ولو مغشوشين يسيرا) كحبة فضة في دينار ذكره في المفتي والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه (و) يشترط ايضا (ان يشترطا لكل منها جزوا من الربح مشاعا معلوما) كالثلث والربع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالوا والربح يتنا فهو بينهما نصفين (فان لم يذكر الربح) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به (او) شرطا لاحدهما جزأ مجهولا (لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب) (او) شرطا (دراهم معلومة) لم تصح لاحتمال ان لا يربحها او لا يربح غيرها (او) شرطا (ربع احد الثوين) او احدى السفرتين او ربع تجارة في شهر او عام بيمينه (لم تصح) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيخص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة (وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة) فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم (والوضيعة) اى الحشران (على قدر المال) بالحساب سواء كانت تلف او نقصان في الثمن او غير ذلك (ولا يشترط خلط المالين) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط (ولا) يشترط ايضا (كونهما من جنس واحد) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين ويخاصم فيه ويحيل ويختال ويرد باليب ويقل كلما هو من مصطة تجارتهما لا ان يكتب رقبته او يزوجه او يمتقه او يحابي او يقترض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من نشر ثوب وطيء واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له فالاجرة عليه **فصل** النوع (الثانى المضاربة) من الضرب فى الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله وتسمى قراضا ومعاملة وهى دفع مال معلوم (لتجر)

اي لمن يجز (به بعض ربحه) اي يجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال
خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال
والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما
او لعبدهما صح وكان لسيداه وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد
احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم
تصح المضاربة (فان قال) رب المال للعامل اتجر به (والربح بيننا فنصفان)
لانه اضافه اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية (وان قال)
اتجر به (ولي) ثلاثة ارباعه او ثلثه (او) قال اتجر به و (لك ثلاثة
ارباعه او ثلثه صح) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه (والباقي للآخر)
لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم
اللفظ (وان اختلفا لمن) الجزء (المشروط) فهو (لعامل) قليلا كان او
كثيرا لانه يستحقه باعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط
بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء
بعد الربح فقول مالك بيمينه (وكذا مساقاة ومزارعة) اذا اختلفا في الجزء
المسروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة عنان فيما تقدم وان فسدت
فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقفة ومعلقة (ولا يضارب)
العامل (بمال لآخر ان اضر الاول ولم يرض) لانها تنعقد على الخط
والماء فلم يجز له ان يفعل ما يمتنع وان لم يكن فيها ضرر على الاول او
اذن جاز (فان فعل) بان ضارب لآخر مع ضرر الاول بغير اذنه (ردت
حصته) من ربح الثانية (في الشركة) الاولى لانه استحق ذلك بالنفقة
التي استحق بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط (ولا يقسم) الربح
(مع بقاء العقد) اي المضاربة (الا باتفاقهما) لان الحق لا يخرج عنهما
والربح وقاية لرأس المال (وان تلف رأس المال او) تلف (بمضه) قبل
التصرف افسخت فيه المضاربة كالتلف قبل القبض وان تلف (بعد
التصرف) جبر من الربح لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من
التصرفات المؤدية الى الربح (او خسر) في احدى سلعتين او سفتين
(جبر) ذلك (من الربح) اي وجب جبر الحسran من الربح ولم يستحق
العامل شيئا الا بعد كمال رأس المال لانها مضاربة واحدة (قبل فسخه)
ماضا (او تضيضه) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلما ما لهما لم يجبر الحسran

بعد ذلك مما قبله تنزيلا للتضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان انفسخ
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنضيضه لزم العامل وتبطل
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقل
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه
او للمضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه
فصل الثالث شركة الوجوه سميت بذلك لانها يعاملان فيها
بوجهيهما اى باجههما والجاه واحد وهى ان يشتركا على (ان يشتريا
فى ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاهيهما فما رجاء) فهو (بينهما)
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتره او جنسه او وقته
اولا فلو قال ما اشتريت من شئ فبيننا صح (وكل واحد منهما وكيل
صاحبه وكفيل عنه بالثمن) لان مبناها على الوكالة والكفالة (والمالك
بينهما على ما شرطاه) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم (والوضعية
على قدر ملكيهما) كشركة العنان لانها فى معناها (والربح على ما شرطاه)
كالعنان وهما فى تصرف كشرى عنان (الرابع شركة الابدان) وهى (ان
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما) اى يشتركان فى كسبهما من صنايعهما
فما رزق الله فهو بينهما (فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعله) ويطالبان
به لان شركة الابدان لا تنفقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع
كقصر مع خياط ولكل واحد منهما طاب الاجرة وللمستاجر دفعها الى
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن (وتصح) شركة الابدان (فى
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات ، كالتجار الماخوذة من الجبال
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله
قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد انا وعمار بشى وجاء سعد
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (وان مرض احدهما
فالكسب) الذى عمله احدهما (بينهما) احتج الامام بمحدث سعد وكذا لو
ترك العمل لغير عذر (وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه) لانها دخلا
على ان يعملما فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد
بما يقتضيه وللأحر الفسخ وان اشتركا على ان يعملما على دابتيهما والاجرة
بينهما صح وان اجراهما باعيانهما فلكل اجرة دابته ويصح دفع دابة ونحوها

لمن يعمل عليها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة
المفاوضة وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالي وبدني
من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا واقتياعا في الذمة
ومسافرة بالمال وارتهاها وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا في كل
ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضعية بقدر المال) لما
سبق في العنان (فان ادخلا فيها كسبا او غرامة نادرين) كوجدان لقطة
او ركاز او ميراث او ارض جناية (او ما يلزم احدهما من ضمان غصب او
نحوه فسدت) لكثرة الفرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه
العقد ﴿باب المساقاة﴾ من السقي لانه اهم امرها بالحجاز وهي دفع
شجر له ثمر ما كول ولو غير مفروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه
بجزء معلوم له من ثمره (تصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل
وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بشطر
ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى
الله عليه وسلم اهل خيبر بالشطر ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم
اهلهم الى اليوم يعطون الثلث او الربع ولا تصح على ما لا ثمر له كالخور
او له ثمر غير ما كول كالصنوبر والقرظ (و) تصح المساقاة ايضا (على) شجر
ذو (ثمره موجودة) لم تكمل تنمي بالعمل كالزراعة على زرع نابت لانها
اذا جازت في المعلوم مع كثرة الفرر ففي الموجود وقلة الفرر اولى
(و) تصح ايضا (على شجر يفرسه) في ارض رب الشجر (ويعمل عليه
حتى يثمر) احتج الامام بحديث خيبر ولان العوض والعمل معلومان فصحت
كالمساقاة على شجر مفروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق
بقوله تصح فلو شرطاً في المساقاة الكل لاحدهما او اصما معلومة او ثمره
شجرة معينة لم تصح وتصح المناصبة والمغارسة وهي دفع ارض وشجر لمن
يفرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اي عقد المساقاة والمغارسة
والمزراعة (عقد جاز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على
جزء من الثا في المال فلا يفتقر الى ذكر مدة ولكل منهما فسختها متى شاء
(فان فسخ المالك قبل ظهور الثمرة فللعامل الاجرة) اي اجرة مثله لانه
منه من اتمام عمله الذي يستحق به العوض (وان فسختها هو) اي فسخ
العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شيء له) لانه رضى بإسقاط حقه

وان القسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا ويلزم العامل تمام العمل كالضارب (ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقي وزبار) بكسر الزاي وهو قطع الاغصان الردية من الكرم (وتلقح وتشميس واصلاح موضعه و) اصلاح (طرق الماء وحصاد ونحوه) كالة حرث وبقره وقريق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم (وعلى رب المال ما يصلحه) اى ما يحفظ الاصل (كسد حايط واجراء الانهار) وحفر الير (والدولاب ونحوه) كاله التى تديره ودواه وشرى ما يلقح به وتحصيل ماء وزبل والجذاذ عليهما بقدر حصتهما الا ان يشترطه على العامل والعامل فيها كالضارب فيما يقبل ويرد وغير ذلك ﴿ فصل وتصح المزارعة ﴾ لحديث خير السابق وهي دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه او حب مزروع بنى بالعمل لمن يقوم عليه (بجزء) مشاع (معلوم النسبة) كالثالث او الربع ونحوه (مما يخرج من الارض لربها) اى لرب الارض (او للعامل والباقي للآخر) اى ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانهما يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لزم ان يكون الباقي للآخر (ولا يشترط) فى المزارعة والمغارسة (كون البذر والفراس من رب الارض) فيجوز ان يخرجها العامل فى قول عمر وابن مسعود وغيرها ونص عليه فى رواية مهنا وصححه فى المتن والشرح واختاره ابو محمد الجوزى والشخ تقي الدين (وعليه عمل الناس) لان الاصل المعول عليه فى المزارعة قصة خير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وظاهر المذهب اشتراطه نص عليه فى رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه فى التسقي وتبعه المصنف فى الاقتاع وقطع به فى المنتهى وان شرط رب الارض ان ياخذ مثل بذره ويقاسم الباقي لم يصح وان كان فى الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجره الارض وساقاه على شجرها فيصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وتصح مساقاة ومزارعة باقظهما ولفظ المعاملة وما فى معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمنى وتصح اجارة ارض بجزء مشاع مما يخرج منها فان لم تررع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى ﴿ باب الاجارة ﴾ مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجراوهى عقد على منفعة

مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة مدة معلومة او عمل معلوم بعوض معلوم وتنقذ باقظ الاجارة والكرا وما في معناها وبلقظ بيع ان لم يصف للعين و (تصح) الاجارة (بثلاثة شروط) احدها (معرفة المنفعة) لانها المقنود عاها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف (كسكنى دار) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حدادة ولا قصارة ولا يسكنها دابة ولا يحماها مخزنا لطعام ويدخل ماء بثر تبعا وله اسكان ضيف وزائر (و) ك (خدمة ادمى) فيخدم ما جرت به العادة من ليل ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر (و) يصح استيجار ادمى لعمل معلوم ك (تعليم علم) وخياطة نوب او قصارته او ليدل على طريق ونحوه لما في التجارى عن عائشة في حديث الهجرة واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا . من بنى الدل هاديا خريسا والحرث الله بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته الشرط (الثانى معرفة الاجرة) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره فان اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم وشرط عليه عمارتها خارجا عن الاجرة لم تصح ولو اجرها بيمين على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه محتسبا به من الاجرة صح (وتصح) الاجارة (فى الاجير والظئر بطعامهما وكسوتهما) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظئر فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع ومعرفة العوض (وان دخل حماما او سفينة) بلا عقد (او اعطى ثوبه قصارا او خياطا) ليملا (بلا عقد صح باجرة العادة) لان العرف الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او استعمل محالا ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط (الثالث الاباحة فى) نفع (العين) المقدور عليه المقصود كاجارة دار يحماها مسجدا وشجر لتسرياب او قعوده بظله (فلا تصح) الاجارة (على نفع محرم كالزنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة او لبيع الحر)

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالتها والاجارة تنافيا وسواء شرط ذلك في العقد اولاً اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليقظه للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شئ وطعام ليتجمل به ويرده ولا ثوب يوضع على نعش ميت ذكره في المقتى والشرح ولا نحو تفاحة لشئ (وتصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه) المعلوم (عليه) لاجارة ذلك (ولا تؤجر المرأة نفسها) بعد عقد الكاح عليها (بغير اذن زوجها) لتفويت حق الزوج في فصل ويشترط في العين الموجهة بـ خمسة شروط احدها (معرفتها بروية او صفة) ان انضبطت بالوصف ولهذا قال (في غير الدار ونحوها) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من رويته لان الغرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد ومصرف الماء وكراهة احمد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه (و) الشرط الثاني (ان يعقد على فعهما) المستوفى (دون اجزائها) لان الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها (فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا الشئ ليشعله) ولو اكرى شئمة ليشمل منها ويرد بقيتها وغن ماذهب واجرة الباقي فهو فاسد (ولا حيوان لياخذ لينة) او صوفه او شعره او وبره (الا في الطائر) فيجوز وتقدم (وقع البئر) اى ماؤها المستقم فيها (وماء الارض يدخلان تبعا) كحجر ناسخ وخيوط خياط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه (و) الشرط الثالث (القدرة على التسليم) كالبس (فلا تصح اجارة) العبد (الا بق و) الجمل (الشارد) والطير في الهواء ولا المصسوب ممن لا يقدر على اخذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير الشريك (٥) ولا يؤجر مسلم لذمى لخدمته وتصح لغيرها (و) الشرط الرابع (اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بئمة زمينة لحل ولا ارض لا تثبت للزروع) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (ان تكون المنفعة مملوكة) للمؤجر او ماذونا له فيها (فلو تصرف فيما لا يملكه بغير اذن مالكة لم يصح كيبه) وتجاوز اجارة العين المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر (لمن يقوم مقامه) في الانتفاع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيها بنفسه واثبه (لا باكر منه ضررا)

(٥) قوله لغير الشريك قال القنح وعنه بلى وهو اطهر وعليه العمل اهـ

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستجير ان يؤجر الا باذن مالك والاجرة له (وتصح اجارة الوقف) لان منافعه مملوكة للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر فان مات المؤجر فانتقل الوقف (الى من بعده لم تنسخ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كمالك المطلق (وللتاني حصته من الاجرة) من حين موت الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم يقبض فمن مستأجر وقدم في التنقيح انها تنسخ ان كان المؤجر الموقوف عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطوع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنيا لم تنسخ الاجارة بموته ولا عزله وان اجر الولى اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي ورشد وعق العبد او مات الولى او عزل لم تنسخ الاجارة الا ان يؤجره مدة يعلم بلوغه او عقه فيها فتفسخ من حينها (وان آجر الدار ونحوها) كالارض (مدة) معلومة (ولو طويلة يظب على الظن بقاء العين فيها صح) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والملك لان المعبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لو كيل مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين ولا يشترط ان تلى المدة العقد فلو آجره سنة خمس في سنة اربع صح ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها عند وجوبه (وان استأجرها) اى العين (لعمل كدابة لركوب الى موضع معين او بقر لحث) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها بالصلاية والرخاوة (او دياس ذبيح) معين او موصوف لانها منفعة مباحة مقصودة (او) استأجر (من يذله على طريق اشترط معرفة ذلك) العمل (وضبطه بما لا يختلف) لان العمل هو المقود عليه فاشترط فيه العلم كالبيع (ولا تصح) الاجارة (على عمل يخص ان يكون فاعله من اهل القرية) اى مسلما كالحنج والاذان وتعليم القرآن لان من شرط هذه الافعال كونها قرينة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحر اكل اجرة على

حجامة ويطعمه الرقيق والبهائم (و) يجب (على المؤجر كل ما يتمكن به)
المستأجر (من النفع كزمام الجمل) وهو الذي يقوده به (ورحله
وحزامه) بكسر الحاء المهملة (والشد عليه) أى على الرجل (وشد
الاحمال والمحامل والرفع والحط ولزوم العبر) ينزل المستأجر لصلاة
فرض وقضاء حاجة اسنان وطهارة ويدع البعير واقفا حتى يقضى ذلك
(ومفاتيح الدار) على المؤجر لان عليه التحكين من الانتفاع وبه يحصل
وهى امانة فى يد المستأجر (و) على المؤجر ايضا (عمارتها) فلو سقط
حائط او خشبة فعليه اعادة (فاما تفريغ البالوعة والكنيف) وما فى
الدار من زبل او قمامة ومصارف حمام (فيلزم المستأجر اذا سلمها
فارغة) من ذلك لانه حصل بفعله فكل عليه تنظيفه وصح كراء العقبة
بان يركب فى بعض الطريق ويمشى فى بعض مع العلم به اما بالمراسم او
الزمان وان استأجر اثنان جملا يتعاقبان عليه صح وان احتاما فى البادى
مهما افرع بينهما فى الاصح قاله فى المبدع فصل وهى أى
الاجارة (عقد لازم) من الطرفين لانها نوع من البيع فليس لاحدها
فسخها لغير عيب او نحوه (فان اجره شيئا ومنعه) أى منع المؤجر
المستأجر التى المؤجر (كل المدة او بعضها) بان سله العين ثم حوله
قبل تقضى المدة (فلا سئ له) من الاجارة لانه لم يسلم له مائتا وله عقد
الاجارة فلم يستحق شيئا (وان بدا الاخر) أى المستأجر فتحول (قبل
اقضاؤها) أى انقضاء مدة الاجارة (فعليه) جميع الاجارة لانها عقد
لازم فترتب مقتضاها وهو ملك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع
(وتفسخ) الاجارة (بتلف العين المؤجرة) كدابة وعبد مائتا لان
المنفعة زالت بالكلي وانه كان التام بعد مضى مدة لها اجرة افسس
فيما بقى ووجب للمضى القسط (و) يفسخ الاجارة ايضا (بموت المرتفع)
لتعذر استيفاء المعقود عليه لان غيره لا يقوم مقامه لاختلافهم فى الرضاع
(و) تفسخ الاجارة ايضا بموت (الراكب ان لم يخاف بدلا) أى من
يقوم مقامه فى استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارت او كان غائبا كمن يموت
بطريق مكة ويترك جملة فظاهر كلام احمد انها تنفسخ فى الباقي لانه قد جاء
امر غالب منع المستأجر منفعة العين اشبه ما لو غصبت هذا كلامه فى المقنع
والذى فى الاقناع والمنتهى وغيرها انها لا تبطل بموت راکب (و) تفسخ

ايضا : (اقلع خرس) اكرى لقله (او برنه) لتذر استيفاء المقود عليه فان لم يبرا وامتنع المستاجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) اى تنسخ الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طبيب ليداويه فيرى (ولا) تنسخ (بموت المتعاقدين او احدهما) مع سلامة المقود عليه للزومها (ولا) تنسخ بمذر لاحدهما مثل (ضياع نفقة المستاجر) للحج (ونحوه) كاحتراق متاع من اكرى دكا ليعفيه (وان اكرى دارا فانهدمت او) اكرى (لزرع فاقطع ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة فى الباقي) من المدة لان المقصود بالقد قد قات اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطاق مع عمله بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت الموجرة خير المستاجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ فرض اقيم مقامه من ماله من يملكه ما لم تشترط مباشرة او يختلف فيه القصد كالنسخ فيتخير المستاجر بين الصبر والفسخ (وان وجد) المستاجر (العين معية او حدث بها) عنده (عيب) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر (فله الفسخ) ان لم يزل بلا ضرر يلحقه (وعليه اجرة ما مضى) لاستيفاء المنفعة فيه وله الامضاء مجازا والحيار على التراخي ويجوز بيع العين الموجرة ولا تنسخ الاجارة به وللمشتري الفسخ ان لم يعلم (ولا يضمن اجير خاص) وهو من استوجر مدة معلومة يستحق المستاجر نفقه في جميعها سوى فعل الخس بسننها في اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمي خاصا لاختصاص المستاجر بنفقه تلك المدة (ولا) يضمن (ما جنت يده خطأ) لانه نائب المالك في صرف مافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن (ولا) يضمن ايضا (حجام وطبيب وبيطار) وختان (لم تحن ايديهم ان عرف حذقهم) اى معرفتهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين خاصهم ومشاركهم فان لم يكن لهم حذق في الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالحنان الى بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف لا يخالف ضمانه بالعمد والخطا (ولا) يضمن ايضا (راع لم يتعد) لانه مؤمن على الحفظ كالودع فان تعدى او فرط ضمن (ويضمن) الاجير (المشترك) وهو من قدر نفقه بالعمل كخياطة ثوب وبناء حائط سمي

مشتراكا لانه يتقبل اصملا للجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في ثمنه كالخياك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن (ما تلف بفعله) كتحريق الثوب وغلظه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشريح والحسن رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر او كان المستاجر على المتاع او لا (ولا يضمن) المشترك (ما تلف من حرزه او بغير فعله) لان العين في يده امانة كالودع (ولا اجرة له) فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرة فتلف ضمنه لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلزمه الضمان كالغاصب وان ضرب الدابة بقدر المادة لم يضمن (وتجب الاجرة بالعقد) كثن وصداق وتكون حالة (ان لم تؤجل) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل (وتستحق) اى يملك الطلب بها (بتسليم العمل الذى فى الذمة) ولا يجب تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصداق وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها (ومن تسلم عينا باجارة فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل) لمدة بقاها في يده سكن او لم يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموخر فرجع الى قيمتها **باب السابق** هو تحريك الباء العوض الذى يسابق عليه وبسكونها المسابقة اى المجازاة بين حيوان وغيره (يصح) اى يجوز السابق (على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق) جمع مزراق وهو الرمح القصير وكذا المناجيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (ولا تصح) اى لا تجوز المسابقة (بعوض الا فى ابل وخیل وسهام) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل اوخف او حافر رواه الخمسة عن ابى هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

حسن قاله في المبدع (ولا بد) لصحة المسابقة (من تعيين المركوبين)
لا الراكين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه
(و) لا بد من (اتحادهما) في النوع فلا تصح بين عربي ومجيني (و)
لا بد في المناضلة من تعيين (الرماة) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل
الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسين من نوع واحد
فلا تصح بين قوس عربية وقارسية (و) لا بد ايضا من تحديد (المسافة)
بان يكون لابتداء عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد
مسمى رمي (بقدر متعاد) فلو جعلنا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة في
مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت
بذلك ذكره في الشرح وغيره (وهي) اى المسابقة (جمالة لكل واحد)
منهما (فسحقها) لانها عقد على ما لم تحقق القدرة على تسليمه الا ان يظهر
الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه (وتصح المناضلة) اى المسابقة بالرماية من
النضل وهو السهم التام (من معينين) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد
معرفة الخلق كما تقدم (يحسون الرمي) لان من لا يحسن وجوده كعدمه ويشترط
لها ايضا تعيين عدد الرمي والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولوه وعرضه وسمكه
وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا
الاخر بالتالى لفعل الصحابة رضى الله عنهم في باب العارية بخفيف الياء
وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض (وهي
اباحة نفع عين) يحل الانتفاع بها (تبقى بعد استيفائه) ليردها على
مالكها وتتعد بكل لفظ او فعل يدل عليها ويشترط اهلية المير لتتبع
شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهي مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على
البر والتقوى (وتباح اعادة كل ذى نفع مباح) كالدار والعبد والدابة
والثوب ونحوها (الا البضع) لان الوطى لا يجوز الا في نكاح او ملك
عين وكلاهما منتف (و) الا (عبدا مسلما لكافر) لانه لا يجوز له استخدامه
(و) الا (صيدا ونحوه) كخيط (لمحرم) لقوله تعالى ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان (و) الا (امة شابة لغير امرأة او محرم) لانه لا يؤمن
عليها ومحل ذلك ان خشي المحرم والاكره فقط ولا باس بشوها وكبرة
لا تشتهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مأمون عليها وللمير الرجوع
متى شاء ما لم ياذن في شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينة

للمثل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اعاره حائطا
 ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه (ولا اجرة لمن اعاره
 حائطا) ثم رجع (حتى يسقط) لان بقائه بحكم العارية فوجب كونه بلا
 اجرة بخلاف من اعاره ارضا لزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده
 جمعا بين الاثنين (ولا يرد) الحطب (ان سقط) الحائط لهدم او غيره
 لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره (الا باذنه) اى اذن صاحب
 الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح
 (وتضمن العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه
 السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تودي به رواه الخمسة وصححه الحاكم وروى عن
 ابن عباس وابى هريرة لكن المستعير من المساجر او لكتب علم ونحوها
 موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير (فبقيتها
 يوم تامت) ان لم تكن مثلية والا فبئلهما كما تضمن في الاتلاف (ولو شرط
 نفى ضمانها) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه
 نحو ودعة لا نصير مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في
 انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في
 الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون (وعليه) اى على المستعير
 (مؤنة ردها) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت
 حتى تودي به واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من
 وجب عليه الرد (لا المؤجرة) فلا يجب على المستاجر مؤنة ردها
 لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة
 والمعاراة على المالك وللمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه
 (ولا يعيرها) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يحجز ان يعيرها غيره
 كإباحة الطعام (فان) اعارها و (تلفت عند الثاني) استقرت عليه قيمتها
 ان كانت متقومة سواء كان علما بالحال اولا لان التلف حصل في يده
 (و) استقر (على معيرها) اجرتها (للمعير الاول) ان لم يكن المستعير
 الثاني علما بالحال والا استقرت عليه ايضا (و) للمالك ان (يضمن ايها
 شاء) من المعير لانه سلب على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل
 تحت يده (وان اركب) دابته (منقطعا) طلبا (للثواب) لم يضمن
 لان يدر بها لم تزل عاينها كرهقه ووكيله ولو سلم شريكه شريكه الدابة

فتلفت بلا تفريط ولا تمسك لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكمارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ايحلفها ويقوم بمصالحها لم يضمن (واذا قال) المالك (اجرتك) و (قال) من هي بيده (بل اعرتى او بالعكس) بان قال اعرتك قال بل احرتى فقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا (عقب العقد) اى قبل مضى مدة لها اجرة (قبل قول مدعى الاعارة) مع عينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية (و) ان كان الاختلاف (بعد مضى مدة) لها اجرة فالقول (قول المالك) مع عينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ (باجرة المثل) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت (وان قال) الذى في يده العين (اعرتى او قال آجرتى وقال) المالك (بل غصبتى) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها (او قال) المالك (اعرتك) و (قال) من هي بيده (بل اجرتى والبهيمة تالفة) فقول مالك لانها اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبض الانسان من مال غيره الضمان للآخر ويقبل قول الغارم في القيمة (او اختلفا في رد فقول المالك) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعنى فقال غصبتى او قال اودعتك قال بل اعرتى صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانقاع ﴿ باب النصب ﴾ مصدر غصب يقصب بكسر الصاد (وهو) لغة اخذ الشيء ظلما واصطلاحا (الاستيلاء) عرفا (على حق غيره) مالا كان او اختصاصاً (قهرا بغير حق) فخرج بقيد القهر المسروق والمتب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (من عقار) بفتح العين الضيعة والنخل والارض قاله ابو السعادات (ومنقول) من اثاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا ثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل دارا قهرا واخرج ربا فغاصب وان اخرج ربا قهرا ولم يدخل او دخل مع حضور ربا وقوته فلا وان دخل قهرا ولم يخرج ربا فقد غصب ما استولى عليه وان لم يرد النصب فلا وان دخلها قهرا في غية ربا فغاصب ولو كان فيها قاشه ذكره في المبدع (وان غصب كلبا يقتل) ككلب صيد وماشية وزرع (او)

غصب (خر ذمی) مستورة (ردھا) لان الكلب يجوز الانتفاع به
واقساؤه وخر الذمی یقر على شربها وهي مال عنده (ولا) یلزم ان
(یرد جلد ميتة) غصب ولو بعد الذبیغ لانه لا یطهر بذبیغ وقال الجارثی
یرده حیث قلنا یمباح الانتفاع به فی الیاسات قال فی تصحیح الفروع وهو
الصواب (واتلاف الثلاثة) ای الكلب والحمر المحرمة وجلد الميتة (هدر)
سواء کان المتلف مسلماً او ذمیاً لانه لیس لها عوض شرعی لانه لا یمحوز
بیمها (وان استولى على حر) کبیر او صغیر (لم یضحه) لانه لیس بمال
(وان استعمله کرها) فطیبه أجرته لانه استوفی منافعه وهي متقومة
(او حبسه) مدة لملئها اجرة (فطیبه اجرة) لانه فوت منفعة وهي مال
یمحوز اخذ العوض عنها وان منه العمل من غیر غصب او حبس لم یضمن
منافعه (ویلزم) غاصبا (رد المنصوب) ان کان باقیا وقدر على رده لقوله
عليه السلام لا یأخذ احدکم متاع اخیه لا لاعبا ولا جادا ومن اخذ عصی
اخیه فلیردها رواء ابو داود وان زاد لزمه رده (بزیادته) متصلة كانت او
منفصلة لانها من ثماء المنصوب وهو للمالکة فلزمه رده کالاصل (وان
ضرم) على رد المنصوب (اضعافه) لکونه یخی علیه او بعد ونحوه (وان
خی فی الارض) المنصوبة (او غرس لزمه القطع) اذا طالبه المالك بذلك
لقوله علیه السلام لیس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش قصصها) ای
نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بفعله (والاجرة) ای اجرة
مثلها الى وقت التسليم وان بذل ربها قیمة الفراس والبنا لیمکنه لم یلزم
الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعهما وردها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب
وعليه أجرته وان کان الزرع قائما فیها خیر ربها ین ترکها الى الحصاد
باجرة مثله وین اخذه بمنقته وهي مثل بذره وعوضی لواحقه (ولو غصب
جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صيد
فالمالکة) ای مالک الجارح ونحوه لانه بسبب ملکة فکان له وکذا لو غصب
شبكة او شرکا او فحاً وصاد به ولا اجرة لذلك وکذا لو کسب العبد بخلاف
ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشیشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو
کالجل یربط به (وان ضرب المصنوع) المنصوب (ونسج الغزل وقصر
الثوب او صبغه ونجر الخشب) باباً (ونحوه او صار الحب زرعاً و) صارت
(البیضة فرخاً و) صار (التوی غرساً رده وارش قصصه) ان نقص (ولا

شيء للغاصب) نظير عمله ولو زاد به المنصوب لانه تبرع في ملك غيره
 وللمالك اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم
 ونحوها (ويلزمه) اي الغاصب (ضمان نقصه) اي المنصوب ولو ببنات
 لجة امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضمه باكثر الامرين
 ما نقص من قيمته وارث الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد
 فوجب ان يضمه باكثرهما (وان خفى الرقيق رده مع قيمته) لان
 الحصيتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او افضه (وما نقص بسعر لم
 يضم) لانه رد العين بمجالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شيء
 (ولا) يضم نقصاً حصل (بمرض) اذا (طاد) الى حاله (بیره) من
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو اقلع سنه ثم طاد فان رد المنصوب
 معيماً وزال عيه في يد مالكه وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه
 استقر ضمانه برد المنصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك (وان
 طاد) النقص (بتعلم صنعة) كما لو غصب عبداً سميها قيمته مائة فهزل
 فصار يساوي تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة (ضمن النقص)
 لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان تعلم) صنعة زادت بها قيمته عند
 الغاصب (او سمن) عنده (فزادت قيمته ثم نسي) الصنعة (او هزل
 فنقصت) قيمته (ضمن الزيادة) لانها زيادة في نفس المنصوب فلزم
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و (كما لو طادت من غير
 جنس الاول) بان غصب عبداً فسمي وصار يساوي مائة ثم هزل فصار
 يساوي تسعين فتعلم صنعة فصار يساوي مائة ضمن نقص الهزال لان
 الزيادة الثانية غير الاولى (و) ان كانت الزيادة الثانية (من جنسها)
 اي جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل
 صنعة (لا يضم) لان ما ذهب طاد فهو كما لو مرض ثم برى (الا
 اكثرهما) يعني اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن
 الفضل بينهما لقواته وعدم عوده وان جنى المنصوب فطلى غاصبه ارش
 جنايته فصل وان خلط بين المنصوب بما يتميز كخطه بشعر
 وقر زبيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه و (بما لا يتميز
 كزيت او خنطة بمثله) لزمه مثله منه لانه مثلي فيجب مثله مكيله وبدونه

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما
 فياع ويعطى كل واحد قدر حصته وان قص المصنوب عن قيمته منفردا
 ضمنه الغاصب (او صبغ) الغاصب (الثوب اولت سوفا) مفضويا
 (بدهن) من زيت او نحوه (او عكسه) بان غصب دهنا ولت به سوفا
 (ولم تنقص القيمة) اى قيمة المصنوب (ولم ترد فهما شريكان بقدر
 مالهما فيه) لان اجتماع المالكين يقتضى الاشتراك فياع ويوزع الثمن
 على القيمتين (وان قصت القيمة) فى المصنوب (ضمنها) الغاصب لتعديه
 (وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه) اى لصاحب الملك الذى زادت
 قيمته بها لانها تبع للاصل (ولا يجبر من ابى قلع الصبغ) اذا طلبه صاحبه
 وان وهب الصبغ لملك الثوب لزمه قبوله (ولو قلع غرس المشتري او
 بناؤه لاستحقاق الارض) اى لخروج الارض مستحقة للغير (رجع)
 الفارس او الباني اذا لم يعلم بالخال (على بائعها) له (بالغرامة) لانه غره
 واوهمه انها ملكه ببيعها له (وان اطعمه) الغاصب (لما لم ينصبه فالضمان عليه .
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تقرير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل (وعكسه بعكسه) فان اطعمه لغيره لم يقرار
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل (وان اطعمه) الغاصب (للمالكه او وهب)
 للمالكه (او اودعه) للمالكه (او اجره اياه لم يبرأ) الغاصب (الا ان يعلم) للمالك
 انه ملكه فبرأ الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته (ويبرأ) الغاصب (باطارته)
 المصنوب للمالك من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على
 انه مضمون عليه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فلى الاول الا ما دخل الثانى على
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه (وما تلف) او اتلف من مصنوب
 (او تقيب) ولم يكن رده كسبد ابق وفرس شرد (من مصنوب
 منلى) وهو كل مكمل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم
 فيه (غرم مثله اذا) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبى ان يستثنى منه الماء فى المقازة فانه يضمن
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع (والا) يمكن رد مثل المثل لاعوازه
 (بقيته يوم تصذر) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت القيمة اذ

(ويضمن غير المثلي) اذا تلف او اتلف (بقيته يوم تلفه) في بلده من
 قدومه او غايبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو
 اخذ حوائج من بقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بغير يوم اخذه
 وان تلف بعض المنصوب فقضت قيمة باقية كزوجي خف تلف احدهما رد
 الباقي وقيمة التالف وارش نقصه (وان تخمر عصير) منصوب (ف) حلي
 الغاصب (المثل) لان ماله زالت تحت يده كما لو اتلفه (فان انقلب خلا
 دفعه) لملكه لانه عين ملكه (و) دفع (معه نقص قيمته) حين كان (عصيراً)
 ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداه بدلا عنه
 واذا كان المنصوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة
 بقائه بيده واستوفى المنافع او تركها تذهب ^{في} فصل وتصرفات الغاصب
 الحكيمة ^{في} اي التي لها حكم من صحة وفساد كاللحج والطهارة ونحوها
 والبيع والاجارة والنكاح ونحوها (باطله) لعدم اذن المالك وان اتجر
 بالمنصوب فالربح للمالك (والقول في قيمة التالف) قول الغاصب لانه غارم
 (او قدره) اي قدر المنصوب (او صفته) بان قال غصبتى هيدا كاتباً
 وقال الغاصب لم يكن كاتباً (فقوله) اي قول الغاصب لما تقدم (و) القول
 (في رده او تعينه) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها
 وانكره مالكة (فقوله ربه) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت
 البينة ان المنصوب كان معيماً وقال الغاصب كان معيماً وقت غصبه وقال المالك تعيب
 عندك قدم قول الغاصب لانه غارم (وان جهل) الغاصب (ربه) اي رب المنصوب
 سله الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسلمه او (تصدق به عنه مضمونا)
 اي بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم
 الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هي
 عنده اخذ شئ منها ولو كان قتيلاً (ومن اتلف) لغيره مالا (محترماً) بغير
 اذن ربه ضمنه لانه فوته عليه (او قح قفصا) عن طائر فطار ضمنه (او)
 قح (بابا) فضاع ما كان مغلقا عليه بسببه (او حل وكاء) زق مائع او جامد
 فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضمنه (او) حل (رباطاً) عن فرس
 (او) حل (قيذا) عن مقيد (فذهب ما فيه او اتلف) ما فيه (شياً
 ونحوه) اي نحو ما ذكر (ضمنه) لانه تلف بسبب فعله (وان ربط دابة
 بطريق ضيق فعثر به انسان) او اتلفت شيئاً (ضمن) لتعديه بالربط ومثله

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتى الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه او عقره خارج منزله (لانه متعد باقتنائه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه لانه متعد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير المقر كما لو ولغ او بال في اثناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد ونمر وذئب وهم تاكل الطيور وتقاب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر ياكل لحماً ونحوه كالفواسق وان حفر في فائه بئراً لنفسه ضمن ما تلف بها وان حفرها لنفع السبلين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرها (ليلا ضحى صاحبها وعكسه النهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون عليهم (الا ان ترسل) نهارة (بقرب ما تتلفه عادة) فيضمن مرسلها لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر ان يحرقها وله منصرف غير المزارع فتركها فهدر (وان كانت) البهيمة (بيد راك او قائد او سابق ضمن جنايتها بمقدما) كيدها وفيها (لا) ما جنت (بمخزها) كرجلها لما روى سعيد مرفوعا الرجل جبار وفي رواية ابي هريرة رجل العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كنحن وتفسير ضمن فاعله فلو ركبها اثنان فالضمان على المتصرف منها (وباقى جنايتها هدر) اذا لم يكن يد احد عليها لقوله عليه السلام العجما جبار اى هدر الا الضارية والجوارح وشبهها (كقتل الصائل عليه) من ادمى او غيره ان لم يدفع الا بالقتل فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر مزمار) او غيره من الات للهو (وصليب وانية ذهب وفضة واية خر غير محترمة) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياخذ مدينة ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام فشقت بحضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا فيه احاديث ردة ولا حلياً محرماً على رجال اذا لم يصح للنساء

﴿ باب الشفعة ﴾ باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهي استحقاق) الشريك (اتزاع حصة شريكه من انتقلت اليه بعرض مالى) كالبيع والصلى والهبة بمعناه فيأخذ الشفع نصيب البائع (بثمنه الذى انقضى عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (فان انتقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صداقا او صلحا او صلحا عن دم عمه فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد فى البيع وهذه ليست فى معناه ويحرم التحيل لاسقاطها قال الامام لا يجوز شئ من الحيل فى ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بآذى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك فى ارض تجب قسمتها) فلا شفعة فى منقول كسفن ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو فى معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شفعة فى فاء ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد فى الغرب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اى الارض (الفراس والبناء) فثبت الشفعة فيما تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابعا منفردين (لا الثمرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يؤخذان بالشفعة لان ذلك لا يدخل فى البيع فلا يدخل فى الشفعة كقماش الدار فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) وهى (اى الشفعة) على الفور وقت عمله فان لم يطلبها (ادنى وقت علم الشفع بالبيع) بلا عذر بطلت لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وفى رواية الشفعة لكل العقال روى ابن ماجة فان لم يعلم بالبيع فهو على شفخته ولو مضى سنون وكذا لو اخر لعذر بان علم ليلا فاخره الى الصباح او لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او لياق بالصلاة وسننها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفع (المشتري بنى ما اشتريت) او صالحى (سقطت لفوات الفور) (او كذب العدل) الخبر له بالبيع سقط لتراخيه عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

(طلب) الشفيع (اخذ البض) اى بعض الحصة المبيعة (سقطت) شفعته لان فيه اضرارا بالمشتري بتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال بمثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالة بينهما او توكل لاحدهما او اسقطها قبل البيع (والشفعة لـ) شريكين (اثنين بقدر حقيهما) لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالسئلة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (فان عفى احدهما) اى احد الشفيعين (اخذ الاخر الكل او ترك) الكل لان فى اخذ البض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر الغائب قاسمه (وان اشترى اثنان حق واحد) فللشفيع اخذ حق احدهما لان العقد مع اثنين بمنزلة عقدين (او عكسه) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لان تعدد البائع كتعدد المشتري (او اشترى واحد شقصين) بكسر الشين اى حصتين (من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما) لان الضرر قد يلحقه بارض دون ارض (وان باع شقصا وسيقا) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفردا فكذا اذا بيع مع غيره (او تالف بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن) لانه تعدد اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى دارا بالتساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالتف اخذها الشفيع بخمسماية (ولا شفعة بشركة وقف) لانه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك (ولا) شفعة ايضا (غير ملك) للرقبة (سابق) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم الضرر (ولا) شفعة (لكافر على مسلم) لان الاسلام يعلو ولا يعلى على الاخر (فصل وان تصرف مشتريه) اى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة (بوقفه او هبته او رهنه) او صدقة به (لا بوصية سقطت الشفعة) لما فيه من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

الموسى لعدم لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (ببيع فله)
 اى للشفيع (اخذه باحد اليمين) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد
 فى كل منهما ولانه شفيع فى العقدين فان اخذ بالاول رجع الثانى
 على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه
 وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك
 المشتري وثبت حق التملك للشفيع لايمنع من تصرفه واما تصرفه بعد
 الطلب فباطل لانه ملك الشفيع اذا (وللمشتري الغلة) الحاصلة قبل
 الاخذ (و) له ايضا (التما المنفصل) لانه من ملكه والحراج بالضمان
 (و) له ايضا (الزرع والثمرة الظاهرة) اى المورة لانه ملكه ويبقى
 الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لايبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان
 التما المنفصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يور يبيع فى الاخذ بالشفعة
 كارد باليب (فان بى) المشتري (او غرس) فى حال يضر فيه الشريك
 بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاسمه
 او قاسم الشفيع لظهوره زيادة فى الثمن ونحوه ثم غرس ' و بى (فللشفيع ثلثه
 بقيته) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبنية ثم تقوم خالية منها
 فابينهما فهو قيمة الفراس والبنا (و) للشفيع قلعه ويقرم نقصه)
 اى ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة (ولربه)
 اى رب الفراس او البنا (اخذه) ولو اختار الشفيع ثلثه بقيته (بلا
 ضرر) يُلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما فى المنتهى وغيره لانه ملكه
 والضرر لايزال بالضرر (وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت) الشفعة
 لانه نوع خيار التملك اشبه بخيار القبول (و) ان مات (بعده) اى بعد
 الطلب ثبتت (لو ارته) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير
 الاخذ بعده (وياخذ) الشفيع النقص (بكل الثمن) الذى استقر عليه
 العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني فى المترجم
 (فان عجز عن) الثمن او (بعضه سقطت شفعته) لان فى اخذه بدون
 دفع كل الثمن اضرازا بالمشتري والضرر لايزال بالضرر وان احضر رهنا
 او كفيلا لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن
 وللمشتري حبسه على ثمنه قاله فى الترغيب وغيره لان الشفعة قهرى
 والبيع عن رضا ويعمل ان تعذر فى الحال ثلاثة ايام (و) الثمن (الموجل

ياخذ (الشفيع) الملى به) لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتاحيل من صفته (وضده) اى ضد الملى وهو الممسر ياخذ اذا كان الثمن مؤحلا (بكفيل ملى) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال (- ويقبل فى الحلف) فى قدر الثمن (مع عدم اليقنة) لواحد منهما (قول المشتري) مع عينه لانه العاقد فهو اعلم بالثمن والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه وانما يريد غلك الشقص بنتمه بخلاف الغاصب ونحوه (فان قال) المشتري (اشترته بالف اخذه الشفيع به) اى بالالف (ولو اثبت البائع) ان البيع (باكثر) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على اسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليقنة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد (وان اقر البائع بالبيع) فى الشقص المشفوع (وانكر المشتري) شراءه (وجبت) الشفعة لان البائع اقر بمقتضى حق للشفيع وحق للمشتري (فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معيا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل اقصائه ولا فى ارض السواد ومصر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفعله الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه ^١ باب الودية ^٢ من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايديع توكيل فى الحفظ تبرعا والاستيداع توكل فيه كذلك ويمتبر لها ما يمتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى ربهما و (اذا تلفت) الودية (من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن) لما روى عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواء ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا (ويلزمه) اى المودع (حفظها فى حرز مثلها) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

بالحفظ قال في الرقابة من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع
 القدرة والا ضمن (فان عينه) اى الحرز (صاحبها فاحرزها بدونه
 ضمن) سواء ردها اليه اولا لخالفته له في حفظ ماله (و) ان احرزها
 (بمثله او احرزها) فوقع (فلا) ضمان عليه لان قيده بهذا الحرز
 يقتضى ما هو مثله فما فوقه من باب اولى (وان قطع العلف عن الدابة)
 المودعة (بغير قول صاحبها ضمن) لان العلف من كمال الحفظ بل هو
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضى علفها وسقيها فكانه مأمور به عرفا
 وان نهاء المالك عن علفها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه ما لو امره
 بقتلها لكن ياتى بترك علفها اذا حرمة الحيوان (وان عين حيه) بان
 قال احفظها في جيبك (فتركها في كمه او يده ضمن) لان الجيب احرز
 وربما نسي فسقط ما في كمه او يده (وعكسه بعكسه) فاذا قال اتركها
 في كمك او يدك فتركها في حيه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في
 يدك فتركها في كمه او بالعكس او قال اتركها في بيتك فشدتها في ميابه
 واخرجها ضمن لان البيت احرز (وان دفعها الى من يحفظ ماله)
 عادة كزوجته وعبد (او) ردها لمن يحفظ (مال ربه لم يضمن) لجريان
 العادة به ويصدق في دعوى التالف والرد كالودع (وعكسه الاجنبى
 والحاكم) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليها لانه ليس له ان يودع
 من غير عذر (ولا يطالبان) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت
 عندها بلا تقييد (ان جهلا) جرم به في الوجيز لان المودع ضمن
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فلذلك مطالبة من
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وحيزم
 بعينه في المنتهى (وان حدث خوف او حدث للمودع) سفر ردها
 على ربه (او وكيله فيها لان في ذلك تخليصا له من دركها فان
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر (فان غاب)
 ربه (حالها) المودع (معه) في السفر سواء كان لضرورة اولا (ان
 كان احرز) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله
 ما افق نية الرجوع قاله القاضى (والا) يكن السفر احفظ لها او
 كان نهي عنه دفعها الى الحاكم لان في السفر بها غررا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لأنه لا ولاية له فإن تمرد حاكم أهل (أودعها ثقة) لقملة عليه السلام لما أراد أن يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لام أمين رضى الله عنها ولأنه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت (ومن) تعدى في الوديعة بأن (أودع دابة فركبها لغير نفعها) أى علفها وسقىها (أو) أودع (ثوبا فلبسه) لغير خوف من عث أو نحوه (أو) أودع (دراهم فأخرجها من محرز ثم ردها) إلى حرزها (أو رفع الحتم) عن كيسها أو كانت مشدودة فأزال الشد ضمن أخرج منها شيئا أولا لهتك الحرز (أو خلطها بغير متميز) كدراهم بدراهم وزيت بزيت فى ماله أو غيره (فضاع الكل ضمن) الوديعة لتعديه وإن ضاع البعض ولم يدر أيهما ضاع ضمن أيضا وإن خلطها بمتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وإن أخذ درهما من غير محرزه ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده وإن رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن أودعه سبي وديعة لم يبر إلا بردها لوليه ومن دفع لسبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولعبد ضمنها بإتلافها فى رقبته ٤ فصل ويقبل قول المودع فى ردها إلى ربها ﴿ أو من يحفظ ماله (أو غيره بإذنه) بأن قال دفعها لفلان بأذنك فأنكر مالكها الاذن أو الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكها (و) يقبل قوله أيضا فى (تلفها وعدم التفريط) بيمينه لأنه أمين لكن إن ادعى التلف بظاهر كلف به بينة ثم قبل قوله فى التلف وإن أخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لأكل ونوم وهضم طعام بقدره وإن أمره بالدفع إلى وكيله فتمكن وأبى ضمن ولو لم يطلبها وكيله (فإن قال لم تودعنى ثم ثبت) الوديعة (بينة أو اقرار ثم ادعى ردا أو تلفا سابقين لمحموده لم يقبل (ولو بينة) لأنه مكذب للينة وإن شهدت بأحدها ولم تعين وقتا لم تسع (بل) يقبل قوله بيمينه فى الرد والتلف (فيه) ما إذا أجاب (قوله مالك عندى شئ) ونحوه كما لو أجاب بقوله لاحق لك قبلى أو لا تستحق على شيئا (أو) ادعى الرد أو التلف (بعده) أى بعد جموده (بها) أى بالينة لأن قوله لا ينافى ما شهدت به الينة ولا يكذبها (وإن) مات المودع و (ادعى وارثه الرد منه) أى من وارث المودع لربها (أو من مورثه) وهو المودع (لم يقبل إلا بينة) لأن صاحبها لم

يأمنه عليها بخلاف المودع (وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او
 موزون يتقسم) بلا ضرر (اخذه) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمته
 ممكنة بغير ضرر ولا غبن (وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستاجر)
 اذا غصبت العين منهم (مطالبة فاصب العين) لانهم مأمورون بحفظها
 وذلك منه وان صادره سلطان او اخذها منه قهرا لم يضمن قاله ابو الخطاب
 باب احياء الموات **ب** بفتح الميم والواو (وهي) مشتقة من الموت
 وهو عدم الحياة واصطلاحاً (الارض المفككة عن الاختصاصات وملك
 معصوم) بخلاف الطرق والافنية ومسيل المياه والمختطبات ونحوها وما
 جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك
 بالاحياء (فن احيائها) اى الارض الموات (ملكها) لحديث جابر يرفعه
 من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله
 رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متلقى بالقبول عند
 فقهاء المدينة وغيرهم (من مسلم وكافر) ذمى مكلف وغيره لعموم ما تقدم
 لكن على الذمى خراج ما احيى من موات عنوة (باذن الامام) فى الاحياء
 (وعدمه) لعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفقر ملكها الى اذن
 (فى دار الاسلام وغيرها) لجميع البلاد سواء فى ذلك (والعنوة) كارض
 مصر والشام والعراق (كغيرها) بما اسلم اهله عليه او اصولحو عليه الا
 ما احياء مسلم من ارض كفار صولحو على انها لهم ولنا الخراج (ويملك
 بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعلق بمصلحته) لعموم ما تقدم وانتفا المانع
 فان تعلق بمصالحه كقبرته وملق كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم
 وعرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فلها
 سبعة اذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كالحلج وكحل وجص
 باحياء وليس للامام اقتطاعه وما نصب عنه الماء من الجزائر لم يحجب بالبناء
 لانه يرد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله ويتفجع به بنحو زرع (ومن
 احاط مواتا) بان ادار حوله حايطا منيعا بما جرت العادة به فقد احياء
 سواء ارادها للبنا او غيره لقوله عليه السلام من احاط حايطا على ارض
 فهي له رواه احمد وابو داود عن جابر (او حفر بئرا فوصل الى الماء)
 فقد احياء (او اجراه) اى الماء (اليه) اى الى الموات (من عين ونحوها
 او حبسه) اى الماء (عنه) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه (ليزرع

(قد احياء) لان تقع الارض بذلك أكثر من الحايط ولا احياء بحرث
 وزرع (ويملك) الحبي (حريم البئر العادية) بتشديد الياء اى القديمة
 منسوبة الى عاد ولم يرد عادا بعينها (تحسين ذراعا من كل جانب) اذا كانت
 انظمت وذهب ماؤها تجد حفرها وعمارتها او اقطع ماؤها فاستخرجها
 (وحريم البدية) المحدث (نصفها) خمسة وعشرون ذراعا لما روى
 ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة في حريم القليب
 العادى خمسون ذراعا والبدي خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال
 والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من
 موات حولها مطرح تراب وكناسة وتلج وماء ميزاب ولا حريم لدار
 محفوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تحجر مواتا بان ادار حوله
 احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه
 (وللإمام اقطاع موات لمن يحبه) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث
 العقيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياء ملكه
 وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة (و) له (اقطاع
 الجلوس) للبيع والشرا (فى الطرق الواسعة) ورجة مسجد غير محوطة
 (ما لم يضر بالناس) لانه ليس للإمام ان ياذن فيها لا مصلحة فيه فضلا عما
 فيه مضرة (ويكون) المقطع (احق بجلوسها) ولا يزول حقه بقل متاعه
 منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا
 ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق (ومن غير اقطاع) للطرق الواسعة والرجة
 غير المحوطة الحق (لمن سبق بالجلوس ما بقى قماشه فيها وان طال) جزم به
 فى الوجيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان
 لغيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالمالك (وان
 سبق اثنان) فأكثر اليها وضائق (اقترا) لانها استويا فى السبق والقرعة
 مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو
 احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما (ولن فى اعلا الماء المباح) كما
 مطر (السقي وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يايه)
 فيفعل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ
 للاخر لقوله عليه السلام اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر
 متفق عليه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال نظرنا الى قول النبي

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكمين
فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد
في حصته بما شاء (وللإمام دون غيره حمى مرعى) اى ان يمنع الناس
من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كتحليل الجهاد والصدقة
(ما لم يضرهم) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
حمى البقيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ليس
لاحد نقضه وما حماه غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان يأخذ من
ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حمى لانه عليه السلام شرك الناس فيه
ومن جلس في نحو جامع لقتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب
لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او تزل فقيه بمدرسة او صوفي بخاتمة
لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة ^{في} باب الجمالة ^{في} بتليث الحميم قاله ابن مالك
قال ابن فارس الجعل والجمالة والجميلة ما يعطاه الانسان على امر يفعله (وهى)
اصطلاحا (ان يجعل) جازر التصرف (شيئا) متولا (معلوما لمن يعمل له عملا
معلوما) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا (او) عملا (شهولا
مدة معلومة) كشهر كذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل
ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة
ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولن
جاء به حمل بغير وحديث الديق والعمل الذى يؤخذ الجعل عليه (كرد
عبد ولقطة) فان كانت في يده فجعل له مالكمها جملا ليردها لم يجز له
اخذها (و) كراخياطة وبنا حائط (وسائر ما يستاجر عليه من الاعمال
) فلن فعله بعد عمله بقوله (اى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا
) (استحقه) لان القصد استقرار تمام العمل (والجماعة) اذا عملوه
(يقتسمونه) بالسوية لانهم اشتركوا في العمل الذى يستحق به العوض
فاشتركوا فيه (و) ان باقته الجمل (فى اثنائه) اى اثناء العمل (ياخذ
قسط تمامه) لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به
عوضا وان لم يبلغه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك (و) الجمالة عقد
جازر (لكل) منهما (فسخها) كالمضاربة (ف) متى كان الفسخ (من العامل)
قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات
بما شرط عليه (و) ان كان الفسخ (من الجاعل بعد الشروع) فى العمل

في (للعامل اجرة) مثل (عمله) لانه عمله بموض لم يسلم له وقبل الشروع
 في العمل لاشئ للعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل جاز
 لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اصله) اى اصل العمل (او قدره
 يقبل قول الجاعل) لانه منكر والاصل براءة ذمته (ومن رد لفظة اوضالة
 او عمل لغيره عملا بغير جعل) ولا اذن (لم يستحق عوضا) لانه بذل
 منفعة من غير عوض فلم يستحقه وليلا يلزم الانسان ما لم ياتزمه (الا)
 في تخفيض متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيبا والا (دينارا
 او اثني عشر درهما عن رد الابق) من المصر او خارجه روى عن
 عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمرو ابن دينار ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل في رد الابق اذا جاء به من خارج الحرم دينارا
 (ويرجع) راد الابق (بنفقته ايضا) لانه ماذون في الاتفاق شرعا
 لحمة النفس ومحله ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات
 السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الابق لمن وجدته وهو امانة
 بيده ومن ادعاه فصدقه العبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام
 او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعة لمصلحة ولا يملكه ملتقطه بالتعريف كضوال
 الابل وان باعه ففاسد ﴿ باب اللقطة ﴾ بضم اللام وفتح القاف ويقال
 لقاطنة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف (وهي مال او مختص ضل عن ربه)
 قال بعضهم وهي نقصة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيما يجب تعريفه ان
 (تنبه همة اوساط الناس) بان يهتمون في طلبه (قاما الرغبة والسوط)
 وهو الذي يضرب به وفي شرح المذهب هو فوق القضيبي ودون
 العصا (ونحوها) كشع النعل (فيملك) بالالتقاط (بلا تعريف)
 ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل ينتفع به رواء ابو
 داود وكذا التمرة والخرقة وما لا خطر له ولا يلزمه دفعه بدله (وما
 امتنع من سبع صغير) كذيب وبرد الماء (كثور وجل ونحوها)
 كالغزال والحمر والظبا والطيور والفهود ويقال لها الضوال والهوامي
 والهوامل (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة
 الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر
 حتى يجدها ربا متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اى

مخطي فان اخذها ضمنها وكذا نحو حجر طاجون وخشب كبير (وله التقاط غير ذلك) ائى غير ما تقدم من الضوال ونحوها (من حيوان) كغم وفصلان وعجاجيل وافلا (وغيره) ككثان ومتاع (ان امن نفسه على ذلك) وقوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجهنى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لاختك او للذئب متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والا) يامن نفسه عليها (فهو كغاصب) فليس له اخذها لما فيه من تضييع مال غيره ويضمنها ان تلفت فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها ويخير في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بيعها ويحفظ ثمنها او يتفق عليها من ماله بنية الرجوع وما يخشى فساد له يبعه وحفظ ثمنه او اكله بقيته او تجفيف ما يمكن تجفيفه (ويعرف الجميع) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا (في مجامع الناس) كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واطهارها ليظهر عليها صاحبها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كاملا روى عن عمر وعلى وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطالبها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفها واجرة المتادى على الملتقط (ويملكه بمده) اى بعد التعريف (حكما) اى من غير اختيار كالميراث غنيا كان او فقيرا لعموم ماسبق ولا يملكها بدون تعريف (لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها) اى حتى يعرف وعلتها ووكالتها وقدرها وجنسها وصفها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها (فتى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه) بلا بينة ولا يمين وان لم يقلب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكالتها فاعطها اياه والا فهي لك رواه مسلم ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقا لا قبله ان لم يفرط (والسقيف والصبي يعرف لقطتهما وليهما) لقيامهما مقامهما ويلزمه اخذها منهما فان تركها في يدها قتلت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان وجدها عبد عدل فاسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده
بشرط الضمان والمكاتب كالحر ومن بعضه حر فهي بينه وبين سيده
(ومن ترك حيواناً) لاعبداً او متاعاً (بفلاة لا تقطاعه اى يحجز ربه
عنه ملكه اخذه) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلقى في البحر خوفاً من
غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرجه قوم فهو لربه وعليه
اجرة المثل (ومن اخذ نعله ونحوه) من متاعه (ووجد موضعه
غيره فلقطه) ويأخذ حقه منه بعد تعريضه واذا وجد عبدة على الساحل
فهي له ﴿ باب اللقيط ﴾ بمعنى ملقوطة (وهو) اصطلاحاً (طفل
لا يعرف نسه ولا رقه نبذ) اى طرح في شارع او غيره (او ضل)
و (اخذه فرض كفاية) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
وبسن الاشهاد عليه (وهو حر) في جميع الاحكام لان الحرية هي
الاصل والرق عارض (وما وجد معه) من فراش نchte او ثياب فوقه
او مال في حبيبه (او تحته ظاهراً او مدفوناً طرياً او متصلاً به كحيوان
وغيره) مشدود بثيابه (او) مطروحاً (قريباً منه) هو (له)
عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ (وينفق عليه منه) ملقطة
بالعرف لولايته عليه (والا) يكن معه شئ (فن يبت المال) لقول
عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفي لفظ
وعائنا رضاعه ولا يجب على الملقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال
فملى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا (وهو مسلم) اذا وجد
في دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تغلياً للاسلام والدار وان
وجد في بلد كفار لامسلم فيها فكافر تبعاً للدار (وحضائنه لواجده
الامين) لان عمر اقر اللقيط في يد ابي جيلة حين قال له عريضة انه
رجل صالح (وينفق عليه) مما وجد معه من نقد او غيره (بغير اذن
حاكم) لانه وليه وان كان قاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او
بدوياً ينتقل في المواضع او وجده في الحضر فاراد نقله الى البادية لم
يقر بيده (وميراثه ودينه) كدية حر (لبيت المال) ان لم يخلف
وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث اغا الولاء لمن اعتق (ووليه
في) القتل (العمد) العدوان (الامام) يغير بين القصاص والدية (لبيت
المال لانه ولي من لاولى له وان قطع طريقه عمداً انتظر بلوغه

ورشده ليقص او يغزو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم
يقبل الا بينة تشهد ان امته ولده في ملكه ونحوه (وان اقر رجل
او امرأة) ولو ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به (لان
الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه
وشرطه ان يغرد بدعوه وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و
اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها ككسبه (ولو بعد موت اللقيط)
فليحقه وان لم يكن له ثوم او ولد احتياطاً للنسب (ولا يتبع) اللقيط
(الكافر) المدعى انه ولده (في دينه) الا ان يقيم بينة تشهد انه ولد
على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر
في كفره بشير بنة وكذا لا يتبع رقيقاً في رقه (وان اعترف اللقيط
(بالرق مع سبق مناف) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل
لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لانسان
او جواباً بالدعوى عليه (او قال) اللقيط بعد بلوغه (انه كافر لم يقبل
منه لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل) (وان ادعاه
جماعة قدم ذوالينة) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق
وتبينه (والا) يكن لهم بينة او تمارضت عرض مهمم على القافة (فن
الحقته القافة به) لحقه لقضاء امر به بحضور الصحابة رضى الله عنهم
وان الحقته باثنين فاكتر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره
ولا رقه ولا يلحق باكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب باللبه ولا
يختص ذلك بقبيلة معينة ويكتفى واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً
في الاصابة ويكتفى بمجرد خبره وكذا ان وطئ اثنتان امرأة بشبهة في طهر
واحد وانت بولد يمكن ان يكون منهما

كتاب الوقف

قال وقف الشيء وجبته واحبسه وسبله بمعنى واحد ووقفه لغة شاذة
وهو مما احتص به السلون ومن القرب المسندوب اليها (وهو تحييس
الاصل وتسجيل المنفعة) على بر او قرية والمراد بالاصل مال يمكن الاستفاد
به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازئ التصرف (ويصح) الوقف
(بالقول وبالكتابة الدال عليه) عرفاً (كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

في الصلاة فيه) او اذن فيه واقام (او) جعل ارضه (مقبرة واذن)
 للناس (في الدفن فيها) او سقاية وشرعها لهم لان العرف جار بذلك
 وفيه دلالة على الوقف (وصرحه) اي صريح القول (وقفت وحسبت
 وسببت) فتي اتى بصيغة منها صار الوقف من غير انضمام امر زائد (وكنيته
 تصدقت وحرمت وابدت) لانه لم يثبت لها فيه عرف لقوى ولا شرعى
 (فتشترط النية مع الكنية او اقتران) الكنية : (احد الالفاظ الخمسة)
 الباقية من الصريح والكنية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة
 او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف
 (او) اقترانها : (بحكم الوقف) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع
 ولا تورث (ويشترط فيه) اربعة شروط الاول (المفعة) اي ان تكون
 العين ينتفع بها (دائما من عين) فلا يصح وقف شئ في الذمة كبعد
 ودار ولو وصفه كالهبة (ينتفع به مع بقاء عينه كعقار وحيوان ونحوهما)
 من اثاث وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موصى له بها ولا عين
 لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاءه كقطعة لاكل ويصح
 وقف المصحف والماء والمشاع (و) الشرط الثاني (ان يكون على بر)
 اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم
 يكن على بر لم يحصل المقصود (كالمساجد والقناطر والمساكن) والسقايات
 وكتب العلم (والاقارب من مسلم وذمي) لان القرب الدمى موضع
 القرية بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صفة رضى الله عنها على اخ لها
 يهودى فيصح الوقف على كافر مبین (غير حرى ، ومرد لا متقاء الدوام
 لانهما مقتولان عن قرب (و) غير) كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة
 فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذي في ذلك سواء
 (و) غير (نسخ التورية والانجيل وكتب زندقية) وبدع مضلة فلا يصح
 الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم
 حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التورية وقال افنى شك انت يا ابن الخطاب
 ألم آت بها بيضاء نقية ولو كان اخي موسى حيا ما وسعه الا اتباعي ولا يصح
 ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على
 قبر او تجيره او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكعبة
 (وكذا الوصية) فلا يصح على من لا يصح الوقف عليه (و) كذا

(الوقف على نفسه (هـ)) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرج به
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا اعرفه لان الوقف
 اما تمليك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف
 في الحال لمن بعده كقطع الاثدا فان وقف على غيره واستثنى
 كل الفلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف
 والشرط كسرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها
 ووافقه جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله (ويشترط في غير)
 الوقف على (المسجد ونحوه) كالرباط والقطرة (ان يكون على معين يملك)
 ملكا تاما لان الوقف تمليك فلا يصح على مجهول كرحل ومسجد ولا على
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب ولا على (ملك) وحنى وميت
 (وحي ان وحملا) اصالة ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا للشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقتا
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح (لا قبوله) اى قبول الوقف فلا
 يشترط ولو كان على معين (ولا اخراجه عن يده) لانه ازالة ملك يمنع
 البيع فلم يتبر فيه ذلك كاعتق وان وقف على عبده ثم الساكن صرف
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كالولادة ولم يذكر ما لا اوقال
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسبا على
 قدر ارثهم وقفا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربوه اولى الناس ببره
 فان لم يكونوا فعلى الساكنين فصل ويجب العمل بشرط الواقف لان
 عمر رضى الله عنه وقف وقفا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه
 لم يكن في اشتراطه فائدة (في جمع) بان يقف على اولاده واولاد اولاده
 ولسله وعقبه (وتقديم) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقربه او الادين
 او المريض ونحوه (وضد ذلك) ف ضد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان
 (واعتبار وصف وعدمه) بان يقول على اولاده الفقهاء فيخص بهم او
 يطلق فيعمهم وغيرهم (والترتيب) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(د) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على النفس قال الفقهاء احتاره جماعة وعليه
 العمل وهو اطهر اهـ انتهى

اولاد اولادهم (ونظر) بن يقول الناظر فلان فان مات فلان لان عمر
رضي الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما طاشت ثم يايه ذو الراى من
اهلها (وغير ذلك) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان
لا يتزل فيه قاسق او شرير او متجوه ونحوه وان تزل مستحق تنزيلا
شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعى (فان اطلق) فى الموقوف عليه
(ولم يشترط) وصفا (استوى الغنى والذكر وضدها) اى الفقير والا تى
لعدم ما يقتضى التخصيص (والنظر) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط
لاسان ومات (للموقوف عليه) المعين لاه ملكه وغلته له فان كان واحدا
استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان
صغيرا او نحوه قام وله مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن
حصصهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستيب فيه (وان وقف على ولده) او
اولاده (او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده) الموجودين حين الوقف
(الذكور والاناث) والحقانى لان اللفظ يشملهم (بالسوية) لاه شرك بينهم
واطلاقها يقتضى التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفى
بلعان لانه لا يسمى ولده (ثم) بعد اولاده (ولد بنيه) وان سفلا لانه
ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا (دون) ولد (بناته)
فلا يدخل ولد البنات فى الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم
دخولهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم (كما لو قال على ولد ولده
وذريته لصابه) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف
او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بتم للترتيب فلا يستحق
البطن الثانى شيئا حتى يتقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد
فنصيه لولده والعطف بالواو للتشريك (ولو قال على بنيه او بنى فلان
اخص بذكورهم) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات
ولكم البنون (الا ان يكونوا قبيلة) كبنى هاشم وتيم وقضاعة (فيدخل
فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها (دون اولادهم من
غيرهم) لانهم لا ينسبون الى القبيلة الموقوف عليها (والقراية) اذا وقف
على قرابته او قرابة زيد (واهل بيته وقومه) ونسبائه (يشمل الذكر
والا تى من اولاده و) اولاد (ابيه و) اولاد (جده و) اولاد (جد
ابيه) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى

القربى ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والانثى
 والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقر لشحول اللفظ لهم ولا
 يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له
 من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والموالى يتناول
 المولى من فوق واسفل (وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاماث او)
 تقتضى (حرمانهم عمل بها) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ
 (واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم) كاولاده او اولاد زيد وليسوا
 قبيلة (وجب تعميمهم والتساوى) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن
 الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتداءه على من يمكن
 استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم
 من امكن منهم والتسوية بينهم (والا) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى
 هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و (جاز التفضيل) لبعضهم على
 بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه (والاقتصار على احدهم)
 لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم
 وان وقف مدرسة او رباطا او نحوها على طائفة احتصت بهم وان عين
 اماماً او نحوه تعين والوصية فى ذلك كالوقف **في** فصل والوقف عقد
 لازم **في** مجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعلق لقوله عليه السلام
 لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث
 عند اهل العلم **في** (لا يجوز فضحه) باقالة ولا غيرها لانه موبد (ولا يباع)
 ولا يناقل به (الا ان تمتلئ منافعه) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت
 وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى
 سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة تقب ان اقل المسجد الذى بالتارين
 واجعل بيت المال فى قبة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا
 بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان
 لا يباع اذن ففاسد (ويصرف ثمنه فى مثله) لانه اقرب الى غرض الواقف
 فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وقفا بمجرد الشراء وكذا فرس حيس
 لا يصلح لغزو (ولو انه) اى الوقف (مسجد) ولم ينفع به فى موضعه فيباع
 اذا خربت محاته (والث) اى ويجوز بيع بعض الث و صرفها فى عمارته (وما
 فضل عن حاجته) من حصره وزينه ونفقته ونحوها (جاز صرفه الى مسجد

(اخر) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له (والصدقة به على فقرا المسلمين)
 لان شيبه بن عثمان المحبى كان يتصدق بمخاض الكعبة وروى الحلال
 باسناده ان عائشة امرته بذلك ولاه مال لله تعالى لم يبق له مصرف
 فصرف الى المساكين وفعل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين
 ارضاءه ونص فيمن وقف على قطرة فلتحرف الماء يرصد لعله يرجع
 وان وقف على ثمر فاحتل صرف في ثمر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط
 ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بير بالمسجد واذا غرس الناصر
 او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه لاوقف فلووقف
 قال في الفروع ويتوجه في غرس اجنبى انه للوقف بانيه **في باب الهبة**
 والمطية **في الهبة** من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيتا
 وهبا باسكان الهاء وفحما وهبة والانتها قبول الهبة والاستيها سوال
 الهبة والمطية هنا الهبة في مرض الموت (وهى التبرع) من جائز التصرف
 (بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول عليك عما يعد هبة
 صرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة وباتمالك الاية
 كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجهول وبالموجود المعلوم فلا تصح
 الهبة فيها وبالحياة الوصية (وان شرط) العاقد (فيها عوضا معلوما) دى
 (بيع) لانه عليك بموض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض
 مجهولا لم تصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تاف
 رد قيمتها والهبة المطابقة لا تقتضى عوضا سواء كانت لمثله او دونه
 او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول مكرمينه (ولا يصح)
 ان يهب (مجهولا) كالحمل في البطن واللين في الضرع (الا ما تذر
 علمه) كما لو احتاط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه
 نصيبه منه فيصح للحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على نسيائه
 كالآبق والشارد (وتسعد) الهبة (بالايجاب والقبول) بان يقول
 وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قبلت او رضيت ونحوه
 (و) (المعاطاة الدالة عليها) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى
 ويهدى اليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته باخذها
 وتفرقتها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايحاب ولا قبول ولو
 كان شرطا لقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا (وتلزم بالقبض باذن

واهب) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نخلها جذاذ عشرين وسقا
من ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت محاذ عشرين وسقا
ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فاقا هو اليوم مال وارث فاقسموه
على كتاب الله تعالى وروى ابن عينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة
مخالف (الا ما كان في يد متهب) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه
مستند ام فاقنى عن الابتداء (ووارث الواهب) اذا مات قبل القبض
(يقوم مقامه) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى اللزوم فلم ينسخ
بالموت كالبيع في مدة الحيار وتبطل بموت المتهب ويقبل ويقبض
للصغير ونحوه. وليه وما اتبه عبد غير مكاتب وقبلة فهو لسيده ويصح قبوله
بلا اذن سيده (ومن ابرأ غريمه من دينه) ولو قبل وجوبه (بلفظ
الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها) كالاسقاط او الترك او التخليك
او العفو (برئت ذمته ولو) رده ولو (لم يقبل) لانه اسقاط حق فلم يفقر الى
القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين
خوفا من انه لو علم لم يبرئه لم تصح البراءة ولو ابرأ أحد غريمه او من احد
دينه لم تصح لابهام المحل (ويجوز هبة كل عين تباع) وهبة جرة مشاع
منها اذا كان معلوماً (و) هبة (كلب يقتى) وبجاسة يباح فمها كالوصية
ولا تصح معاقة ولا موقاة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمرى
او ما بقيت فتصح وتكون لموهوب له ولورثته بعده وان قال سكتاه لك
عمرك او غلته او خدمته لك او منحتك فعمارية لانها هبة المنافع ومن
باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بمقد صحيح التاني لانه تصرف
في ملكه في فصل يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم
لذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياسا لحال الحياة
على حال الموت قال عطاء ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر
الاقارب في ذلك كالاولاد (فان فضل بعضهم) بان اعطاه فوق ارثه
او حصته (سوى) وجوبا (يرجوع) حيث امكن (او زيادة)
المفضول ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا
الله واعدلوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على
التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده
مختلف فيه . فان مات (الواهب) قبله (اى قبل الرجوع او الزيادة

(ثبت) للمطى فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي (ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبة اللازمة) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبة كالكلب يقي ثم يمود في قيته . متفق عليه (الا الاب) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده رواء الحمسة وصححه الترمذي من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة وعتمه زيادة متصلة وبيعه وهبه ورهنه ما لم ينفك (وله) اي لاب حر (ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواء سعيد والترمذي وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان يملك ما يضر بالولد او تعلقت به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا في مرض موت احدهما الخوف (فان تصرف) والده في ماله (قبل تملكه وقبضه) ولو فيما وجهه له (اي لولده واقبضه اياه) (ببيع) او هبة (او عتق او ابراء) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان للمير او مشتركا لم يجوز (او اراد اخذه) اي اراد الوالد اخذ ما وجه لولده (قبل رجوعه) في هبة بالقول كرجعت فيها (او) اراد اخذ مال ولده قبل (تملكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او الية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك (بل بعده) اي بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطئ جارية ابنة فاحلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها (وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه) كقيمة متلف وارث جناية لما روى الحلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه ديننا عليه فقال انت ومالك لابيك (الا بنفقت الواجبة عليه فان له مطالبة بها وجبسه عابها) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجيع الابن بدينه في تركته والصدقة

وهي ما قصد به ثواب الآخرة والهدية وهي ما قصد به أكراما وتوددا
ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف
في فصل في تصرفات المريض به بعطية او نحوها (من مرضه غير مخوف
كوجع خرس وعين وصداع) اي وجع راس يسير (فتصرفه لازم كـ) تصرف
الصحيح ولو (صار مخوفاً و) مات منه (اعتباراً بحال العطية لانه اذ ذاك في
حكم الصحيح) وان كان المرض الذي اتصل به الموت (مخوفاً كبرسام)
وهو بخار يرتقي الى الراس ويؤثر في الدماغ فيختل عقل صاحبه (وذات
الجنب) قروح بباطن الجنب (ووجع قلب) ورثة لا تسكن حركتها
(ودوام قيام) وهو البطون الذي اصابه الاسهال ولا يمكنه امساكه (و)
دوام (رعاف) لانه يصفى الدم فتذهب القوة (واول فالج) وهو داء معروف
يرغى بعض البدن (واخر سل) بكسر السين (والحمى المطبقة و) هي
(الربع وما قال طيبان مسلان عدلان انه مخوف) فعطياه كوصية لقوله عليه
السلام ان الله تصدق عايكم عند وفاتكم بثلك اموالكم زيادة لكم في
اعمالكم رواه ابن ماجة (ومن وقع الطاعون ببلده) او كان بين الصفيين
عد التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى او كان من
المقهورة او كان في لجة البحر عند هيجانه او قدم او حبس لقتل (ومن
اخذها الطلاق) حتى تجو (لا يلزم تبرعه لو ارث بشئ ولا بما فوق
الثلث) ولو لاجني (الا باجازه الورثة لها ان مات منه) كوصية لما
تقدم لان توقع التلف من اولئك كتوقع المريض (وان عوفي) من ذلك
(فكصحح) في نقوذ عطياه كلها لعدم المانع (ومن امتد مرضه بجذام
او سل) في ابتدائه (او فالج) في انتهائه (ولم يقطعه بفراش) عطياه
(من كل ماله) لانه لا يخاف تجميع الموت منه كالهرم (والعكس) بان
لزم الفراش (بالعكس) فعطياه كوصية لانه مريض صاحب فراش يمشی
منه التلف (ويعتبر الثلث عند موته) لانه وقت لزوم الوسايا واستحقاقها
وثبوت ولاية قبولها وردھا فان ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت
العطية لانها لازمة وغاء العطية من القبول الى الموت تبع لها ومعاوضة
المريض بثمن المثل من راس المال والمحاباة كعطية (و) تفارق العطية
الوصية في اربعة اشياء احدها انه (يسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية)
لأنها تبرع بعد الموت يوجد دفعة واحدة (ويبدأ بالاول فالاول

في العطية (لوقوعها لازمة (و) الثاني انه (لا يملك الرجوع فيها) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المعطى وتنتقل الى المعطى في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثالث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها (و) الثالث ان العطية لا يعتبر القبول لها عند وجودها (لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فلها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده (و) الرابع ان العطية (يثبت الملك) فيها (اذن) اى عند قبولها كالمهبة لكن يكون مراعا لانا لانهم هل هو مريض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شيء من ماله فتوقفنا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فيقدره (والوصية بخلاف ذلك) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تقدمه واذا ملك المريض من يعق عليه بهية او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لاه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتي عتق وورث

كتاب الوصايا

جمع وصية مأخوذة من وصيت النبي اذا وصاته فالوصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاح الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده ونصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس بإشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت بيته او اقرار ورثة صحت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عايبا و (يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير) عرفا (ان يوصى بالتمس) روى عن ابي بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة (ولا تحوز) الوصية (بأكثر من الثلث لاجنب) لمن له وارث (ولا لوارث بشيء الا باجازة الورثة اسمها بعد الموت) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لي كله قال لا قال فالتشر قال لا قال فالتث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذي وحسنه وان وصى لكل وارث

بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية
 بالثلث فما دون لا يجزئ تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث
 او لوارث (ة) انما (تصح تنفيذا) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت
 او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة (وتكره وصية فقير)
 صرفا (وارثه محتاج) لانه عدل عن اقاربه المحايج الى الاجانب (وتجوز)
 الوصية (بالكل لمن لا وارث له) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما
 زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع (وان لم يف الثلث
 بالوصايا) ولم تجز الورثة (قالتقص) على الجميع (بالقسط) فيتخاصون
 ولا فرق بين متقدمها ومتاخرها والعق وغيره لانهم تساوا في الاصل
 وتفاوتوا في المقدار فوجبت الخاصة كسائل العول (وان اوصى لوارث
 فصار عند الموت غير وارث) كاخ حجب بابن تجدد (صححت) الوصية اعتباراً
 بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له
 (والعكس بالعكس) فمن اوصى لاخيه مع وجود ابنته فبات ابنه بطلت الوصية
 ان لم تجز باقي الورثة (ويستبر) لملك الموصى له المعين الموصى به
 (القبول) بالقول او ما قام مقامه كالهبة (بعد الموت) لانه وقت
 ثبوت حقه وهو على التراخي فيصح (وان طال) الزمن بين القبول
 والموت و (لا) يصح القبول (قبله) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق
 وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى تميم
 او مصطفة مسجد ونحوه او حج لم تستقر الى قبول ولزمت بمجرد الموت
 (ويثبت الملك به) اى بالقبول (عقب الموت) قدمه في الرأية والصحيح
 ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم
 سببه فما حدث قبل القبول من غناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها
 (ومن قبلها) اى الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبض (لم يصح الرد)
 لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون
 هبة منه لهم تعتبر شروطها (وتجوز الرجوع في الوصية) لقول عمر
 يغير الرجل ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالتها
 ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع (وان قال) الموصى
 (ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرو فقدم) زيد (في حياته) اى حياة
 الموصى (فله) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (بعدها) اى بعد حياة الموصى فالوصية (لعمرو) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لدم الشرط في زيد لان قدومه اذا كان بعد ملك الاول واقطاع حق الموصى منه (ويخرج) وصى فوارث لحاكم (الواجب كله من دين و حج وغيره) كزكاة ونذر وكفارة (من كل ماله بعد موته وان لم يوص به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذى (فان قال ادوا الواجب من ثلثي بدى به) اى بالواجب (فان بقى منه) اى من الثلث (شئ) اخذه صاحب التبرع (لتعين الموصى) والا (يفضل شئ) (سقط) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يميز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقى من الواجب شئ تم من راس المال ﴿ باب الموصى له تصح ﴾ الوصية (لمن يصح غلظه) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تعلموا الى اولىائكم معروفا قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والنصرانى وتصح لمكاتبه و مدبره و ام ولده (ولعبده بمشاع كثلته) لانها وصية تضمنت المتق بثلث ماله (ويتفق منه بقدره) اى بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاقل عتق كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه مشاعا ومن جعلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته (وباخذ الفاضل) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث (و) ان وصى (بماية او بمعين) كدار وثوب (لا تصح) هذه الوصية (له) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبده غيره (وتصح) الوصية (بحمل) تحقق وجوده قبلها لجريانها مجرى الارث (و) تصح ايضا (لحل تحقق وجوده قبلها) اى قبل الوصية بان تضعه لاقل من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن يحمل به هذه المرأة (واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثه مونة حجة بعد اخرى حتى ينفذ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قرية فوجب صرفها فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

وما فضل منها فهو لم يحج لانه قصد ارفاقه (ولا تصح) الوصية (لملك)
وجنى (وبمئة وميت) كالهبة لهم لعدم صحة عليهم (فان وصى لحي وميت
يعلم موته فالكل للحي) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد
الوصية للحي وحده (وان جهل) موته (ف) للحي (النصف) من
الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة
الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت نار او عمارتهما ولا لكتب
التورية والايجل ونحوها (وان وصى بماله لابنيه واجنبي فردا) وصيته
(فله التسع) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له اثنان
والاجنبي فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه
فلزيد التسع ولا يدفع له شيء بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو
اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محايج غير وارثين لم يوص لهم فهم
احق به **باب** الوصى به تصح بما يعجز عن تسليمه كالبق وطير
فى هواء **باب** وحمل فى بطن ولبن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى
(و) تصح (بالمعدوم) وصية (بما يحمل حيوانه) وامته (وشجرته ابداء
او مدة معينة) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يقض تسليمها بخلاف بائع
(فان) حصل شيء فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان (لم يحصل منه شيء) بطلت
(الوصية) لانها لم تصادف محلا (وتصح !) ما فيه تقع مباح من (كلب
صيد ونحوه) كحرث وماشية (وزيت متنجس) لغير مسجد (و) للموصى
(له ثلثهما) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس (ولو كثر المال ان لم
تجز الورثة) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثى التركة للورثة وليس
من التركة شى من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم
تصح الوصية (وتصح بمجهول كعب وشاة) لانها اذا صححت بالمعدوم فالمجهول
اولى (ويعطى) الموصى له (ما يقع عليه الاسم) لانه اليقين كالاتفاق
فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم (العرفى) فى اختيار الموفق وجزم
به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة
لانها الاصل (واذا وصى بثلثه) او نحوه (فاستحدث مالا ولو دية)
بان قتل عمداً او خطأ واخذت دية (دخل) ذلك (فى الوصية)
لانها تجب لبيت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويقضى منها دية
ومؤنة تجهيزه (ومن اوصى له بمعين فثلث) قبل موت الموصى او بعده

قبل القبول (بطلت) الوصية لزوال حق الموصى له (وان تلف المال)
 كله (غيره) اى غير المعين الموصى به (فهو للموصى له) لان حقوق الورثة
 لم تتعلق به لتعيينه للموصى له (ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة)
 والا فبقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من
 الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا
 المعين ديناً او غائباً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى
 من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى
 يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانصاء والاجزاء ﴾ الانصاء جمع نصيب
 والاجزاء جمع جزء (اذا اوصى بثلث نصيب وارث معين فله
 مثل نصيبه مضروباً الى المسئلة) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها
 مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل (فاذا
 اوصى بثلث نصيب ابنه) او بنصيبه (وله ابنان فله) اى للموصى له
 (الثلث) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه (وان كانوا ثلاثة) للموصى
 (له الربع) لما سبق (وان كان معهم بنت فله التسعان) لان المسئلة
 من سبعة لكل ابن سمان وللاثنى سهم ويزاد عليها مثل نصيب
 ابن قصير تسعة فالاثنان منها تسعان (وان وصى له بثلث نصيب
 احد ورثته ولم يبين) ذلك الوارث (كان له مثل ما لاقلمهم نصيباً)
 لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه (فمعه ابن وبنت) له (ربع) مثل
 نصيب البنت (ومع زوجة وابن) له (تسع) مثل نصيب الزوجة
 وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثله وبضعف فله ثلاثة امثاله
 وبثلاثة اضعاف فله اربعة امثاله وهكذا (و) ان اوصى (بسهم من
 ماله فله سدس) بمثلة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود
 لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن
 مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله
 عليه وسلم السدس (و) ان اوصى (بشئ او جزء او حظ) او
 نصيب او قسط (اعطاه الوارث ماشاء) مما يتناول لانه لاحد له فى
 اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾
 لا باس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل
 الصحابة رضى الله عنهم (تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

ولو) امرأة او مستورا او حائرا ويضم اليه امين او (عبدًا) لانه
تصح استنابته في الحياة فصح ان يوصى اليه كالحُر (ويقبل) عد غير
الموصى (بأذن سيده) لان مناقبه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه
(واذا اوصى الى زيد و) اوصى (بمسه الى عمرو ولم يزل زيدا
اشتركا) كما لو اوصى اليهما معا (ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله)
موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالوكيلين وان قاب احدهما او
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان ينفرد
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل
اليه (ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم) ليعلم الوصى ما وصى اليه
به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه
والنظر لصغاره) لان الوصى يتصرف بالأذن فلم يجوز الا فيما يملكه
الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)
اليه (في شيء لم يصبر وصيا في غيره) لانه استفاد التصرف بالأذن
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين
فانى الورثة او جمعدوا وتمنر اثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جمعدوا اخرجه مما في يده باطنا وتصح
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خمر والى عدل في دينه (وان
ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه
بتفرقة (لم يضم) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع
ثلاثي حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت
(لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه عليك ملكه بالأذن فلا يكون قابلا
له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار
والكبار ان استمعوا او غابوا (ومن مات بمكان لاحاكم به ولا وصى

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها
من بيع وغيره) لانه موضع ضرورة ويحكته منها فان لم تكن
فن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه نفقته ان نواه لدعاء
الحاجة لذلك

﴿ كتاب الفرائض ﴾

جمع فريضة بمعنى مقروضة اى مقدرة فهى نصيب مقدر شرعا لمستحقه وقد
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانى امره مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رواه احمد والترمذى والحاكم ولفظه
له (وهى) اى الفرائض (العلم بقسمة الموارث) جمع ميراث وهو المال
المخلف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا
وفريضا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره (اسباب
الارث) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها (رحم)
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض
(و) الثانى (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم الاية (و) الثالث (ولاء) عتق لحديث الولاء لحمة كلحمة
النسب رواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والمجمع على توريتهم من
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا
وابن الاخ لا من الام والم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاثان
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة
(والورثة) ثلاثة (ذو فرض وعصبة و) ذو (رحم) وباقى يسانهم واذا
اجتمع جميع المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين (فنوا الفروض عشرة
الزوجان والابوان والجدة والجدة والبنات) الواحدة فاكثر (وبنات الابن)
كذلك (والاخوات من كل جهة) كذلك (والاخوة من الام) كذلك
ذكورا كانوا او اناثا (فلزوج النصف) مع عدم الولد وولد الابن (ومع
وجود ولد) وارث (او ولد ابن) وارث (وان نزل) ذكراً كان او اثنى

واحداً أو متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فأكثر نصف حاليه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث ونحن معه لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلثين) ولكل من الأب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد أو ولد الابن (أي مع ذكر فأكثر من ولد الصلب أو ذكر فأكثر من ولد الابن لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد (ويرثان بالتعصيب مع عدم الولد) الذكر والاثني (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع اماتهما) أي اثنتا الأولاد أو اولاد الابن واحدة كن أو أكثر فمن مات عن أب وبنت أو جد فلبنت النصف وللأب أو الجدة السدس فرضاً لما سبق والباقي تعصيباً لحديث الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر

فصل والجدة لأب وإن علا ب بمحض الذكور (مع ولد أبوين أو ولد (أب) ذكر أو اثني واحد أو متعدد (كأخ منهم) في مقاسمتهم المال أو ما ابت الفروض لانهم تساوا في الأدلاء بالأب فتساوا في الميراث وهذا قول زيد بن ثابت ومن واقفه فجدة واخت له سهمان ولها سهم جد واخ لكل سهم جد واختان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخت للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم وفي جد وجدة واخ للجدة السدس والباقي للجد والأخ مقاسمة والأخ لام فأكثر ساقط بالجدة كما يأتي (فإن قصته) أي الجدة (المقاسمة عن ثلث المال) إذا لم يكن معهم صاحب فرض (أعطيه) أي أعطى ثلث المال للجد واخوين واخت فأكثر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتستوى له المقاسمة والثلث في جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واختين (ومع ذى فرض) كبنت أو بنت ابن أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة يعطى الجدة (بعده) أي بعد ذى الفرض واحداً كان أو أكثر (الاحظ من المقاسمة) كزوجة وجد واخت من أربعة للجد سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم (أو ثلث ما بقي) كام وجد وخمس أخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (أو سدس الكل) كبنت وأم

وجد وثلاثة اخوة (فان لم يبق) بعد ذوى الفروض (سوى السدس)
 كنت وبنت ابن وام وجد واخوة (اعطيه) اى اعطى الجد السدس الباقي
 (وسقط الاخوة) مطلقاً لاسترقاق الفروض التركية (الا) الاخوت (فى
 الاكدرية) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يفضل
 سدس يأخذه الجد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجد
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسهم ، فصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة (ولا يعول) فى مسايل الجد
 غيرها (ولا يفرض لأخت معه) اى مع الجد ابتداء (الا بها) اى بالاكدرية
 واما مسايل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذه نصيبه (وولد الاب)
 ذكر اكان او اثنى واحدا او أكثر (اذا انفردوا) عن ولد الابوين (معه)
 اى مع الجد (كولد الابوين) فيما سبق (فان اجتمعوا) اى اجتمع الاشقاء
 وولد الاب ماذ ولد الابوين الجد بولد الاب فاذا (قاسموه) اخذ عصبه ولد
 الابوين ما بيد ولد الاب) كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي
 للشقيق لانه اقوى تعصياً من الاخ للاب (و) تاخذ (اشاهم) اذا كانت
 واحدة فقط (تمام فرضها) وهو النصف (وما بقى لولد الاب) فجد وشقيقة
 واخ لاب فصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شئ
 فصل في احوال الام (والام السدس مع ولد او ولد ابن)
 ذكر او اثنى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد (او اثنتين) فأكثر من (من اخوة او اخوات) او
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس (و) لها (الثلث
 مع عدمهم) اى عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاختوات
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (و) ثلث الباقي
 وهو فى الحقيقة اما (السدس مع زوج وابوين) فصح من ستة (و) اما
 (الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها) اى مثلاً الصيين فى المستثنين
 وبسيمان بالنراوين والعمرتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمنى بلعان عصبته بعد
 ذكور ولده عصبه امه فى ارث فقط فصل فى ميراث الجدة

(ترث أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب) فقط (وإن علون أمومة السدس) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم وأخبره أبو عبيد والدارقطني (فإن انفردت واحدة منهن أخذته وإن اجتمع اثنتان أو الثلاث) وتحاذين (أي تساوين في القرب أو البعد من الميت) (ف) السدس (بينهما) لعدم المرجح لأحدهما عن الأخرى (و من قربت) من الجدات (ف) السدس (لها وحدها) مطلقا وتسقط البعدي من كل جهة بالقربي (وترث أم الأب و) أم (الجدة معها) أي مع الأب والجدة (ك) ما يرتان (مع الم) روى عن عمر وابن مسعود وأبي موسى وعمران بن حصين وأبي الطفيل رضي الله عنهم (وترث الجدة) المدلية (بقرايتين) مع الجدة ذات القرابة الواحدة (ثلثي السدس) وللأخرى ثلثه (فلو تزوج بنت خالته) فانت بولد (فجدته أم أم أم ولدها وأم أم أبيه وإن تزوج بنت عمته) فانت بولد (فجدته أم أم أم وأم أبي أبيه) فترث بالقرايتين ولا يمكن أن ترث جدة محبة مع ذات ثلاث ﴿ فصل ﴾ في ميراث البنات وبنيات الابن والاخوات (والنصف فرض بنت) إذا كانت (وحدها) بأن انفردت عن يساويها أو يعصها لقوله تعالى فإن كانت واحدة فلها النصف (ثم هو) أي النصف (لبنت ابن وحدها) إذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها أو يعصها أو يحجبها (ثم) عند عدمها (لاخت لابوين) عند انفرادها عمن يساويها أو يعصها أو يحجبها (أو) اخت (لاب وحدها) عند عدم الشقيقة وانفرداها (والثلاثان لثنتين من الجميع) أي من البنات وبنيات الابن أو الشقيقات أو الاخوات لاب (فأكثر) لقوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتي سعد الثلثين وقال تعالى في الاختين فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (إذا لم يعصبن بذكر) بازائهن أو أنزل من بنات الابن عند احتياجهن إليه كما يأتي فإن عصبن بذكر فاللأول ما أبقت القروض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين (والسدس لبنت ابن فأكثر) وإن نزل أبوها تكلمة الثلثين (مع بنت) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله أنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخاري (ولاخت فأكثر لاب مع اخت) واحدة (لابوين)

السدس تكلمة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع عدم مصعب
 فيهما) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة
 فان كان مع احدهما مصعب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الاثنيين (فان
 استكمل الثلثين البنات) بان كن ثنتين فاكثر يسقط بنات الابن ان لم يعصب
 (او) استكمل الثلثين (هما) اى بنت وبنت ابن (سقط من دونهن)
 كبنات ابن ابن (ان لم يعصبهن ذكر بازلتهن) اى بدرجتين (او) نزل
 منهن (من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى اترل
 منه) وكذا الاخوات من الاب (يسقطن) مع اخوات الابوين (اثنتين
 فاكثر) (ان لم يعصبهن اخوهن) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته
 ولا من فوقه (والاخت فاكثر) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكثر
 (ترث بالتصيب ما فضل عن فرض البنت) او بنت الابن (فازيد) اى فاكثر
 فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصابات فى بنت واخت شقيقة واخ
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها
 صارت عصة مع البنت (وللذكر) الواحد (او الاثنى) الواحدة
 او الخثنى (من ولد الام السدس ولاثنين) منهم ذكرين او اثنيين
 او خثنيين او مختلفين (فازيد الثلث بينهم بالسوية) لا يفضل ذكرهم على
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
 اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام $\frac{1}{2}$ فصل فى المحجب وهو
 لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سب الارث من الارث بالكلية او من
 اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا (تسقط الاجداد
 بالاب) لادلائهم به (و) يسقط (الا بعد) من الاجداد (بالاقرب)
 كذلك (و) تسقط (الجدات) من قبل الام والاب (بالام) لان الجدات
 يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة (و) يسقط (ولد الابن
 بالابن) ولو لم يدل به لقربه (و) يسقط (ولد الابوين) ذكرا كان او اثنى
 (باين وابن ابن) وان نزل (واب) حكام ابن المنذر اجماعاً (و)
 يسقط (ولد الاب بهم) اى بالابن وابنه وان نزل والاب (وبالاخ لابوين)
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصة مع البنت او بنت الابن (و) يسقط
 (ولد الام بالولد) ذكرا كان او اثنى (وبولد الابن) كذلك (وبالباب

وابيه وان علا (ويسقط به) اى يابى الاب وان علا (كل ابن اخ و)
كل (عم) وابنه لقرنه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب
حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب المصبات ﴾ من المصب وهو الشد
سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض (وهم كل من لو انفرد لآخذ المال بجهة
واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن
ذى القرض فانه اذا انفرد يأخذه بالقرض والرد فقد اخذه بجهتين (ومع
ذى قرض يأخذ ما بقي) بعد ذوى القروض ويسقط اذا استقرت القروض
التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة (فاقربهم ابن فابنه
وان نزل) لانه جزء الميت (ثم الاب) لان سائر المصبات يدلون به
(ثم الجد) ابوه (وان علا) لانه اب وله ايلاد (مع عدم اخ لابوين
او لاب) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم (ثم ها) اى ثم الاخ لابوين ثم
لاب (ثم بنوها) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان نزلوا
(ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك) فيقدم بنو العم الشقيق
ثم بنو العم لاب (ثم اعمام ابيه لابوين ثم) اعمام ابيه (لاب ثم بنوهم
كذلك) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب (ثم اعمام جده ثم بنوهم
كذلك) ثم اعمام ابي جده ثم بنوهم كذلك وهكذا (لا يرث بنو اب
اعلا) وان قربوا (مع بنى اب اقرب وان نزلوا) لحديث ابن عباس يرفعه
الحقوا القرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى
اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة (فآخ لاب) وابنه
وان نزل (اولى من عم) ولو شقيقا (و) من (ابنه و) اخ لاب اولى
من (ابن اخ لابوين) لانه اقرب منه (وهو) اى ابن اخ لابوين
(او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين) لقرنه (ومع الاستواء)
فى الدرجة كاخوين وعمين (يقدم من لابوين) على من لاب لقوة القرابة
(فان عدم عصبة النسب ورث المتق) ولو اتى لقوله عليه السلام الولاء
لمن اعتق متفق عليه (ثم عصبته) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المتق
ثم عصبته كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع
البنث مثلها (و) يرث (ابنه) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله
تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (و) يرث (الاخ
لابوين) مع اخت لابوين مثلها (و) يرث اخ (لاب مع اخته مثلها)

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساءً فلذكر مثل حظ الانثيين
(وكل عصبية غيرهم) اى غير هؤلاء الاربعة كايين الاخ او الم وابن الم
وابن المتق واخيه (لارث احته معه شيئا) لانها من ذوى الارحام
والعصبية مقدم عليهم (وابنا عم احدهما اخ لام) لليثة (او زوج) لها
(له فرضه) اولا (والباقي) بعد فرضه (لهما) تصيباً فلو ماتت امرأة
عن بنت وزوج هو ابن عم فتركها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين
قلال بينهما اثلاثا (ويبدأ :) ذوى (الفروض) فيعطون فروضهم (وما
بقى للعصبية) لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل عصبية
(ويسقطون) اى العصباء اذا استغرقت الفروض التركية لما سبق حتى
الاخوة الاشقاء (فى الحمارية) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء
للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء
لاستغراق الفروض التركية روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب
وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولا ثم وقعت ثانيا
فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يأمير المؤمنين هب ان ابانا كان حمرا اليست
امنا واحدة فترك بينهم ولذلك سميت بالحمارية ﴿ باب اصول المسائل ﴾
والمول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و (الفروض ستة
نصف وربع وثلث وثلثان وثلث وسدس) هذه الفروض القرآنية وثلث
الباقي ثبت بالاجتهاد (والاصول سبعة) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول
(قصفان) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان اليتيمين
(او نصف وما بقى) كزوج وعم (من اثنين) مخرج النصف (وثلثان)
وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنين وعم (وثلث وما بقى) كام واب
من ثلاثة مخرج الثلث (اوها) اى الثلثان والثلث كاحتين لام واحسين
لغيرها (من ثلاثة) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما (وربع)
وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع (او ثلث وما بقى) كزوجة
وابن من ثمانية مخرج الثمن (او) ربع (مع النصف) كزوج وبنت (من
اربعة) لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع (و) ثلث مع نصف كزوجة
وبنت وعم (من ثمانية) لدخول مخرج النصف فى الثمن (فهذه اربعة)
اصول (لا تعول) لان المول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى
واحد من هذه الاربعة (والنصف مع الثلثين) كزوج واحتين لغير ام

من ستة لباب المخرجين وتقول لسبعة (او) النصف مع (الثلث) كزوج
وام وعم من ستة لباب المخرجين (او) النصف مع (السدس) كبت وام
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس (او هو) اى السدس (ومابقى)
كام وابن (من - تـ) مخرج السدس (وتقول) الستة (الى عشرة شفعا
ووترا) فتقول الى سبعة كزوج واخت لغير ام وجدة ولثمانية كزوج وام
اخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة
كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها
(والرابع مع الثلثين) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لباب المخرجين
(او) الرابع مع (الثلث) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك (او)
الرابع مع (السدس) كزوج وام وابن (من اثني عشر) للتوافق
(وتقول) الاثنا عشر (الى سبعة عشر وترا) فتقول لثلاثة عشر كزوج
وبنتين وام ولحمة عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث
زوجات وخجدين واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتسمى ام الارامل
وام الفروج (والثن مع سدس) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين
لتوافق المخرجين (او الثمن مع (ثلثين) كزوجة وبنتين واخ شقيق (من
اربعة وعشرين) للبابين (وتقول) مرة واحدة (الى سبعة وعشرين)
ولذلك تسمى الخيلة كزوجة وابوين وابنتين وتسمى المنبرية (وان بقى بعد
الفروض شئ ولا عصة) معهم (رد) الفاضل (على كل) ذى (فرض
بقدره) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض (غير
الزوجين) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه
واحدا اخذ الكل فرضا وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات
فبالسوية وان اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد
السهام الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنتين وام واخ لام
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او
زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسئلة الرد فان اقسم كزوجة وام
واخوين لام والا ضربت مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية كزوج وجدة
واخ ثم اصل مسئلة الزوج من اثنتين له واحد يبقى واحد على مسئلة
الرد اثنتين لا يقسم فتضرب اثنتين فى اثنتين فتصح من اربعة للزوج
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم  بلب التصحيح والمتساخات وقسمة

التركات في الصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر (اذا
انكسر سهم فريق) اي صنف من الورثة (عليهم ضربت عددهم ان
يأين سهامهم) كثلث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة
لا تنقسم وتباين فتضرب عددهن في اصل المسئلة ثلاثة فتصح من تسعة لكل
اخت سهمان وللم ثلاثة (او) تضرب (وقته) اي وفق عددهم (ان
واقفه) اي عدد سهامهم (بحزء كثلث ونحوه) كربع ونصف وثلث
(في اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه) المسئلة كزوج
وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام
الاخوات منها اربعة توافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة في سبعة
تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان (ويصير
للو احد) من الفريق المنكسر عليه (ما كان لجماعته) عند التباين
كثلث الاول (او) يصير لواحداهم (وقته) اي وفق ما كان لجماعته
عند التوافق كثلث الثاني وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت
بين كل فريق وسهامه وثبت المباين ووفق الموافق ثم تنظر بين
المتباينات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء
السهم تضربه في المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ منه تصح كجديتين وثلاثة
اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستة وتصح من ستة
وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة في فصل في
والمساخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير
او القل وفي الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم
تركته (اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان
ورثوه) اي ورثه ورثة الثاني (كالاول) اي كما يرثون الاول (كاخوة)
اشقا او لاب ذكور او ذكور وامات ماتوا واحدا بعد واحد حتى
بقي ثلاثة مثلاً (فاقسمها) اي التركة (على من بقي) من الورثة ولا
تلتفت للاول (وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون
فصح) المسئلة (الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته) وهي عدد
بنيه (وصحح المنكسر كما سبق) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم
مات الاول عن ابنين ثم الثاني عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة
الاولى من ثلاثة ومسئلة الثاني من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث

من ثلاثة وسهمه يباينها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يباينها
والاثنان داخلة في الاربعة وهي تباين الثلاثة فقصربها فيها تبلغ اثني
عشر تقصربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح للاول اثنا عشر
لابنيه والثاني اثنا عشر لابنيه اثلاثة وللثالث اثنا عشر لابنيه الاربعة
(وان لم يرثوا الثاني كالاول) فان احتاف ميراثهم منها (صححت)
المسئلة (الاولى) لليت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعلمت
مسئلة الثاني (وقسمت اسهم الثاني) من الاول (على) مسئلة (ورثته
فان اقتسمت محضا من اصلها) كرجل خلف زوجه وبنتا واخا ثم
ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية
وسهام البنت منها اربعة ومثلتها ايضا من اربعة فصحتا من
الثمانية لزوجة ابياهما سهم ولزوجها سهم ولبنتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة
من اخيه وسهم مها (وان لم تقسم) سهام الثاني على مسئلته (ضربت
كل الثانية) ان يابنتها سهام الثاني (او) ضربت . وفقها للسهم) ان
واقفتها (في الاولى) فما بلغ فهو الجامعة (ومن له شيء منها) اي من
الاولى (قاضيه فيما ضربته فيها) وهو الثانية عند التباين او وفقها عند
التوافق (ومن له من الثانية شيء قاضيه فيما تركه الميت) الثاني اي في
عدد سهامه من الاولى عند النباية (او وفقه) عند الموافقة ومن يرث
منهما تجمع ماله منهما فما اجتمع (فهو له) مثل الموافقة ان تكون الزوجة
اما للبنت الميتة في المثال السابق قصير مسئلتها من اثني عشر توافق
سهامها الاربعة من الاولى اربع فقصرب ربيعها ثلاثة في الاولى وهي ثمانية
تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثلاثة وفق الثانية
بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة
وللاخ من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد
في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية اثنان وللمتاهة ستة ومثال النباية
ان تقوت البنت في امثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها
تعمل لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فقصربها في الاولى تكن مائة
واربعة للزوجة من الاولى سهم في اثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية
سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة ثمانية فيجمع لها احد وعشرون
واللاخ في الاولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شيء له من الثانية

وللزوج من التايه ثلاثة في اربعة باثى عشر ولبنتها من الثانية ثمانية في اربعة باثين وثلاثين (وتعمل في الميت (الثالث فاكثر عملك في) الميت (الثاني مع الاول) قسّم الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسّمها على مسئلته فان انقسمت لم تنجح لضرب وتقسّم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسئلة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فاكثر $\frac{1}{3}$ فصل $\frac{1}{3}$ في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم (اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء) كنصف وعشر (فله) اى فلذلك الوارث من التركة (كنسبته) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين انسان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلها كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القرايط فهم في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر : باب ذوى الارحام $\frac{1}{3}$ وهم كل قريب لبس بذي فرض ولا عصبه و (يرتون بالتزليل) اى بتزليلهم منزلة من ادلوا به من الورثة (الذكر والاثني) منهم (سواء) لانهم يرتون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم ككولد الام (فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات) مطلقاً (كامهاتهن وبنات الاخوة) مطلقاً كابائهن (و) بنات (الاعمام لابوين او لاب) كابائهن (وبنات بنهم) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كابائهن (وولد الاخوة لام كابائهم والاخوال والحالات وابو الامه ككلام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هى احدها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واخاتها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث (بفرض او نصيب) لمن ادلى به) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

قسمت المال بين من يدلون به فاحصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان
بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم (فان ادلى
جماعة بوارث) بفرض او تعصيب (واستوت منزلتهم منه بلاسق كاولاده
فصبيه لهم) كازنهم منه لكن الذكر كالانثى (فان وبنت لاخت مع بنت
لاخت اخرى) لهذه المفردة (حق) اى ارث (امها وللاوليين حق
امهما) سوية بينهما (وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه) اى مع من
ادلوا به (كيت اقسوا ارثه) على حسب منازلهم منه (فان خلف ثلاث
خالات متفرقات) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام (وثلاث
عمات متفرقات) كذلك (فالتك) الذى كان للام (للحالات احاسا)
لانهن يرثن الام كذلك (والثان) اللذان كما للاب (للعمات احاسا)
لانهن يرثنه كذلك (ونصح من خمسة عشر) للاجترأ باحدى الحستين
لتماثلهما واضربها فى اصل المسئلة ثلاثة . للحالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة
ولتى لاب سهم ولتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة
ولتى من قبل الاب سهمان ولتى من قبل الام سهمان (وفى ثلاثة احوال
مترقبين) اى احدهم شقيق الام والآخر لايها والآخر لامها (لذى
الام السدس) كما يرثه من اخته لو ماتت (والبقى لذى الابوين) وحده
لانه يسقط الاخ لاب (فان كان معهم) اى مع الاخوال (ابو ام اسقطهم)
لان الاب يسقط الاخوة (وفى ثلاث بنات عمومة مترقبين) اى بنت عم
لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام (المسال لتى للابوين) لقيامهن مقام
الابوين فبنت العم لابوين بمزلة ايها (وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال
بين المدلى بهم كاهم احياء) فاحصا لكل واحد (من المدلى بهم) اخذه
المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه (وان سقط بعضهم ببعض عملت
به) فعممة وبنت اخ المسال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ
ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان احتافت الجهة فيترد بعيد حتى
يلحق بوارث سقط به اقرب اولاً (والجهات) التى ترث بها ذوا الارحام
الثلاثة (ابوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب
والجد (وامومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والخالات واعمام
الام واعمام ايها وامها وعمات الام وعمات ايها وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها (وبسوة) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن
ومن ادلى بقرابتين ورث بهما وزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا
بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى
سبعة كخالة وبتى احنين لابوين وبتى احنين لام لخالة سهم وبتى احنين
لابوين اربعة وبتى احنين لام سهمان ﴿ باب ميراث الحمل ﴾ يفتح
الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبل
(و) ميراث (الحنئ المشكل) الذى لم تنضج ذكورته ولا انوثته (من
خلف ورثة فيهم حمل) يرثه (فطلبوا القسمة وقف للحمل) ان اختلف
ارثه بالذكورة والانوثة (الاكثر من ارث ذكرين او اثنتين) لان وضعهما
كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شئ فى زوجة حامل وابن
للزوجة الثمن وللابن ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر
وتصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب
اثنتين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عابلا لسبعة وعشرين ولللاب السدس
كذلك وللأم السدس كذلك (فاذا ولد اخذ حقه) من الموقوف (ومابقى
فهو لمستحقه) وان اعوز شئ بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع
على من هو بيده (ومن لا يحجبه) الحمل (ياخذ ارثه) كاملا (كالجدة)
فان فرضها السدس مع الولد وعدمه (ومن يقصه) الحمل (شيئا) يعطى
(اليقين) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي (ومن
سقط به) اى بالحمل (لم يعط شيئا) للشك فى ارثه (ويرث) المولود
(ويورث ان استهل صارخا) لحديث ابى هريرة مرهوطا اذا استهل المولود
صارخا ورث رواه احمد وابو داود (او عطس او بكى او رضع او تنفس
وطال زمن التنفس او وجد) منه (دليل) على (حياته) حركة طويلة
او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة (غير حركة) قصيرة
(واختلاج) لعدم دلتاهما (على الحياة المستقرة) وان ظهر بعضه
فاستهل (اى صوت) ثم مات وخرج لم يرث (ولم يورث كمالو لم يستهل
(وان جهل المستهل من التوأمين) اذا استهل احدهما دون الاخر ثم
مات المستهل وجهل وكانا ذكراً واثنى (واختلف ارثهما) بالذكورة
والانوثة يعين بقرعة (كما لو طلق احدى نسائه ولم تعلم عينها وان لم
يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الجنين بغير قرعة لعدم

الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حل منه لم يرته لحكمنا بإسلامه قبل
وضعه ويرث صغير حكم بإسلامه بموت احد ابويه منه (والختى) من له
شكل ذكر رجل وفرج امرأة او قنب في مكان الفرج يخرج منه البول
ويعتبر امرء ببوله من احد الفرجين فان بال منهما قبسقه فان خرج منهما
مما اعتبر أكثرهما فان استويا فهو (المشكل) فان رجي كشفه لصغر اعطى
ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته ببنات لحينه او اماً من
ذكره او تظهر انوثيته بمحض او قنك ثدى او امناً من فرج فان مات
او بلغ بلا اماره (يرث نصف ميراث ذكر) ان ورث بكونه ذكراً
قط كولد اخ او عم حتى (ونصف ميراث اتي) ان ورث بكونه اتي
قط كولد اب حتى مع زوج واخت لاوين وان ورث بهما متفاضلا
اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثة وتنظر
بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد يقسم على كل منهما وقضيه في
اثنين عدد حالي الختى ثم من له شيء من احدى المسئلتين فاضربه في
الاخرى او وقفها قابن وولد حتى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثة
من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما في الاخرى كان الحاصل ستة
فاضربها في اثنين فصح من اتي عشر للذكر سبعة وللختى خمسة وان صالح
الختى من معه على ماوقف له صح ان صح تبرعه ﴿ باب ميراث المفقود ﴾
وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت (من خفي خبره باسر
او سفر غلبه السلامة كنجارة) وسياحة (انتظر به عام تسعين سنة منذ
ولد) لان الغالب انه لايمش أكثر من هذا وان قد ان تسعين اجتهد
الحاكم (وان كان غلبه الهلاك كمن غرق في مركب فلم قوم دون قوم
او فقد من بين اهله او في مفازة مهلكة) كدرب الحجاز (انتظر به عام
اربع سنين منذ تلف) اى قد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين
والتجار فاقطع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا
لم يقطع خبره الى هذه الغاية (ثم يقسم ماله فيهما) اى في مسئلتى غلبة
السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم
ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به (فان مات مورثه في
مدة التبرص) السابقة (اخذ كل وارث اذا) اى حين الموت (اليقين)
وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته (ووقف مابقى)

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسئلة حياته ومسئلة موته وحصل اقل
عدد ينقسم على كل منهما فياخذ وارث منهما لا ساقط في احدهما اليقين
(فان قدم) المفقود (اخذ نصيبه) الذي وقف ماله (وان لم يات) اى
ولم تعلم حياته حين موت مورثه (فحكمه) اى حكم ما وقف له (حكم
ماله) الذى لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه ويتفق على زوجته منه مدة
تربصه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره (ولباقى الورثة ان
يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقسمونه) على حسب ما يتفقون
عليه لانه لا يخرج عنهم ﴿ باب ميراث الفرق ﴾ جمع غريق وكذا
من خفي موتهم فلم يعلم السابق منهم (اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم
او غرق او غربة او نار) معافلا توارث بينهما (و) ان (جهل السابق
بالموت) او علم ثم نسي (ولم يختلفوا فيه) بان لم يدع ورثته كل سبق موت
الآخر (ورث كل واحد) من الفرق ونحوهم (من الآخر من تلاد
ماله) اى من قديمه وهو بكسر التاء (دون ما ورثه منه) اى من الآخر
(دفعا للدور) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولا
ويورث الآخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالثاني
كذلك فى اخوين احدهما مولى زيد والآخر مولى عمر وماتا وجهل
الحال يصير مال كل واحد لمولى الآخر وان ادعى كل من الورثة سبق
موت الآخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا ﴿ باب ميراث اهل الملل ﴾
جمع مله بكسر الميم وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف
الدين (لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء) لحديث جابر ان النبى صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده او امته رواه
الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث (ولا
يرث) الكافر المسلم الا بالولاء) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم
ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق
(و) اختلاف الدارين ليس بمناعة (يتوارث الحربى والذمى والمستامن)
اذا اتحدت اديانهم لعموم التصوص (واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع
اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى) لقوله عليه السلام لا يتوارث
اهل ملتين شتى (والمرتد لا يرث احدا) من المسلمين ولا من الكفار لانه
لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان (وان مات) المرتد

(على رده قتاله في) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو مياين لدين اقراره (ويرث
المجوس بقرابتهين) غير محجوبتين في قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا
او تحاكموا اليها قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهي اخته بان وطئ ابوه
ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا
(وكذا حكم المسلم يطأ ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت
النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كاه وبنته وبنت اخيه (ولا)
ارث (بعقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخته
من الرضاع (باب ميراث المنفقة) رجما او باينا يتهم فيه بقصد
الحرمان (من ابان زوجته في محنته) لم يتوارثا (او) ابنتها في (مرضه
غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حل العلاق (او) ابنتها في
مرضه (الخوف ولم يميت به لم يتوارثا) لاقطاع النكاح وعدم التهمة (بل)
يتوارثان (في طلاق رجعي لم تنقض عدته) سواء كان في المرض او الصحة
لان الرجعية زوجة (وان ابنتها في مرض موته الخوف متهما بقصد
حرمانها) بان ابائها ابتداء او سألته اقل من ثلاث فطلقها ثلاثا (او علق
ابنتها في محنته على مرضه او) علق ابنتها (على فعل له) كدخوله الدار
(فعله في مرضه) الخوف (ومحوه) كما لو وطئ عاقل حماته بمرض موته
الخوف (لم يرثه) ان ماتت لقصصه نكاحها (ورثه) هي (في العدة
وبعدها) لقضاء شتم رضى الله عنه (ما لم تتزوج او ترتد) فيسقط ميراثها
ولو اسلمت بعد لانها فتمت باختيارها ما يشافي نكاح الاول ويثبت الارث
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت في
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه (باب الاقرار بمشاركته في الميراث اذا
اترك كل الورثة) المكسفين (ولو اياه) اي الوارث انقر (واحد)
منفرد بالارث بوارث الميت (من ابن او محو) (وصدق) انقر به (او
كان) المقر به (صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول النسب ثبت نسبه) بشرط
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزع انقر في نسب المقر به
(و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته
ودعاويه وغيرها فكذلك في النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان وراثا
(وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ المتفاضل بيده او ما في يده ان

اسقطه فلو اقر (احد ابيه باخ مثله) اى مثل المقر (فله) اى للمقر به
 (ثلث ما بيده) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق اكثر من
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به (وان اقر باخت
 فلها خمسة) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى اكثر من خمس المال وذلك
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفع لها وان اقر ابن ابن
 بابن دفع له كل ما بيده لانه يحجب وطريق العمل ان تضرب مسألة
 الاقرار او وقفها فى مسألة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار
 فى مسألة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسألة الانكار فى مسألة
 الاقرار او وقفها ولمقر به ما فضل ﴿ باب ميراث القتائل والمبعض
 والولاء ﴾ يفتح الولاء والمد اى ولاء الصاغة (فمن انفرد بقتل
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سياً) كخز بئر تمديدا ونصب
 سكين (بلا حق لم يرثه ان لزمه) اى القتائل (قود او دية
 او كفارة) على ما يأتى فى الجنائيات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطايه واحمد (والمكلف
 وغيره) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا (سواء) لمعوم ماسبق
 (وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا) اى غير ردة (او ببغى) اى
 قطع طريق لثلاث يشكر مع ما يأتى (او) ؛ (صيالة او حراية او شهادة
 وارثه) بما يوجب القتل (او قتل العادل الباغى وعكسه) كقتل
 الباغى العادل (ورثه) لانه فعل ماذون فيه فلم يمنع الميراث (ولا يرث
 الرقيق) ولو مدبرا او مكاتباً او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيد
 وهو اجنبى (ولا يرث) لانه لا مال له (ويرث من بعضه حر ويورث
 ويحجب بقدر ما فيه من الحرية) لقول على وابن مسعود وكعبه
 وارثه بحريته لورثته فان نصفه حر وام وعم حران للابن نصف
 ماله لو كان حراً وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للام (ومن اعتق
 عبداً) او امة او اعتق بعضه فمضى الى الباقي او عتق عليه برحم او
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة (فله عليه الولاء) لقوله
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه
 لانه ولى نعمتهم وبسيه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث

ذو الولاء مولاء (وان اختلف دينهما) لما تقدم فيرث المعتق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبته بعده الاقرب فالاقرب على ما سبق (ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن) اى بائسرن عتقه او عتق عليهن بنحو كتابة (او اعتقه من اعتقن) اى عتيق عتيقهن او اولادهن لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولا من اعتقن والكبر يضم الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقص ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسئلة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاخطاؤا فيها

كتاب العتق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق (وهو من افضل القرب) لان الله تعالى جملة كفارة القتل والوطي في نهار رمضان والايمان وجملة النبي صلى الله عليه وسلم فكأ كما لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل (ويستحب عتق من له كسب) لانفعاله به (وعكسه بكمه) فيكره عتق من لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك وكناياته نحو خلينك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لى عليك وانت لله او مولاي وملكتك نفسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضونا بعتقه ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح مطلقا بشرط فيعتق اذا وجد (ويصح تعليق العتق بموت وهو التدبير) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بابطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبه وبه ورثه

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فبقدره ﴿ باب
الكتابة وهي ﴾ مشتقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نجومها وشرعا
(بيع) سيد (عبده نفسه بمال) معلوم يصح السلم فيه (موجل في ذمته)
باجلين فاكثرا (وتسن) الكتابة (مع امانة السيد وكسبه) لقوله تعالى
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا (وتكره) الكتابة (مع عدمه) اي عدم
الكسب لئلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز
التصرف وتنقذ بكتابتك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا اديت
فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراه منه سيده عتق وعتلك كسبه وضمه
وكل تصرف يصلح ماله كبيع واجارة (ويجوز بيع المكاتب) لقصة بريرة
ولانه فن ماقى عليه درهم (ومشتريه يقوم مقام مكاتبه) بكسر الهمزة (فان
ادى) المكاتب للمشتري ما بقي من مال الكتابة (عتق وولاؤه له) اي
للمشتري (وان عجز) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه
لمن كاتبه او اشتراه (طاقا) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فليده
الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لئلا يبيع
عرضه ويجب على السيد ان يودي الى من وفى كتابته ربعها لما روى
ابو بكر باسناده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واتوهم
من مال الله الذي اتاكم قال ربع الكتابة وروى موقوفا على علي
﴿ باب احكام امهات الاولاد ﴾ اصل ام امهة ولذلك حمت على
امهات باعتبار الاصل (اذا اولد حرامته) ولو مدبرة او مكاتبه (او)
اولد (امة له ولغيره) ولو كان له حزة يسير منها او امة لولده
كلها او بعضها ولم يكن الابن وطنها قد (خلق ولده حرا) بان حماه به
في ملكه (حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خاق الانسان ولو خنيا
(لا) بالقاء (مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق موته
من كل ماله) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امته
قولدت فهي معتقة عن در منه رواه احمد وابن ماجه وان اصابها في
ملك غيره نكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصر ام ولد
ومن ملك امة حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد وبعثه (واحكام ام
الولد) كـ (احكام الامه) القن (من وطئ وخدعة واجارة ونحوه
كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا) لا في قتل الملك في رقبتها

ولا بما يراد له) اى لقل الملك فالاول (كوقف وبيع) وهبة وجعلها صدقا ونحوه (و) الثانى كـ (رهن و) كذا (نحوها) اى نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبيع ولا يوهب ولا يورث يستمتع منها السيد مادام حيا فاذا مات ففي حرة رواه الدارقطني وتصح كتابتها فان ادت في حياته عقت وما بقي بيدها لها وان مات وعليها شئ عقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم القدا او ارش الجاية وان قلت سيدها عمدا او خطأ عقت وللورثة القصاص في العمدا او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على فقها ان عدم كسها

﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لمة الوطى والجمع بين الشئيين وقد يطلق على المقد فاذا قالوا نكح فلاة او بنت فلان ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امراته لم يريدوا الا الجماعه وشروط عقد ينسب فيه لفظ النكاح او تزويج في الجملة والمقود عليه منفعة الاستمتاع (وهو سنة) لدى شهوة لا يخاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء رواء الجماعه ويباح لمن لاشهوة له كامين والكبير (وقوله مع الشهوة افضل من نوافل العادة) لاشتماله على مصالح كثيرة كتحصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل السل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له نوافل العادة افضل له (ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اغفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين التقادر على الاغراق والعاجز عنه ولا يكتفى برة بل يكون في مجموع العمر ومحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح امير اسير (ويسن نكاح واحدة) لان الزيادة عليها تعريض المحرم

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم (دينة)
 لحديث ابى هريرة مرفوعا تنكح المرأة لاربع مالهها ولحسبها ولجمالها ولدينها
 فانظر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (اجنية) لان ولدها يكون
 انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطعة الرحم (بكر)
 لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك متفق عليه
 (ولود) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس يرفعه تزوجوا
 الودود الولود فاني مكاثركم بالامم يوم القيمة رواه سعيد (بلا ام)
 لانها ربما افسدتا عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره (و)
 يباح (له) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته (نظر
 ما يظهر غالبا) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب
 احدكم امرأة فقد ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليفعل
 رواه احمد وابو داود (مرارا) اى يكرر النظر (بلا خلوة) ان
 امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك ورأس وساق
 من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته واشاهد ومعامل
 نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها لحاجة ولطيب ونحوه
 نظر ولس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة ورجل الى
 ماعدى ما بين سريرة وركبة ويحرم خلوة ذكر غير محرم بامرأة (ويحرم
 التصريح بخطبة المعتدة) كقوله اريد ان اتزوجك لفهوم قوله تعالى
 لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة (من
 وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض) فيباح لما تقدم ويحرم
 التعريض كالتصريح للرجية (ويباحان لمن ابانها بدون الثلاثة) لانه
 يباح له نكاحها في عدتها (كرجعته) فان له رجعتها في عدتها (ويحرم
 اى التصريح والتعريض (منها على غير زوجها) فيحرم على الرجية ان
 تجيب من خطبها في عدتها تصرحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها
 اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح (والتعريض انى في مثلك
 لراغب ونحوه) اذا كانت بائنا (ما يرغب عنك ونحوها) كقوله لا تقوتبني
 بنفسك وقولها ان قضى شئ كان (فان اجاب ولى بحيرة) ولو تعريضاً
 لمسلم (او اجابت غير المجبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها) بلا اذنه
 لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح

او يترك رواء البخاري والنسائي (وان رد) الخاطب الاول (او اذن)
 او ترك او استأذن الثاني الاول فسكت (او جهل الحال) بان لم يعلم
 الثاني الجابة الاول (جاز) للثاني ان يخطب (ويسن القيد يوم الجمعة
 مساء) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن
 ان يخطب قبله (بخطبة ابن مسعود) وهي ان الحمد لله نحمده ونستعينه
 ونستغفره وننتوب اليه ونعوذ بالله من شرور اهلنا وسيئات اعمالنا
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لتزوج بارك
 الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خير وعاقبة فاذا زفت اليه قال
 اللهم اني اسئلك خيرا وخيرا ما جيلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
 ما جيلتها عليه في فصل واركانه في اي اركان النكاح ثلاثة احدها
 الزوجان الحاليان من الموانع كالمتمدة (و) الثاني (الايجاب) وهو اللفظ
 الصادر من الولي او من يقوم مقامه (و) الثالث (القبول) وهو اللفظ
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه (ولا يصح) النكاح (بمن يحسن)
 اللغة (العربية بغير لفظ زوجت او اكحت) لاهما المفضلان المذنان ورد
 بهما القرآن ولامته اعتقتك وجعت عتقتك صدقتك ونحوه لقصة صفة
 (و) لا يصح قبول الا بلفظ (قلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت
 او قلت) او رضيت ويصح النكاح من هازل وتبئة (ومن جهلها) اي
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية لم يلزمه تعليمها وكفاها معناه الخاص
 لكل لسان لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعب بتلاوته
 وينقد من اخرس بكتابة واسارة مفهومة (فن تقدم القبول) على
 الايجاب (لم يصح) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتي وجد قبله لم
 يكن قبولا (وان تاخر) اي تراخى القبول (عن الايجاب صح ما دام في
 المجلس ولم يتشاغلا بما يقصمه) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس
 حكم حالة العقد (وان تفرقة قبله) اي قبل القبول او تشاغلا بما يقصمه
 عرفا (بطل) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اعشى عليه قبل
 القبول لان نام في فصل وله شروط في ازمة (احدها تعيين
 الزوجين) لان المقصود في النكاح التعيين فلا يصح بدوه كزرجتك بنى
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجتها ابك وله بنون (فن اشار

الولى الى الزوجة او سماها) باسمها (او وصفها بما تميز به) كالطويلة او
 الصغيرة صح النكاح لحصول التميز (او قال زوجتك بنتى وله) بنت
 (واحدة لا أكثر صح) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سعى
 له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها اياها لم يصح **فصل** في الشرط
 الثاني (رضاهما) فلا يصح ان اكره احدهما بغير حق كالبيع (الا البالغ
 المجنون) فيزوجه ابوه او وصيه في النكاح (و) الا (المجنونة والصغير
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب) اذا تم لها تسع سنين (فان الاب ووصيه في
 النكاح يزوجاهم بغير اذنهم) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنهم (كالسيد
 مع امائه) فيزوجهن بغير اذنهن لانه يملك منافع بضعهن (و) كالسيد مع
 (عبده الصغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوج باقى الاوليا)
 كالجد والاخ والعم (صغيرة دون تسع) بحال بكرة كانت او ثيبا (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه في النكاح (صغيرا) الا الحاكم لحاجة (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه فيه (كيرة عاقلة) بكرة او ثيبا (ولا بنت تسع)
 سنين كذلك (الا باذنهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر اليتيمة في
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذن بنت تسع
 معتبر لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواه احمد
 ومغناه في حكم المرأة (وهو) اى الاذن (صحات البكر) ولو فحكت او
 بكت (ونطق الثيب) بوطى في القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح
 الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف
 اذننا قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر في استيذان تسمية الزوج على وجه
 تقع به المعرفة **فصل** في الشرط (الثالث الولي) لقوله عليه
 السلام لا نكاح الا بولي رواه الحنفية الا النسائي وصححه احمد وابن معين
 (وشروطه) اى شروط الولي سبعة (التكليف) لان غير المكلف يحتاج لمن
 ينظر له فلا ينظر لغيره (والذكورية) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها
 ففي غيرها اولى (والحرية) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففي غيره اولى
 (والرشد في العقد) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال
 فرشد كل مقام بحسبه (واقفاق الدين) فلا ولاية لكافر على مسلم ولا
 نصراني على مجوسية لعدم التوارث بينهما (سوى ما يذكر) كام ولد
 لكافر اسلمت وامة كافرة لمسلم والسلطان يزوج من لا ولي لها

شرط

شرط

من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوج امته اذا تقرر ذلك (فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم ابو المراته) الحرية (في انكاحها) لانه اكمل نظرا واشد شفقة (ثم وصيه فيه) اى فى النكاح لقيامه مقامه (ثم جدها لاب وان علا) لانه له ايلادا وتصيبا فاشبهه الاب (ثم ابنها ثم بنوه وان تزلوا) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها لما اتفقت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبها فقالت يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر (فزوج رسول الله فزوجه رواء النسائى) (ثم اخوها لابوين ثم لاب) كالليث (ثم بنوها كذلك) وان تزلوا يقدم من لابوين على من لاب ان استوا فى الدرجة الاقرب فالاقرب (ثم عمها لابوين ثم لاب) لما تقدم (ثم بنوها كذلك) على ماسبق فى الميراث (ثم اقرب عصبية نسب كالارث) واحق عصبية بعد الاخوة بالميراث احقهم بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك مشعر بمظنته وهو القرابة (ثم المولى المتم) بالعتق لانه يرثها ويقل عنها (ثم اقرب عصبية نسباً) على ترتيب الميراث (ثم) ان عدموا فعصبية (ولاء) على ما تقدم (ثم السلطان) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من الامير فى هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان فى مكانها فان تميز وكلت وولى امه سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاه من ام ولا خال ونخلوه من ذوى الارحام (فان عضل) الولي (الاقرب) بان منها كفواً رضيت و رغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر (او لم يكن) الاقرب (اهلا) لكونه طفلا او كافرا او فاسقا او عبدا (او غاب) الاقرب (غيبة متقطعة لا تقطع الا بكلفة ومشقة) فوق مسافة القصر او جهل مكانه (زوج الحرية) الولي (الا بعد) لان الاقرب هنا كالمعدوم (وان زوج الا بعد او) زوج (اجنسي) ولو حاكما (من غير عذر) للاقرب (لم يصح) النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب لا يعلم انه عصبية او انه صار او عاد اهلا بعد مناف صح النكاح استحبابا للاتصل ووكيل كل ولى يقوم مقامه غايبا وحاضرا بشرط اذنها للوكيل

بعد توكيله ان لم تكن حيرة ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه ويقول
 الولي او وكيله لو كـل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويقول وكيل
 الزوج قبله فلان او لموكله فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنه
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد ويكنى زوجت فلانا فلانة
 وكذا ولي عاقلة تحل له اذا تزوجها باذنها كفي قوله تزوجتها في فصل في
 الشرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى عنه ابن عباس ايضا (فلا يصح)
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الغرض اعلان النكاح
 (ذكرين مكلفين سعيين ناطقين) ولو انهما ضريران او عدوا الزوجين
 ولا يبطله تواصل بكتانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها
 والاحتياط الاشهاد فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده
 (وليست الكفائة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض
 واجتباب النواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية
 ويسار بحسب ما يجب لها (شرطا في صحته) اي صحة النكاح لامر النبي
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تنكح اسامة بن زيد فكنحها بامرهم
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب عفيفة بطاجر او عربية
 بعجمي) او حرة بعبد (فلن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عليهم اجمعين وخيار الفسخ
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصة او بما يدل على رضاها من قول او
 فعل في باب المحرمات في النكاح وهن ضربان احدهما من تحرم على
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جدة) من قبل الام او الاب
 (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبناتها)
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفلان)
 وارثة كانت اولا لعموم قوله تعالى وبناتكم (وكل اخت) شقيقة كانت
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنها) اي بنت الاخت
 مطلقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان نزلت لقوله تعالى وبنات الاخت
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبنات الاخ (وكل عمة وخالة

تفريع

توضيح

وان علنا (من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعما تكم وخالاتكم
(والملاعة على الملاعن) ولو اكدب نفسه فلا تحل له بشكاح ولا ملك
عين (ويحرم بالرضاع) ولو محرما (ما يحرم بالنسب) من الاقسام
السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق
عليه (الا ام اخته) وام اخيه من رضاع (و) الا (اخت ابنه) من
رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابى المرتضع واخيه من نسب ولا
ام المرتضع واخته من نسب على ابى المرتضع وابنه الذى هو اخو المرتضع
لانهن فى مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب (ويحرم) بالمصاهرة
(بالعقد) وان لم يحصل دخول ولا خلوة (زوجة ابيه) ولو من رضاع
(و) زوجة (كل جد) وان علا لقوله تعالى ولا تسكحوا مانسكح آباؤكم
من النساء (و) تحرم ايضا بالعقد (زوجة ابنه وان زل) ولو من
رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم (دون بناتهن) اى بنات حلائل
آبائه وابنائهن (و) دون (امهاتهن) فحصر له ربيبة والده وولده وام
زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (وتحرم)
ايضا (ام زوجته وجداتها) ولو من رضاع (بالعقد) لقوله تعالى
وامهات نسائكم (و) تحرم ايضا الرباب وهن (بنتها) اى بنت
الزوجة (وبنات اولادها) الذكور والاناث وان تزلى من نسب او
رضاع (بالدخول) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن (فان بانت الزوجة) قبل الدخول ولو بعد الخلوة
(او ماتت بعد الخلوة ايجن) اى الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها
وبنتها وحرمت على ابيه وابنه **فصل** فى الضرب الثانى من
المحرّمات (وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها) اى بنت
اخت معتدته وبنت اخت زوجته (وعمتها وخالتها) وان علنا من نسب
او رضاع وكذا بنت اخيها وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها
او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام
لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابى هريرة
ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة
شخص وبنته من غيرها ولو فى عقد فان طالقت (المرأة) وفرغت العدة

البحن) اى اختها او عمها او خالتها او نحوهن لعدم المانع ومن وطئ اخت زوجته
بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضى عدة الموطوءة (وان
تزوجهما) اى تزوج الاختين ونحوهما (فى عقد) واحد لم يصح (او)
تزوجهما فى (عقدين معا بطلا) لانه لا يمكن تصحيحه فيهما ولا مزية
لاحداهما على الأخرى وكذا لو تزوج خسا فى عقد او عقود معا (فان
تاخر احدهما) اى احد العقدين بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به
(او وقع) العقد الثانى (فى عدة الأخرى وهى باين او رجعية بطل)
الثانى لئلا يجتمع ماؤه فى رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق العقدين
فسخا ولاحداهما نصف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها
صح ولا يطاؤها حتى يفارق زوجته وتنقضى عدتها ومن ملك نحو اختين صح
وله وطئ ايهما شاء وتحرم به الأخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج
بعد استبراء وليس لحر ان يتزوج بأكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج بأكثر من
اثنتين (وتحرم المعتدة) من الغير لقوله تعالى ولا تعزما عقدة النكاح حتى
يبلغ الكتاب اجله (و) كذا (المستبراء من غيره) لانه لا يومن ان تكون
حائلا فيفضى الى احتلاط المياه واشتباء الانساب (و) تحرم (الزانية) على
زان وغيره (حتى تتوب وتنقضى عدتها) لقوله تعالى والزانية لا ينكها الا اذان
او مشرك وتوتها ان تراود فتتبع (و) تحرم (مطلقة ثلاثا حتى يطاها زوج
غيره) بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجا غيره (و) تحرم (المحرمة حتى تحل) من احرامها لقوله عليه السلام
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح رواء الجماعة الا البخارى ولم يذكر
الترمذى الخطبة (ولا ينكح كافر مسلمة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين
حتى يؤمنوا (ولا) ينكح (مسلم ولو عبدا كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن (الا حرة كتابية) ابواها كتابيان لقوله تعالى
والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم (ولا ينكح حر) مسلم
(امة مسلمة الا ان يخاف عنت العزوية لحاجة المتعة او الخدمة) لكونه كبيرا
او مريضاً او نحوهما ولو مع صغر زوجته الحرة او غيبها او مرضها
(ويحجز عن طول) اى مهر (حرة وثمن امة) لقوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا الاية واشترط العجز عن ثمن الامة احتشاره جمع كثير قال فى
التفج وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه فى المنتهى (ولا ينكح عبد

سيدته (قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه (ولا) ينكح (سيد امته) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضعف منه (ولحر نكاح امة ابيه) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك (دون) نكاح (امة ابنته) فلا يصح نكاحه امة ابنه لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم (وليس للحر نكاح عبد ولدها) لانه لو ملكت زوجها او بهنه لا تقسخ النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنته وللأمة نكاح عبد ولو لابنها (وان اشترى احد الزوجين) الزوج الاخر او ملكه بارت او غيره (او) ملك (ولده الحر او) ملك (مكاتبه) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده (الزوج الاخر او بعضه انفسهما نكاحهما) ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق (ومن حرم وطوها بعقد) كالمعتدة والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا (حرم) وطئها (بملك يمين) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطى فلان يحرم الوطى بطريق الاولى (الا امة كتابية) فتحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم (ومن جمع بين محلة ومحرمة في عقد صح فمين تحل) و بطل فمين تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة في عقد صح في الايم لانها محل النكاح (ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تين امره) لعدم تحقيق مسج النكاح ﴿ باب الشروط ﴾ في النكاح (والعيوب في النكاح) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب المقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحيح واليه اشار بقوله (اذا شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او) ان (لا يخرجها من دارها او بلدها) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير (او شرطت نقدا معيناً) تاخذ منه مهرها (او) شرطت (زيادة في مهرها صح) الشرط وكان لازما فليس للزوج فكه بدون ابانتها ويسن وقاؤه به (فان خالفه فلها الفسخ) على التراخي لقول عمر للذى قضى عايه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فبات احدهما بطل الشرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله (واذا زوج وليته على ان يزوجه الاخر وليته فعلا) اى زوج كل منهما الاخر وليته (ولا مهر) بينهما (بطل الكاحن) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جملا بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهرا للآخرى (فان سمي لهما) اى لكل واحدة منهما (مهر) مستقل غير قليل بلا حيلة (صح) الكاحان ولو كان المسمى دون مهر المثل وان سمي لاحداها دون الاخرى صح نكاح من سمي ايها فقط والثاني نكاح المحلل واليه اشار بقوله (وان تزوجها بشرط انه متى حلها للاول طاقها او نواه) اى التحليل (بلا شرط) يذكر في العقد او اقنا عايه قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيست المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة (او قال) ولى (زوجتك اذا جاء راس الشهر) وان رضيت امها (او نحوه) مما عاق فيه الكاح على شرط مستقبل فلا ينقد النكاح غير زوجت او قبات ان شاء الله فيصح كفوا زوجتكها اذا كانت بنتى او ان اقضت عدتها وهما لثمان ذلك او ان شئت ذنل شئت وقبلى ونحوه فانه صحيح (او) قال ولى زوجتك و (اذا جاء غد) او وقت كذا (فطلتها او وقته بمدة) بان قال زوجتكها شهرا او سنة او يتزوج الغرب بنية طلاقها اذا خرج (بطل الكل) وهذا النوع هو نكاح المتعة قال سبرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهاها رواء مسلم ^١ فصل وان شرط ان لامهر لها او ^٢ ان (لانفقة) لها (او) شرط (ان يتسم لها اقل من ضررتها او اكثر) منها (او شرط فيه) اى فى النكاح (خيارا او) شرط (ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما) او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطى عند ارادتها او لا تسلم نفسها الى مدة كذا ونحوه (بطل الشرط) لمنااته مقتضى العقد وقضيه اسقاط حق يجب به قبل انعقاده (وصح النكاح) لان هذه الشروط تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه (وان شرطها مسلمة) او قال ولها زوجتك هذه المسلمة او ظها مسلمة ولم تعرف بتقديم كفر (فبانت كتابية) فله الفسخ لقوات شرطه (او شرطها بكرا او حيلة او نسية او) شرط (نقي عيب لانفسخ به النكاح) بان شرطها سيمية او بصيرة (فبانت بخلافه فله الفسخ) لما تقدم وان شرط صفة فبانت اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وسرط او ظن امها حرة ثم تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

وما ولدته قبل العلم حر يفديه بقيته يوم ولادته وان كان المغرور عبداً فولده حر ايضاً يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره ومن تزوجت رجلاً على انه حر او تظنه حراً فان عبداً فلها الخيار (وان عتقت) امة (تحت حر فلا خيار لها) لانها كافات زوجها في الكمال كما لو اسلمت كتابية تحت مسلم (بل) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها (تحت عبد) كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواء البخاري وغيره عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم فقول فسخت نكاحي او اخذت نفسي ولو متراخيا ما لم يوجد منها دليل رضى كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو جاهلة ولا يحتاج فسحها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبمده هو لسيدها ﴿ فصل ﴾ في العيوب في النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص بالرجال وقد ذكره بقوله (ومن وجدت زوجها محبوا) قطع ذكره كله (او) بمضه (وبقي له ما لا يطا به فلها الفسخ وان ثبتت عته باقراره او) ثبتت (بينة على اقراره اجل سنة) هلالية (منذ تحاك) روى عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم يزل علم انه خلقة (فان وطئها فيها) اى في السنة (والا فلها الفسخ) ولا يحتسب عليه منها ما اعترته فقط (وان اعترفت انه وطئها) في القبل في النكاح الذى ترافعا فيه ولو مرة (فليس بعين) لاعترافها بما ينافي الغنة وان كان ذلك بعد ثبوت الغنة فقد زالت (ولو قالت في وقت رضيت به عنينا سقط خيارها ابداً) لرضاها به كما لو تزوجته عالة عته ﴿ فصل ﴾ القسم الثانى يختص بالمرأة وهو (الرق) بان يكون فرجها مسدودا لا يسلكه ذكر باصل الحقة (والقرن) لحم زايد ينبت في الفرج فيسده (والعقل) ورم في اللحمه التى بين مساكى المرأة فيضيق منها فرجها فلا ينفذ فيه الذكر (والفق) انخراف ما بين سبابها او ما بين مخرج بول ومنى (واستطلاق بول ونحو) اى غايط منها او منه (وقروح سيالة في فرج) واستحاضة (و) من القسم الثالث وهو المشترك (باسور وناصور) وهما داآن بالمقعدة (و) من القسم الاول (خصا) اى قطع الخصيتين (وسل) لهما (ووجا) لهما لان ذلك يتنع الوطئ او يضمفه (و) من المشترك (كون احدهما حثى واضحا) اما المشكل فلا يصح نكاحه كما تقدم (وجنون ولو ساعة وبرص وجذام)

وقرع راس له ورج منكراً وبخر قم (ثبت بكل واحد منهما الفسخ) لما فيه من التفرقة (ولو حدث بعد العقد) والدخول كالأجارة (أو كان بالأخريب مثله) أو مفارقه لأن الإنسان ياتى من عيب غيره ولا ياتى من عيب نفسه (ومن رضى بالعيب) بأن قال رضيت به (أو وجدت دلالة) من وطئ أو تمكن منه (مع علمه) بالعيب (فلا خيار له) ولو جهل الحكم أو ظنه يسيراً فإن كثيراً لأنه من جنس ما رضى به (ولا يتم) أى لا يصح (فسخ أحدهما إلا بمحاکم) فيفسخ الحاكم بطلب من ثبت له الخيار أو يرده إليه فيفسخه (فإن كان) الفسخ (قبل الدخول فلا مهر) لها سواء كان الفسخ منه أو منها لأن الفسخ إن كان منها فقد جأت القرقة من قبلها وإن كان منه فأنما فسخ لغيرها الذى دلسته عليه فكانه منها (و) إن كان الفسخ (بعده) أى بعد الدخول أو الخلوة (لها) المهر (المسمى) فى العقد لأنه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط (و) يرجع به على الغار إن وجد (لأنه غره) وهو قول عمر والفسار من علم العيب وكنته من زوجة عاقلة وولى ووکیل وإن طلقت قبل دخول أو مات أحدهما قبل الفسخ فلا رجوع على الغار (والصغيرة والمجنونة والأمة لا تزوج واحدة منهن بمعيب) يرد به فى النكاح لأن ولین لا ينظر لهن إلا بما فيه الخط والمصلحة فإن فعل لم يصح أن علم والا صح وبفسخ إذا علم وكنا ولى صغير أو مجنون ليس له تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فإن فعل فكما تقدم (فإن رضيت) المأقاة (الكبيرة محبوباً أو عتيلاً لم تمنع) لأن الحق فى الوطئ لها دون غيرها (بل) يمنعها ولها المأقاة (من) تزوج (مجنون ومجنوناً وبرص) لأن فى ذلك حاراً عليها وعلى أهلها وضراً يخشى تعديده إلى الولد (ومتى) تزوجت معيلاً لم تعلمه (علت العيب) بعد عقد لم تحجر على فسخ (أو كان) الزوج غير معيب حال العقد ثم (حدث به) العيب بعده (لم يحجرها ولها على الفسخ) إذا رضيت به لأن حق الولى فى ابتداء العقد لا فى دوامه (ب) باب نكاح الكفار (ب) من أهل الكتاب وغيرهم (حكمه كنكاح المسلمين) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والإيلاء وجوب المهر والتفقة والقسم والأحصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا (ويقرون على فاسده) أى فاسد النكاح (إذا اعتقدوا محته فى شرعهم) بخلاف ما لا يمتدنون حله فلا يقرون عليه لأنه ليس من دينهم (ولم يرتضوا إلينا) لأنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

على الكفار

عليهم في انكحتهم مع علمه انهم يستيجون نكاح محارمهم (فان اتوا قبل
عقدہ عقدناه على حكمنا) بإيجاب وقبول وولى وشاهدى عدل منا قال تعالى
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان اتونا بعده) اى بعد العقد فيما بينهم
(او اسلم الزوجان) على نكاح لم نتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة
او ولى او غير ذلك (و) اذا تقرر ذلك فان كانت (المرأة تباح اذا) اى
وقت الترافع البنا او الاسلام كعقد فى عدة فرغت او على اخت زوجة
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولى او شهود (اقرا) على نكاحها
لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته (وان كانت)
الزوجة (بمن لا يجوز ابتدا نكاحها) حال الترافع او الاسلام كذات
محرم او مقدمة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسبح زوجها غيره
(فرق بينهما) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته (وان وطئ حربي
حربية فاسلما) او ترافعا اليئسا (وقد اعتداه نكاحا اقرا) عليه لانا
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم (والا) بمقتداه نكاحا (فسح) اى فرق
بينهما لانه سفاح فيجب انكاره (ومتى كان المهر صحيحا اخذته) لانه الواجب
(وان كان فاسدا) كخمر او حنيزر (وقبضته استقر) فلا شئ لها غيره
لانهما تقابضا بحكم الشرك (وان لم تقبضه) ولا شئ منه فرض لها مهر
المثل لان المحرم ونحوه لا يكون مهرا لمسلّة فيسطل وان قبضت البعض
وجب قسط الباقي من مهر المثل (و) ان (لم يسم) لها مهر (فرض
لها مهر المثل) لحلول النكاح عن التسمية (فصل وان اسلم الزوجان معا)
بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما
اختلاف دين (او) اسلم (زوج كباية) كتابيا كان او غير كتابي (فعلى
نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية (فان اسلمت هي) اى الزوجة
الكتابية تحت كافر قبل دخول انفسخ النكاح لان المسئلة لا تحل لكافر
(او) اسلم (احد الزوجين غير الكتابيين) كالمجوسيين يسلم احدهما (قبل
الدخول بطل) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله
ولا تفسكوا بعصم الكوافر (فان سبقته) بالاسلام (فلا مهر) لها لحيى
الفرقة من قبلها (وان سبقها) بالاسلام (فلها نصفه) اى نصف المهر
لحيى الفرقة من قبله وكذا ان اسلما وادعت سبقه او قال سبق احدهما ولا نعلم
عينه (وان اسلم احدهما) اى احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت

كافرة تحت كافر (بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حيننا والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فاسما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما (فان اسلم الاخر فيها) اى فى العدة (دام النكاح) بينهما لما سبق (والا) يسلم الاخر حتى انقضت (بان فسخته) اى فسخ النكاح (منذ اسلم الاول) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم وان كفرا اى ارتدا (او) ارتد (احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فعلى نكاحهما والا تينا فسخته منذ ارتد (و) ان ارتدا او احدهما (قبله) اى قبل الدخول (بطل) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحت أكثر من اربع فاسلمن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكافا والا وقف الامر حتى يكلف وان اتى الاختيار اجبر بحبس ثم امير وان اسلم وتحت اختان اختار منهما واحدة ربه باب الصداق يحى يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها ودو عرض يسمى فى النكاح او بعده (يسر تحفنه) لحديث عائشة مرفوعا اعطى النساء بركة ايسرهن مونة رواء ابو حصص باسناده (و) تسن (تسينه فى العقد) لقطع النزاع وليست شرطا لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طاقتم النساء ما لم تسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان يكون (من اربعمائة درهم) من الفضة وهى صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم (الى خمسمائة) درهم وهى صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا بأس (و) لا يتقدر الصداق بل (كلما صح) ان يكون (غنا او اجرة صح) ان يكون (مهرا وان قل) لقوله عليه السلام اتمس ولو خلقا من حديد متقى عليه (وان اصدقها تسلم قرآن لم يصح) الا صداق لان الفروج لا تسباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم وروى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم

قال لا تكون لاحد بعدك مهرا (بل) يصح ان يصدقها تعاليم معين
من (فقه وادب) كخو وصرف وبيان ولغة ومحوها (وشعر مباح معلوم)
رلو لم يعرفه ويتعلمه ثم يعلمها وكذا لو اصدقها تعاليم صنعة او كتابة او
خياطة ثوبها او رد قفها من محل معين لانه منفعة يجوز اخذ العوض عاها
فهي مال (وان اصدقها طلاق ضررها لم يصح) لحديث لا يحل لرجل ان
ان ينج امرأة بطلاق اخرى (ولها مهر مائها) لفساد التسمية (ومتى
بطل المسمى) ككوه مجهولا كعب او ثوب او خمر او نحوه (وجب مهر
المثل) بالمقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتقدر رد العوض
فوجب بدله ولا يضر جهل بسير فالو اصدقها عبدا من عبده او فرسا
من خيله ونحوه فلها احدهم بقرعة وقطارا من نحو زيت او قفيزا
من نحو براما الوسط (فصل وان اصدقها الفان كان ابوها حيا
والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل) لفساد التسمية للجهالة اذا كانت
حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها في موت ابيها غرض صحيح (و) ان
تزوجها (على ان كانت لى زوجة بالعين او لم تكن) لى زوجة (بالفصح)
النكاح (بالمسمى) لان خلو المرأة من ضرة من اكبر اغراضها المقصودة لها وكذا
ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بدنها او دارها والفان لم يخرجها (وادا
اجل الصداق او بعضه) كنصفه او ثلثه (صحيح) التاجيل (فان عينا اجلا) انبط
به (والا) يعينا اجلا بل اطلاقا (فمبطله التفرقة) البينة بموت او غيره
عملا بالعرف والعادة (وان اصدقها مالا معصوبا) لعلمانه كذلك (او)
اصدتها (خزيرا ونحوه) كنصر صحيح النكاح كما لو لم يسم لى مهرا و
(وجب) لها (مهر المثل) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج
مفصوبا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا
(وان وجدت) المهر (المباح معيا) كعب به نحو عرج (خيرت بين)
امساكه مع (ارشه و) بين رده واخذ (قيمته) ان كان مقبولا والا
فمنه وان اصدقها ثوبا وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة
ماقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمزوجة على عصير بان خمر مثل
العصير (وان تزوجها على الف لها والف لانيها) او على ان الكل
للاب (تحت التسمية) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم وتلك
الاب بالتبض مع النية (فلو طلق) الزوج (قبل الدخول وبعد التبض)

اي قبض الزوجة الالف واربها الالف (رجع) عليها (بالالف) دون
ايبها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع
عليها بقدر نصفه (ولا شيء على الاب لهما) اي للطلاق والمطلقة لانا
قدرنا ان الجميع صار لها ثم اخذه الاب منها فتصير كلها قبضته ثم اخذه
منها (ولو شرط ذلك) اي الصداق او بعضه (لغير الاب) كالجد
والاخ (فكل المسمى لها) اي للزوجة لانه عوض بعضهما والشرط
باطل (ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح) ولو كرهت
لانه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تامة المهر (وان
زوجها به) اي بدون مهر مثلها (ولى غيره) اي غير الاب (باذنها
صح) مع رشدها لان الحق لها وقد اسقطته (وان لم تأذن) في تزويجها
بدون مهر مثلها غير الاب (ؤ) لها (مهر المثل) على الزوج لفساد
التسمية بعدم الاذن فيها (وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر
صح) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مطلقة الابن في بذل
الزيادة ويكون الصداق (في ذمة الزوج) اذا لم يعين في العقد (وان
كان) الزوج (مصرا لم يضمه الاب) لان الاب نائب عنه في التزويج
والنائب لا يلزمه ما لم يلتزمه كالوكيل فان ضمته غرمه ولا قبض صداق
محجور عليها لارشيده ولو بكرا الا باذنها وان تزوج عبد باذن سيده
صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح
فان وطئ تعلق مهر المثل برقته **فصل** وتملك المرأة **جميع**
(صداقها بالعقد) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه
بالعقد (ولها) اي للمرأة (نساء) المهر (المعين) من كسب وغرة
وولد ونحوها ولو حصل (قبل القبض) لانه نساء ملكها (وضده
بضده) اي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين
في الحكم فثاؤه له وضمانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع (وان
تلف) المهر المعين قبل قبضه (فمن ضمانها) فيفوت عليها (الا ان
يتمتع زوجها قبضه فيضمته) لانه بمنزلة الغاصب اذا (ولها التصرف فيه)
اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او
ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك (وعابها زكاة) اي زكاة
المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين (وان طلق)

من اقبضها الصداق (قبل الدخول او الخلوة فله نصفه) اى نصف
 الصداق (حكما) اى قهرا عليه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة قصف ما فرضتم (دون غايه) اى
 غاء المهر (المتفصل) قبل الطلاق فخص به لانه غاء ملكها والنماء بعد
 الطلاق لهما (وفى) النماء (المتصل) كسكن عبد امهرها اياه وتعلم صنعة
 اذ اطاق قبل الدخول والخلوة (له نصف قيمته) اى قيمة العبد (بدون
 نمائه) المتصل لانه غاء ملكها فلا حق له فيه وان احتارت رشيدة دفع
 نصفه زايदा لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه
 بلا ارض وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهته او اعتقته
 تعين له نصف القيمة وايهما عقا لصاحبه عما وجب له وهو جازر التصرف
 صح عفوه وليس لولى المفو عما وجب لمولاه ذكر كان او انثى (وان
 احتلف الزوجان) او وليهما (او ورثتهما) او احدهما وولى الاخر او
 ورثته (فى قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به) من دخول او خلوة
 او نحوها (فقوله) اى قول الزوج او وليه او وارثه يمينه لانه منكر
 والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته (و) ان
 اختلفا (فى قبضه) القول (قولها) او قول وليها او وارثها مع اليقين
 حيث لا يثبت له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر
 وعلاية اخذ بالزائد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فاقبل عقد ان
 وعدوه ولم يفوا رجع بها (فصل فى تفويض البضع بان يزوج الرجل
 امرأته المجبرة) بلا مهر (او تاذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر)
 فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لاجنح عليكم ان تطلقتم النساء
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة (و) يصح ايضا (تفويض المهر بان
 يزوجها على ما يشاء احدهما) اى احد الزوجين (او) يشاء (اجنبى)
 يصح العقد و (لها مهر المثل بالعقد) لسقوط التسمية بالجمالة ولها طلب
 فرضه (ويفرضه) اى مهر المثل (الحاكم بقدره) بطلبها لان الزيادة عليه ميل
 على الزوج والقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح
 لان الحق لا يعمدهما (ومن مات منهما) اى من الزوجين (قبل الابانة)
 والخلوة (والفرض) فلها مهر المثل و (ورثه الاخر) لان ترك تسمية الصداق
 لا يقدح فى صحة النكاح (ولها مهر) مثلها من (نساها) اى قراباتها

كام وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربى فالقربى في مال
وجال وعقل وادب وسن وبكارة او ثبوت فان لم يكن لها اقارب فبمن تشابهها
من نساء بلدها (وان طلقها) اى المفوضة او من سعى لها مهر فاسد
(قبل الدخول) والخلوة (فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره) لقوله
تعالى ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها
كسوة تجزيها في صلاتها (ويستقر مهر المثل) للمفوضة ونحوها
(بالدخول) والخلوة ولسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقيها بمحضرة
الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه
وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كزنتها وفسخها لعيه
واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها (وان طلقها) اى الزوجة مفوضة
كانت او غيرها (بعده) اى بعد الدخول (فلا متعة) لها بل لها المهر
كما تقدم (واذا افرقا في) النكاح (الفاسد) المختلف فيه (قبل الدخول
والخلوة فلا مهر) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد
وجوده كعدمه (و) ان افرقا (بعد احدهما) اى الدخول او الخلوة
او ما يقرر الصداق مما تقدم (يجب المسمى) لها في العقد قياسا على الصحيح
وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولها الذى اعطاها به اصاب منها (ويجب مهر
المثل لمن وطئت) في نكاح باطل يجمع على بطلانه كالحامسة والمعدنة او وطئت
(بشبهة او زنا كرها) لقوله عليه السلام فلها بما استحل من فرجها اى
نال منه وهو الوطئ ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكة فاوجب القيمة
وهى المهر (ولا يجب معه) اى مع المهر (ارش بكارة) لدخوله في مهر
مثلها لانه يعتبر ببكر مثلها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات
المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج
من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباهما زوج فسخه حاكم (وللمرأة)
قبل دخول (منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال) مفوضة كانت او غيرها
لان المنفعة العقود عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها
ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها النفقة زمنه (فان كان) الصداق
(موجلا) ولم يحل (او حل قبل التسليم) لم تملك منع نفسها لانها رضيت
بتأخيرها (او سلمت نفسها تبرعا) اى قبل الطلب بالحال (فلبس لها)
بعد ذلك (منعها) اى منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقر الصداق

ولو ابى الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابت تسليم نفسها حتى
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله
استرجاعه (فان اعسر) الزوج (بالمهر الحال فلها الفسخ) ان كانت حرة
مكلفة (ولو بعد الدخول) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموعض كما لو افلس
المشتري ما لم تكن تزوجه طاملة بصرته ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف
ولى صغيرة ومجنونة (ولا يفسخه) اى النكاح لمسرته بحالة مهر (الا
حاكم) كالفسخ لئنه ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا
ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله فى الترغيب **باب وليمة**
العرس اصل الولاية تمام النسيء واجتماعه ثم قلت لطعام العرس
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة (تسن) الولاية بقدولو (بشاة فاكل) من شاة
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قاله تزوجت او لم ولو بشاة
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية بحبس وضعه على نطع صغير كما
فى الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لاتنقص عن شاة (وتجب
فى اول مرة) اى فى اليوم الاول (اجابة مسلم يحرم هجره) بخلاف نحو
رافضى ومتجاه بمعية ان دعاه (اليها) اى الى الولاية (ان عينه) الداعى
(ولم يكن ثم) اى فى محل الولاية (منكر) لحديث ابى هريرة يرفعه
شر الطعام طعام الولاية ينمها من ياتها ويدعى اليها من يابها ومن لا يحب
فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم (فان دعاه الجفلى) بفتح الفاء كقوله
يا ايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة (او) دعاه (فى اليوم
الثالث) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الولاية اول يوم حق والثانى
معروف والثالث رياء وسخمة رواه ابو داود وغيره وتسنى فى ثانى يوم لذلك
الحبر (او دعاه ذمى) او من فى ماله حرام (كرهت الاجابة) لان
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام لئلا يوافقه
وسائر الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فتكره والاجابة الى غير الولاية
مستحبة غير ما تم فتكره (ومن صومه واجب) كئذ وقضاء رمضان اذا
دعى للولاية حضر وجوبا و (دعا) استحبابا (وانصرف) لحديث ابى هريرة
يرفعه اذا دعى احداكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطرا فليطعم
رواه ابو داود (و) الصائم (المتفل) اذا دعى اجاب و (يفطر ان جبر) قلب
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

القوم ناحية وقال انى صايم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوما ثم صم
يوماً مكانه ان شئت (ولا يجب) على من حضر (الاكل) ولو مفطراً
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال
فى شرح المنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم (واباحته) اى اباحة
الاكل (متوقفة على صريح اذن او قرينة) ولو من بيت قريب او صديق
لم يحرز به عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقاً
وخرج مفيراً والدعا الى الولية وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم
اليه بل يهلك على ملك صاحبه (وان علم) المدعو (ان ثم) اى فى
الولية (منكراً) كرمه وخبر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان
(يقدر على تغييره حضر وغيره) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة
وازالة المنكر (والا) يقدر على تغييره (ابى) الحضور لحديث عمر
مرفوعاً من كان يومه بالله واليوم الاخر فلا يقعد على مايدة يدار عليها
الحمر رواء الترمذى (وان حضر) من غير علم بالمنكر (ثم علم به ازاله)
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك (فان دام) المنكر (اهجزه) اى المدعو
(عنه انصرف) لثلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه (وان علم) المدعو
(به) اى بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه خير) بين الجلوس والاكل او الانصراف
لعدم وجوب الانتكار حينئذ (وكره الثار والتقاطه) لما يحصل فيه من
التهبة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دنائة وسخف (ومن اخذه)
اى اخذ شيئاً من الثار (او وقع فى حجره) منه شئ (ف) هو (له)
قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه (ويسن
اعلان النكاح) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ بظهوروا
النكاح رواء بن ماجه (و) سن (الدف) اى الضرب به اذا كان
لاحق به ولا صنوج (فيه) اى فى النكاح (للنساء) وكذا حَتَّان
وقدوم غايب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواء النسائي وتحرم كل ملهامة سوى
الدف كزمار وطنبور وخنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء
استعمل لحزن او سرور (تمة) فى جمل من اداب الاكل والشرب
تسن التسمية جهراً عنى اكل وشرب والحمد اذا فرغ واكله مما يليه
بيمينه بثلاث اصابع وتحليل معلق باسنانه ومسح الصحفة واكل ماتناثر

وتحضر طرفه عن جلوسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاء وكره
شربه من قم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة واذا شرب ناوله الاعين
وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعده متاخرا به ربه وكره
رد شيء من قمه الى الاء واكاه حارا او من وسط العصفه او اعلاها
وفعله ما يستقذره من شيره ومدح طعامه وتقويه وعيب الطعام وقرائه
في غير مطلقا وان ليجبا قوما عند وضع طعامهم تعمدوا واكاه كثيرا بحيث
يؤذيه او قليلا بحيث يضره ﴿ باب عشرة النساء ﴾ العشرة بكسر
العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعسر وهي هنا ما يكون
بين الزوجين من الالفة والانضمام (يلزم) كلا من (الزوجين العشرة)
اي معاشرته الاخر (بالمعروف) فلا يعطيه بحقه ولا يتركه لبذله
ولا يتبعه اذى ومنة لقوله تعالى وطأوهن بالمعروف وقوله ولهن
مثل الذي عليهن بالمعروف وينبغي امساكها مع كراهته لها لقوله تعالى
فان كرهتموهن فمضى ان تكرهوها شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال
ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا (ويحرم مطل
كل واحد) من الزوجين (بما يلزمه) لزوج (الاخر والتكره لبذله)
اي بذل الواجب لما تقدم (واذا تم العقد لزم تسليم) الزوجة (الحرية
التي يوطأ مثلها) وهي بنت تسع ولو كانت نفسوة الخلقه ويستمتع عن
يخفى عليها كالحائض (في بيت الزوج) متعلق بتسليم (ان طلبه) اي طاب
الزوج تسليها (ولم تشترط) في العقد (نازها او بلدها) فان اشترطت
عمل بالشرط لما تقدم ولا يارم ابتداء تسليم محرمة ومريضة وصغيرة
وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة (واذا
استهل احدها) اي طلب المهلة ايسلح امره (امهل المادة وجوبا)
طلبا ليسر والسهولة (لا لعمل جهاز) بفتح الحيم وكسرهما فلا تجب
المهلة له لكن في الغية تستحب الاجابة لذلك (ويجب تسليم الامه)
مع الاطلاق (لئلا فقط) لانه زمان الاستمتاع للزوج والسيد استخدامهما
نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليها نهارا او بذله سيد وجب
على الزوج تسليها نهارا ايضا (ويباشرها) اي للزوج الاستمتاع
بزوجه في قبل ولو من جهة العجيزة (مالم يضر) بها (او يشغلها عن فرض)
باستمتاعه ولو على تنور او ظهر قتب (وله) اي للزوج (السفر بالحرية)

عشرة نساء

مع الامن لانه عليه السلام واصحابه كانوا يسافرون بنسائهم (ما لم تشتط)
 ضده) اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا فالها الفسخ كما تقدم
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا
 يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليسيد سفر بعده الزوج
 واستخدامه نهارا (ويحرم وطئها في الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في
 الحيض الاية وكذا بعده قبل الفصل (و) في (الدبر) لقوله عليه السلام
 ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في اعجازهن رواء ابن ماجة
 ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيد امة (وله اجارها) اى للزوج اجبار
 زوجته (على غسل من حيض) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة (و) غسل
 (نجاسة) واجتباب محرمات وازالة وسخ ودرن (واخذ ما تعافه النفس
 من شعر وغيره) كظفر ومنمها من اكل ماله راحة كريمة كبصل وكرات وثوم
 لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسئلة او ذمية ولا تجبر على عجن او
 خبز او طبخ او نحوه (ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة) في رواية والصحيح
 من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تركه على افساد صومها
 او صلاتها او سبها ❦ فصل ويلزمه ❦ اى الزوج (ان يبيت عند
 الحرة ليلة من اربع) ليلى لا اذا طلبت أكثر لان أكثر ما يمكن ان يجمع
 معها ثلاثا مثلها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشتهر
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان أكثر ما يجمع معها ثلاث حراير
 وهى على النصف (و) له ان (ينفرد ان اراد) الافراد (فى الباقي)
 اذا لم يستغرق زواجه جميع الليالى فمن تحته حرة له الافراد فى ثلاث
 ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد فى ليلتين وهكذا (ويلزمه
 الوطى ان قدر) عليه (كل ثلث سنة مرة) بطلب الزوجة حرة كانت او
 امة مسئلة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك فى اربعة اشهر فى حق المولى
 فكذلك فى حق غيره لان اليمين لا توجب ما حلف عليه فدل ان الوطى
 واجب بدونها (وان سافر فوق نصفها) اى نصف سنة فى غير حج او
 غزو واجين او طاب رزق يحتاجه (وطلب قدومه وقدر لزمه) القدوم
 (فان ابى احدهما) اى الوطى فى كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر
 فوق نصف سنة وطلب (فرق بينهما الحاكم بطاها) وكذا ان ترك الميت

كالمولى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (وتسن
التسعة عند الوطى وقول الوارد) لحديث ابن عباس مرفوعا لو ان احداكم
حين ياتى اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
فوله بينهما ولد لم يضره الشيطان ابدا متفق عليه (ويكره) الوطى متجردين
لنبيه عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره
(كثرة الكلام) حاله لقوله عليه السلام لا تكثرُوا الكلام عند جماعة النساء
فان منه يكون الحرس والفاقا (و) يكره الزرع (قبل فراغها) لقوله عليه السلام
ثم اذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضى حاجتها (و) يكره (الوطى بمرأ أحد) او
سمعه اى بحيث يراه احد او يسمعه غير طفل لا يعقل ولو رضيا (و) يكره (التحدث به)
اى بما جرى بينهما لنبيه عليه السلام عنه رواه ابو داود وغيره وله الجمع بين
وطى نساءه او مع امائه بفصل واحد لقول انس سكبت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من نساءه غسلا واحدا في ليلة واحدة (ويحرم جمع زوجتيه
في مسكن واحد بغير رضاها) لان عليهما ضررا في ذلك لما بينهما من
الفيرة واجتماعهما يشير الخصومة (وله منعها) اى منع زوجته (من
الخروج من منزله) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما
ويحرم عليهما الخروج بلا اذنه لغير ضرورة (وليستحب اذنه) اى اذن
الزوج لها في الخروج (ان غرض محرما) كالخيا وعيها او مات لتعوده
(وتشهد جنازته) لما في ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها
على مخالفته وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها (وله
منعها من اجارة نفسها) لانه يفوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها
الا باذنه وان آجرت نفسها قبل النكاح صحت ولزمت (و) له منعها
(من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورته) اى ضرورة الولد بان لم يقبل
ثدى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللزوج
الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرتضع في فصل في القتم (ويجب
عليه) اى على الزوج (ان يساوى بين زوجاته في القسم لافى الوطى" لقوله تعالى
وعاشروهن بالمعروف وتميز احدهما ميل ويكون ليلة وليلة الا
ان يرضين باكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث (وعماده)
اى القسم (الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس) فمن معيشته بابل كحارس
يقسم بين نساءه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان ياتين

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بمضا ويدعوا بمضا اذا كان مسكن مثلها
 (ويقسم) وجوبا (لحايض ونفسا ومريضة ومعية) بنحو جذام
 (ومجنونة مأمونة وغيرها) كمن آل او ظاهر منها ورققاء ومحرمه وبمزة
 لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالبيت عندها وليس له بداءة
 في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن (وان سافرت)
 زوجة (بلا اذنه او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او) ابت
 (المبيت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة) لانها عاصية كالناشئة
 واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستتاع من جهتها ويحرم
 ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا للضرورة وفي نهارها الا لحاجة
 فان لبث او جامع لزمه القضاء (ومن وهبت قسمتها لغيرتها باذنه)
 اي اذن الزوج جاز (او) وهبته (له فجعله) زوجة (اخرى جاز)
 لان الحق في ذلك للزوج والواهبه وقد رضى (فان رجعت) الواهبه
 (قسم ايها مستقبلا) لمحبة رجوعها فيه لانهما هبة لم تقبض بخلاف الماضي
 فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليمسكها ويعود حقها
 برجوعها وتسوية زوج في وطئ بين نساءه وفي قسم بين امانه
 (ولا قسم) واجب على سيد (لامانه وامهات اولاده) لقوله تعالى
 فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم (بل يطاء السيد) من شاء
 مهن (متى شاء) وعليه ان لا يعضامين ان لم يرد استتاعا بهن (وان تزوج
 بكرا) ومعه غيرها (اقام عندها سبعا) ولو امة (ثم دار) على نسيائه (و)
 ان تزوج (ثانيا) اقام عندها (ثلاثا) ثم دار لحديث ابى قلابه عن انس
 من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
 الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابه لو شئت لقات ان اسأ
 رفته الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وان احبت) الثيب ان
 يقيم عندها (سبعا فقل وقضى مناس) اي مثل السبع (للبواقي) من
 ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتي سبت لك وان
 سبت لك سبت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها ثم فصل في
 النشوز وهو (معصيتها اياه فيما يجب عاها) مأخوذ من النشز وهو
 ما ارفع من الارض فكانها ارتفعت وتعالى عما فرض عاها من المعاشرة

(فاذا ظهر منها امارته بان لا تحييه الى الاستمتاع او تحييه متبرمة) متافلة
 (او متكرهة وعظما) اى خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها
 من الحق والطاعة وما يلحقها من الائم بالخالفه (فان اصرت) على التشوز
 بعد وعظما (هجرها فى المضجع) اى ترك مضاجعتها (ما شاء) هجرها (فى
 الكلام ثلاثة ايام) فقط لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
 اخاه فوق ثلاثة ايام (فان اصرت) بعد الهجر المذكور (ضربها) ضربا
 (غير مبرح) اى شديد لقوله عليه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد
 ثم يضاجعها فى اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام
 لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله متفق عليه
 ويحجب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى
 كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان
 تعذر وتشاقا بث الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من
 اهلهما يوكلائهما فى فصل الاصلح من جمع وتفريق بمسوخ او دونه
 فى باب الخلع (وهو فراق الزوجة بمسوخ بالفاظ مخصوصة سمي
 بذلك لان المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع بالباس قال تعالى هن لباس لكم
 واتم لباس لهن) من صح تبرعه) وهو الحر الرشيد غير المحجور عليه
 (من زوجة واجنبى صح بذله لعوض) ومن لا فلا لانه بذل مال فى مقابلة
 ما ليس بمال ولا منفعة قصار كالتبرع (فاذا كرهت) الزوجة (خلق زوجها
 او خافه) ايج الخلع والحق بفتح الحاء صورته الظاهرة وبضمها صورته
 الباطنة (او) كرهت (تنص دينه او خافت انما يترك حقه ايج الخلع) لقوله
 تعالى فان خفتن ان لا ينصا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افقدت به وتسكن
 اجابتهما اذا الا مع محبتة لهما فيسن صبرها وعدم اقتدياها (والا) يكن حاجة
 الى الخلع بل بينهما الاستقامة (كره ووقع) لحديث ثوبان مرفوعا انما
 امرأتى سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عليها رايحة الجنة رواه
 النسائي (فان عضلها طلما للاقتدا) اى لتفتدى منه (ولم يكن)
 ذلك (لزنائها او نشوزها او تركها فرضا ففعلت) اى افقدت منه حرم
 ولم يصح اقوله تعالى ولا تمسوهن لتذهبوا ببعض ما انتوهن الا ان ياتين
 بفاحشة مينة فان كان لزنائها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه
 ضررها بحق (او خالعت الصغيرة والمجنونة والسقمة) ولو باذن ولي (او)

خالت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) خلوه عن بذل عوض عن
يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجيا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع
المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن
لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتب او
مجبورا عليه لفلس وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع من يصح طلاقه
فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنيته . اي كناية الطلاق
(وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت الموضع لتلك نفسها
واجابها لسواها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال
خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينوه طلاقا كان فسحا لا ينقص به عدد
الطلاق) روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا
لكان رابعا وكنيات الخلع باريك وابرائك وابنتك لا يقع بها الا نية
او قرينة كسؤال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا
(ولا يقع بممتدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن
عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقا كالاجنبية (ولا
يصح شرط الرجعة فيه) اي في الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما
(وان خالهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح بغير مقتض
يبع (او) خالهما (بحرم) لعلانه كحرم وخزير ومغصوب (لم يصح)
الخلع ويكون لغوا خلوه عن الموضع (ويقع الطلاق) المسؤل على ذلك
رجيا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (خلوه عن العوض وان خالهما على
عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو
اطلقا وينصرف الى حولين او تمتها فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما
(وما صح مهرا) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لمعوم قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خلعها (باكثر مما اعطاها)
لقوله عليه السلام في حديث جيلة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالت حامل ببقية عدتها صح) ولو
قلنا النفقة للحمل لانها في التحقيق في حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)
الخلع (بالجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتملك

شي والاسقاط يدخله المسامحة (فان خالته على حمل شجرتها او) حمل
 (أمها او ما في يدها او يتها من دراهم او متاع او على عبد) مطلق ونحوه
 (صح) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها (وله مع عدم الحمل)
 فيها اذا خالها على نحو حمل شجرتها (و) مع عدم (المتاع) فيها اذا خالها
 على ما في بيتها من المتاع (و) مع عدم (العبد) لو خالها على ما في بيتها
 من عبد (اقل مسماء) اي اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصدق
 الاسم به وكذا لو خالها على عبد مبهم او نحوه له اقل ما يتاوله الاسم
 (و) له (مع عدم الدراهم) فيها اذا خالها على ما بيدها من الدراهم
 (ثلاثة) دراهم لانها اقل الجمع فصل واذا قال الزوج لزوجته
 او غيرها (متى) اعطيتي الفا (او اذا) اعطيتي الفا (او ان اعطيتني
 الفا فانت طالق طلقت) باينا (بمطية) الالف (وان تراخا) الاعطا
 لوجود المطلق عليه ويملك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتي هذا العبد
 فانت طالق فاعطته اياه طلقت ولا شيء له ان خرج معيا وان بان مستحق
 الدم قتل فارش عيه ومنصوبا او حرا هو او بعضه لم تطلق لعدم صحة
 الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه قبلت بالجلس
 بانت واستحقه والا وقع رجيا ولا يتقلب باينا لو بذله بعد (وان قالت
 اخلني على الف او) اخلني (بالف او) اخلني (ولك الف ففعل)
 اي خلعها ولو لم يذكر الالف (بانت واستحقها) من غالب تعد البلد ان
 اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد في الجواب (و) ان قالت (طلقي
 واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها) لانه اوقع ما استدعته وزيادة (وعكسه
 بعكسه) فلو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئا لانه لم
 يجبها لما بذلت العوض في مقابلته (الا في واحدة بقيت) من الثلاث
 فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصات ما يحصل بالثلاث من
 الينونة والتحرير حتى اكتم زوجا غيره (وليس للاب خلع زوجة ابنة
 الصغير) او المجنون (ولا طلاقهما) لحديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق
 رواه ابن ماجة والدارقطني (ولا) للاب (خلع ابنته بشئ) من
 مالها (لانه لاحظ لها في ذلك وهو بذل المال في غير مقابلة عوض مالي
 فهو كالشبع وان بذل العوض من ماله صح كالاجنبي ويحرم خلع الحيلة
 ولا يصح (ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق) فلو خالته على شيء لم يسقط مالها

من حقوق زوجية وغيرها بسكوت عنها وكذا لو خالته ببعض ما عليه لم يسقط الباقي كسائر الحقوق (وان عاق طلاقها بصفة) كدخول الدار (ثم ابانها فوجدت) الصفة حال بينونها (ثم نكحها) اى عقد عليها بعد وجود الصفة (فوجدت) الصفة (بعده) اى بعد النكاح (طلقت) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم طلق الزوجية ووجد المحلوف عليه فطلق لوجود الصفة ولا تحل بفعلها حال بينونة ولو كانت الاداة لا تقتضى التكرار لانها لا تحل الا على وجه يحث به لان المين حل وعقد والعقد يقتضى الى الملك فكذا الحل والحث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونة فلا تحل المين به (كمتق) فلو علق عتق قه على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق (والا) توجد الصفة بعد النكاح والملك (فلا) طلاق ولا عتق بالصفة حال بينونة وزوال الملك لانها اذا ليسا محلا للوقوع

كتاب الطلاق

هو فى اللغة التخلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شئت والاطلاق الارسال وشمرها حل قيد النكاح او بعضه (يباح) الطلاق (الحاجة) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض (ويكره) الطلاق (لعدمها) اى عند عدم الحاجة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق ولاشبهاله على ازالة النكاح المشتغل على المصالح المتدوب اليها (ويستحب لضرر) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى المخالعة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها وهى كالرجل فيسن ان تحتلع ان ترك حق الله تعالى (ويجب) الطلاق (للإيلاء) على الزوج المولى اذا ابى القية (ويحرم للبدعة) ويأتى بيانه (ويصح من زوج مكلف و) زوج (مميز بقله) اى الطلاق بان يعلم ان النكاح يزول به لعدم حديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقدم (ومن زال عقله معذورا) كمننون ومنمى عليه ومن به برسام او نشاف ونائم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجسا ونحوه لتداو او غيره (لم يقع طلاقه) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه (وعكسه الاثم) فيقع طلاق

السكران طوعا ولو خلط في كلامه او سقط ثيظه بين الايعان ويؤاخذ
 بساير اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كقرار وقذف وقتل وسرقة
 (ومن اكراه عليه) اى على انطلاق (ظنا) اى بغير حق بخلاف مول
 ابى الفيتة فاجبره الحاكم (بإيلاء) اى بعقوبة من ضرب او حرق او
 نحوها (له) اى للزوج (او ولده او اخذ مال يضره او هده باحدها)
 اى احد المذكورات من الإيلاء له او ولده او اخذ مال (يضره قادر)
 على ما هده به بسلطنة او تغلب كلص ونحوه (يظن) الزوج
 (إيقاعه) اى إيقاع ما هده (به فطلق تبعا لقوله لم يقع) الطلاق حيث
 لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عتاق
 في اغلاق رواء احمد وابو داود وابن ماجة والاغلاق الاكراه ومن
 قصد إيقاع الطلاق دون رفع الاكراه وقع طلاقه كمن اكراه على طلبة
 فطلق اكثر (ويقع الطلاق) باينا لا الحلع (في نكاح مختلف فيه) كبلا
 ولى ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعا
 في حيض ويقع الطلاق (من النضبان) ما لم ينف عيه كخسيرة (ووكيله)
 اى الزوج في الطلاق (كهو) فيصح توكيل مكاف ويميز يعقله (ويطاق)
 الوكيل (واحدة) فقط (و) يطاق في غير وقت بدعة (متى شاء الا
 ان يعين له وقتا وعددا) فلا يتعداها ولا يتلك تعاقبا الا بحمله له
 (وامراته) اذا قال لها طلق ففسك (كوكيله في طلاق نفسها)
 فلها ان تطلق نفسها طلبة متى شاءت ويبطل برجوع **فصل**
 اذا طلقها مرة **﴿** اى طلبة واحدة **﴾** (في طهر لم يجامع فيه وتركها
 حتى تنقضى عدتها فهو سنة) اى فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير
 جماع لكن يستنى من ذلك لو طلقها في طهر منقلب لرجعة من طلاق
 في حيض بدعة (وتحرم الثلاث اذا) اى يحرم إيقاع الثلاث ولو بكلمات
 في طهر لم يصح فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع
 الثلاث وحرمت عليه حتى تكلم زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده
 (وان طلق من دخل بها في حيض او طهر وطى فيه) ولم يستين حماتها
 وكذا لو عاق طلاقها على نحو اكلها مما يتحقق وقوعه حالهما (فبدعة)

اى فذلك طلاق بدعة محرم و (يقع) حديث ابن عمر انه طلق امراته
 وهى حايض فامرته النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا
 الترمذى (وتسن رجعتها) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر (ولا
 سنة ولا بدعة) فى زمن او عدد (لصغيرة وايسة وغير مدخول بها
 ومن بان) اى ظهر (حملها) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة
 طاقعة وللبدعة طلقعة وقتا فى الحال الا ان يريد فى غير الايسة اذا صارت من
 اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة فى الحال والاخرى فى
 ضد حالها اذا (وصريحه) اى صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ
 الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطالق ومطلقة اسم مفعول (غير
 امر) كطلقي (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل)
 فلا يقع فى هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اى بالصرح
 (وان لم ينوه جادواهازل) لحديث ابى هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جيد
 وهزلهن جيد التكاح والطلاق والرجعة رواه الحمسة الا
 النسائى (فان نوى بطلاق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اى قيد (او)
 نوى طالقا فى تكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا
 فغلط (اى سبق لسانه) لم يقبل (منه ذلك) حكما (لانه خلاف
 ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بانيته) ولو سيل اطلقت
 امراتك فقال نعم وقع (الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح
 فى الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح) (او) سيل الزوج
 (الك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه الطلاق (فلا) تطلق
 لانه كناية تقتصر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها
 او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن
 طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضرتها انت شريكته او مثلها فصريح
 فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما يبين وقع وان لم ينوه لانها صريحة
 فيه فان قال لم ارد الا تجسود خطى او غم اهلى قبل وكذا لو قرا
 ماكتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف
 معناه لم يقع ﴿ فصل وكنايته ﴾ نومان ظاهرة وخفية (فالظاهرة)
 هى الالفاظ الموضوعات للينونة (نحو انت خلية وبرية وباين وبنة وبنتة)
 اى مقطوعة الوصلة (وانت حرة وانت الحرج) وجبك على غاربك

وتروحي من شئت وحلت للزواج ولا سبيل لي او لاسطان لي عليك
واعتقتك وغطى شعرك وتغشى (و) الكناية (الحقة) موضوعه
للاطلة الواحدة (نحو اخرجني واذهي وذوقي وتجري واعتدي) ولو
غير مدخول بها (واستبري واعتزلي ولست لي بامرأة والحق باهلك وما
اشبهه) كلا حاجة لي فيك وما بقي شيء واغناك الله وان الله قد طلقك
والله قد اراحك مني وجرى القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منها
غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة
لللفظ) لانه موضوع لما يشابهه ويحانه فيتعين كذلك لارادته له فان لم
ينو لم يقع (الا حال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب
سوا لها) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقرينة
(فلو لم يرد) في هذه الاحوال (او) اراد (غيره في هذه الاحوال
لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدل فيها بينه وبين
الله تعالى (ويقع مع الية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
اقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضي الله عنهم
(و) يقع (بالحقية مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق
فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كلي او اشربي او اقمدي او
بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال ﴾
لزوجته (انت على حرام او كظهر امي فهو طهار ولو نوى به الطلاق)
لانه صريح في تحريمها (وكذلك ما احل الله على حرام) او الحل على
حرام وان قاله لحرمة بحيض او نحوه ونوى انها محرمة به فلمو (وان
قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق طلقت ثلاثا) لان الالف
واللام للاستفراق لعدم مهور يحمل عليه (وان قال اعني به طلاقا
فواحدة) لعدم ما يدل على الاستفراق (وان قال) لزوجته (كالمية
والدم والتحريم وقع مانواه من طلاق وظهار ويمين) بان يريد ترك
وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فتكون عينا فيها الكفارة بالحنث (وان لم
ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام كالمية
والدم (وان قال حلفت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حلف به
(لزمه) الطلاق (حكما) مؤاحدة له باقراره ويدل فيها بينه وبين
الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجته (امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

اى فذلك طلاق بدعة محرم و (يقع) لحديث ابن عمر انه طلق امراته
 وهى حايض فامرہ النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا
 الترمذى (وتسن رجعتها) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر (ولا
 سنة ولا بدعة) فى زمن او عدد (لصغيرة وايسة وغير مدخول بها
 ومن بان) اى ظهر (حملها) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة
 طلقة وللبدعة طلقة وقتا فى الحال الا ان يريد فى غير الايسة اذا صارت من
 اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة فى الحال والاخرى فى
 ضد حالها اذا (وصريحه) اى صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ
 الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطالق ومطلقة اسم مفعول (غير
 امر) كطلقتى (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل)
 فلا يقع فى هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اى بالصريح
 (وان لم ينوه جادواهازل) لحديث ابى هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جد
 وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا
 النسائى (فان نوى بطلاق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اى قيد (او)
 نوى طالقا فى نكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا
 فغلط (اى سبق لسانه) لم يقبل (منه ذلك) حكما (لانه خلاف
 ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته) ولو سيل اطلقت
 امراتك فقال نعم وقع (الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح
 فى الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح) (او) سيل الزوج
 (الك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه الطلاق (فلا) تطلق
 لانه كناية تقتقر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها
 او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحها ومن
 طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضرتها انت شريكها او مثلها فصرح
 فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما يبين وقع وان لم ينوه لانها صريحة
 فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلى قبل وكذا لو قرا
 ماكتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف
 معناه لم يقع ﴿فصل وكنائيه﴾ نوعان ظاهرة وخفية (فالظاهرة)
 هى الالفاظ الموضوعية للينونة (نحو انت خلية وبرية وباين وبنة وبنتة)
 اى مقطوعة الوصلة (وانت حرة وان انت الحرج) وجلك على ظارك

وتزوجي من شئت وحلت للازواج ولا سبيل لي او لاسلطان لي عليك
واعتقتك وغطى شعرك وتقضى (و) الكناية (الحقة) موضوع
للطقة الواحدة (نحو اخرجني واذهبي وذوقي وتجري واعتدي) ولو
غير مدخول بها (واستبري واعتزلي ولست لي بامرأة والحقي باهلك وما
اشبهه) كلا حاجة لي فيك وما بقي شيء واغناك الله وان الله قد طلقك
والله قد اراحك مني وجري القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منها
غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة
لفظ) لانه موضوع لما يشابهه ويجانسه فيتمين كذلك لارادته له فان لم
ينو لم يقع (الا حال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب
سوا لها) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقرينة
(فلو لم يرد) في هذه الاحوال (او) اراد (غيره في هذه الاحوال
لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدين فيما بينه وبين
الله تعالى (ويقع مع النية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
لقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضي الله عنهم
(و) يقع (بالحقة مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق
فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كلي او اشربي او اقعدي او
بارك الله عليك ونحوه لنحو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال ﴾
لزوجته (انت على حرام او كظهر امي فهو ظهار ولو نوى به الطلاق)
لانه صريح في تحريمها (وكذلك ما احل الله على حرام) او الحل على
حرام وان قاله محرمة بحيض او نحوه ونوى انها محرمة به فلفو (وان
قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق طلقت ثلاثا) لان الالف
واللام للاستتراق لعدم معهود يحمل عليه (وان قال اعني به طلاقا
فواحدة) لعدم ما يدل على الاستتراق (وان قال) لزوجته (كالميتة
والدم والحزير وقع مانواه من طلاق وظهار وعين) بان يريد ترك
وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فتكون عينا فيها الكفارة بالحلث (وان لم
ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام كالميتة
والدم (وان قال حلقت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حلف به
(لزمه) الطلاق (حكما) مؤاخذه له باقراره ويدين فيما بينه وبين
الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجته (امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

واحدة) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر وابن عباس (ويتراخى) قلها ان تطلق نفسها متى شاءت ما لم يحد لها حدا او (ما لم يبطاً او يطلق او يفسخ) ما جملة لها او تردى لان ذلك يبطل الوكالة (ويختص) قوله لها (اختارى نفسك بواحدة) بالجلس المتصل ما لم يزدها فيهما) بان يقول لها اختارى نفسك متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها فيه ووكل كل اسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شئ (فان ردت) الزوجة (او وطئها او طلقها او فسخ) خيارها قبله (بطل خيارها) كسائر الوكالات ومن طاقى في قلبه لم يقع وان تعاطى به او حرك لسانه وقع ويميز وبمزية يعقلانه كبالغين فيما تقدم ﴿ باب ما يختلف به عدد الطلاق ﴾ وهو معتبر بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس (فيملك من كاه حر او بعضه) حر (ثلاثا و) يملك (البدائنتين حرة كانت زوجتاها او امة) لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه (فاذا قال) حر (انت الطلاق او) انت (طلاق او) قال على الطلاق او قال (يلزمنى) الطلاق (وقع ثلاثا بينهما) لان لفظه يستعمل ذلك (والا) ينوى بذلك ثلاثا (فواحدة) عملا بالمعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح بمنجرا ومعاقفا وعملوا به وادا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلاق ما لم تكن نية او سبب يحصه باحدا من وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت ثلاثا انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها (ويقع بافظ) انت طالق (كل الطلاق او اكثره او عدد الحسا او الربح او نحو ذلك ثلاث ولو نوى واحدة) لانها لا يحتمل لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملأه الدنيا او عظم الجبل فطلقة ان لم ينو اكدر (وان طاق) من زوجته (عضوا) كيد او اصع (او) طاق منها (جزا مشاعاً) كنصف وسدس (او) جزوا (معينا) كنصفها الفوقانى (او) جزا (مهما) بان قال لها جزوك طالق (او قال) لزوجته انت طالق (نصف طاقه او جزا من طاقه طلقت) لان الطلاق لا يتبعض (وعكسه الروح والسر والشر والظفر ونحوه) فاذا قال لها روحك او سنك

او شعرك او ظفرك او سمك او بصرك او ريقك طالق لم تطلق وعق
 في ذلك كطلاق (واذ قال) لزوجة (مدخول بها انت طالق وكرره)
 مرتين او ثلاثا (وقع العدد) اى وقع الطلاق بعد التكرار فان كرره
 مرتين وقع ثنتان وان كرره ثلاثا وقع ثلاثا لانه اتى بصريح الطلاق (الا
 ان ينوى) بتكراره (تأكيدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوى افهامها)
 فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التأكيد المتصل فان
 انفصل التأكيد وقع ايضا لفوات شرطه (وان كرره ببل) بان قال انت
 طالق (بل) طالق (او ثم) بان قال انت طالق ثم طالق (او بالغا) بان
 قال انت طالق فطالق (او قال) طالق طلقة (بعدها) طلقة (او) طلقة
 (قبها) طلقة (او) طلقة (معها طلقة وقع ثنتان) في مدخول بها لان
 للرجعية حكم الزوجات في لحوق الطلاق (وان لم يدخلها بها بانت بالاولى
 ولم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف انت طالق طلقة
 معها طلقة او فوق طلقة او تحت طلقة او فوقها او تحتها طلقة فثنتان ولو
 غير مدخول بها (والمعاق) من الطلاق (كالخبز في هذا) الذى تقدم
 ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان
 في مدخول بها وتين غيرها بالاولى ﴿ فصل ﴾ في الاستنا في
 الطلاق (ويصح منه) اى من الزوج (استثناء النصف فاقل من عدد
 الطلاق و) عدد (المطلقات) فلا يصح استثناء الكل ولا اكثر من النصف
 (فاذا قال انت طالق طلقتين الا واحدة وقمت واحدة) لانه كلام متصل
 ابان به ان المستثنى غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم اتى براء
 عما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان
 قال) انت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقتان) لما سبق وان قال الا طلقتين
 الا واحدة فكذلك لانه استثنى ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان
 قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث (وان استثنى بقلبه من عدد
 المطلقات) بان قال نسائي طواقى ونوى الا فلانة (صح) الاستنا فلا تطلق
 لان قوله نسائي طواقى عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان
 استعمال اللفظ العام في الخصوص سابق في الكلام (دون عدد الطلاقات)
 فاذا قال هى طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقمت الثلاث لان العدد نص

فما يتأوله فلا يرتفع بالنية لان اللفظ اقوى من النية وكذا لو قال نسائي
 الاربع طواني واستنى واحدة بقله فيطلق الاربع (وان قال) لزوجاته
 (اربستكن الا فلانة طواني صح الاستنا) فلا تطلق المستناة لزوجها منهن
 بالاستنا (ولا يصح استنا لم يتصل عادة) لان غير المتصل يقتضى رفع
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفي اتصاله لفظا
 او حكما كاقطاعه بنفس او سعال او نحوه (فلو انفصل) الاستنا
 (وامكن الكلام دونه بطل) الاستنا لما تقدم (وشرطه) اى شرط صحة
 الاستنا (النية) اى نية الاستنا (قبل كمال ما استنا منه) فان قال انت
 طالق ثلاثا غير ناو للاستنا ثم عرض له الاستنا فقال الا واحدة لم ينفعه
 الاستنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف للفظ
 عن مقتضاه فوجب مقارنتها لفظا ونية ﴿ باب ﴾ حكم ايقاع
 (الطلاق فى) الزمن (الماضى و) وقوعه فى (الزمن المستقبل اذا قال
 لزوجته) انت طالق امس او (قال لها انت طالق) قبل ان انسحكك ولم
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع (الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو
 اغلظ فى حقه (وان اراد) انها طالق (بطلاق سبق منه او) بطلاق
 سبق (من زيد وامكن) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها
 صدر من زيد (قبل) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق
 ما لم تكن قرينة كعضب او سوال طلاق (فان مات) من قال انت طالق
 امس او قبل ان انسحكك (او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق) عملا
 بالتبادر من اللفظ (وان قال) لزوجته انت (طالق ثلاثا قبل قدوم زيد
 بشهر) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطبها من حين عقد الصفة الى
 قدومه لان كل شهر يأتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض
 الاصحاب (ان قدم) زيد (قبل مضيه) اى مضى شهر او معه (لم تطلق)
 كقولهم انت طالق امس (و) ان قدم (بعد شهر وجزء تطلق فيه)
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه (يقع) اى تبين وقوعه لوجود الصفة فان
 كان وطى فيه فهو محرم ولها المهر (فان خالعهما بعد اليين بيوم) مثلا
 (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين) مثلا (صح الخلع) لانها كانت زوجة

حينه (وبطل الطلاق) المعلق لانها وقت وقوعه باين فلا يلحقها
 (وعكسهما) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بعوضه اذا قدم زيد
 في المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا
 لان الخلع لم يصادف عصمة (وان قال) لزوجه هي (طالق قبل موتي)
 او موتك او موت زيد (طلقت في الحال) لان ما قبل موته من حين
 عقد الصفة وان قال قيل موتي مضرا وقع في الجزء الذي يليه الموت
 لان التصغير دل على التقرب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اى
 مع موتي (او بعده) فلا يقع لان اليئونة حصلت بالموت فلم يسبق نكاح
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتي طلقت اوله ﴿ فصل و ﴾ ان قال
 (انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من
 المستحيل) لذاته او عادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء
 الميت او البهية (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد (وتطلق في
 عكسه فوراً) لانه علق الطلاق على عدم فصل المستحيل وعدمه معلوم
 (وهو) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفي في المستحيل مثل)
 انت طالق (لاقتل الميت او لا صعدت السما ونحوها) كلا شربت ماء الكوز
 ولا ماءه او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق في الحال لما تقدم
 وعق وظهار ويمن باقه كطلاق في ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)
 كلام (لغو) لا يقع به شئ لعدم تحقق شرطه لان الغد لا يأتى في اليوم
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب وقمت الثلاث
 وان لم يقل ثلاثاً فواحدة (واذا قال) لزوجه (انت طالق في هذا الشهر
 او) هذا (اليوم طلقت في الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفاً له
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (في غد
 او) يوم (السبت او) في (رمضان طلقت في اوله) وهو طلوع الفجر من
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال
 اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اى اخر هذه الاوقات التي
 ذكرت (دين وقبل) منه حكماً لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى
 شهر) مثلاً (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وابي ذر فيكون

توقيتا لا يساعه ويرجح ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لآخره
وانما العاية لاوله (الا ان ينوى) وقسوه (في الحال فيقع)
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) انقضاء (اثنى عشر
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اى شهور
السنة وتعتبر بالالهة ويكمل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اى
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت باسلاخ
ذى الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق
تطلق بمعنى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فانسلاخه وانت طالق في اول
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في آخر جزؤ منه ^{في} باب تعليق
الطلاق بالشرط ^{في} اى تربيته على شئ حاصل او غير حاصل فان او
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق
قلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهى طالق لم يقع بتزوجها لحديث
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا نذر لابن ادم فيها لا يملك
ولا عتق فيها لا يملك ولا طلاق فيها لا يملك رواء احمد وابو داود والترمذى
وحسنه (فاذا علقه) اى علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر
كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اى
قبل وجود الشرط (ولو قال عجلته) اى عجلت ما عاقته لم يتجمل لان
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تحجيل طلاق سوى الطلاق
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارده
وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغاظ من غير تهمة
(وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه
(حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون
وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) فتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)
بفتح الميم وسكون النون (وكما وهى) اى كلما (وحدها للتكرار) لانها
تم الاوقات فهى بمعنى كل وقت واما متى فهى اسم زمان بمعنى اى وقت
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلها) اى كل ادوات الشرط المذكورة
(ومهما) وحيتها (بلام) اى بدون لم (اونية فور او قرينته) اى قرينة

الفور (للترأخي و) هي (مع لم للفور) الا مع نية التراخي او قرينة
 (الا ان) فانها للترأخي حتى مع لم (مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال)
 لزوجه (ان قمت) فانت طالق (او اذا) قمت فانت طالق (او متى)
 قمت فانت طالق (او اى وقت) قمت فانت طالق (او من قامت) منكن
 ففى طالق (او كلما قمت فانت طالق ففى واحد) القيام (طلقت) عقبه
 وان بعد القيام عن زمان الحلف (وان تكرر الشرط) المعلق عليه
 (لم يتكرر الحنث) لما تقدم (الا فى كلما) فيتكرر معها الحنث عند تكرر
 الشرط لما سبق (و) ان قال (ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا
 ولم تقم قرينة بفسور ولم يطلقها طلقت فى اخر حياة او اسمها موتا) لانه
 علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان
 ماتت هى فانت طلاقها بموتها (و) ان قال (متى لم) اطلقك فانت طالق
 (او اذا لم) اطلقك فانت طالق (او اى وقت لم اطلقك فانت طالق
 ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت) لما تقدم (و) ان قال
 (كلما اطامك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث) طلاقات (مرتبة)
 اى واحدة بعد واحدة (فيه) اى فى الزمان الذى مضى (طلقت
 المدخول بها ثلاثا) لان كلما للتكرار (وتبين غيرها) اى غير المدخول بها
 (:) الطلقة (الاولى) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (وان) قال (ان
 قمت فعدت لم تطلق) حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان قمت ثم عدت)
 لم تطلق حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان قعدت ادا قمت) لم تطلق
 حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان قعدت ان قمت فانت طالق لم تطلق
 حتى تقوم ثم تعد) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام
 مسبوقا بالعود ويسمى نحو ان قعدت ان قمت اعتراض الشرط على الشرط
 فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثانى فى اللفظ شرطا
 للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان
 سالتنى لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها (و) ان عطف (بالواو)
 كقوله انت طالق ان قمت وقعدت (تطابق بوجودها) اى القيام والعود
 (ولو غير مرتين) اى سواء تقدم القيام على العود او تأخر لان
 الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف (بالواو) بان قال ان قمت او قعدت فانت
 طالق طلقت (بوجود احدها) اى بالقيام او بالعود لان الواو لا

الشينين وان علق الطلاق على صفات فاحتجت في عين كان رايت رجلا
 قانت طالق وان رايت اسود قانت طالق وان رايت قحيا قانت طالق
 فرات رجلا اسود قحيا طلقت ثلاثا ﴿ فصل ﴾ في تعليقها بالحيض
 (اذا قال) لزوجه (ان حضت قانت طالق طلقت باول حيض متيقن) لوجود
 الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم لم يتم لها تسع سنين او نقص عن اليوم واليلة
 لم تطلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة) قانت طالق (تطلق باول
 الطهر من حيضة كاملة) لانه علق الطلاق بالمرة الواحدة من الحيض
 فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتد بحیضة علق فيها
 فان كانت حايزا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبلة
 وينقطع دمها (وفيما اذا) قال اذا حضت نصف حيضة (قانت طالق
 (تطلق) ظاهرا (في نصف عاداتها) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق
 بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تينا وقوعه في نصفها
 لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد
 تقصر فاذا طهرت تينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت
 حيازا وانكر فقولها كان اضمرت بنفى قانت طالق وادعت بخلاف نحو قيام
 وان قال ان طهرت قانت طالق فاذا كانت حايزا طلقت بانقطاع الدم
 والا فاذا طهرت من حيضة مستقبلة ﴿ فصل ﴾ في تعليقها بالحمل
 (اذا علقه بالحمل) كقوله ان كنت حاملا قانت طالق (فولدت لاقبل
 من ستة اشهر) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين
 ولم يطا بعد حلقه (طلقت منذ حلف) لانا تينا انها كانت حاملا والا لم
 تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها (وان قال) لزوجه (ان لم تكوني
 حاملا قانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحیضة) موجودة او مستقبلة
 او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها (في) الطلاق (البائن) دون
 الرجعي (وهي) اى مسئلة ان لم تكوني حاملا قانت طالق (عكس) المسئلة
 (الاولى) وهي ان كنت حاملا قانت طالق (في الاحكام) فان ولدت
 لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت
 لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت
 قانت طالق لم يقع الاجمئل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف
 فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر (وان علق طلقه ان كانت

حاملا بذكر وطلقتين) ان كانت حاملا (باثى فولدتها طلقت ثلاثا)
 بالذكر واحدة وبالاثى اثنتين (وان كان مكانه) اى مكان قوله ان كنت
 حاملا بذكر فانت طالق طلقة وان كنت حاملا باثى فانت طالق اثنتين
 (ان كان حملك او مافى بطنك) ذكرا فانت طالق طلقة وان كان اثنى فانت
 طالق اثنتين وولدتها (لم تطلق بها) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر
 الحمل فى الذكورية او الانوثة فاذا وجد الم شخص ذكوريته ولا انوثته
 فلا يكون المعلق عليه موجودا **فصل** فى تعليق بالولادة
 يقع معلق على ولادة بالقاء مايتين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه
 ونحوها (اذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين) على الولادة
 (باثى) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة وان ولدت اثنى فانت
 طالق طلقتين (فولدت ذكرا ثم) ولدت (اثنى حيا) كان المولود (او ميتا
 طلقت بالاول) معلق به فيقع فى المثال طلقة وفى عكسه ثتان (وبانت
 بالثانى ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق باثى فلم
 يقع كقوله انت طالق مع اقضاء عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا
 (وان اشكل كيفية وضعها) بان لم يعلم وضعها معا او متفرقين
 (فواحدة) اى فوق طلقة واحدة لانها المتبعة ومازاد عليها مشكوك
 فيه **فصل** فى تعليق بالطلاق (اذا علقه على الطلاق) بان
 قال ان طلقك فانت طالق (ثم علقه على القيام) بان قال ان قمت
 فانت طالق (او علقه على القيام ثم) علقه (على وقوع الطلاق) بان قال
 ان قمت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق (ققامت
 طلقت طلقتين فيما) اى فى المسكتين واحدة بقيامها واخرى بتطليقها
 الحاصل بالقيام فى المسئلة الاولى لان طلاقها بوجود الصفة
 تطليق لها وفى الثانية طلقة بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عليها بالقيام
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط (وان علقه) اى الطلاق (على
 قيامها) بان قال ان قمت فانت طالق (ثم) علق الطلاق (على طلاقها
 ققامت فواحدة) بقيامها ولم تطلق بتطليق الطلاق لانه لم يطلقها (وان
 قال) لزوجته (كلما طلقك) فانت طالق (او) قال (كلما وقع عليك طلاق
 فانت طالق فوجدا) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية (طلقت
 فى الاولى) وهى قوله كلما طلقك فانت طالق (طلقتين) طلقة بالنجز

وطلقة بالملق عليه (و) طلقت (في الثانية) وهي قوله كلما وقع عليك طلاقى فانت طالق (ثلاثا) ان وقت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طلقة واقمة عليها فتقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق فثلاث طاقعة بالمجز وتتمها من الملحق ويلغوا قوله قبله وتسمى السريحة ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحلف (اذا قال) لزوجته (اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق ان قت) او ان لم تقوى او ان هذا القول لحق او كاذب ومحوه مما فيه حث او منع او تصديق خبر او تكذيبه (طلقت في الحلال) لما في ذلك من المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد (لا ان علقه) اى الطلاق (بطلوع الشمس ونحوه) كقدوم زيد او بمشيها (لانه) اى التعليق المذكور (شرط لا حلف) لعدم اشتباهه على المعنى المقصود بالحلف (و) من قال لزوجته (ان حلفت بطلاقك فانت طالق او) قال لها (ان كنتك فانت طالق واعاده مرة اخرى طلقت) طلقة (واحدة) لان اعادته حلف وكلام (و) ان اعاده (مرتين) طلقتان (ثنتان و) ان اعاده (ثلاثا فثلاث) طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين بالاولى ولا تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالكلام (اذا قال) لزوجته (ان كنتك فانت طالق فحققى او قال) زجرا لها (تعنى او اسكتى طلقت) اتصل ذلك بيمينه او لا وكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلها ما لم ينو كلاما غير هذا فعلى ما ينوى (و) من قال لزوجته (ان بداتك بالكلام فانت طالق فحالت) له (ان بداتك به) اى بكلام (فبصدى حر انحلت يمينه) لاسها كفته او لا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء (ما لم ينو عدم البدائة في مجلس اخر) فان نوى ذلك فعلى ما نوى ثم ان بداته بكلام عتق عبدها وان بداها به انحلت يمينها وان قال ان كنت زيدا فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها لغفلة او شغل ونحوه او كان مجنونا او سكرانا او اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسلته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كفته ميتا او غائبا او مغمى عليه او نائما او وهى مجنونة او اشارت اليه ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالاذن

(اذا قال) لزوجه (ان خرجته بغير اذن او) ان خرجت (الا باذن او) ان خرجت (حتى آذن لك او) قال لها (ان خرجت الى غير الحمام بغير اذن فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه) طلقت لوجود الصفة (او اذن لها) في الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بغير اذن فانت طالق (تريد الحمام وغيره) او عدلت منه الى غيره (طلقت في الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام (لا ان اذن) لها (فيه) اى في الخروج (كلما شئت) فلا يحث بخروجها بعد ذلك لوجود الاذن (او قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد فان زيد ثم خرجت) فلا حث عليه ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالمشيئة (اذا علقه) اى الطلاق (بمشيئتها بان او غيرها من الحروف) اى الادوات كذا وامتى ومهما (لم تطلق حتى تشأ) فاذا شئت طلقت (ولو تراخى) وجود المشيئة منها كسائر التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق قيدت به (فان قالت) من قال لها ان شئت فانت طالق (قد شئت ان شئت فشأ لم تطلق) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر خفى لا يصح تعليقه على الشرط (وان قال) لزوجه (ان شئت وشاء ابوك) فانت طالق (او) قال ان شئت وشاء (زيد) فانت طالق (لم يقع) الطلاق (حتى يشأ آما) اى جميعا فاذا شأ وقع ولو شاء احدهما على الفور والاخر على التراخى لان المشيئة قد وجدت منهما (وان شاء احدهما) وحده (فلا) حث لعدم وجود الصفة وهى مشيئتهما (و) ان قال لزوجه (انت طالق) ان شاء الله (او قال عبدى حر ان شاء الله) او الا ان يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه (وقما) اى الطلاق والعق لان تعليق على ما لا سبيل الى علمه فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات (و) من قال لزوجه (ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت) الدار لما تقدم ان لم يتو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم تدخل لان الطلاق اذا عين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل تحت عموم حديث من حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حث عليه رواه الترمذى وغيره (و) ان قال لزوجه (انت طالق لرضى زيد او) انت طالق (لمشيئته طلقت في الحال) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك (او لكونه) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لقدوم زيد ونحوه (فان قال اردت) بقولى لرضى زيد او لمشيئته (الشرط) اى تطبيق الطلاق على المشيئة او الرضى (قبل حكما) لان لفظه يحتمله لان ذلك يستعمل للشرط وحيث لم تطلق حتى يرضى زيد او يشأ ولو ميزا يعقلها او سكران او بشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها (و) من قال لزوجته (انت طالق ان رايت الهلال فان نوى) حقيقة (رؤيتها) اى معايتها اياه (لم تطلق حتى تراه) ويقبل منه ذلك حكما لان لفظه يحتمله (والا) ينو حقيقة رؤيتها (طلقت بعد الغروب برؤية غيرها) وكذا اتقام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايت الهلال فصوموا واذا رجبوه فانظروا ﴿ فصل ﴾ فى مسائل متفرقة (وان حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل) الدار بعض جسده (او اخرج) منها (بعض جسده) لم يحث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا (او دخل) من حلف لا يدخل الدار (طالق الباب) لم يحث لانه لم يدخلها بحملته (او) حلف (لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه) اى من غزلها لم يحث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها (او) حلف لا يشرب ماء هذا الاثناء فنسب بعضه لم يحث (لانه لم يشرب مائه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فنسب بعضه فانه يحث لان شرب جميعه ممسح فلا ينصرف اليه عينه وكذا لو حلف لا يأكل الخبز او لا يشرب الماء فيحث ببعضه (وان فعل المحلوف عليه) مكرها او مجنونا او غمى عليه او نائما لم يحث مطلقا (ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط) لانما حق ادمى فاستوى فيما العمد والسيان والخطا كالالاتلاف بخلاف ايمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق دون عين بالله تعالى (وان فعل بعضه) اى بعض ما حلف لا يفعله (لم يحث الا ان ينويه) او تدل قرينة عليه كما تقدم فيمن حلف لا يشرب ماء هذا النهر (وان حلف) بطلاق او غيره (ليفعله) اى شيئ عنه (لم يبر الا بفعله كله) فمن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى يأكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا « هـ » لم يحث

« هـ » قوله او ناسيا قطع بعدم الحث فى انتقير مطلقا وفى الاقتاع يحث فى طلاق وعتاق « هـ »

ومن يمتنع بينه كزوجة وقراة اذا قصد منه كنفسه ومن حلف لا ياكل طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حث في باب التاويل في الحلف بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد بلفظه ما) اى معنى (يخالف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنفسائه طوا الى بناته ونحوهن (فاذا حلف وتاويل) فى (عينه فعه) التاويل فلا يحث (الا ان يكون ظاهرا) بحلفه فلا ينفقه التاويل لقوله عليه السلام عينك على ما يصدقك به صاحبك رواه مسلم وغيره (فان حلفه ظاهرا لما لزيد عندك شئ وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (وديمة بمكانه) علفو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما الذى) لم يحث (او حلف) من ليس ظاهرا بحلفه (ما زيدا هنا ونوى) مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحث (او حلف على امراته لاسرقت منى شيئا فحانته فى ودية ولم ينوها) اى لم ينو الحيانة بحلفه على السرقة (لم يحث فى الكل) للتاويل المذكور ولان الحيانة ليست سرقة فان نوى بالسرقة الحيانة او كان سبب اليقين الذى هيجهما الحيانة حث في باب الشك فى الطلاق (اى التردد فى وجود لفظه او عدده او شرطه) (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق الذى علق عليه وجودها كان او عدمها (لم يلزمه) الطلاق لانه شك طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق (وان) تيقن الطلاق (شك فى عدده فطلقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح) المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى لاشك لان الاصل عدم التحريم ويمتنع من حلف لا ياكل غرة معينة او نحوها اشتبهت بغيرها من اكل غرة مما اشتبهت به وان لم يمنه بذلك من الوطى (فاذا قال لامراتيه احدا كما طالق) ونوى معينة (طلقت المتوية) لانه عينها بنيت فاشبه ما لو عينها بلفظه (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لاسييل الى معرفة المطابقة منهما عينا فشرعت القرعة لاسييل الى معرفة (كمن طاق احداها) اى احدى زوجتيه (بايتا ونسبا) فيقرع بينهما لما تقدم وتجب فقتهما الى القرعة وان مات اقرع ورثته (وان تبين) للزوج بان ذكر (ان المطابقة) المينة المسية (غير التى قرعت ردت اليه) اى الى الزوج لانها زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

انقضائها فيه (فقال) المطلق (كنت راجعتك) فقولها لانها منكرة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعاً قبل وكذا لو تداعيا مما ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يترتب به فانه يقبل منه (او بداهها به) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك (فقولها) قاله الحرقى قال فى الواضح فى الدماوى نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازى ومصابح النور والمذهب فى الثانية القول بقوله كما فى الانصاف ومصححه فى الفروع وغيره وقطع به فى الاقناع والمنتهى رحم فصل اذا استوفى رحم المطلق (ما يملك من الطلاق) بان طلق الحر ثلاثاً والعبد اثنتين (حرمت حتى يطاها زوج) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (فى قبل) فلا يكتفى بالعقد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثانى فيكنى (ولو) كان (مراهقاً) او لم يبلغ عشرين لعموم ما سبق (ويكنى) فى حايها لمطابقها ثلاثاً (تغيب الحشفة) كلها من الزوج الثانى (او قدرها مع جب) اى قطع الحشفة لحصول ذوق الصبيبة بذلك (فى فرجها) اى قبلها (مع انتشار وان لم ينزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثاً (بوطى دبر و) وطى (شبه و) وطى (ملك يمين و) وطى (فى) نكاح فاسد (لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره) (ولا) تحل بوطى (فى حيض ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم فى هذه الصور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او فى مسجد ونحوه (ومن ادعت مطلقة المحرمة) وهى المطلقة ثلاثاً (وقد غابت) عنه (نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضت عدتها منه) اى من الزوج الثانى (فله) اى للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مواتنة على نفسها .

كتاب الايالا

بلد اى الحلف مصدر الى يولى والالية اليمين (وهو) شرعاً (حاف زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطى زوجته فى قبلها) ابداً او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤولون

من نسايم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحلف بنذر او
عتيق او طلاق ولا بحلف على ترك وطى سرية او رقعا (و يصح) الايلا
(من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قن و) بالغ
(و) يميز وغضبان وسكران ومريض مرجو بروء و (من) اى زوجة يمكن
وطيها ولو (لم يدخل بها) لمعوم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج
(مجنون ومغنى عليه) لعدم القصد (و) لا من (عاجز عن وطى لجب
كامل او شلل) لان المنع هنا ليس لليمين (فاذا قال) لزوجه (والله
لا وطيتك ابدا او عين مدة تزيد على اربعة اشهر) كخمس اشهر (او)
قال والله لا وطيتك (حتى يزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)
حتى (يخرج الدجال او) غياه بمحرم او يبذل مالها كقوله والله
لا وطيتك (حتى تشرى الحر او تعطى دينك او تهى مالك ونحوه) اى
نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر
من يمينه ولو) كان المولى (قسا) لمعوم الاية (فان وطى ولو بتقييب
حشفة) او قدرها عند عدمها فى الفرج (فقد فاء) لان الفية الجماع وقد اتى به
ولو ناسيا او جاهلا او مجنونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)
يف بوطى من آلى منها ولم تغته (امره) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك
منه لقوله تعالى وان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى
ان ينفى وان يطلق (طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ) لقيامه مقام
المولى عند امتناعه (وان وطى) المولى من آلى منها (فى الدبر او) وطىها
(دون الفرج ففأء) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى فى القبل
والفية الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفية بغيره كما لو قبلها (وان ادعى)
المولى (بقا المدة) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل
(او) ادعى انه وطىها وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفى لا يعلم الا
من جهته (وان كانت) التى آلى منها (بكرا او ادعت البكارة وشهد
بذلك) اى ببكرتها (امراة عدل صدقت) وان لم يشهد ببكرتها ثقة
فقوله بيمينه (وان ترك) الزوج (وطيها) اى وطى زوجته (اضرارا بها
بلا يمين) على ترك وطيها (ولا عذر) له (فكمول) وكذا من ظاهر
ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طلق
عليه الحاكم او فسخ الكاح كما تقدم فى المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

عذر ينفع الجماع امران يفي بلسانه متى قدرت جامعتك ثم متى قدر وطى
او طلق ويعمل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
لطلب رقة ثلاثة ايام

كتاب الظهار

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدا بنسب) كأمه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصاهرة كحماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امي او اختي (او) انت
على ك (بطن) عمتي (او عضو اخر لا يفصل) كيدها او رجلها (بقوله)
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او معي
او معي كظهر امي او كيد اختي او وجه حماتي ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او مينا (او) قال انت على (كالنية والدم)
او الحزير (فهو مظاهر جواب فن وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنية او ظهر ابني او اخي او زيد وان قال انت على او عندي
كأبي او مثل امي واطلق فظهار وان نوى في الكرامة ونحوها دين وقبله
حكما وان قال انت امي او كأبي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امي فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نسائهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارة) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يخص بذي رحم كابي وامي (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة عين ولا يصح عن لا يصح طلاقه فصل ويصح الظهار
معملا اي منجزا كانت على كظهر امي (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان قمت فانت على كظهر امي (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

لوجود المطلق عليه ويصح الظهار (مطلقا) اى غير موقت كما تقدم (و)
 يصح (موقتا) كانت على كظهر امى شهر رمضان (فان وطئ فيه
 كفر) لظهاره (وان قرغ الوقت زال الظهار) بمضيه (ويحرم) على
 مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطئ) ودوايه) كالقبلة
 والاستمتاع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقربها
 حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
 اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطئ) اختياراً (وهو) اى الوطئ (العود)
 ففى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط
 لحله فياصر بها من اراده ليستحل بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
 الوطئ (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والعق من قبل ان
 يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
 بتكريره) اى الظهار ولو بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
 كاليمن بالله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نسايه بكلمة
 واحدة) بان قال لزوجاته اتن على كظهر امى لانه ظاهر واحد (وان
 ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
 كظهر امى (ف) عليه (كفارات) بعددهن لانها ايمان متكررة على
 اعيان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر  فصل
 وكفارته  اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
 صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى
 والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية
 والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب قلو اعسر مومسر قبل تكفير لم
 يجزه صوم ولو ايسر مومسر لم يلزمه عتق ويجزيه (ولا تلزم الرقبة)
 فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بئن مثلاً)
 او مع زيادة لا تحجب به او ولو نسيئة وله مال غائب او موجد لا بهية
 ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها (فاضلا عن كفايته دائماً
 و) عن (كفاية من يئونه) من زوجة وريق وقريب (و) فاضلا
 (عما يحتاجه) هو ومن يئونه (من مسكن وخادم) صالحين لمثله اذا
 كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
 تجمل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عاله (وكتب

علم) يحتاج اليها (ووفاء دين) لان ما استغرقته حاجة الانسان فهو كالمدوم (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الارقبة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً يئس) لان المقصود تمليك الرقيق منافعه وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً يئساً (كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعها) اى اليد او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الابهام او الاغلة من الابهام) او اقلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الحصر والبصير مما) من يد واحدة (لان نفع اليد يزول بذلك وكذا اخرس لافهم اشارته) ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه (كزمن ومقعد لانهما لا يمكنهما العمل في أكثر الصناعات وكذا مقصوب) ولا (تجزى) ام ولد (لان عتقها مستحق بسبب آخر) ويجزى المدبر (والمكاتب اذا لم يؤد شيئاً) وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني (والصغير والاعرج يسيراً) والامة الحامل ولو استثنى حملها (لان ما في هؤلاء من القصر لا يضر بالعمل) فصل يجب التتابع في الصوم ﴿ لقوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان تخلله رمضان) لم ينقطع التتابع (او) تخلله (فطر يجب كعيد وايام تسريق وحيض) وغاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كاغما جميع اليوم لم ينقطع التتابع (او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج الفطر) كسفر (لم ينقطع) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اثنى (ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعر وعمر وزبيب واقط ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشير (اقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمساكين وابن السبيل والغارم لمصلحة ولو صغيراً لم ياكل الطعام والمد رطل وثلاث بالمرأى وتقدم في الفسل (وان غداً المساكين او عشاها لم يجزه) لعدم تمليكهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الخبز ولا

القيمة وسن اخراج ادم مع محزى (وتجب الية في التكفير من صوم وغيره)
 فلا يحزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لحديث انما الاعمال بالنيات
 ويعتبر نية الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
 اثناء الصوم (ليلا او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذر يبيح الفطر (انقطع
 التتابع) لقوله تعالى فسيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا (وان اصاب
 غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلا) او ناسيا او مع عذر يبيح الفطر
 (لم ينقطع) التتابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتتابع ولا يضر
 وطئ مظاهر منها في اثناء اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من الامن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان
 كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب
 (ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين
 يرمون ازواجهن فمن قذف اجنبية حد ولا لعان (ومن عرف العربية
 لم يصح لعانه بغيرها) لخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (قبلفته)
 اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر
 ولو في طهر وطئ فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان
 كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن
 لهم شهدا الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة
 (اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت
 حاضرة (ومع غيبتها يسميها وينسبها بما تميز به (و) يزيد) في الخامسة
 وان لعنة الله عليها ان كان من الكاذبين ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله انك كذب
 فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عايتها ان كان من
 الصادقين) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان
 معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على قم زوجه وزوجة عند الخامسة
 ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة
 (فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او قصص
 احدها شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الخمسة لم يصح) او لم يحضرها
 حاكم او نائبه (عند التلاعن لم يصح) او ابدل احدها (لنظرة اشهد

باقسم او احلف) لم يصح (او) ابدل الزوج (لفظة اللعنة بالامداد) او
 الغضب ونحوه لم يصح (او) ابدلت لفظة (الغضب بالسخط لم يصح) اللعان
 لمخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات فصل
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان ﴿ لانه عين فلا يصح
 من غير مكلف (ومن شرطه قذفها) اى الزوجة (بالزنا لفظا) قبله
 كقوله (زنت او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر) لان كلا
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير لعموم قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية (فان قال) لزوجه (وطيت بشبهة
 او) وطيت (مكرهه او نائمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه) لقوله عليه السلام
 الولد للفراش (ولا لعان) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن
 شرطه ان تكذبه الزوجة (واذا تم) اللعان (سقط عنه) اى عن الزوج
 (الحد) ان كانت محصنة (والتميز) ان كانت غير محصنة (وثبت الفرقه
 بينهما) اى بين الزوجين بتمام اللعان (بتحريم موبد) ولو لم يفرق الحاكم
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويبنى الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تضا
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن
 على الدعا او اخر فقيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لتسيرها والتوهمان المفيان اخوان
 لام ﴿ فصل ﴾ فيما يلحق من النسب (من ولدت زوجته
 من) اى ولدا (امكن كونه منه لحقه) نسبه لقوله عليه السلام الولد
 للفراش وامكان كونه منه (بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه)
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين (او) تلده (لدون اربع سنين منذ
 ابانها) زوجها (وهو) اى الزوج (ممن يولد لمثله كابن عشر)
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد (ولا يحكم ببلوغه ان
 شك فيه) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا
 وان لم يمكن كونه منه كان انت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها
 وقبل انقضا عدتها ولا قل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه (ومن

اعترف بوطى امته في الفرج او دونه (او ثبت عليه ذلك) فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه (نسب) ولدها (لانها صارت فراشا له) الا ان يدعى الاستبراء بعد الوطى بحضة فلا يلحقه لانه بالاستبراء يتقن برائة زوجها (ويحلف عليه) اى على الاستبراء لا على حق الولد لولا دعواه ثبتت نسبة (وان قال) السيد (وطينها دون الفرج او فيه) اى فى الفرج (ولم ازل او عزلت لحقه) نسبه لما تقدم (وان اعتقها) السيد (او باعها بعد اعترافه بوطئها فانت بولد لدون نصف سنة) وعاش (لحقه) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا انت به لدونها وعاش علم ان حملها كان قبل عقها وبيعها حين كانت فراشا له (والبيع باطل) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشتر انه من بايع وان استبرئت ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بابا ولا اثر لشبهه مع فراش وتبعية نسب لاب ما لم ينصفه باحان وتبعية دين لغيرها

كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التبرص المحدود شرعاً مأخوذة من العدد لان ازمة العدة محصورة مقدرة (تلزم العدة كل امرأة) حرة او امة او مبعوضة بالغة او صغيرة يوطأ مثلها (فارقت زوجها) بطلاق او خلع او فسخ (خلا بها مطاوعة مع علمه بها و) مع (قدرته على وطئها ولو مع ما يتعنه) اى الوطى (منها) اى من الزوجين كجه ورتقها (او من احدها حسا) كجه او رتقها (او) يمنع الوطى (شرعاً) كصوم وحيض (او وطئها) اى تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها (او مات عنها) اى تلزم العدة متوفى عنها مطلقا (حتى فى نكاح قاسد فيه خلاف) ككاح بلا ولى الحاق له بالصحيح ولذلك وقع فيه الطلاق (وان كان) الكاح (باطلا وفاقا) اى اجماعا كنكاح خامسة او ممتدة (لم تعد للوفاة) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل الوطى لان وجود هذا القدر كدمه (ومن فارقتها) زوجها (حيا قبل وطى وخلوة) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا تكتمت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (او) طلقها (بعدها) اى بعد الدخول والخلوة (او) طلقها

بعد احدهما وهو ممن لا يولد لثله) كابن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطى مثلها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببراءة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد مطلقا تعبدا لظاهر الآية (او تحملت بما الزوج) ثم فارقها قبل الدخول والحلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى في الصداق بوجوب العدة للحق النسب به (او قبلها) اى قبل الزوجة (او لمساها) ولو بشهوة (بلا خلوة) ثم فارقها في الحياة (فلا عدة) للآية السابقة ﴿ فصل والمتدات ست ﴾ اى ستة اصناف احدها (الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل) واحدا كان او عددا حرة كانت او امة مسلمة صكّات او كافرة لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حماهن (وانما تنقضي) العدة بوضع (ما تصير به امة ام ولد) وهو ما تبين فيه خالق انسان ولو خفيا (فان لم يلحقه) اى يلحق الحمل الزوج (اصفره او لكونه ممسوحاً او) لكونها (ولدت لدون ستة اشهر منذ نكحها) اى وامكن اجتماعها (ونحوه) بان تاتي به لقوى اربع سنين منذ ابانها (وعاش) من ولده لدون ستة اشهر (لم تنقض به) عدتها من زوجها اعدم لحوقه به لانتفائه عنه يقينا (واكثر مدة الحمل اربع سنين) لانها اكثر ما وجد (واقامها) اى اقل مدة الحمل (ستة اشهر) لقوله تعالى وحمله وقضاه ثلاثون شهرا والفصال اقضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان الى حى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهي مدة الحمل وذكر ابن قتيبة في المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لسته اشهر (وغالبها) اى غالب مدة الحمل (تسعة اشهر) لان غالب النساء يلدن فيها (ويباح) للمرأة (القاء الطفلة قبل اربعين يوماً بدواء مباح) وكذا شربه للحصول حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا قتل ما يتنعج حيضها بها من غير علمها ﴿ فصل الثانية ﴾ من المتدات (المتوفى عنها زوجها بلا حمل منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل الدخول وبعدة) يوطى مثلها اولاً (الحرة اربعة اشهر وعشرة) ايام بآيالها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بافسهن اربعة اشهر وعسرا (وللأمة) المتوفى عنها زوجها (نصفها) اى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

وخسة ايام بلياليها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تصنيف
 عدة الامة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعضة بالحساب (فان مات
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت) عدة الطلاق (وابتدأت عدة وفاة
 منذ مات) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة (وان
 مات) المطلق (في عدة من ابائها في العجوة لم تنقل) عن عدة المطلق
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث (وتعد من ابائها في
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق) لانهما مطلقة فوجبت
 عليها عدة الطلاق ووارثه فجب عليها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكبرها
 (ما لم تكن) المبانة (امة او ذمية او) من اجاءت اليتيمة منها (فتعد
) لطلاق لا لغيره (لاقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها
 قبل موته لم تعد له ولو ورث لانها احذية نخل الارواح) وان طلق
 بعض نسائه مبهمه (كانت) او معينة نسائها ثم مات (المطلق) قل قرعة
 اعتد كل منهن (اى من نسائه) سوى حامل الاطول منهما (اى من
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون الحرجة قرعة
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتأت متوفى عنها زمن عدتها او
 بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الريبة
 (اثلاثة) من المعتدات (الحائض ذات الاقرا وهي) حج قرء بمعنى (الحيض)
 روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضى الله عنهم (المارقة في الحياة) بطلاق او
 خلع او فسخ (فعدتها ان كانت حرة او مبعضة ثلاثة قروء كاملة)
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن باضهن ثلاثة قروء ولا يعتد بمحضة
 طلقت فيها (والا) بان كانت امة فعدتها (قران) روى عن عمر وابيه
 وعلى رضى الله عنهم (الرابعة) من المعتدات (من فارقتها) زوجها (حيا
 ولم تحض لصغر او اياس فتعد حرة ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاى
 يأسن من الحيض من نساىكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
 واللاى لم يحضن اى كذلك (و) عدة (امة) كذلك (شهران) لقول عمر
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه
 الانزم واحتج به احمد (و) عدة (مبعضة بالحساب) فتزيد على الشهرين من
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية (ويجبر الكسر) فلو كان ربعها
 حرا فعدتها شهران وثمانية ايام (الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها

ولم تدريه) اى سبب رفعه (فعدتها) ان كانت حرة (سنة تسعة اشهر للحمل) لانها غالب مدته (وثلاثة) اشهر (للعدة) قال الشافعى هذا قضاء عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علماء ولا تنقض العدة بعود الحيض بعد المدة (وتنقص الامة) عن ذلك (شهراً) فعدتها احد عشر شهراً (وعدة من بلغت ولم تحض) كاياسة لدخولها فى عموم قوله تعالى واللاى لم يحضن (و) عدة (المستحاضة الناسية) لوقت حيضها كاياسة (و) عدة (المستحاضة المبتدأة) الحرة (ثلاثة اشهر والامة شهران) لان غالب النساء يحضن فى كل شهر حيضة (وان علت) من ارفع حيضها (ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال فى عدة حتى يعود الحيض فتعد به) وان طال الزمن لانها مطلقة لم تياس من الدم (او تبلغ سن الاياس) خمسين سنة (فتعد عدته) اى عدة الاياس اى عدة ذات الاياس ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او فى وقت كذا (السادسة) من المعتدات (امرأة المفقود تربص) حرة كانت او امة (ما تقدم فى ميراثه) اى اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك وتعام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة (ثم تعد للوفاة) اربعة اشهر وعشرة ايام (وامة) فقد زوجها (كحرة فى التربص) اربع سنين او تسعين سنة (و) اما (فى العدة) للوفاة بعد التربص المذكور فعدتها (نصف عدة الحرة) لما تقدم (ولا تقتصر) زوجة المفقود (الى حكم حاكم يضرب المدة) اى مدة التربص (وعدة الوفاة) كما لو قامت اليانة وكدة الايلا ولا تقتصر ايضا الى طلاق ولى زوجها (وان تزوجت) زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة (فقدم الاول قبل وطى الثانى فى الاول) لانا تينا بقدومه بطلان نكاح الثانى ولا مانع من الرد (و) ان قدم الاربع (عدة) اى بعد وطى الثانى (فله) اى للاول (اخذها زوجة بالمقد الاول ولو لم يطلق الثانى ولا يطا) وها الاول (قبل فراغ عدة الثانى وله) اى للاول (تركها معه) اى مع الثانى (من غير تجديد عقد) لثانى وقال المتبحر الاصح بقدا تبهى قال فى الرأية وان قلنا يحتاج الثانى عقدا جديدا طلقها الاول لذلك اتبهى وعلى هذا فتعد بعد طلاق الاول ثم يجدد الثانى عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد تركه لها وقد تينا بطلان عقد الثانى بقدم الاول (وياخذ) الزوج

الاول (قدر الصداق الذى اعطاها من) الزوج (الثانى) اذا تركها له لقضاء على وعثمان انه يغير بينها وبين الصداق الذى ساق اليها هو (ويرجع الثانى عليها بما اخذه) الاول (منه) لانها غرامة لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين لموجب ثم بان انتفاؤه فكممقود فصل ومن مات زوجها الغائب ^ب اعتدت من موته (او طلقها) وهو غائب (اعتدت منذ الفارقة وان لم تحدد) اى وان لم تات بالاحداد فى صورة الموت لان الاحداد ليس شرطاً لاقتضا العدة (وعدة موطوءة بشبهة او زنا او) موطوءة (بعقد فاسد كطلقة) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقتضى شغل الرحم فوجبت العدة منه كالنكاح الصحيح وتستبرأ امة غير مزوجة بحيضة ولا يحرم على زوج وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ فى قرج (وان وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما) اى بين المعتدة الموطوءة والواطئ (واثت عدة الاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد او وطئ بشبهة مالم تحمل من الثانى فتتقضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعدد للاول ولا يحتسب منها) اى من عدة الاول (مقامها عند الثانى) بعد وطئه لاقطاعها بوطئه (ثم) بعد اعتدادها للاول (اعتدت للثانى) لاسمها حقان اجتماعاً لرجلين فلم يتداخلوا وقدم استبهما كالأول تساويهما فى مباح غير ذلك (وتحلل) الموطوءة فى عدتها بشبهة او نكاح فاسد (له) اى لو اطمئنا بذلك بعقد (بعد اقضا المديتين) لقول على رضى الله عنه اذا اقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب (وان تزوجت) المعتدة (فى عدتها لم تقطع) عدتها (حتى يدخل بها) اى يطاها لان عقده باطل فلا تصير به فراشاً (فاذا فارقتها) الثانى (بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت العدة من الثانى) لما تقدم (وان اتت) الموطوءة بشبهة فى عدتها (بولد من احدهما) بينه (اقضت منه عدتها به) اى بالولد سواء كان من الاول او من الثانى (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قرؤ ويكون الولد للاول اذا اتت به لدون ستة اشهر من وطئ الثانى ويكون للثانى اذا اتت به لأكثر من اربع سنين منذ بانت من الاول وان اشكل مرض على القافة (ومن وطئ مقتدته البائن) فى عدتها (بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية) العدة (الاولى) لانها عدتان من واحد لو طئين يلحق النسب فيهما لحوقاً

واحدا قد اخلا وتين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها
ثم طلقها استأنفت (وان تكلم من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول) بها
(بنت) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس
والخولة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان
الرجعة اعادة الى النكاح الاول فصل ١٢ يحرم احواد فوق ثلاث
على ميت غير زوج (يلزم الاحداد مدة العدة كل) امرأة (متوفى زوجها
عنها في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج اربعة اشهر
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداد لانها ليست
زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداد كونها وارثة او مكلفة فيلزمها (ولو ذمية
او امة او غير مكلفة) فيجنبا ولها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا
اولا لعموم الاحاديث ولتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات (ويجابح)
الاحداد (لباين من حي) ولا يسن لها قالة في الرعية (ولا يجب)
الاحداد (على) مطلقة (رجعية) لاعلى : موطوءة بشبهة او زنا او في
نكاح فاسد او (نكاح) (باطل او ملك عيين) لانها ليست زوجة متوفى عنها
(والاحداد اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة
والطيب والتحسين) باسفيد ونحوه (والحاو ما صغ للزينة قبل نسج
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين) (و) ترك (حلى وحلل
اسود) بلا حاجة (لا توتيا ونحوها ولا) ترك (نقابو) لا ترك (ايض
ولو كان حسنا) كبريسم لان حسنه من اصل خاقته فلا يلزم تغييره
ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كتمكلى ولا من اخذ ظفر ونحوه
ولا من تنظيف وغسل : فصل ونجب عدة الوفاة في المنزل :
الذى مات زوجها وهي به (حيث وجبت) فلا يجوز ان تحول منه بلا
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلة (فان تحولت
خوفا) على نفسها او مالها (او حولت) (قهرا او) حولت (بحق)
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة
اولا تجدد ما تكثرى به الا من مالها (احتلت حيث شأت) للضرورة
ويلزم متقلة بلا حاجة العود وتقضى المدة بمضى الزمان حيث كانت (ولها)
اي للتوفى عنها زمن العدة (الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا) لانه مظنة

الفساد ١ وان تركت الاحداد (همدا) اثمت وتمت عدتها بمضى زمانها (اي زمان العدة لان الاحداد ليس شرطا في انقضاء العدة ورجعية في لزوم مسكن كمتوفى عنها وتمتد يان بمامون من البلد حيث شأت ولا تين الا به ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصيلنا لمراسه ولا محذور فيه لزومها في باب الاستبراء في ماخوذ من البرائة وهي التحيز والقطع وشروطا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك عين (من ملك امة يوطا مثلها) بيع او هبة اوسي او غير ذلك (من صغير وذكر وضدها) وهو الكبير والمرأة (حرم عليه وطنها ومقدماته) اي مقدمات الوطى من قبله ونحوها (قبل استبرائها) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن باقة واليوم الاخر فلا يسقى ماؤه وغيره رواه احمد والترمذى وابو داود وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطى امته ثم اراد تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج وان اعتق سريته او ام ولده او عقت بموته لزومها استبرا نفسها ان لم يكن استبراء (واستبرا الحامل بوضعه) كل الحمل (و) استبرا (من تحيض بحیضة لقوله عليه السلام في سبي اوطاس لا توطا حامل حتى تفسع ولا غير حامل حتى تحيض حیضة رواه احمد وابو داود (و) استبراء (الایسة والصغيرة بمضى شهر) لقيام الشهر مقام حیضة في العدة واستبراء من ارفع حیضها ولم تدركه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت حضرت وان ادعت موروثه تحریمها على وارث بوطى مورثه او ادعت مشتراة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

كتاب الرضاع

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرطا مص من دون الحولين لبنا تاب عن حمل او شربه ونحوه (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة (والمحرم) من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت انزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من قسغن من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس رضعات معلومات يحرم من قنوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

ذلك رواء مسلم وتحرم التحس اذا كانت (في الحولين) لقوله تعالى والوالدات
يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه
السلام لا يحرم من الرضاع الا ما فلق الاما وكان قبل الفطام قال الترمذى
حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقال الى ثدى اخر
ونحوه فرضة فان عاد ولو قريبا فثنتان (والسعوط) في اقب
(والوجور) في قم محرم كرضاع (ولبن) المرأة (الميتة) كلبن الحية
(و) لبن (الموطوءة بشبهة او بقصد فاسد) كالوطوءة بكنكاح صحيح (او باطل)
اى الموطوءة بكنكاح باطل اجماعا (او بزنا محرم) لكن يكون مرتضع ابنا لها
من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم يثبت
ما هو فرعها (وعكسه) اى عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة) لبن (غير
حلبى ولا موطوءة) فلا يحرم قلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل
او حتى مشكل او عن لم تحمل لم يصيرا اخوين (فتى ارضعت امرأة طفلا)
دون الحولين (صار) المرتضع (ولدها في) تحريم (النكاح و) اباحة
(النظر والحلوة) في (المحرمة) دون وجوب النفقة والعقل والولاية
وغيرها (و) صار المرتضع ايضا فيها تقدم فقط (ولد من نسب لبنها اليه
بحمل) اى بسبب حملها منه ولو تحملها ماؤه (او وطى) بكنكاح او شبهة
بخلاف من وطى بزنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك (و)
صارت (محارمه) اى محارم الواطى اللاحق به النسب كابائه وامهاته
واجدادهم وجداتهم واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم
(محارمه) اى محارم المرتضع وصارت محارمها اى محارم المرضعة كابائهم
واخواتهم واعمامهم ونحوهم (محارمه) اى محارم المرتضع (دون ابويه
واصولهما وفروعهما) فلا تنتشر الحرمة لاولئك (فتباح المرضعة لابى
المرتضع واخيه من النسب) تباح (امه واخته من النسب لابييه واخيه)
من الرضاع اجماعا كما يحل لاخته من ابيه (اخته من امه) ومن حرمت
عليه بنتها (كأمه وجدته واخته) فارضعت طفلة حرمتها عليه (ابدا
(وفتحت نكاحها منه ان كانت زوجة) له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلينه زوجة له صغرى
حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة (وكل
امراه افسد نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها)

لجئى القرقة من جهتها (وكذا ان كانت) الزوجة (طفلة فدت فرضت
 من) ام او اخت له (نائمة) اتسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لا قبل للزوج
 فى الفسخ (و) ان افسدت نكاح نفسها (بعد الدخول فمهرها بحاله)
 لاستقرار المهر بالدخول (وان افسده) اى نكاحها (غيرها فلها على
 الزوج نصف المسمى قبله) اى قبل الدخول لانه لا قبل لها فى الفسخ
 (و) لها (جميعه بعده) اى بعد الدخول لاستقراره به (ويرجع الزوج
 به) اى بما غرمه من نصف او كل (على المفسد) لانه اغرمه فان تعدد
 المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (ومن قال لزوجه انت اخي
 لرضاع بطل النكاح) حكما لانه اقر بما يوجب فسخ النكاح بينهما فلزمه
 ذلك (فان كان) اقراره (قبل الدخول وصدقه) انها اخته (فلا مهر)
 لها لانها اتفقا على ان النكاح باطل من اصله (وان اكدته) فى قوله
 انها اخته قبل الدخول (فلها نصفه) اى نصف المسمى لان قوله غير
 مقبول عليها فى اسقاط حقها (ويجب) المهر (كله) اذا كان اقراره بذلك
 (بعده) اى بعد الدخول ولو صدقه ما لم تكن مكتته من نفسها مطاوعة
 (وان قالت هى ذلك) اى قالت لزوجهها انت اخي من الرضاع
 (واكذبها فمى زوجته حكما) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه فى فسخ
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فمى زوجته
 ايضا (واذا شك فى الرضاع او) شك فى (كاله) اى كونه خسر رضعات
 (او شكك المرضعة) فى ذلك (ولا بينة فلا تحريم) لان الاصل عدم
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسيئة
 الخلق وجذماء وبرصاء

كتاب النفقات

جمع نفقة وهى كفاية من يومه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابها
 (يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا) اى خبزا وادما (وكسوة ومسكنا بما يصلح
 لملتها) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه
 مسلم وابوداود (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك بحالهما اى ييسارهما او
 اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر) عند التازع (بينهما
) يفرض (الحاكم) للموسرة تحت الموسر فقد كفايتها من ارفع خبز

البلد وادمه و) يفرض لها (لمعاودة المومنين بمحلهما و) يفرض للمومنة تحت المومر من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير وغيره) كجيد كتان وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قميص وسراويل وطراحة ومقنعة ومداس ومضربة للشتا (وللتوم فراش ولحاف وازار للتوم في محل جرت العادة به فيه (ومخدة وللبلوس حصير جيد و زلي) اى بساط ولا بد من ماعون الدار ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ولا يلزمه ملطفة وحف لخروجها (ويفرض) الحاكم (للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و) من (ادم يلايها) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر (و) يفرض للفقيرة من الكسوة (ما يلبس مثلها ويجلس) وينام (عليه) يفرض للمتوسطة مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها (كفقيرة تحت غنى) ما بين ذلك عرفا (لان ذلك هو الايق بمحالهها) (وعليه) اى على الزوج (مونة نظافة زوجته) من دهن وسدر وغن ماء ومشط واجرة قيمة (دون) ما يعود بنظافة (خادمها) فلا يلزمه لان ذلك يراد للزينة وهى غير مطلوبة من الخادم (ولا) يلزم الزوج لزوجته (دوا واجرة طبيب) اذا مرضت لان ذلك ليس لحاجتها الضرورية المتادة وكذا لا يلزمه ثمن طبيب وخنا وخضاب ومحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رائحة كريهة واتى به لزمها وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا مونة لحاجة فصل وفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة (لا) لاهها زوجة بدليل قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن فى ذلك (ولا قسم لها) اى للرجعية وتقدم (والباين بفسخ او طلاق ؛ ثلاث او على عوض (لها ذلك) اى النفقة والكهوة والسكن (ان كانت حاملا) لقوله تعالى وان كن اولات حمل فامسكوا عليهن حتى يوضعن حملهن ومن افق يظنها حاملا فبات حائلا رجع ومن تركه يظنها حائلا فبات حاملا لزمه مامضى ومن ادعت حملا وجب اضاف ثلاثة اشهر فان مضت ولم يبين رجع (والنفقة) للباين الحامل (للحمل) نفسه (لا لها من اجله) لانها تحجب بوجوده وتسقط بدمه فحجب للحامل ما تنز ولحامل من وطى شهة او نكاح فاسد او ملك يبين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال المتقح مالم تستدن باذن حاكم او تنفق بنية رجوع (ومن) اى اى زوجة (حبست ولو ظلما او نشزت او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او) نذر (صوم

او صامت عن كفارة او) عن (قضاء رمضان مع ستة وقته) بلا اذن
زوج (او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت) نفقتها لانها منعت نفسها
عه بسبب لا من جهته فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من
صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسنتها او صامت قضاء رمضان في
آخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض
كحضر وان اختلعا في شوز او اخذ نفقة فقولها (ولا نفقة ولا سكنى) من
تركة (لتوفي عنها) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة
ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصة الحمل من
التركة ان كانت والا فلي وارثه الموسر (ولها) اى لمن وجبت لها النفقة
من زوجة ومطلقة رجعية وباين حامل ونحوها (اخذ نفقة كل يوم من
اوله) يعنى من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخير
عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاجب و (لافيتها) اى قيمة النفقة
(ولا) يجب (عليها اخذها) اى اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة
فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم
الا بتراضيهما (فان اتفقا عليه) اى على اخذ القيمة (او) اتفقا (على
تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز) لان الحق لا يعدوها (ولها
الكسوة كل عام مرة في اوله) اى اول العام من زمن الوجوب لانه اول
وقت الحاجة الى الكسوة فيعطى كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة
عليها شيئا فشيئا بل هو شئ واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء
وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كاعون الدار ومشط ونجب
قدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد (وان
غاب) اى الزوج او كان حاضرا (ولم يفق) على زوجته (لزمت نفقة
ما مضى) وكسوته ولولم يفرضها الحاكم ترك الافاق لعذر او لا لانه حق
يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة (وان انفقت)
الزوجة (في غيبته) اى غيبة الزوج (من ماله فان ميتا غيبها الوارث)
للزوجة (ما انفقت بعد موته) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فما قبضته
بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها ببذله ﴿ فصل ومن تسلم زوجته ﴾
التي يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها (او بذلت) تسليم (نفسها) او بذله
ولها (ومثلها يوطا) بان تم لها تسع سنين (وجبت نفقتها) وكسوتها

(ولو مع صغر زوج ومرشده وجه وعنته) ويجبر الولي مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنائنه ومن بذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويعضى زمن يمكن قدومه في مثله (ولها) اى الزوجة (منع نفسها) من الزوج (حتى تقبض صداقتها الحال) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق (فان سلمت نفسها طوما) قبل قبض حال الصداق (ثم ارادت المنع لم تملك) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكنا بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلا نفقة (واذا اعسر) الزوج (بنفقة القوت او) اعسر (بالكسوة) اى كسوة المعسر (او) اعسر (ببعض نفقة المعسر او كسوته) (او) اعسر (بالسكن) اى مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم (فلها فسخ التكاح) من زوجها المعسر لحديث ابى هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما يفتق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطني قفسخ فوراً او متراخياً باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يمنعه تكسباً ولا يجبسها (فان غاب) زوج ولو موسراً (ولم يدع لها نفقة وتمذر اخذها من ماله) تعذرت (استدانتها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدرت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من تيمانه **باب نفقة الاقارب والمماليك** من الادميين والبهائم (نجب) النفقة كاملة اذا كان المتفق عليه لا يملك شيئاً (او تنمها) اذا كان يملك البعض (لا بويه وان علوا) لقوله تعالى وبالوالدين احساناً ومن الاحسان الاتفاق عليهما (و) نجب النفقة او تنمها (لولده وان سفل) ذكر اكان او اخی لقوله تعالى وعلى المولود له ررقرهن وكسوتهن (حتى ذوى الارحام منهم) اى من ابائهم وامهاتهم كاجدادهم المدلين باناث وجذات الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء (حجب) اى القى (معسر) فن له اب وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر (اولاً) بان لم يحجبه احد كمن له جد معسر ولا اب له فله نفقة جده

لانه وارثه (و) تجب النفقة او اكالمها (لكل من يرثه) المنفق
 (بفرض) كوله الام (او تعصيب) كاخ وعم لغيرهم (لا) لمن يرثه
 (برحم) كخال وخالة (سوى عمودي نسه) كما سبق (سواء ورثه الاخر
 كاخ) المنفق (اولا كعمة وعميق) وتكون النفقة على من تجب عليه
 (بمعروف) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال
 وعلى الوارث مثل ذلك فوجب على الاب نفقة الرضائع ثم اوجب مثل
 ذلك على الوارث وروى ابو داود ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ار قال امك واهلك واهلك واهلك وفي لفظ ومولاه الذي هو اذناك حقا
 واجبا ورهما موصولا ويشترط لوجوب نفقة القرب ثلاثة شروط الاول
 ان يكون المنفق وارثا لمن يتفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثاني قهر
 المنفق عليه وقد اشار اليه بقوله (مع قهر من تجب له) النفقة وعجزه عن
 التكسب (لان النفقة اعانتج على سبيل المواساة والتي بملكه او قدرته
 على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر قصصه قبيح لصحج مكلف
 لاحرفه له الثالث غنى المنفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ما ينقعه عليه
 (عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليته وعن كسوة وسكني) لنفسه
 وزوجته ورقيقه (من حاصل) في يده (او متحصل) من صناعة او تجارة
 او اجرة عقار او ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعا اذا كان احكم
 فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته
 و (لا) تجب نفقة القرب (من راسي مال) التجارة (و) لامن (غن
 ملك و) لامن (الله صنعة) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك
 ومن قدر ان يكتسب اجبر لنفقة قريبه (ومن له وارث غير اب) واحتاج
 للنفقة (فنفقته عليهم) اى على وارثيه (على قدر اراثهم) منه لان الله تعالى
 رب النفقة على الارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يقرب
 مقدار النفقة على مقدار الارث (فن) له ام وجد (على الام) من
 النفقة (الثلث والثلثان على الجد) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة
 واخ لغير ام (على الجدة السدس والباقي على الاخ) لانهما يرثانه كذلك
 (والاب ينقرد بنفقة ولده) لقوله عليه السلام لهند خذى مايكفيك
 وولدك بالمعروف (ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما
 ابنه فلفقره واما الاخ فلعجزه بالابن (ومن) احتاج للنفقة (امه فقيرة

وجذته موسرة ففقته على الجدة) ليسارها ولا يمنع ذلك حججها بالام
لعدم اشتراط الميراث في عمودي النسب كما تقدم (ومن عليه نفقة زيد)
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه (فعليه نفقة زوجته) لان ذلك
من حاجة الفقير لدعاء ضرورته اليه (ك) نفقة (ظئير) من تجب نفقته
فيجب الاضاق عليهما (لحولين) كاملين لقوله تعالى والوالدات يرضعن
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث انما يكون
بعد موت الاب (ولا نفقة) بقرابة (مع اختلاف دين) ولو من عمودي
نسبه لعدم التوارث اذا (الا بالولاء) فتلزم النفقة المسلم لعتيقه الكافر
وعكسه لارثه منه (و) يجب (على الاب ان يسترضع لولده) اذا عدت
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسرضع له اخرى اى فاسترضعوا
له اخرى (ويودى الاجرة) لذلك لانها في الحقيقة نفقة لتسود اللبن من
غذائها (ولا يمنع) الاب (امه ارضاعه) اى ارضاع ولدها لقوله تعالى
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وله منهما من خدمته لانه
يفوت حق الاستمتاع في بعض الاحيان (ولا يلزمها) اى لايلزم الروحة
ارضاع ولدها دينية كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسرضع له
اخرى (الا لضرورة كخوف تلهه) اى تلف الرضيع بان لم يقبل ثدى
غيرها ونحوه لانه اتقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها مطلقا فان
عقت فكبائ (ولها) اى للرضعة (طاب اجره المثل) لرضاع ولدها
(ولو ارضعه غيرها مجانا) لانها اشفق من غيرها ولبها امرى (بابنا كانت)
ام الرضيع في الاحوال المذكورة (او نحتة) اى زوجة لايه لمعوم قوله
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن (وان تزوجت) المرضعة ، اخر
فله (اى للثاني) منها من ارضاع ولد الاول مالم) تكن اشترطته في العقد
او يضطر اليها) بان لم يقبل ثدى غيرها او لم يوجد غيرها لتعينه عليها اذا لما
تقدم **فصل** في نفقة الرقيق (و) يجب (عليه) اى على السيد
(نفقة رقيقه) ولو آبا او ناسرا (طعاما) من غالب قوت البلد (وكسوة
وسكنى) بالمعروف (وان لا يكلفه مشقا كثيرا) لقوله عليه السلام للملوك
طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعى
في مسنده (وان اتفقا على المحاربة) وهى جعله على الرقيق كل يوم

او شهر شيئا معلوما له (جاز) ان كانت قدر كسبه فاقبل بمد فقته روى
 ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم (ويرحمه)
 سيده (وقت القايلة) وهي وسط النهار (و) وقت (النوم و) وقت
 (الصلاة) المفروضة لان عليهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار (ويركبه) السيد (في السفر عقبة) حاجة ليلا يكلفه
 مالا يطيق (وان طلب) الرقيق (نكاحا وزوجه) السيد (او باعه) لقوله
 تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم (او طلبته)
 اى التزويج امة (وطئها) السيد (او زوجها او باعها) ازالة لضرر
 الشهوة عنها ويزوح امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طلبته وان غاب
 سيد عن ام ولده زوجت حاجة ففقه او وطئ وله تأديب رقيقة وزوجته
 وولده ولو مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف اباقه ولا يشتم
 ابيه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرم ان تسترضع
 امة لغير ولدها الا بعد ربه ولا يسرى عبد مطلقا ﴿ فصل ﴾ في
 نفقة البهائم (و) يجب (عليه علف بهائمهم وسقيها وما يصطها) لقوله عليه
 السلام عذبت امرأة في هرة جسدها حتى ماتت جوعا فلا هي اطعمتها ولا هي
 ارسلتها تاكل من خشاش الارض متفق عليه (و) يجب عليه (ان لا يحملها
 ما تعجز عنه) لئلا يعذبها ويجوز الانتفاع بها في غير ما خلقت له كقبر
 الحمل وركوب وابل وحر لحرث ونحوه ومحرم لعنا وضرب وجهه ووسم
 فيه (ولا يحلب من لبها ما يضر ولدها) لقوله عليه السلام لا ضرر
 ولا ضرار (فان عجز) مالك البهيمة (عن فقها اجبر على بيعها او اجارتها
 او ذبحها ان اسكات) لان بقائها في يده مع ترك الاضاق عليها
 ظلم والظلم تجب ازالته فان اى فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية
 وذنب وتعليق جرس او وتر وتزو حمار على فرس وتجنب نفقة على ماله
 غير الحيوان ﴿ باب الحضانة ﴾ من الحضانة وهو الجلب لان المربي
 يضم الطفل الى حضنه وهي حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل
 مصالحه (تجب) الحضانة (لحفظ صغير ومتموه) اى تحتل العقل (ومجنون)
 لانهم يهلكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة (واللاحق
 بها ام) لقوله عليه السلام انت احق به ما لم تنكح رواء ابو داود
 ولانها اشفق عليه (ثم امهاتها القربى فالقربى) لانهن في معنى الام تتحقق

ولادتهم (ثم اب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اى القرى فالقرى
لانهن يدلن بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى
ابى المحضون (ثم امهاته كذلك) القرى فالقرى (ثم اخت لابوين)
لتقدمها فى الميراث (ثم) اخت (لام) كالجندات (ثم) اخت (لاب) ثم
خالة لابوين ثم خالة (لام ثم) خالة (لاب) لان الحالات يدلن بالام
(ثم عمات كذلك) اى تقدم العممة لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يدلن بالاب
(ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك
ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهن يدلن بابى الام وهو من
ذوى الارحام وعمات الاب يدلن بالاب وهو من اقرب المصبات (ثم
بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و)
مثلهن بنات (اخواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات
عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على
التفصيل المتقدم (ثم) تنقل (لباقى العصبة الاقرب فالاقرب) فتقدم
الاخوة ثم بنوه ثم الاعمام ثم بنوه ثم اعمام اب ثم بنوه وهكذا (فان
كانت) المحضونة (اتية) يعتبر ان يكون العصبة (من محارمها) ولو
برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبة غير
محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وليس لولدها
غيرها (ثم) تنقل الحضانة (لذى ارحامه) من الذكور والامات غير
من تقدم واولاهم ابو ام ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنقل (للحاكم)
لمعوم ولايته (وان امتنع من له الحضانة منها او كان) من له الحضانة
(غير اهل) للحضانة (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية
النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل
لانها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانة (لفاسق) لانه لا يوثق به
فيها ولا حظ للمحضون فى حضانته (ولا) حضانة (لكافر) على مسلم لانه
اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانة (لمزوجة باجنى من
محضون من حين عقد) للحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع)
بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت المزوجة ولو رجعا
(رجع الى حقه) لوجود السبب وانتفاء المانع (وان اراد احدا بويه) اى
ابوى المحضون (سفرا طويلا) لغير الضرر قاله الشيخ تقي الدين وابن

القيم (الى بلد بعيد) مسافة قصر فاكتر (ليسكنه وهو) اى البلد
 (وطريقه امان فخصانته) اى المحضون (لاييه) لانه الذى يقوم بتاديبه
 وتخريجهم وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع (وان بعد
 السفر) وكان (لحاجة) لالسكنى فقيم منهما اولى (او قرب) السفر
 (لها) اى لحاجة ويعود فالقيم منهما اولى لان فى السفر اضراياه (او)
 قرب السفر وكان (للسكنى) فالحضانه (لاه) لانها اتم شفقة وانما
 اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المتن وغيره فصل
 واذا بلغ الفلام سبع سنين ٢٢ كاملة (عاقلا خير بين ابوه فكان مع
 من اختار منها) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
 سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه
 فان اختار اباه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يمنع زيارة امه وان اختارها كان
 عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ليعلمه ويؤدبه وان عاد فاختار الاخر نقل اليه
 ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارها اقرع (ولا
 يقر) محضون (بيد من لا يصونه ويصلحه) لقوات المقصود من الحضانه
 (وابو الاثى احق بها بعد) ان تستكمل السبع (ويكون الذكر بعد)
 بلوغه (رشده حيث شاء) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان
 لا يفرد عن ابوه (والاثى) منذ يتم لها سبع سنين (عند ابوها) وجوباً
 حتى يستلمها زوجها (لانه) احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تمنع الام
 من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او يسهل
 لاستغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقي الدين وقال
 اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصطلحها
 بل تؤذيها وتقصر فى مصطلحها وامها تعمل مصطلحها ولا تؤذيها فالحضانه
 هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقى عصبتها منها من الافراد والمتوه ولو اثنى
 عند امه مطلقاً

كتاب الجنائيات

جمع جنائة وهى لغة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن
 بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فمقتل امره الى
 الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة (وهى) اى الجنائة ثلاثة

اضرب (عمد يختص القود به) والقود قتل القتال بين قتله (شرط القصد) اى
 قصد الجاني الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن
 عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعلم ادميا معصوماً فيقتله
 بما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بما لا يقتل
 غالباً وللعمد تسع صور احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يجرحه بماله نفوذ) اى
 دخول (فى البدن) كسكين وشوكة ولو بفرزه بارة ونحوها ولو لم يداو
 مجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمقتل كما اشار اليه بقوله (او يضربه بحجر
 كبير ونحوه) كالت وسندان ولو فى غير مقتل فان كان الحجر صغيراً فليس
 بعمد الا ان كان فى مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر
 او حر او برد ونحوه او يصد به (او يلقى عليه حائطاً) او سقفاً ونحوها
 (او يلقى من شاهق) فيموت الثالثة ان يلقى بحجر اسد او نحوه او مكتوفاً
 بحضرة او فى مضيق بحضرة حية او ينهشه كلباً او حية او يلسعه عقرباً
 من القوائى غالباً الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) ياقية (فى نار او ماء
 يفرقه ولا يمكن التخلص منها) لعجزه او كثرتهما فان امكنه فهدر الخامسة
 ما ذكرها بقوله (او يحرقه) بحبل او غيره او يسد فمه واهه او يعصر خصيته
 زمناً يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبس ويمنعه الطعام او الشراب
 فيموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالباً) بشرط تعذر الطلب عليه والا
 فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقل غالباً الثامنة المذكورة
 فى قوله (او) يقتله (بسم) بان سقاء سما لا يعلم به او يخاطله بطعام ويطعمه
 له او بطعام اكله فياكله جهلاً ومتى ادعى قاتل بسم او سحر عدم علمه انه
 قاتل لم يقبل التاسعة المشار اليها بقوله (او شهدت عليه بينة بما يوجب
 قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمد (ثم رجعوا) اى
 اليهود بعد قتله (وقالوا عمداً قتله) فيقاد بهذا كله (ونحو ذلك)
 لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالباً ويختص بالقصاص مباشر للقتل عالم بانه
 ظلم ثم ولى عالم بذلك فينة وحاكم علواً ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية
 لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها كمن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة)
 ونحوها (او لكرهه ونحوه) بيده او القاء فى ماء قليل او صاح بما قل اغتفله
 او بصغير على سطح فسقط فوات (و) قتل (الخطا) ان يفعل ماله فعله مثل ان
 يرمى ما يظنه صيداً او (يرمى) (غرضاً او) يرمى (شخصاً) مباح الدم كحربى

وزان محصن (فيصيب ادما) معصوماً (لم يقصده) بالقتل فيقتله وكذا
 لو اراد قطع لحم او غيره مما له فعليه فسقطت منه السكين على انسان فقتله
 (و) كذا (عمد الصبي والمجنون) لانه لا قصد لهما فهما كالملكف الخطي
 فالكفارة في ذلك في مال القاتل والدية على عاقله كما يأتي ويصدق ان
 قال كت يوم قتله صغيرا او مجنونا وامكن ومن قتل بصف كفار
 من ظه حريبا فبان مسلما او رمى كفارا تترسوا بمسلم وخيف عليا ان
 لم نرمهم ولم يقصده فقتله فعليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم
 عدو لكم وهو مؤمن فحرر رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية فصل
 تقتل الجماعة في اي الاثنان فاكثر () الشخص (الواحد) ان صلح
 نعل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن
 الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تعالى عليه اهل صنعاء
 لقتلتهم به جميعا وان لم يصلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص ما لم يتواطئوا
 عليه (وان سقط القود) بالمفو عن القاتلين (ادوا دية واحدة)
 لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كالموت خطأ وان جرح
 واحد جرحا واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم ذبحه
 اخر فالقاتل الاول ويعزر الثاني (ومن اكراه مكلفا على قتل) معين
 (مكافيه فقتله فالقتل) اي القود ان لم يعف وليه (او الدية) ان عفا
 (عليهما) اي على القاتل ومن اكراهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل
 غيره والمكراه تسبب الى القتل بما يقضي اليه غالبا وقول قادر اقتل نفسك
 والا قتلتك اكراه (وان امر) مكلف (بالقتل غير المكلف) كصغير او مجنون
 فالقصاص على الامر لان المامور الله لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب
 على المنسب به (او) امر مكلف (بالقتل مكافيا بجعل تحريمه) اي تحريم
 القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبدا للامر فالقصاص على الامر
 لما تقدم (او امره) اي بالقتل (السلطان ظلما من لا يعرف طمعه فيه)
 اي في القتل بان لم يعرف المامور ان المقتول لم يستحق القتل (فقتل) المامور
 فالقود ان لم يعف مستحقه (او الدية) ان عفا عنه (على الامر) بالقتل
 دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام في غير المعصية والظاهر ان
 الامام لا يامر الا بالحق (وان قتل المامور) من السلاطان او غيره
 (المكلف) حال كونه (ظلما بتحريم القتل فالغمان عليه) بالقود او الدية

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لاطاعة لمخلوق في معصية
الخالق (دون الأمر) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يودب بما يراه الامام
من ضرب او حبس ومن دفع الى غير مكلف الا قتل ولم يأمره به فقتل
لم يلزم الدافع شيء (وان اشترك فيه) اى فى القتل (اثنان لا يجب القود
على احدهما) لو كان (منفردا لايوة) للمقتول (او غيرها) من اسلام او
حرية كالمو اشتراك اب واجني فى قتل ولده او حر ورقيق فى قتل رقيق
او مسلم وكافر فى قتل كافر (قاتل على الشريك) للاب فى قتل ولده
وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك فى القتل العمد المدون وانما امتنع
القصاص عن الاب والحر والمسلم لمضى يختص بهم لاقصود والسبب بخلاف
مالوا اشتراك خاطي وعامد او مكلف وغيره او ولى قصاص واجني او مكلف
وسبع او مقتول فى قتل نفسه فلا قصاص (فان عدل) ولى القصاص (الى
طلب المال) من شريك الاب ونحوه (لزمه نصف الدية) كالشريك فى
اتلاف مال وعلى شريك قن نصف قيمة المقتول ﴿ باب شروط ﴾
وجوب (القصاص وهى اربعة) احدها (عصمة المقتول) بان لا يكون
مهدر الدم (فلو قتل مسلم) حريبا او نحوه (او) قتله (ذمى) او غيره
(حريبا او مهتدا) اوزانيا محصنا ولو قبل ثبوته عند حاكم (لم يضمنه
بقصاص ولا دية) ولو انه مثله الشرط (الثانى التكليف) بان يكون القاتل
بالغا قاتلا لان القصاص عقوبة مغلظة (فلا) يجب (قصاص على صغير
ولا مجنون) او معتوه لانه ليس لهم قصد صحيح الشرط (الثالث المكافاة)
بين المقتول وقاتله حال جنائية (بان يساويه) القاتل (فى الدين والحرية
والرق) يعنى بان لا يفضل القاتل المقتول باسلام او حرية او ملك (فلا
يقتل مسلم) حر او عبد (بكافر) كتابي او مجوسى ذمى او معاهد لقوله
عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه الباري وابو داود (ولا) يقتل
(حر بعبد) لحديث احمد عن على من السنة ان لا يقتل حر بعبد وروى
الدارقطنى عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر ببعض
ولا مكاتب بقتله لانه مالك لرقبته (وعكسه) بان قتل كافر مسلما او قن
او بعض حرا (يقتل) القاتل ويقتل القن بالقن وان اختلفت قيمتهما كما
يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده (ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر)
والمكلف بغير المكلف لمعوم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس

الشرط (الرابع عدم الولادة) بان لا يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل ولا لبنته وان سفلت (فلا يقتل احد الابوين وان علا بالولد وان سفل) لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم (ويقتل الولد بكل منهما) اى من الابوين وان علوا لعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يتبعض ﴿ باب استيفاء القصاص ﴾ وهو فعل محبى عليه او فعل وليه بجنان مثل فعله او شبهه (يشترط له) اى استيفاء القصاص (ثلاثة شروط احدها كون مستحقه مكلفا) اى بالغاً عاقلاً (فان كان) مستحق القصاص او بعض مستحقه (صبياً او مجنوناً لم يستوفه) لهما اب ولا وصى ولا حاكم لان القصاص ثبت لما فيه من التشفي والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه باستيفاء غيره (وجلس الجاني) مع صفر مستحقه (الى البلوغ و) مع جنونه الى (الاقامة) لان معاوية حبس هذبة ابن خشرم فى قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك فى عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لفقمة فلولى مجنون فقط العفو الى الدية الشرط (الثانى اتفاق الاولياء المشتركين فيه) اى فى القصاص (على استيفائه وليس لبعضهم ان يفرد به) لانه يكون مستوفياً لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه (وان كان من بقى) من الشركاء فيه (غائباً او صغيراً او مجنوناً انتظر القدوم) للغياب (والبلوغ) للصغير (والعقل) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه وان افرد به بعضهم عزز فقط ولشريك فى تركة جان حقه من الدية ويرجع وارث جان على مقتص بما فوق حقه وان عفا بعضهم سقط القود الشرط (الثالث ان يومن) فى (الاستيفاء ان يتعد الجاني) الاستيفاء الى غيره لقوله تعالى فلا يسرف فى القتل (فاذا وجب) القصاص (على) امرأة (حامل او) امرأة حائل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبا) لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه اللبا يضره لانه فى الغالب لا يعيش الا به (ثم) بعد سقيه اللبا (ان وجد من يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها فى ارضاعه (والا) يوجد من يرضعه (تركت حتى تقطمه) لحولين لقوله عليه

السلام اذا قُتِلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا
وحى تكفل ولدها واذا زنت لم ترحم حتى تضع مافي بطنها ان كانت
حاملا وحى تكفل ولدها رواه ابن ماجة (ولا يقتص منها) اى من
الحامل (فى طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) وان لم تسقيه اللبا
(والحد) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحائل وحلت (فى ذلك
كالقصاص) فلا ترحم حتى تضع وتسقيه اللبا ويوجد من يرضعه والا
غنى قطعه ونجد بجهد عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان (يستوفى
قصاص الا بمحضرة سلطان او نائبه) لا فقاره الى اجتاده وخوف الحيف
(و) لا يستوفى الا (بالة ماضية) وعلى الامام تقدر الالة لينح الاستيفاء
بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه
ويحسنه ممكنه منه والا امره ان يוכל وان احتاج الى اجرة فمن مال
جان (ولا يستوفى) القصاص (فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو
كان الجاني قتله بغيره) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن
ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها لئلا يحيف ﴿ باب
العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه (يجب :) القتل
(العمد القود او الدية فيغير الولي بينهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتله
قبيل فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى
(وعفوه) اى عفو ولي القصاص (محانا) اى من غير ان ياخذ شيئا
(افضل) لقوله تعالى وان تفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا
ما عفا رجل عن مظلة الا زاده الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم
لا تمزير على جان (فان احتار) ولي الجناية (القود او عفا عن الدية
فقط) اى دون القصاص (فله اخذها) اى اخذ الدية لان القصاص
اعلا فاذا احتاره لم يتمتع عليه الانتقال الى الادنى (و) له (الصلح على
اكثر منها) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يف مطلقا (وان
اختارها) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط
حقه من القصاص (او عفا مطلقا) بان قال عفوت ولم يقيد بقصاص ولا
دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم (او هلك
الجاني فابس له) اى لولى الجناية (غيرها) اى غير الدية من تركه
الجاني لتعذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه (واذا قطع) الجاني

(اصبما عمدا فمعا) المجروح (عنها ثم مسرت) الجناية (الى الكف او النفس وكان الغفو على غير شئ فاسراية) هدر (لانه لم يجب بالجناية شئ فسرائتها اولى) وان كان الغفو على مال فله (اى للمجروح) تمام الدية (اى دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ارش ما عفا عنه ويجب الباقي (وان وكل) ولى الجناية (من يقتص له ثم عفا) الموكل عن القصاص (فاقص وكيله ولم يعلم) بغفوه (فلا شئ عليهما) لا على الموكل لانه محسن بالغفو وما على المحسنين من سبيل ولا على الوكيل لانه لا تقراط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديتها صح كغفو وارثه (وان وجب لريقق قود او) وجب له (تعزير قذف قطله) اليه (واسقاطه اليه) اى الى الرقيق دون سيده لانه مختص به (فان مات) الرقيق بعد وجوب ذلك له (فليده) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس له فيه ملك ﴿ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس ﴾ من الاطراف والجراح (من اعيد باحد في النفس) لوجود الشروط السابقة (اقد به في الطرف والجراح) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية (ومن لا) يقاد باحد في النفس كالمسلم بالكافر والحر بالعبد والاب بولده (فلا) يقاد به في طرف ولا جراح لعدم المكافاة (ولا يجب الا بما يوجب القود في النفس وهو) اى القصاص فيما دون النفس (نوعان احدهما في الطرف (فتؤخذ العين) بالعين (والاتق) بالانف (والاذن) بالاذن (والسن) بالسن (والجفن) بالجفن (والشفة) بالشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى (والد) باليد التي باليمنى واليسرى باليسرى (والرجل) بالرجل كذلك (والاصع) باصبع غائلها في موضعها (والكف) بالكف يماثله (ولرفق) بمله (والدكر والخصية والالية والشفر) بضم الشين وهو احد اعمين الحميمين بالرحم كحاطة الشفتين على الفم (كل واحد من ذلك يشبه) الالية السابقة (وللقصاص في الطرف شروط) ثلاث (الاول الامن من الحيف) وهو شرط جواز الاستيفا ويشترط لوجوبه امكان الاستيفا بلا حيف (بان يكون القطع من المفصل او ينتهي اليه) يعنى الى حد (كاذن الاتق وهو ما لان منه) دون القصة فلا قصاص في جافة ولا كسر عظم غير سن ولا بعض ساعد ونحوه . ويقتص من منكب ما لم يخف جافة الشرط ، الثاني المماناة في الاسم .

والموضع فلا تؤخذ عين (من يد ورجل وعين واذن ونحوها) بيسار
ولا يسار بعين ولا) يؤخذ (حصر بينصر ولا) عكسه لعدم المساواة
في الاسم ولا يؤخذ (أصلى بزايد وعكسه) فلا يؤخذ زايد بأصلى لعدم
المساواة في المكان والمنفعة (ولو تراضيا) على اخذ أصلى بزايد او عكسه
(لم يجز) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زايد بمثله موضعاً وخلقة الشرط
الثالث (استواءهما) أى استواء الطرفين المجنى عليه والمقتص منه (كفى الصحة
والكمال) فلا تؤخذ يد اورجل (صحيحة) بيد اورجل (شلا ولا) يد
اورجل (كاملة الاصابع) او الاظفار (بناقصتهما ولا) تؤخذ (عين
صحيحة) عين (قائمة) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها
لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان ماطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك
(ويؤخذ عكسه) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع والعين القائمة بالصحيحة
(ولا ارش) لان المغيب من ذلك كالصحيح فى الخلقة وانما نقص فى الصفة
وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم
الذى لا يجرد رايحة شى لان ذلك لعة فى الدماغ ^{في} فصل النوع
الثانى ^{من} نوعى القصاص فيما دون النفس (الجراح فيقتص
فى كل جرح يتهى الى عظم) لامكان استيفاء القصاص من غير حيف
ولا زيادة وذلك (كالموضحة) فى الرأس والوجه (وجرح العضد و)
جرح (الساق و) جرح (الفخذ و) جرح (القدم) لقوله تعالى
والجروح قصاص (ولا يقتص فى غير ذلك من الشجاج) كالهاشمة
والمنقلة والمأمومة (و) لا فى غير ذلك من (الجروح) كالجايفة لعدم
امن الحيف والزيادة ولا يقتص فى كسر عظم (غير كسر سن) لامكان
الاستيفاء منه بشير حيف كبرد ونحوه (الا ان يكون) الجرح (اعظم
من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمأمومة فله) أى للمجنى عليه (ان يقتص
موضحة) لانه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنابته (وله ارش
الزايد) على الموضحة فيأخذ بعد اقتصاصه من موضحة فى هاشمة خساً من
الابل وفى منقلة عشرأ وفى مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً و يعتبر قدر جرح
بمساحة دون كثافة اللحم (واذا قطع جماعة طرفاً) يوجب قودا كيد (او
جرحوا جرحاً يوجب القود) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا جديدة
على يد وتحاملوا عليها حتى بانت (فعليهم) أى على الجماعة القاطعين او

الجارحين (القود) لما روى عن علي انه شهد عنده شاهدان على رجل بسرفة فقطع يده ثم جاء اخر فقالا هذا هو السارق واخطينا في الاول فرد شهادتهما على الثاني وخرمهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما تتمدنا لقطعتمكما وان فترقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا قود عليهم (وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها) فلو قطع اصبا فتابكت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش (وسراية القود مهدورة) فلو قطع طرفا قودا فسرى الى النفس فلا شيء على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهرا مع حر او برد او بالة كالة او مسمومة ونحوها لزمه بقية الدية (ولا) يجوز ان (يقتص عن عضو وجرح قبل برية) لحديث جابر ان رجلا جرح رجلا فاراد ان يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقيد من الجارح حتى يرى الجروح رواء الدارقطى (كما لا تطلب له) اى للعضو او الجرح (دية) قبل برية لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود ولا دية لما رجى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو مات تعينت دية الذاهب

﴿ كتاب الديات ﴾

جمع دية وهى المال المؤدى الى محبى عليه او وليه بسبب جناية يقال ودبت القتل اذا اعطيت دينه (كل من اتلف الساننا بمباشرة او سبب) بان القى عليه افعى او القاه عليها او حفر بئرا محرما حفره او وضع حجرا او قشر بطيخ او ماء بضايه او طريق او بالث بها دابته ويده عليها ونحو ذلك (لزمته دينه) سواء كان مسلما او ذميا او مستامنا او مهادنا لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله (فان كانت) الجناية (عمدا محضا) فالدية (فى مال الجاني) لان الاصل يقتضى ان بدل المثلف يجب على متلفه وارث الجناية على الجاني وانما خولف فى العاقلة لكثرة الخطا و العامد لاعد له فلا يستحق التخفيف وتكون (حالة) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات (و) دية (شبه العمد والخطا على عاقلة) اى عاقلة الجاني لحديث ابى هريرة اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها

وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلها متفق عليه ومن دعا من يحفر له يرا بداره فمات بهدم لم يلقه احد عليه فهدر (وان غصب حرا صغيرا) اى حبسه عن اهله (فتهنته حية) فمات او (اصابته صاعقة) وهى نار تنزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهري فمات وجبت الدية (او مات بمرض) وجبت الدية جزم به فى الوجيز ومتنخب الادنى وصححه فى التصحيح وعنه لاديه عليه نقلها ابو الصقر وجزم بها فى المنور وغيره وقدمها فى المحرر وغيره قال فى شرح المنتهى على الاصح وجزم بها فى التتبع وتبعه فى المنتهى والاقناع (او غل حرا مكلفا وقيدته بالصاعقة او الحية وجبت الدية) لانه هلك فى حال تعديه بحبسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحية او دفنها عنه ﴿ فصل واذا ادب الرجل ولده ﴾ ولم يسرف لم يضنحه وكذا لو ادب زوجته فى ثوب (او) ادب (سلطان رعيته او) ادب (معلم صبيه ولم يسرف لم يضن مائتف به) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعله شرعا ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من لاعقل له من صبي او غيره ضمن تعديه (ولو كان التأديب لحامل فاسقطت جنيته ضنحه المؤدب) بالفرقة لسقوطه بتعديه (وان طلب السلطان امرأة لكشف حق الله تعالى) فاسقطت (او استعدى عليها رحل) اى طلبها لدعوى عليها (بالشرط فى دعوى له فاسقطت) جنيته (ضنحه السلطان) فى المسئلة الاولى لهلاكه بسية (و) ضمن (المستعدى) فى المسئلة الثانية لهلاكه بسية (ولو ماتت) الحامل فى المسئلتين (فزنا) بسبب الوضع اولا (لم يضنحنا) اى لم يضنحها السلطان فى الاولى ولا المستعدى فى الثانية لان ذلك ليس بسبب لهلاكها فى العادة جزم به فى الوجيز وقدمه فى المحرر والكافى وعنه انهما ضامنان لها كجنيتهن لهلاكهما بسيةهما وهو المذهب كما فى الانصاف وغيره وقطع به فى المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ربيع طعام ونحوه ضمن ربه ان علم ذلك عادة (ومن امر شخصاً مكلفاً ان يتزل يرا او) امره ان (يصعد شجرة) ففعل (فهلاك به) اى بنزوله او صعوده (لم يضنحه) الامر (ولو ان الامر سلطان) لعدم اكرامه له و (كما لو استاجره سلطان او غيره) لذلك وهلك به لانه لم يحسن ولم يتعد عليه وكذا لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساج حاذق ليعلمه السباحة ففرق لم

يفضحه السامع ﴿ باب مقادير ديات النفس ﴾ المقادير جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره (دية الحر المسلم مائة بعير او الفاقم مائة ذهابا او اثنا عشر الف درهم فضة او مائتا بقرة او الفاقم شاة) الحديث اى داود عن جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة رواه ابو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى اهل الذهب الف دينار (هذه) الخمس المذكورات (اصول الدية) دون غيرها فايها احضر من تلزمه (الدية) (لزم الولي قبوله) سواء كان ولي الجنابة من اهل ذلك النوع او لم يكن لانه اتي بالاصل في قضا الواجب عليه ثم تارة تغلط الدية وتارة تخفف (فغلط في قتل احمد وشبهه) فيؤخذ (خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة) ولا تغلط في غير ابل (و) تكون الدية (في الخطا) بخففة (تجب اخماسا ثمانون من الاربعة المذكورة) اى عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وعشرون من بنى مخاض) هذا قول ابن مسعود وكذا حكم الاطراف وتؤخذ من بقر مسنة واثبة ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين (ولا تعتبر القيمة في ذلك) اى ان تباع قيمة الابل او البقر او الشاة دية قد لا تطلق الحديث السابق (بل) تعتبر فيها (السلامة) من العيوب لان الاطلاق يقتضى السلامة (ودية) الحر (الكتابي) الذمي او المعاهد او المستامن (نصف دية المسلم) الحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان عقل اهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه احمد وكذا جراحه (ودية المجوسى) الذمي او المعاهد او المستامن (و) دية (الوثى) المعاهد او المستامن (ثمان مائة درهم) كسائر المشركين روى عن عمر وعثمان وابن مسعود وجراحه بالنسبة (ونساءهم) اى نساء اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان وسائر المشركين (على النصف) من دية ذكرائهم (ك) دية نساء (المسلمين) لما في كتاب عمرو ابن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والاى فيها

يوجب دون تلك الدية لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
مرفوعا عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دينها اخرجته
النسائي ودية حتى مشكل نصف دية كل منهما (ودية) قن ذكرا كان
او اثنى صغيرا او كبيرا ولو مدبرا او مكاتبا (قيته) عمدا كان
القتل او خطأ لانه مقوم فضمن بغيره بالغة ما بلغت كالفرس (و) في
(جراحه) اى جراح القن ان قدر من حر بقسطه من قيته ففي
يده نصف قيته قص بالجناية اقل من ذلك او اكثر وفي افه قيته
كاملة وان قطع ذكره ثم خصاه فقوته لقطع ذكره وقوته مقطوعة وملك
سيده باق عليه وان لم يقدر من حر ضمن بما (قصه) بجنايته (بعد البرء)
اى التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات (ويجب في الجنين)
الحر (ذكرا كان او اثنى) اذا سقط ميتا بجناية على امه عمدا او خطأ
(عشر دية امه غرة) اى عبد او امة قيمتهما خمس من الابل ان كان
حرا مسلما (و) يجب في الجنين (عشر قيته) اى قيمة امه (ان كان)
الجنين (مملوكا وتقدر الحرة) الحامل برقيق (امة) ويؤخذ عشر
قيتها يوم جناية عليها تقدا وان سقط حيا لوقت يعيش لثله وهو نصف
سنة فاكثر ففيه اذا مات ما فيه مولودا وفي جنين دابة ما قص امه
(وان جنى رقيق خطأ او) جنى (عمدا لاقود فيه) كالجايقة (او)
جنى عمدا (فيه قود واحتير فيه المال او اتلف) رقيق (مالا) وكانت
الجناية والاتلاف (بغير اذن السيد تعلق) ماوجب (ذلك برقبته)
لانه موجب جنايته فوجب ان يتعلق برقبته كالتقصاص (فيغير سيده
بين ان يفيديه بارش جنايته) ان كان قدر قيمته فاقل وان كان اكثر منها
لم يلزمه سوى قيته حب لم ياذنه في الجناية (او يسلمه) السيد (الى ولى
الجناية فيملكه او يبيعه) السيد (ويدفع منه) لولى الجناية ان استغرقه
ارش الجناية والا دفع منه قدره وان كانت الجناية باذن السيد او امره
فداء بارشها كله وان جنى عمدا فعفى ولى على رقبته لم يملكه بغير رضى
سيده وان جنى على عدد زاحم كل بحضته وشرا ولى قود له عفو عنه
باب دية الاعضاء ومنافعها (اى منافع الاعضاء) من اتلف مافى
الانسان منه شئ واحد كالانف (ولو من اخم او مع عوجه
واللسان والذكر) ولو من صغير (ففيه دية) تلك (النفس) التى

قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو ابن حزم مرفوعا وفي
الذكر الدية وفي الاصف اذا اوعب جدها الدية وفي اللسان الدية رواء احمد
واللساني واللفظ له (وما فيه) اى فى الانسان (منه شيان كالعينين) ولو
مع حول او عمش (و) كا (لاذين) ولو لاصم (و) كا (الشفتين
و) كا (للعينين) وهما العظماء اللذان فيهما الاسنان (وكشيتى المرأة
وكشودق الرجل) بالياء المثلثة فان ضممتها همزت وان فتحتها لم تهمز وهما
للرجل بمنزلة الثديين للمرأة (وكالدين والرجلين والاليتين والاشتين
واسكتى المرأة) بكسر الهمزة وفتحها وهما شفراها (ففيهما الدية وفي
احدهما نصفها) اى نصف الدية لتلك النفس (وفي التخزين ثلثا الدية
وفي الحاجز بينهما ثلثها) لان المارن يشتمل ثلاثة اشياء مخبرين وحاجزا
فوجب توزيع الدية على عددها (وفي الاجفان الاربعة الدية وفي كل
جفن ربعها) اى ربع الدية (وفي اصابع اليدين) اذا قطعت (الدية
كاصابع الرجلين) ففيها دية اذا قطعت (وفي كل اصبع) من اصابع
اليدين او الرجلين (عشر الدية) لحديث ابن عباس مرفوعا دية اصابع
اليدين والرجلين عشر من الابل لكل اصبع رواء الترمذى وصححه
(وفي كل اظفة) من اصابع اليدين او الرجلين (ثلث عشر الدية) لان
فى كل اصبع ثلاث مفاصل (والايهام) فيه (مفصلان وفي كل مفصل)
مهما (نصف عشر الدية كدية السن) يعنى ان فى كل سن او ناب
او ضرس ولو من صغير ولم يعد خمسا من الابل لحبر عمرو ابن حزم
مرفوعا فى السن خمس من الابل رواء السائى مرفوعا ﴿ فصل ﴾
فى دية المنافع (و) نجب (فى كل حاسة دية كاملة وهى) اى الحواس
(السمع والبصر والشم والذوق) لحديث وفى السمع الدية ولتضاء عمر
رضى الله عنه فى رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره وتكاحه
وعقله ياربيع دية والرجل حية (وكذا) نجب الدية كاملة (فى الكلام
و) فى (العقل و) فى (منفعة المسمى و) فى منفعة (الاكل و) فى
منفعة (التكاح و) فى (عدم استمساك البول او الفائط) لان فى كل
واحد من هذه منفعة كبيرة ليس فى البدن مثلها كالسمع والبصر وفى
ذهاب بعض ذلك اذا علم بقدره فى بعض الكلام بحسابه ويقسم على
ثمانية وعشرين حرقا وان لم يعلم قدر الداهى فحكومة (و) يجب

(في كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهي) اى الشعور الاربعة
 (شعر الراس و) شعر (الحية و) شعر الحاجبين و (اهداب العينين)
 روى عن على وزيد ابن ثابت رضى الله عنهما فى الشعر الدية ولانه
 اذهب الجمال على الكمال وفى حاجب نصف الدية وفى هذب ربعها وفى
 شارب حكومة (فان عاد) اذاهب من تلك الشعور (فبت سقط
 موجه) فان كان اخذ شيأرده وان ترك من لحية او غيرها مالا جمال فيه
 فدية كاملة (و) يجب (فى عين الاعور الدية كاملة) قضى به عمر وعثمان
 وعلى وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان قلع
 عين الاعور يقتضى اذهاب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل
 بالعين وان قلع صحح عين اعور اقد بشرطه وعليه معه نصف الدية (وان
 قلع الاعور عين الصحح) العينين (المماتة لعينه الصححة عمدا فعليه دية كاملة
 ولا قصاص) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف له مخالف من
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيفاء جميع البصر من الاعور
 وهو اما اذهب بصر عين واحدة وان كان قلعها خطأ فصنف الدية
 (و يجب) (فى قطع يد الاقطع) او رجله ولو عمدا (نصف الدية كغيره)
 اى كغير الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحح اقد بشرطه
 باب الشجاج و كسر العظام الشج القطع ومنه شجعت المفازة
 اى قطعها (الشجة الجرح فى الراس والوجه خاصة) سميت بذلك لانها تقطع
 الجلدة فان كان فى غيرهما سعى جرحا لا شجة (وهى) اى الشجة باعتبار
 تسعيتها المقولة عن العرب (عشر) مرتبة اولها (الحارسة) بالحاء والصاد
 المهملين (التى تحرس الجلد اى تشقه قليلا ولا تدميه) اى لا يسيل منه
 دم والحرس الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى ايضا
 القاشرة والقشرة (ثم) يليها (البازلة الدامية الدامعة) بالعين المهملة لقله
 سيلان الدم منها تشبهاً بخروج الدمع من العين (وهى التى يسيل منها الدم
 ثم) يليها (الباصعة وهى التى تبضع اللحم) اى تشقه بعد الجلد ومنه سعى
 البضع (ثم) يليها (المتلاحة وهى الغايصة فى اللحم) ولذلك اشتقت منه (ثم)
 يليها (السمحاق وهى ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة) تسمى السمحاق
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ فى اللحم كله حتى
 تصل الى هذه القشرة (فهذه الخمس لا مقدار فيها بل) فيها (حكومة لانه

لا توقيف فيها في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و (في الموضحة وهي ما توضح اللحم) هكذا في خطه والصواب العظم (وتبرزه) عطف تفسير على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره (خمسة ابرة) لحديث عمرو ابن حزم وفي الموضحة خمس من الابل فان عمت راساً وتزلت الى وجهه فموتختان (ثم) يليها (الهاشمة وهي التي توضح العظم وتشمه) اي تكسره (وفيها عشر ابرة) روى عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له مخالف في عصره من الصحابة (ثم) يليها (المنقلة وهي ما توضح العظم وتشمه وتنقل عظامها) وفيها خمس عشرة من الابل (لحديث عمرو بن حزم) وفي كل واحدة من المامومة) وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام الدماغ (والدماغه) بالغين المنجمة التي تحرق الجلد (تلك الدية) لحديث عمرو بن حزم وفي المامومة تلك الدية والدماغه البالغ وان هشمه بمنقل ولم يوضحه او طمئه في خذه فوصل الى فمه فحكومة كما لو ادخل غير زوج اصبعه في فرج بكر (وفي الجايضة تلك الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الجايضة تلك الدية (وهي) اي الجايضة (التي تصل الى باطن الجوف) كبطن ولو لم تحرق امما وطهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل السهم من جانب فخرج من اخر فجاختان رواه سعيد بن المسيب عن ابي بكر ومن وطى زوجة لا يوطا مثلهما فحرق ما بين مخرج بول ومي او ما بين السيلين فعليه الدية ان لم يستمسك بول واذا قتلها وان كانت ممن يوطا مثلهما فمهدر (و) يجب (في الضلع) اذا جبر كما كان بغير (و) يجب في (كل واحدة من الترقوتين بغير) لما روى سعيد عن عمر رضى الله عنه في الضلع حمل وفي الترقوة حمل والترقوة العظم المستدير حول العنق من الفخر الى الكتف ولكل اسن ترقوتان وان انجبر الضلع او الترقوة غير مستقيين فحكومة (و) يجب (في كسر الذراع وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والعضد) في (الفخذ وفي الساق) والزند (اذا جبر ذلك مستقياً بغيران) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بغيرين واذا كسر الزندان ففيهما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا ذلك) المذكور (من الجراح وكسر العظام) كخزعة صلب وعصص ومائة (ففيه حكومة والحكومة ان يقوم المجنى عليه كانه عبد لا جناية به ثم

يقوم وهي (اى الجناية) به قدر برئت فما نقص من القيمة فله (اى الجنى عليه) مثل نسبه من الدية كان (اى لو قدرنا ان) قيمته (اى قيمة الجنى عليه لو كان) عبدا سليما (من الجناية) ستون وقيته بالجناية خمسون قتله (اى فى جرعه) سدس دينه (لنقصه بالجناية سدس قيمته) الا ان تكون الحكومة فى محل له مقدار (من الشرع) فلا يبلغها (اى بالحكومة) المقدر (كشجة دون الموصحة لاتباع حكومتها) ارض الموصحة وان لم تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته حسنا فلا شئ فيها ﴿ باب العاقلة وما تحمله ﴾ العاقلة (عاقلة الانسان) ذكور (عصبته كلهم من النسب والولا قريتهم) كالاخوة (وبعيدهم) كابن ابن عم جد الجاني (حاضريهم وغايبهم حتى عمودى نسبه) وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان نزلوا سواء كان الجاني رجلا او امرأة الحديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان العقل على عصبتها متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية جنائيه ولو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اى بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل هرم وزمن واعصى اغنيا (ولا عقل على رقيق) لانه لا يملك ولو ملك فملكه ضعيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل النسرة (ولا) على (فقير) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتملا لانه ليس من اهل المواساة (ولا اذى ولا مخالفة لدين الجاني) لقوات المعاضدة والمناصرة ويتعاقل اهل ذمة اتحدت ملهم وخطا امام وحاكم فى حكمهما فى بيت المال و من لا عاقلة له اوله وعجزت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فن بيت المال حالا ان امكن والا تسقط (ولا تحمل العاقلة عمدا محضا) ولو لم يجب به قصاص كجارية ومأمومة لان العامد غير معذور فلا يستحق المواساة وخرج بالخص شبه العمد فتحمله (ولا) تحمل العاقلة ايضا (عبدا) اى قيمة عبد قتله الجاني او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنائيه (ولا) تحمل ايضا (صلحا) عن انكار (ولا اعترافا لم تصدق به) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة روى ابن عباس مرفوعا لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا

وروى عنه موقوفاً (ولا) تحمل العاقلة ايضاً (ما دون ثلث الدية التامة)
 اى دية ذكر حر مسلم لقضا عمر انها لا تحمل شيئاً حتى يبلغ عقل المامومة
 الاغرة جنين مات بعد امه او معها بجنابة واحدة لاقبلها ويوجب
 ما وجب بشبه العمد والخطا على ثلاث سنين ويجهتد الحاكم فى تحميل كل
 منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالاقرب فالاقرب لكن تؤخذ من بعيد لنية
 قريب ﴿ فصل ﴾ فى كفارة القتل (من قتل نفساً محرمة) ولو
 نفسه او قته (او مستامناً او جنيماً او شارك فى قتلها) (خطأ) او شبه عمد
 (مباشرة او تسبياً) كحفره يراً (فعلية) اى على القاتل ولو كافراً او
 قماً او صغيراً او مجنوناً (الكفارة) عتق رقعة فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصاً او حداً
 او دفناً عن نفسه فلا كفارة ويكفر قس بصوم ومن مال غير مكلف وليه
 وتعدد بتعدد قتل ﴿ باب القسامة وهى ﴾ لغة اسم القسم اقيم مقام
 المصدر من قولهم اقسم اقساماً وقسامة وشروطاً (ايمان مكررة فى دعوى قتل
 معصوم) روى احمد ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت
 عليه فى الجاهلية ولا تكون فى دعوى قطع طرف ولا جرح و (من شروطها)
 اى القسامة (اللوث وهو العداوة الظاهرة كالتبايل التى يطالب بعضها بعضاً
 بالثار) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع اللوث اثر قتل او لا
 (فن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف عينا واحدة وبرى) حيث لاينة
 للمدعى كساير الدعاوى فان نكل قضى عليه بالكول ان لم تكن الدعوى بقتل
 صمد فان كانت به لم يحلف وخلق سبيله (هـ) ومن شرط القسامة ايضاً تكليف مدعى عليه
 القتل وامكان اقتل منه ووصف القتل فى الدعوى وطلب جميع الورثة واتفاقهم على
 الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلمون وكون الدعوى على واحد معين
 ويقاد فيها اذا تمت الشروط (ويبدأ بإيمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين عينا)
 وتوزع بينهم قدر ارشهم ويكمل كسروى قضى لهم ويعتبر حضور مدعى عليه
 وسيدق وقت حلف ومتى حلف الذكور فالحق حتى فى عمد لجميع الورثة (فان نكل
 الورثة) عن الخمسين عينا او عن بعضها (او كانوا) اى الورثة كلهم (نساء
 حلف المدعى عليه خمسين عينا وبرى) ان رضى الورثة والا فدى الامام
 القاتل من بيت المال كمت فى زحمة جمعة وطواف

❦ كتاب الحدود ❦

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة
 شرعاً في معصية لتنتع من الوقوع في مثلها (لا يجب الحد الا على بالغ
 عاقل) لحديث رفع القلم عن ثلاث (ملتزم) احكام المسلمين مسلماً كان
 او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن (عالم بالتحريم) لقول عمر وعثمان
 وعلى لاحد الا على من علمه (فقيه الامام او نايبه) مطلقاً سواء
 كان الحد لله كحد الزنا او لادعى كحد القذف لانه يفقر الى اجتهاد ولا
 يؤمن من استيلاءه الحيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه
 وبقية (في غير مسجد) ويحرم فيه لحديث حكيم ابن حزام ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يستقاد بالمسجد وان تشد الاشارة وان
 تقام فيه الحدود وتحرم شفاعة وقبولها في حد الله تعالى بعد ان يبلغ
 الامام وليه مكلف عالم به وبشروطه اقامته بجمله واقامة تعزير على رقيق
 كله له (ويضرب الرجل في الحد قائماً) لانه وسيلة الى اعطاء كل عضو
 حظه من الضرب (بسوط) وسط (لاجديد ولا خلق) بفتح الخاء
 لان الجديد يجرحه والحاق لا يؤلمه (ولا يحد ولا يربط ولا يجرد)
 المحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد
 ولا تجريد (بل يكون عليه قميص او قميصان) وان كان عليه فرو او جبة
 محشوة نزعته (ولا يبلغ بضربه بحيث يشق الجلد) لان المقصود
 تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يبدو ابطه (و) سن ان
 (يفرق الضرب على بدنه) لياخذ كل عضو منه حظه ولان تو الى
 الضرب على عضو واحد يؤدي الى القتال ويكثر منه في مواضع اللحم
 كالإيتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه (ويتقى) وجوبا
 (الراس والوجه والفرج والمقاتل) كالفواد والخصيتين لانه ربما ادى
 ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفعة (والمرء كالرجل فيه) اى
 فيما ذكر (الا انها تضرب جالسة) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة
 جالسة والرجل قائماً (ونشد عليها ثيابها وتمسك يداها ليلا تنكشف)
 لان المرأة عسورة وفعل ذلك بها استر لها وتعتبر لاقامتة نية لاموالاة
 (واشد الجلد) في الحدود (جلد الزنا ثم) جلد (القذف ثم) جلد (الشرب

ثم (التعزير) لان الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيد بقوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العمد فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ولا حر او برد ونحوه فان خيف من السوط لم يتعين قية بطرف ثوب ونحوه ويؤخر لسكر حتى يصحو (ومن مات في حد فهدر) ولا شيء على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع بأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط لا يحمله قتل المحدث ضمنه بديته ولا يحفر للرجوم في الزنا (رجلا كان او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجبهة ولا لليهوديين لكن تعد على المرأة ثيابها لئلا تكشف ويجب في اقامة حد الزنا حضور امام او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحدا وسن حضور من شهد وبداتهم برجم ثم باب حد الزنا وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر (اذا زنا) المكلف (المحصن رجم حتى يموت) لقوله عليه السلام فعله ولا يجلد قبله ولا ينفي (والمحصن من وطئ امراته المسئلة او الذمية) او المستامنة (في نكاح صحيح) في قبلها (وهما) اى الزوجان (مالعان عاقلان حران فان احتل شرط منها) اى من هذه الشروط المذكورة (في احدهما) اى احد الزوجين (فلا احصن لواحد منهما) ويثبت احصانه بقوله وطئها ونحوه لا بولده منها مع انكار وطئه (واذا زنا) المكلف (الحر غير المحصن جلدة مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (وغرب) ايضا مع الجلد (عاما) لما روى الترمذى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب (ولو) كان المجلود (امرأة) فقتل مع محرم وعليها اجرته فان تعذر المحرم فوجدتها الى مسافة القصر ويغرب وغرب الى غير وطنه (و) اذا زنى (الريقى) جلدة (خمين جلدة) لقوله تعالى فطعن نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير (ولا يغرب) (الريقى) لان التغريب اضرار بسيدته ويجلد ويغرب ببعض بحسبه (وحد لوطى) فاعلا كان او مفعولا (كران) فان كان محصنا فحد الرجم والا جلدة مائة وغرب عاما ومملوكه كغيره ودبر اجنبية كلواط (ولا يجب الحد) للزنا (الابتلاية شروط احدها تعيب

حشفة اصلية كلها) او قدرها لعدم (في قبل او دبر اصلين من ادعى حتى قلا
 يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة
 الزائدة او غيب الاصلية في زائد او ميت او في بهيمة بل يعزر وتقتل البهيمة واذا
 يحد الزاني اذا كان الوطى المذكور (حراماً محضاً) اى خالياً عن الشبهة
 وهو معنى قوله الشرط (الثاني انتفا الشبهة) لقوله عليه السلام ادرؤا
 الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يحد بوطى امة له فيها شرك) او محرمة
 برضاع ونحوه (او لولده) فيها شرك) او ووطى امرأة في منزله
 (ظنها زوجته او) ظنها (سرته) فلا حد (او) ووطى امرأة (في نكاح
 باطل اعتقد محتمه او) ووطى امرأة في (نكاح) مختلف فيه كتمة او بلى
 ولى ونحوه (او) ووطى امة في (ملك مختلف فيه) بعد قبضه كشرا
 فضولى ولو قل الاجازة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من
 قريب عهد باسلام او ناشئ بادية بعيدة (او اكرهت المرأة) المزني
 بها (على الزنا) فلا حد وكذا ملوط به اكراه بالجا او تهديد
 او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما الشرط (الثالث ثبوت
 الزنا ولا يثبت) الزنا (الا باحد امرين احدهما ان يقربه) اى بالزنا مكلف ولو
 قنا (اربع مرات) لحديث ماعز سواء كانت الاربع (في مجلس او مجالس
 و) يعتبر ان (يصرح بذكر حقيقة الوطى) فلا تنكح الكناية لانها تحتمل
 ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد (و) يعتبر ان (لا يتزع) اى
 يرجع (عن اقراره حتى يتم عليه الحد) فلو رجع عن اقراره او هرب
 كفى عنه ولو شهد اربعة على اقرار به ارباعاً فأنكر او صدقهم دون اربع
 فلا حد عليه ولا عليهم الامر (الثاني) مما يثبت به الزنا (ان يشهد عليه
 في مجلس واحد زنا واحد يصفونه) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمرود
 في المكحلة والرشا في البئر لان النى صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ماعز
 قال له انكته لا تنكى قال نعم قال كما يقيب المرود في المكحلة والرشا في
 البئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى (اربعة) فاعل
 يشهد لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ويعتبر ان يكونوا بمن قبل شهادتهم
 فيه) اى في الزنا بان يكونوا رجالاً عدولاً ليس فيهم من به مانع من عسى
 او زوجية (سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين) فان شهدوا في مجلسين فأكثر
 او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للزنا كما لو عين اثنان

يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لازوج
لها ولا سيد لم تحم بحجر ذلك) الحمل ولا يجب ان تسأل لان في سواها
عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهي عنه وان سلت وادعت انها مكرهة
او وطيت بشبهة او لم تعرف بالزنا اربصاً لم تحم لان الحد يدرا بالشبهة
باب حد القذف وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف)
المختار ولو اخرس بإشارة بالزنا (محصنا) ولو مجبوا او ذات محرم او رقاً (جلد)
قاذف (غائبن جلدة ان كان) القاذف (حراً) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم يتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبداً) او
امة ولو عتق عفا قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف
(ائتمن بضمه) يجلد (بحسابه) فن نصفه حر يجلد ستين جلدة (وقذف
غير المحصن) ولو قه (يوجب التعزير) على القاذف ردماً عن اعراض
المصومين (وهو) اى حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بعقوه ولا
يقام الا بطلبه كما ياتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اى
في باب القذف هو (الحر المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهراً ولو تأتيا
منه (الملقم الذى يجامع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط
بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطالب ومن قذف غائباً
لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طله في غيبته ومن قال لابن عشرين
زيت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (ياران يا لوطي ونحوه)
كأعاهر او قد زنت او زنى فرجك ويأمنوك ويأمنوك ان لم يفسره بفعل
زوج او سيد (وكنايته) اى كناية القذف (بالحقبة) و (يا فاجرة)
و (يا خيثة) و (فصحت زوجك او نكست راسه او جمات له قرونا
ونحوه) كملت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعربي يأنبى
ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه و (ان فسر به القذف قبل) وعذر
كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف
جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عذر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه
وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عذر ولاحد (ويسقط
حد القذف بالعمو) اى عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد
القذف (بدون الطلب) اى طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو
قال لمكلف اذقني قذفه لم يحد وعذر وان مات المقذوف ولم يطالب به

والافلح الجميع الورثة ولو عفى بعضهم حد للباقي كاملا ومن قذف ميتا
 حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كفر وقتل ولو تاب او كان كافرا
 فاسلم ﴿ باب حد المسكر ﴾ اى الذى ينشأ عنه السكر وهو اختلاط
 العقل (كل شراب اسكر كثيره قليله حرام وهو خمر من اى شئ كان)
 لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود
 (ولا يباح شربه) اى شرب ما يسكر كثيره (للذة ولا لتداو ولا عطش
 ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره) اى غير الخمر وخاف
 تلقا لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء محس (وادا شربه) اى المسكر
 (المسلم) او شرب ما حلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات له (محتارا
 عالما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية) لان عمر استشار
 الناس فى حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كخض الحدود ثمانين فنسرب
 عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابى عبيدة فى الشام رواه الدارقطى وغيره
 فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق فى جهل ذلك (و) عليه
 (اربعون مع الرق) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او
 حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن شأ بين المسلمين ويثبت
 باقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او انى عليه ثلاثة
 ايام بلالها ويكره الحليطان كنيذ قر مع زيب لاثر وضع او نحوه وحده
 فى ماء لتحليته مالم يشهد او تتم له ثلاثة ايام ﴿ باب التعزير وهو ﴾
 لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادى من الايذاء واصطلاحا
 (التأديب) لانه يمنع مما لا يجوز فعله (وهو) اى التعزير (واجب فى كل
 معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لاحد فيه) اى كمشاهدة دون فرج
 (و) ك (سرقة لاقطع فيها) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز
 (و) ك (جنابة لاقود فيها) كصع ووكز (و) ك (ايمان المرأة المرأة
 والقذف بغير الزنا) ان لم يكن المقذوف ولدا للقاذف فان كان فلا حد
 ولا تعزير (ونحوه) اى نحو ما ذكر كستمه بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك
 وخصمك ولا يحتاج فى اقامة التعزير الى مطالبة (ولا يزدادى التعزير على
 عشر جلدات) لحديث ابى بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط
 الا فى حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحكم بقصه عن العشرة حسب
 ما يراه لكن من شرب مسكرا فى نهار رمضان حد للشرب وعزر لعطره

قطع في السرقة

بشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ أمة امرأة حد
 ما لم تكن أحلتها له فيجاء مائة إن علم التحريم فيها ومن وطئ أمة له
 فيها شرك عزير بمائة الا سوطا ويحرم تعزير بخلق لحية وقطع طرف وجرح
 أو أخذ مال أو إتلافه (ومن استسقى يده) من رجل أو امرأة (بغير حاجة
 عزير) لانه مصيبة وإن فعله خوفا من الزنا فلا شيء عليه إن لم يقدر
 على نكاح ولو لأمة **باب القطع في السرقة** **الم** وهي أخذ مال
 على وجه الاحتماء من مالكه أو نائبه (إذا أخذ) المكلف
 (الملزوم) مسلما كان أو دينا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من سرز مثله
 من مال معصوم) بخلاف حرى (لأنه له فيه على وجه الاحتقا قطع)
 لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولحديث عائشة قطع اليد
 في ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (متهب) وهو الذي يأخذ المال
 على وجه الغنية (ولا محتلس) وهو الذي يخطف الشيء ويعمره (ولا غاصب
 ولا خاين في ودعة أو طارية أو غيرها) لأن ذلك ليس بسرقة لكن الأصح
 أن جاحد العارية يقطع إن بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع
 وتبجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه أحمد والنسائي وأبو داود
 وقال أحمد لا يعرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذي يبطل الحبيب
 أو غيره ويأخذ منه) أو بعد سقوطه أن يبلغ نصابا لانه سرقة من حرز (ويشترط)
 للقطع في السرقة ستة شروط أحدها (أن يكون المسروق مالا محترما لأن
 ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحرى يجوز سرقة بكل حال) فلا قطع
 بسرقة الله (لهو) لعدم الاحترام (ولا) بسرقة (محرم كالنمر) وصليب
 وانية فيها حر ولا سرقة ماء أو إناء فيه ماء ولا سرقة مكاتب وام ولد ومصحف
 وحر ولو صبرا ولا يتأ عليهما الشرط الثاني ما أشار إليه بقوله (ويشترط)
 أيضا (أن يكون) المسروق (نصابا وهو) أي نصاب السرقة (ثلاثة دراهم)
 خالصة أو ثمان من مشوشة (أو ربع دينار) أي متقال وإن لم يضرب
 (أو عرص فيته كأحدهما) أي ثلاثة دراهم أو ربع دينار فلا قطع بسرقة
 مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا رواه
 أحمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر
 درهما رواه أحمد (وإذا قصت قيمة المسروق) بعد إخراجه لم يسقط القطع
 لأن القصان وجد في العين بعد سرقتها (أو ملكها) أي العين المسروقة

(سارق) بيع اوهبة او غيرها (لم يشط القطع) بعد التراجع الى الحاكم
(وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه
وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كبشا)
فقتضت قيمته (او شق فيه ثوبا فقتضت قيمته عن لصاب السرقة ثم اخرجته)
من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا (او اتلف فيه) اى فى
الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئا (و) الشرط الثالث (ان
يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كالوجود بابا مفتوحا او حرزا
متهوكا (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز معناه
الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز (باختلاف الاموال
والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعه) لاختلاف الاحوال
باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقماش فى
الدور والدكاكين والعمران) اى الابنية الحصينة والحل المسكونة من البلد
(ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والفلق اسم للقفل خشبا كان او حديدا
وصندوق بسوق وثم حارس حرز (وحرز البقل وقنور الباقلا ونحوهما)
كقدور طنج وخزف (ورا الشرايح) وهى ما يعمل من قصب او نحوه
يضم بعضه الى بعض بحبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجريان العادة
بذلك (وحرز الحطب والخشب الحظائر) جمع حظيرة بالحاء المهملة والطاء
المججمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيعبر بعضه فى بعض
ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى
المواشى (فى المرمى بالرأى ونظره اليها غالبا) فغاب عن مشاهدته
غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط يربطها وابل بركة معقولة
يحافظ حتى تأثم وحمولتها بتقطيرها مع قائد يراها ومع عدم تقطير يسابق يراها
وحرز ثياب فى حمام ونحوه يحافظ كقعوده على متاع وان فرط حافظ حمام
بنوم او تشاغل ضمن ولاقطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه
بوضعه (و) الشرط الرابع (ان تنفى الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا
الحرود بالشبهات ما استطعتم (فلاقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان
علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل) لان نفقة كل منهما تجب فى مال
الآخر (والاب والام فى هذا سواء) لما ذكر (ويقطع الاخ) بسرقة مال اخيه
(و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لاتنع قبول

الشهادة من احدهما للآخر فلم تجمع القطع (ولا يقطع احد الزوجين بسرقة
 من مال الآخر ولو كان محرراً عنه) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد
 (واذا سرق عبد) ولو مكاتباً (من مال سيده او سيد من مال مكاتبه)
 فلا قطع (او) سرق قن او (حر مسلم من بيت المال) فلا قطع (او) سرق
 (من غنية لم تخمس) فلا قطع لان لبيت المال فيها خمس الخمس (او سرق فقير
 من غلة موقوفة على الفقراء) فلا قطع لدخوله فيها (او سرق شخص من
 مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) كايه وامه وزوجه
 ومكاتبه (لم يقطع) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله
 (ولا يقطع الابشادة عدلين) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم
 مقامه (او باقرار) السارق (مرتين) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال
 ظنه القطع في حال لا قطع فيها (ولا يزرع) اى يرجع (عن اقراره حتى
 يقطع) ولا يباس بتلقينه الانكار (و) الشرط السادس (ان يطلب المسروق
 منه) السارق (بماله) فلو اقر بسرقة من مال غائب او قامت بهيئة انتظار
 حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة (واذا وجب القطع) لاجتماع شروطه
 (قطعت يده اليمنى) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايماهما ولاه قول ابي بكر وعمر
 ولا يخالف لهما من العجاجة (من مفصل الكف) لقول ابي بكر وعمر تقطع يمين السارق
 من الكوع ولا يخالف لهما من العجاجة (وحمى) وجوبا بغمسها في زيت مغلي
 لتسد افواه المروق فيقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل
 كعبه بترك عقبه وحمى فان عاد حبس حتى يتوب وحرر ان يقطع (ومن سرق شيئاً
 من غير حرز ثمر اكل او كشراً) بضم الكاف وقبح المائنة طلع الفحال (او
 غيرها من جمار او غيره) اضعفت عليه القيمة (اى ضخته بموضه مرتين) قاله
 القاضي واختاره الزركشى وقدم في التسقيج ان التضييف خاص بالثمر والطلع
 والجمار والماشية وقطع به في المنتهى وغيره لان التضييف ورد في هذه
 الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص (ولا قطع) لفوات شرطه
 وهو الحرز ✶ باب حد قطاع الطريق وهم الذين يمرضون للناس
 بالسلاح ✶ ولو عصاً او حجراً (في الصحرا او البنيان) او الحجر (فيقبضونهم
 المال) المحترم (مجاهرة لاسرقة) ويعتبر ثبوته بينة او اقرار مرتين
 والحرز ويصاب السرقة (فن) اى مكلف ملتزم ولو اتى او رقيقاً (منهم)
 اى من قطاع الطريق (قتل مكافياً) له (او غيره) اى غير مكافى

(يقتله أبوه) (و) (ك) المبد يقتله الحر (و) (ك) القمحة يقتله
 المسلم (واخذ المال) الذي قتله لقصد (قتل) وجوا لحق الله تعالى
 ثم غل وصلى عليه (ثم صلب) قاتن من يقات به في غير المحاربة (حتى
 يشتر) امره ولا يقطع مع ذلك (وان قتل) المحارب (ولم ياخذ المال
 قتل حتما ولم يصلب) لانه لم يذكر في خبر ابن عباس الا في (وان جنوا
 بما يوجب قودا في الطرف) كقطع يد او رجل ونحوها (تحتم استيفاؤه)
 كالفلس صحيحه في تصحيح المحرر وجرم به في الوجيز وقدمه في الرمايتين
 وغيرهما وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به
 في المنتهى وغيره (وان اخذ كل واحد) من المحاربين (من المال قدر
 ما يقطع باخذه السارق) من مال لاشبهه له فيه (ولم يقتلوا قطع من كل واحد
 يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد) وجوا (وحسنا) بالزيت المغلي
 (ثم خلى) سبيله (فان لم يسيبوا فمسا ولا مالا يباع بصاب السرقة
 نفوا بان يسردوا) متفرقين (فلا يتركون ياون الى بلد) حتى تظهر
 توبتهم لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
 فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
 من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا
 وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم
 يقتلوا قطعتم ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخافوا السيل ولم ياخذوا
 مالا نفوا من الارض رواه الشافعي ولو قتل بعضهم تمت حكم القتل في
 حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال بمس تحتهم قتل الجميع وصاحبهم
 (ومن تاب منهم) اى المحاربين (قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان
 واجبا لله) تعالى (من نفى وقطع) يد ورجل (وصلب وتحتم قتل)
 لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور
 رحيم (واخذ بما للادمين من نفس وطرف ومال الا ان يعنى له عنها)
 من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او زنا او شرب فتاب منه قبل
 ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل (ومن صالح على نفسه او
 حرمة) كاه وبنته وواحدة وزوجته (او مال ادمى او بهيمة فله) اى
 للوصول عليه (الدفع عن ذلك باسهل ما يقلب على ظنه دفعه به) فاذا اندفع
 بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه (فان لم يندفع) الصائل (الا بالقتل)

فله (اى المصول عليه) ذلك (اى قتل الصالحين ولا ضمان عليه)
 لان قتله لدفع شره (وان قتل) المصول عليه (فهو شهيد) لقوله عليه
 السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهد رواء الحلال (ويلزمه
 الدفع عن نفسه) فى غير فئة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وكذا
 يلزمه الدفع فى غير فئة عن نفس غيره (و) عن (حرمة) وحرمة غيره
 لئلا تذهب الالف (دون ماله) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن
 الضياع والهلاك فان فعل فلا ضمان عليه (ومن دخل منزل رجل متلصصا
 فحكمه كذلك) اى يدفعه بالاسهل فلاسهل فان امره بالخروج فخرج لم
 يضربه والا فله ضربه باسهل ما يندفع به فان خرج بالمعصاة لم يضربه
 بالحديد ومن نظر فى بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عينه
 او نحوها فقتل فهدر بخلاف مستمع قبل انذاره ✶ باب قتال اهل
 البنى ✶ اى الجور والظلم والمدول عن الحق (اذا خرج قوم لهم شوكة
 ومنمة) بفتح التون جمع مانع كفسقة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم
 (على الامام بتاويل ساينج) ولو لم يكن فيهم مطاع (فهم بغاة) ظلة فان
 كانوا جماعاً يسيراً لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل
 غير ساينج فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويحجر من تعين لذلك وشرطه
 ان يكون حراً ذكراً عدلاً قرشياً علماً كافياً ابتداء ودواماً (و) يجب (عليه)
 اى على الامام (ان يرأسهم) اى البغاة (فيستلهم) عن (ما ينتمون منه)
 فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها (لقوله تعالى فاسلخوا بينهما
 والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينتمون منه مما لا يحل ازاله وان
 كان حلالاً لكن التبس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله
 واطهر لهم وجهه (فان فاؤا) اى رجعوا عن البنى وطلب القتال تركهم
 (والا) يرجعوا (قاتلهم) وجوباً وعلى رعيته معونته ويحرم قتالهم بما يعم
 اتلافهم كمنجنيق وبار الانفرورة وقتل ذريتهم ومدبرهم وجريحهم ومن
 ترك القتال ولا قود يقتلهم بل الفدية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة
 ولا حرب واذا انقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال
 حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الحوارج ولم يخرجوا عن قبضة
 الامام لم يتعرض لهم وتجري الاحكام عليهم كاهل العدل (وان اقتلت
 طايقتان لعصبة او) طلب (رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة) من

على الجحش قال الشيخ في الدين لا يجوز ان يقتل
 من يروج الطائفة وان لم يعلم عين التلغف ومن دخل بينهما لصلح قتلته
 وجعل قاتله وما جهل متلفه ضمتاه على السوا في باب حكم المرتدة
 وهو في لغة الراعي قال تعالى ولا ترتدوا على ادباركم واسطلاحا الذي
 يكفر بعد اسلامه طوتا ولو ميمرا او هازلا بنطق او اعتقاد او شك او فعل
 (فمن اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يفرق ان يشرك به (او محمد
 رويته) سبحانه (او) جحد (وحدايته او) جحد (صفة من صفاته)
 كالحياة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولدا او جحد بعض
 كتبه او) جحد بعض (رسله او سب الله) سبحانه (او) سب (رسوله)
 اي رسولا من رسله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد شيء من ذلك
 كجحد كنه سب احد مهم لا يكون الا من جاحده (ومن جحد تحريم
 الزنا او) جحد (شيئا من المحرمات الطاهرة المجمع عليها) اي على تحريمها
 او جحد حل حيز ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من المحسن
 او حكما ظاهرا بهما عليه اجماعا قطعيا (محول) اي سب جهله وكان ممن يحول
 مثله ذلك (عرف) حكم (ذلك) ليرجع عنه (وان) اصر او (كان مثله
 لا يجمله كفر) لمعادته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله
 لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا الوسجد لكونه ونحوه او اني
 قول او فعل صريح في الاستنزاع في الدين او امتن القرآن او اسقط حرمة
 لامن حكمي كفر اسمعه وهو لا يمتدده في فصل من ارتد عن الاسلام وهو
 مكلف مختار رحل او امرأة دعى اليه (اي الى الاسلام) (ثلاثة ايام) وحويا
 (وضيق عليه) وحسن لقول عمر رضي الله عنه فهلا حسنتوه ثلاثا فاطمعتوه
 كل يوم رعيما واسقيتوه امه يتوب او يراجع امر الله اللهم اني لم احصر ولم
 ارض اذ بلغت رواء ذلك في الموطا ولولم نجح الاستانة لما رى من فعلهم
 (فان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالدار لقوله عليه السلام
 من بدل دية فاقبلوه ولا يمدونه بعذاب الله يعني النار اخرج به البخاري
 وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او ما به مالم يلحق
 يدار حرب فلنكل احد قتله واخذ ما معه (ولا قبل) في الدنيا (توبة من سب الله) تعالى
 (او) سب (رسوله سبا صريحا او تنقصه) (ولا) توبة (من تكررت ردة)
 ولا توبة زنديق وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر (بل يقتل)

بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدة وقلة مبالاة بالاسلام
ويصح اسلام ميمز يقوله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة
ايام (وتوبة المرتد) اسلامه (و) توبة (كل كافر اسلامه بان يشهد) المرتد
او الكافر الاصلي (ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لحديث ابن
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاباها هو يهودي
يقرأ عليهم التوراة فقرأ حتى أتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم
وامته فقال هذه صفتك وصفت امك اشهد ان لا اله الا الله وانك
رسول الله فقال الى صلى الله عليه وسلم أووا اخاكم روادا واحدا ومن كان كفره
بمحمد فرض ونحوه) كتحليل حرام او تحريم حلال او جمع نبى او كتاب
او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب (قوت مع) آياته
: (الشهادتين اقراره بالجمهورية) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده
من المجد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جمعه (او قوله اما) مسلم او
(برى من كل دين يخالف دين الاسلام) ولو قال كافر اسلمت او انا مسلم او انا
مومن سار مسلما وان لم يلفظ بالشهادتين ولا يقر بقوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد
وان قال اما مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين
ويجمع المرتد من التصرف في ماله ونفسه من ديونه ويتفق منه عليه وعلى عياله
فان اسلم والا صار فياً من موته مرتدا ويكفر ساحر يركب المكينة
فتسير به في الهوى ونحوه لا كاهن ومجيم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان
لم يعتقد اباحتها وانه يعلم به الامور المنية ويمز ويكف عنه ويحرم طلسم
ورقية بغير العرى ويجوز الحل بسحر ضرورة

كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو
الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً (فيباح كل) طعام (طاهر) بخلاف
متنجس ونجس (لا مضرة فيه) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه
كالسببر (من حب وغر وغيرهما) من الطاهرات (ولا يحل نجس كالنية
والدم) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية (ولا) يحل (ما فيه
مضرة كالسم ونحوه) لقوله تعالى ولا تفلحوا ايديكم الى التهلكة (وحجوات
الر مباحة الا الحمر الاهلية) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خير من لحوم الحرم الاهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و)
 الا (ماله ناب يقتبس به) اى ينهش بنابه لقول ابن ثعلبة الحنفي نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه (غير الضبع)
 لحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احتج به احمد
 والذي له ناب (كالاسد والثعلب والفيل والفهد والكلب والحزير
 وابن آوى وابن عرس والسنور) مطلقا (وانحس والقرود والذب) والفنك
 والتملب والسنجاب والعمور (و) الا (ماله مخلب من الطير يصيد به كالغراب
 والبازى والصقر والشاهين والباشق والحدأة) بكسر الحاء وقع الدال
 والهمزة (والبقعة) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطيور رواه ابو داود
 (و) الا (ما ياكل الحيف) من الطير (كالنسر والرخم والقلق والممق)
 وهو القاق (والغراب الاقع والنداف وهو) طائر (اسود صغير اغبر
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستغثه) العرب ذواليسار (كالتفد والنيص
 والفارة والحية والخسرات كلها والوطواط (و) الا (ما تولد من ما كول
 وغيره كالغزل) من الخيل والحرم الاهلية وما تحمله العرب ولم يذكر في
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شيئا به ولو اشبه مباحا ومحراما غلب التحريم
 ودود حين وخل ونحوها يوكل تبعا (فصل وما عدا ذلك)
 الذى ذكرناه حرام (فخلال) على الاصل (كالحيل) لما سبق من حديث
 جابر (وبسمة الانعام) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بسمية
 الانعام (والدجاج والوحشى من الحرم) من (البقر) كالايل والتيتل والوعل والمها
 (و) كا (لظبا والنعامة والارنب وسائر الوحوش) كالزرافة والوبر
 واليربوع وكذا الطاووس واليغا والزاغ وخراب الزرع لان ذلك مستطاب
 فيدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات (ويباح حيوان البحر كله)
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا الضفدع) لانها مستفنة (و) الا
 (التمساح) لانه ذو ناب يقتبس به (و) الا الحية (لانها من المستفنة وتحرم
 الجلالة التى اكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها نجس حتى تحبس ثلاثا وتطعم
 الطاهر قط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ونحوها
 ما لم ينضج بطبخ لا لحم متين اوى (ومن اضطر الى محرم) بان خاف التلف
 ان لم ياكله (غير السم حل له) ان لم يكن فى سفر محرم (منه ما يسد رمقه)

اي يسك قوته ويحفظها لقوله تعالى فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
وله التروء ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله وتحرى في مذكاة اشبهت
بيته فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خائفا ان يضطر فهو
احق به وليس له ايثاره والا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابى رب
الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى
نقع مال الزير مع بقاء عينه) ككتاب (لدفع برد او) حل او دلو (لاستقاء ماء
ونحوه وجب بذله) اي لمن اضطر اليه (مجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله
تعالى ذم على منعه بقوله ويعنون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادما مصوما
فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بثمر بستان
في شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اي على البستان (ولا ناطر)
اي حافظ له فله الاكل منه مجانا من غير حمل ولو بلا حاجة روى عن
عمر وابن عباس واس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه
بشيء ولا الاكل من مجنى مجموع الضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية
(ويجب) على المسلم (ضيافة المسلم المجتاز به في القرى) دون الامصارى
(يوما و ليلة) قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فايكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يومه
وليلته متفق عاياه ويجب اتزاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابى من نزل
به الضيف فللضيف طلبه به عند حاكم فان ابى فله الاخذ من ماله بقدره
باب الذكاة به يقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اي ذبحها فهي ذبيح
او نحر الحيوان المأكول البرى بقطع حلقومه ومربه او عمر تمتع و (لا
يباح شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال
تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسحك وكل ما لا يعيش الا في الماء
فيعمل بدون ذكاة لحل ميتته لحديث ابن عمر يرفعه احل لنا ميتتان ودمان
فاما الميتتان الحوت والجراد واما الدمان فالكدب والطحال رواه احمد وغيره
وما يعيش في البر والبحر كالسحفاة وكلب الماء لا يحمل الا بالذكاة وحرم بلع
سحك حيا وكره شيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة
شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون
او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسما) كان (او
كتابيا) ابواه كتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذناهم (ولو) كان المذكي ميذا او
(مراهقا او امرأة او اقلف) لم يحن ولو بلا عذر (او اعمى) او حايضا
او جنبا (ولا تباح ذكاة سكران ومجنون) لما تقدم (و) لا ذكاة (وثني
ومجوسى ومرتد) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
الشرط (الثانى الالة قباح الذكاة بكل معد) يهر الدم بمعد (ولو)
كان (منصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره) كخشب له حد وذهب
وفضة وعظم (الا السن والظفر) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل
ليس السن والظفر متفق عليه الشرط (الثالث قطع الحلقوم) وهو
مجرى النفس (و) قطع (المرى) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
ولا يشترط ابائهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذائح ان اتم الذكاة
على الفور والسنة نحر ابل بطن بمعد في لبها وذبح غيرها فان ابان الراس بالنحر لم يحرم
المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والتم المتوحشة (و) التيم الواقعة في بئر ونحوها
بمجرحه في اى موضع كان من بدنه (روى عن علي وابن مسعود وابن
عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم) الا ان يكون راسه في الماء
ونحوه (مما يقتله لو انفرد) فلا يباح (اكله لحصول قتله بجميع وحاطر
ققلب جانب الحظر وما ذبح من قفاء ولو عمدا ان اتت الالة على محل
ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والنطيحة
ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حات والاحتياط
مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حاقومه او ايئت حشوته فوجود
حياته كعدمها الشرط (الرابع ان يقول) الذائح (عند) حركة يده
(بالتبج بسم الله) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
لفسق (ولا يجزئ غيره) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية
ينصرف الى بسم الله وتجزئ بغير عربية ولو احسنها (فان تركها) اى
التسمية (سهوا ايجت) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان
لم يسم اذا لم يعتمد رواه سعيد (لا) ان ترك التسمية (عمدا) ولو جهلا
فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير مسمى عليه اعاد التسمية ويسن مع
التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم
غيره حرم ولم يحل المذبوح (ويكره ان يذبح بالة كالة) لحديث ان الله كتب
الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة

وليجد أحدكم شفرة وليرج ذبيحته واما الشافي وغيره (و) يكره ايضا (ان يحدها
واحيوان يبصره) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
ان تحدد الشمار وان توارى عن الهائم رواء احد وغيره (و) يكره ايضا
(ان يوجهه) اى الحيوان (الى غير القبلة) لان السنة توجهه الى القبلة
على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة بقوى (و) يكره ايضا (ان
يكسر عنقه) اى عنق ما ذبح (او يسلطه قبل ان يرد) اى قبل زهوق نفسه
لحديث ابى هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء
الحزامى على جبل او رق يصبح في فجاج مى بكلمات منها لا تعجلوا الاض
قبل ان ترهق رواء الدار قطى وان ذبح كنانى ما يحرم عليه حل نسا ان
ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحركا
كذبوح (باب الصيد) وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً
غير مقدور عليه ويطلق على الصيد (لا يحل الصيد المقتول فى الاصطياد
الا بربصة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة) فلا يحل صيد
محموس او وثى ومحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى (الالة وهى نوعان)
احدهما (محدد يشترط فيه ما يشترط فى الالة السبع و) يشترط فيه ايضا (ان
يخرج) الصيد (فان قتله بقتله لم ينع) لفهوم قوله عليه السلام ما اهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكل (وما ليس بمحدد كالبنديق والمصى والشبكة والفتح
لا يحل ما قتل به) ولو مع قطع حلقوم ومضى لما تقدم وان ادركه وفيه
حياة مستقرة فدكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فمات
حل وان وقع فى ماء ومحوه لم يحل (والوع الثانى الجارحة فباح ما قتله)
الجارحة (ان كانت معلة) سواء كانت مما يصيد بتخلبه من الطير او بناية من
الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهن
ما علمكم الله الا الكلب الاسود البهم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم
نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويترجر اذا زجر واذا امسك لم
ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك اكله
الشرط (الثالث ارسال الالة قاصدا) للصيد (فاذا استرسل الكلب او غيره
بنفسه لم ينع) ما صاده (الا ان يزجره فيزيد فى عدوه يطلبه فيحل) الصيد
لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره
حل الشرط (الرابع التسمية عند ارسال السهم او) ارسال (الجارحة فان

تركها) اى التسمية (عمدا او سهوا لم يح) الصيد لفهوم قوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك الملم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر ان قدمت التسمية بيسير وكذا ان تاخرت بكثير في جارج اذا زجره فانزجر ولو سعى على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورمى بغيره بخلاف ما لو سعى على سكين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع باسم الله (الله اكبر كما فى الزكاة) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقوله ويكره الصيد لهما وهو افضل مأكول والزراعة افضل مكتسب

كتاب الايمان

جمع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى يحب بها الكفارة اذا حثت) فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله والتقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شئ والاخر الذى ليس بعده شئ وحالئ الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير كالرحيم والخالق والرازق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمر الله يمين وما لا يعد من اسمائه تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحمله كالطى والواحد والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بتبشير الله) سبحانه وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالدا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله (كفارة) اذا حثت (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى (ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) ايمن (التي قصد عقدها على) امر (مستقبل يمكن فان حلف على امر ماض كاذبا طالما فهمى) اليمين (الغموس) لانها تغمسه فى الاسم ثم فى النار (ولغو اليمين) هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) فى اثناء كلامه (لا والله وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو فى اليمين كلام الرجل فى بيته لا والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقرنا (وكذا عين عقدها بطن صدق نفسه فان بخلافه فلا كفارة فى الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

الله باللغو في ايمانكم وهذا منه ولا تنفقد ايضا من نائم وصغير ومجنون ونحوهم الشرط (الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنفد عينه) لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والسيان وما استكروها عليه الشرط (الثالث الحنث في عينه بان يفعل ما حلف على تركه) كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلمه مختارا (او بترك ما حلف على فعله) كما لو حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه (مختارا ذاكرا) ليعينه (فاذا حنث مكرها او ناسيا فلا كفارة) لانه لا اثم عليه (ومن قال في عين مكفرة) اي تدخلها الكفارة كعين بالله تعالى ونذر وظهار (ان شاء الله لم يحنث) في عينه فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت عينه له ظا او حكما لقوله عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث رواه احمد وغيره (ويس الحنث في اليقين اذا كان) الحنث (خيرا) كمن حلف على فعل مكروه او ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حنثه وعلى فعل واجب او ترك محرم حرم حنثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب حنثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله تعالى بل يسن (ومن حرم حلالا سوى زوجته) لان تحريمها ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه (من امة او طعام او لباس او غيره) كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طامى على كاليته (لم تحرم) عليه لان الله سمى عينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشيء لا تحرمه (وتلزمه كفارة عين ان قوله) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي التكمير وسبب زولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب الفسل متفق عليه ومن قال هو يهودى او كافر او يبد غير الله او برئ من الله تعالى او من الاسلام او القرآن او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة عين بحنثه **فصل** في كفارة اليمين (يخير من لزمته كفارة يمين بين اطعام عشرة مساكين) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره (او كسوتهم) اي العشرة مساكين للرجل ثوب يجزيه في صلاته وللراة درع وخمار كذلك (او عتق رقبة فمن لم يجد) شيئا مما تقدم ذكره (فصيام ثلاثة ايام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

لعليهم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
 (متابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعة وتجب
 كفارة نذر فوراً بحث ويجوز اخراجها قبله (ومن لزمته إيمان قل
 التكفير موجهها واحد) ولو على أفعال كقوله والله لا أكلت والله لا شربت
 والله لا أعطيت والله لا أخذت (ففيه كفارة واحدة) لأنها كفارات من
 جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلف موجهها) أي موجب
 الإيمان وهو الكفارة (كطهار وعين بالله) تعالى (لزماء) أي الفكفاران
 (ولم يتداخل) لعدم اتحاد الجنس ويتفرق بصوم وليس لبيده منعه منه
 ويكفر كافر بغير صوم في باب جامع الإيمان في المحلوف بها (يرجع
 في الإيمان إلى بية الخائف إذا احتلها اللفظ) لقوله عليه السلام وأما لكل
 امرئ ما بوى فمن نوى بالسقف أو البنا السما أو بالقراش أو البساط
 الأرض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض في مخاطبة لعير ظالم (فإن
 عدمت إليه رجع إلى سبب التبعين وما هيجهما) لدلالة ذلك على التية فمن حلف
 ليقض زيدا حقه غدا فقضاه قبله لم يحنث إذا اقضى السبب أنه لا يتجاوز غدا
 وكذا لا يكن شيئاً أو ليقضه غدا وإن حلف لا يبيعه إلا بما لم يحنث إلا أن
 باعه ما قل منها وإن حلف لا يشرب له الماء من عطلش وبيته أو السبب قطع
 منه حنث باكل خنزعه واستنارة دابته وكل ما فيه منة (فإن عدم ذلك)
 أي التية وسبب التبعين الذي هيجهما (رجع إلى التبعين) لأنه أبلغ من دلالة
 الاسم على المسمى لأنه ينوي الإهام بالكافية (فإذا حلف لا أكل هذا القميص
 فجعله سراويل أو رداء أو عمامة ولبسه) حنث (أو أكلت هذا العبي فصّر
 شيئاً) وكله حنث (أو) حلف (لأكلت روضة فلان هذه أو صديقه فلانا
 هذا) (أو مملوكه سميداً) هذا (فزال الروحية والمالك والصدقة ثم كلهم)
 حنث (أو) حلف (لأكلت لحم هذا الحبل فصار كبشاً) وأكله حنث (أو حلف
 لأكلت هذا الرطب فصار تمرأ أو دبساً أو خلا) وأكله حنث (أو) حلف لا أكلت
 (هذا اللبن فصار حنينا أو كشكاً ونحوه) وأكله حنث (في الكل) لأن عين
 المحلوف عليه باقية كحلفه لا ألبت هذا الغزل فصار ثوباً وكذا حلفه لا يدخل
 دار فلان هذه فدخلها وقد باعها أو وهبها أو مسمداً أو مسجداً أو حماماً ونحوه
 إلا أن ينوى (الخالف أو يكون سبب التبعين يقتضي) مادام (المحلوف عليه
 على تلك الصفة) فقدم التية وسبب التبعين على التبعين كما تقدم في فصل

فان عدم ذلك في اي لامية والسبب والتعيين (رجع) في اليمين (الى ما يتناول الاسم) وهو اي (الاسم ثلاثة شرعي وحقيق وعرفي) وقد لا يختلف المسمى كالارض والسماء والاسان والحيوان ونحوها (قال شرعي) من الاسماء (ماله موضوع في الشرع وماله موضوع في اللغة) كالصلاة والصوم والزكاة والمح والبيع والاجارة فالاسم (المطلق) في اليمين سواء كانت على فعل او ترك (ينصرف الى الموضوع الشرعي الصحيح) لان ذلك هو المتبادر اي المفهوم عند الاطلاق الا المحج والعمره فيتناول الصحيح والفاسد لوجوب المضى فيه كالصحيح ، فاذا حلف لا يبيع او لا ينكح فقد عقدا فاسدا (من بيع او نكح) (لم يحنث) لان البيع والكاح لا يتناول الفاسد (وان قيد) الحالف (عينه بما يقع الصحة) اي بما لا يمكن الصحة معه (كان حلف لا يبيع الحمر او الحزير حنث بصورة العقد) لتعذر حمل عينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنية (و) الاسم الحقيقي (هو الذي لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم) فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او غشا او كبدا او نحوه) ككلى وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان (لم يحنث) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الابنية اجتناب الدم (ومن حلف لا ياكل ادما حنث باكل البيض والتمر والملح والحل والزيتون ونحوه) كالخيل والبن (وكل ما يصنع به) عادة كالزيت والسل والسمن واللحم لان هذا معنى التادم (او) حلف (لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا) او عمامة او قلنسوة (او معلا حنث) لانه ملوس حقيقة وعرفا (وان حلف لا يكلم اسما حنث بكلام) كل (اسان) لانه نكرة في سياق النفي فيم حتى ولو قال له تح او اسكت او لاكلت زيدا فكتابه او راسه حنث ما لم ينو مشافهته (و) ان حلف (لا يفعل شيئا ففعل من فعله حنث) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محققين رؤسكم وانما الخالق غيرهم (الا ان ينوى مباشرة بنفسه) فقدم نيته لان لفظه يحتمله (و) الاسم (العرفي ما اشتهر مجازه فغلب) على (الحقيقة كالراوية) في العرف للزيادة وفي الحقيقة للجمل الذي يستقي عليه (والغايط في العرف للتخرج المستقدر وفي الحقيقة لقناء الدار وما اطمان من الارض) ونحوها) كالظئنة والدابة والمذرة (فتعلق اليمين بالعرف) دون الحقيقة لان الحقيقة في نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

(فان حلف على وطئ زوجته او) حلف على
 (دار تملقت يمينه بجماعها) اى جماع من حلف على وطئها لان هذا
 هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف (د) تملقت يمينه (بدخول
 الدار) التى حلف لا يطاها لما ذكر (وان حلف لا ياكل شيئا فاكله مستهلكا
 فى غيره كمن حلف لا ياكل سمن فاكل خيصا فيه سمن لا يظهر فيه طعمه)
 لم يحنث (او) حلف (لا ياكل بيضا فاكل ناطقا لم يحنث) لان ما اكله
 لا يسمى سمن ولا بيضا (وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه) فما اكله
 (حنث) لا اكله المحلوف عليه ^{في} فصل وان حلف لا يفعل شيئا ككلام
 زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحنث ^{في} لان فعل المكره غير
 منسوب اليه (وان حلف على نفسه لو غيره ممن) يمتنع بيمينه (يقصد منه
 كالزوج والولد ان لا يفعل شيئا ففعله ناسيا او جاهلا حنث فى الطلاق او
 العتاق) بفتح العين (فقط) اى دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان
 الطلاق والعتاق حق اذى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المسال
 والجنابة بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة
 الخطأ والنسيان (وان) حلف (على ما لا يمتنع بيمينه من سلطان وغيره)
 كالاجنبى لا يفعل شيئا (ففعله حنث) الحالف (مطلقا) سواء فعله المحلوف عليه
 حامدا او ناسيا عالما او جاهلا (وان فعل هو) اى الحالف شيئا او من
 لا يمتنع بيمينه من سلطان او اجنبى (او غيره) اى غير ما ذكر ممن قصد
 منه (كزوجة وولد) بعض ما حلف على كله (كمالو حلف لا ياكل هذا
 الرغيف فاكل بعضه) لم يحنث (لعدم وجود المحلوف عليه) ما لم تكن له نية
 او قرينة كما لو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فنشرب منه فانه يحنث
^{في} باب النذر ^{في} لفظة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرعا الزام
 مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئا غير محال بكل قول يدل عليه (لا يصح)
 النذر (الا من بالغ عاقل) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث (ولو) كان
 (كافرا) نذر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف
 ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف ببنذك (والصحيح منه) اى من
 النذر (خمسة اقسام) احدها النذر (المطلق) مثل ان يقول لله على نذروا
 بسم شيئا فيلزمه كفارة يمين لما روى عتبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجة والترمذى

وقال حديث حسن صحيح غريب (الثاني نذر الجحاح والغضب وهو تعليق
 نذره بشرط يقصد المنع منه) اى من الشرط المعلق عليه (او الحمل عليه
 او التصديق او التكذيب) كقوله ان كلمتك او ان لم اضربك او ان لم يكن
 هذا الخبر صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه (فتيخير بين فعله وبين
 كفارة يمين) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا نذر في غضب وكفارة كفارة يمين رواء سعيد في سنته
 (السالك نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته) فان نذر ذلك (فحكمه
 ك) القسم (الثاني) يتخير بين فعله وكفارة يمين (وان نذر مكروها من
 طلاق او غيره استحباب) له (ان يكفر) كفارة يمين (ولا يفعله) لان ترك
 المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة (الرابع نذر المعصية) كنذر
 (شرب الخمر و) نذر (صوم يوم الحيض و) يوم (النحر) وايام التشريق
 (فلا يجوز الوفاء به) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يصمه
 (ويكفر) من لم يفعله روى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران
 ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما
 من ذلك غير يوم الحيض (الخامس نذر التبرر مطلقا) اى غير معلق (او
 معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه) كالعمرة والصدقة وعبادة المريض
 فتال المطلق لله على ان اصوم او اصلى ومثال المعلق (كقوله ان شفا الله
 مريضى او سلم مالى الغائب فقله على كذا) من صلاة او صوم ونحوه
 (فوجد الشرط لزمه الوفاء به) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله
 فليطعه رواء البخارى (الا اذا نذر الصدقة بماله كله) من يسر له فيجزيه
 قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لا بى لبابة لما نذر ان يخلع من ماله
 صدقة لله تعالى يجزى عنك الثلث رواء احمد (او) نذر الصدقة (بمسمى
 منه) اى من ماله كالف (يزيد) ما ساء (على ثلث الكل فانه يجزيه) ان
 يتصدق (بقدر الثالث) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب
 انه يلزمه الصدقة بما ساء ولو زاد على الثلث كما فى الانصاف وقطع به فى
 انتهى وغيره (وفيما عداها) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فادونه
 (يلزمه) الصدقة (بالمسمى) لعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع
 الله فليطعه (ومن نذر صوم شهر) معين كرجب او مطلق (لزمه التابع)
 لان اطلاق الشهر يقتضى التابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوما

(وان نذر اياما معدودة) كشرة ايام او ثلاثين يوماً (لم يلزمه
 التتابع) لان الايام لا دلالة لها على التتابع (الا بشرط) بان يقول متتابعة
 (او نية) التتابع ومن نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بشر
 صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهي ويقضى قطره رمضان ويصام
 لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس
 ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة
 واطلق فاقله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم
 لزمه يوم بنية من الليل ولن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر
 رقبة فاقل مجزئ في كفارة

كتاب القضا

لفظة احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاهن سبع سموات في يومين
 واصطلاحا تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات (وهو
 فرض كفاية) لان امر الناس لا يستقيم بدونه (ويلزم الامام ان ينصب
 في كل اقليم) بكسر الهمزة (قاضيا) لان الامام لا يمكنه ان يباشر
 الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى
 فصل الخصومات بينهم لتلا تفويض الحقوق (ويختار) لنصب القضا (افضل
 من يجد علما وورعا) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح
 لهم (ويامره بتقوى الله) لان التقوى راس الدين (و) يامره (بان يجرى
 العدل) اي اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل (ويجتهد) القضا (في
 اقامته) اي اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره
 ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه
 واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل (فيقول) المولى لمن يوليه (وليتك الحكم
 او قلادتك) الحكم (ونحوه) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم
 او استبتك او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك
 لا ينقد بها الا بقرينة نحو فاحكم (وبكتابة) بالولاية (في البعد) اي اذا كان
 غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاء ويشهد عدلين عليها (وتقيد ولاية
 الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض) اي اخذه
 لربه ممن هو عليه (والنظر في اموال غير المرشدين) كالصغير والمجنون

والسفيه وكذا مال غائب (والخجر على من يستوجبه لسهه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بإمام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات واقبتها ونحوه) كجباية خراج وزكاة ما لم يخصا بمامل وتصفح شهوده وامنايه ليستبدل بمن ثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضي (عموم النظر في عموم العمل) بان يولى سائر الاحكام في سائر البلدان ويجوز ان (يولى خاصا فيهما) بان يولى الاسكحة بمصر مثلا (او) يولى خاصا (في احدهما) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الاسكحة بسائر البلدان واذا ولاه ببلد معين فقد حكمه في مقيم به وطاير اليه فقط وان ولاه بمحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بينه الا فيه كتعديلهما وللقاضي طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شئ وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضي بينكما الا بمحل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لحطه (ويشترط في القاضي عشر صفات كونه بالفساطقلا) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون واليا على غيره (ذكرا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراة (حرا) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلا) لان الاسلام شرط للمدالة (عدلا) ولو تايبا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق نبأ قتينوا الاية (سمعا) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين (بصيرا) لان الاعمي لا يعرف المدعى من المدعى عليه (متكلما) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهدا) اجبا ذكره ابن حزم قاله في الفروع (ولو) كان مجتهدا (في مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى القاض امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقي الدين وهذه الشروط تبرر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الافع الفاسقين واقامهما سرا واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يمتط ان يكون القاضي كاتباً او ورعا او زاهدا او يقظا او متبنا للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد

الكمال (رجلا يصلح للقضاة) يحكم بينهما فقهه
 وفي المال والحدود والعنان وغيرها) من كل ما ينفذه حكم من ولاء امام او
 نائبه لان عمر وابيا تحاكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبر
 ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرهما قاضيا ﴿ باب ادب القاضي ﴾ اى
 اخلاقه التى يبنى له التخلق بها (يبنى) اى يسن ان يكون (قويا من
 غير عنف) لئلا يطمع فيه الظالم والعنف ضد الرفق (لنا من غير ضعف)
 لئلا يهاه صاحب الحق (حلما) لئلا يفضب من كلام الخصم (ذا اناثة)
 اى تؤدة وتان لئلا تؤدى فحشته الى مالا يبنى (و) ذا (فطنة) لئلا
 يخذعه بعض الاخصام ويسن ان يكون عفيفا بصيرا باحكام من قبله ويدخل
 يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجمل الثياب ولا يتطير
 وان تقايل فحسن (وليكن مجلسه فى وسط البلد) اذا امكن ليستوى اهل
 البلد فى المضى اليه وليكن مجلسه (فسيحا) لا يتاذى فيه بشئ ولا يكره
 القضاء فى الجامع ولا يتخذ حاجيا ولا بوابا بلا عذر الا فى غير مجلس
 الحكم (و) يجب ان (يعدل بين الخصمين فى الحطة ولفظه وعلمه
 ودخولهما عليه) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان
 سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يبارز احدهما او يلقيه
 حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره فى الدعوى
 (وينبى) اى يسن (ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و) ان (يشاورهم
 فيما يشكل عليه) ان امكن فان اتضح له الحكم حكم والا اخره لقوله
 تعالى وشاورهم فى الامر (ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا) لغير ابي بكره مرفوعا
 لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (او) وهو (حاقن او
 فى شدة جوع او) فى شدة (عطش او) فى شدة (هم او ملل او
 كسل او ناس او برد مؤلم او حر مزعج) لان ذلك كله يشغل الفكر
 الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب فهو فى معنى الغضب (وان
 خالف) وحكم فى حال من هذه الاحوال (فاصاب الحق فخذ) حكمه
 لموافقته الصواب (ويحرم) على الحاكم (قبول رشوة) لحديث ابن عمر قال
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرئى قال الترمذى حديث
 حسن صحيح (وكذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام
 هدايا العمال غلول رواء احمد (الا) اذا كانت الهدية (عن كان يهاديه قبل

ولاية إذا لم تكن له حكومة (فله أخذها كفت قال القاضي ويسن له التزعة
عنها فإن أحسن أن يقدمها بين يدي خصومة أو فعلها حال الحكومة
حرم أخذها في هذه الحالة لأنها كالرشوة ويكره بيعه وشراؤه إلا بوكيل
لا يعرف به (ويستحب أن لا يحكم إلا بحضور الشهود) ليستوفي بهم الحق
ويحرم تعيينه قوما بالقبول (ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا لمن لا قبل شهادة له)
كوالده وولده وزوجه ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرضت له أو لاحد
من ذكر حكومة تحاكم إلى بعض خاماته أو رعيته كما حاكم عمر أبا إلى زيد
ابن ثابت ويسن أن يبدأ بالمجوسين وينظر فيم حبسوا فمن استحق الإبقاء
ومن استحق الإطلاق أطلقه ثم في أمر إيتام ومجانين ووقوف ووصايا الأولى لهم
ولا ناظر ولو نفذ الأول وصية موسى إليه أمضاها الثاني وجوبا ومن كان من
أما الحاكم للإطلاق والوصايا التي لا وصى لها بحاله أقره ومن فسق عزله
ولا ينقض من حكم صالح للقضا إلا ما خالف نص كتاب الله أو سنته كقتل
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من أفلس أسوة الفرما أو إجماعا
قطعا أو ما يتقدمه فيلزم نقضه والتناقض له حاكمه إن كان (ومن ادعى على
غير برزة) أي طلب من الحاكم أن يحضرها للدعوى عليها (لم تحضر) أي
لم يامر الحاكم بحضورها (وامررت بالتوكيل) للعذر فإن كانت برزة وهي التي تبرز
لقضاء حوائجها حضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه (وإن لزمها) أي غير
البرزة إذا وكلت (عين أرسل) الحاكم (من يحلفها) فيعت شاهدان تستخلف
بمحضرتهما (وكذا) لا يلزم إحضار (المريض) ويومر أن يوكل فإن وجبت
عليه عين بعث إليه من يحلفه وقبل قول قاضي معزول عدل لايتهم كنت
حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده أو لم يكن بسجله ^{في} باب
طريق الحكم وصفته ^{في} طريق كل شيء ما توصل به إليه والحكم فصل
الخصومات (إذا حضر إليه خصمان) يسن أن يجلسهما بين يديه (وقال
أيكما المدعى) لأن سؤاله عن المدعى منهما لاختصاص فيه لواحد منهما
(فإن سكت) القاضي (حتى يبدأ) بالبنا للقول أي حتى يكون البداية بالكلام
من جهتهما (جاز) له ذلك (فمن سبق بالدعوى قدمه) الحاكم على خصمه وإن
ادعى معا أقرع بينهما فإن انتهت حكومته ادعى الآخر أن أراد ولا تسمع
دعوى مقبولة ولا حسبة بحق الله تعالى كعبادة وحد وكفارة وتسمع بينة
بذلك وبسبب وطلاق من غير دعوى لا بينة بحق معين قبل دعواه فإذا حرد

يسأل الحاكم سؤال الخصم نفسها وان لم يسأله سؤاله (فان اقر له
 بدعواه (حكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للدعي في الحكم فلا يستوفى
 الا بسؤاله (وان انكر) بان قال للدعي قرضا او ثمنا ما افترضني او ما باعني
 او لا يستحق على مادعاه ولا شيئا منه او لاحق له على صح الجواب ما لم يعترف
 بسبب الحق (قال) الحاكم (للدعي ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت
 فان احضرها) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت (سمعها)
 وحرم ترديدتها واتهارها وتنتها (وحكم بها) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم
 وسأله المدعي (ولا يحكم) القاضي (بعلمه) ولو في غير حد لان تجوز
 القضا بعلم القاضي يفضى الى تهمته وحكمه بما يشتهي (وان قال المدعي مالى
 بينة اعلمه الحاكم ان له العيين على خصمه) لما روى ان رجلين احتصما الى
 النبي صلى الله عليه وسلم حضرمي وكندى فقال الحضرمي يارسول الله ان
 هذا غلبني على ارض لي فقال الكندى هي ارضى وفي يدي وليس له فيها
 حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي الك بينة قال لا قال فلك عينة
 وهو حديث حسن صحيح قاله في شرح المنتهى وتكون عينة (على صفة جوابه)
 للدعي (فان سال) المدعي من القاضي احلافه (احلفه وخلق سبيله) بعد
 تحليفه اياه لان الاصل براءته (ولا يمتد عينته) اى عيين المدعي عليه
 (قبل) امر الحاكم له (و) مسألة المدعي (تحليفه لان الحق في العيين
 للدعي فلا يستوفى الا بطلبه) وان نكل (المدعي عليه عن العيين) قضى
 عليه (بالكول رواه احمد بن عثمان رضى الله عنه) فيقول (القاضي للدعي
 عليه) ان حلفت (خات سبيلك) والا (تحلف) قضيت عليك (بالكول
) فان لم يحلف قضى عليه (بالكول) فان حلف المنكر (خلق الحاكم
 سبيله) ثم ان احضر المدعي بينة عليه (حكم) القاضي (بها) ولم تكن العيين
 مزيلة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لي فان قال ذلك ثم اقامها لم تسمع لانه
 مكذب لها) فصل ولا تصح الدعوى الا محررة * لان الحكم مرتب
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما اسمع
 ولا تصح ايضا الا (معلومة المدعي به) اى تكون بشئ معلوم لينا في الالتزام
 (الا الدعوى بما تصححه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى
 (بعد من عيده) جملة (مهرا او نحوه) كموض خلع او اقربه فيطالبه
 بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفي عند كذا حتى يقول

واما مطالبه به ولا تسمع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاد وكتابة ولا بد
 ان تنفك عما يكذبها فلا تصح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة
 وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)
 عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس
 مختلفون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضي وان ادعى
 استدامة الروحية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح
 رجل لطلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها
 نصيبه الى سببه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم قبل)
 دعواها لان النكاح حق الزوج عاينها فلا تسمع دعواها بحق لغيرها (وان
 ادعى) انسان (الارث ذكر سببه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من
 تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد
 لثمين وان كانت غايبة وصفها كسمل والاولى ذكر قيمتها ايضا (وتعتبر عدالة
 الينة ظاهراً وباطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا في عقد
 نكاح فتكفي العدالة ظاهراً كما تقدم (ومن جهات عدالته سال) القاضي
 (عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على
 تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان
 علم) القاضي (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يخح الى التزكية
 وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف الينة به) اى بالجرح
 ولا بد من بيان سبه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح
 (له ثلاثة ان طلبه وللمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه في مدة الانتظار
 ليلا يهرب (فار لم يأت) مدعى الجرح (بينة حكم عليه) لان عجزه عن
 اقامة الينة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان
 جهل) القاضي (حال الينة طلب من المدعى تزكيتهم) لثبوت عدالتهم فيحكم
 له (ويكتفى فيها) اى في التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة
 الشاهد (ولا يقبل في الترجمة وفي التزكية و) في (الجرح والتعريف) عند
 حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الا قول عدلين) ان كان
 ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فحكم ذلك حكم الشهادة على ما باتى
 تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد يمينه فان كانت بالمجاس فليس له الا
 احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيمها اوجب في المجلس فان

لم يحضره فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يجلس به (ويحكم على الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحج وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي قال خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف متفق عليه فتبيع الدعوى والينة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب فهو على حجته (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستر (واتى) المدعى (بيته لم تسمع الدعوى ولا الينة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سواه فلم يجوز الحكم عليه قبله **في باب كتاب القاضي الى القاضي** **في** اجعت الامة على قبوله اى كتاب القاضي الى القاضي لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب القاضي الى القاضي في كل حق) لادعى كالقرض والبيع والابارة (حتى القذف) والطلاق والقود والكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرأ بالشبهات و (لا) يقبل (في حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب الخمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات (ويقبل) كتاب القاضي (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان) ككل منهما (في بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به الا ان يكون بينهما مسافة قصر) فاكتر لانه قل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجوز مع القرب كالشهادة على الشهادة (ويجوز ان يكتب) كتابه (الى قاض معين و) ان يكتبه (الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين) من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين (ولا يقبل) كتاب القاضي (الا ان يشهد به القاضي الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان مضاء وما يتعاق به الحكم (فيقرأ) القاضي الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا ان هذا كتابي الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما في الكتاب فاذا وصلا دفعاه الى المكتوب اليه وقالا شهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا محتوماً لم يصح **في باب القسمة** **في** من قسم الشيء اذا جملة اقساماً

والقسم بكسر القاف التصيب وهي نوطان قسمة تراض واشار اليها بقوله
 (لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء
 (او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدهما على الآخر (الا برضى
 الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كالرد
 الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تتعدل
 باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى يرضى الارض
 (فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز بتراضهما ويجوز فيها ما يجوز في البيع
 خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من
 الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليها وقسم
 الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف
 والضرر المانع من قسمة الاجار قص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو
 وسفل وطلب احدهما جعل السفلى لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع
 النوع الثانى قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته
 (ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكيرة والارض) الواسعة
 (والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والالبان
 ونحوها اذا طالب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من
 القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم
 على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان
 الى قسم شجرة فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً
 (وهذه القسمة) وهي قسمة الاجار (افراز) لحق احد الشريكين من الآخر
 (لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغيره يخص
 خرصاً وما يكال وزناً وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يثبت بها من
 حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان
 يتقاسموا بانفسهم و) ان يتقاسموا (بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه)
 ونجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكنى
 واحد الا مع قويم (واجرته) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء
 (على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستجاره وتعدل
 اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلفة وبالقيمة ان
 اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقترعوا لزمت القسمة) لان القاسم

كالحاكم وقرعته كحكمه (وكيف اقترعوا جاز) بالحصى او غيره وان خبر
احدهم الاخر لزم برضاهم وقرعهم ومن ادعى غلطا فيما تقاسما
بأنفسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم
نصبا يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى بكل شيئا له من نصيبه
تحالفا ونقضت ولن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع ارش ونسخ
باب الدعاوى واليقات الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم
ما يدعون اى يطلبون واصطلاحا اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ
في يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكثر (والمدعى من
اذا سكت) عن الدعوى (ترك) فهو المطالب (والمدعى عليه من اذا سكت
لم يترك) فهو المطالب (ولا تصح الدعوى و) لا (الانكار) لها (الا من
جائز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به
لو اقر به كطلاق وحد (واذا تداعيا عينا) اى ادعى كل منهما أنها له وهى
(بيد احدهما فهمى له) اى فالعين لمن هى بيده (مع يمينه الا ان يكون له
بينة) وقيمها (فلا يحلف) معها اكتفاء بها (وان اقام كل واحد) منهما
(بينة انها) اى العين المدعى بها (له قضى) بها (للحارج بينته ولغت بينة
الداخل) لحديث ابن عباس مرفوعا لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس
دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم
ولحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن
اليمين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفا وان وجد ظاهرا
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل
فله ولها فلها ولهما فلهما وان كانت بيدهما تحالفا وتناصفا فان قويت
يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

كتاب الشهادات

واحدها شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى
الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت (تحمل الشهادة فى غير حق الله)
تعالى (فرض كفاية) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين (وان لم
يوجد الا من يكفى تعين عليه) وان كان عبدا لم يجوز لسيدته منعه لقوله
تعالى ولا ياتى الشهداء اذا ماعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

للشهادة وإثباتها عند الحاكم ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك لاثبات الحقوق
 والعقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وإداؤها) أى
 أداء الشهادة (فرض عين على من تحملها متى دعي إليها) لقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (و) حمل وجوبها أن
 (قدر) على أدائها (بلا ضرر) يلحقه (فى بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله)
 وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
 (وكذا فى التحمل) يعتبر انتفاء الضرر (ولا يحمل كتمها) أى كتمان الشهادة
 لما تقدم فلو أدى شاهد وإبى الآخر وقال أحلف بدلى آثم ومتى وجبت
 الشهادة لزم كتابتها ويحرم أخذ أجره وحمل عليها ولو لم تتعين عليه لكن
 أن يحجز عن المنى أو تأذى به فله أجره مكروب ومن عنده شهادة بحد
 لله فله إقامتها وتركها (ولا يحمل أن يشهد) أحد (إلى بما يعلم) لقول
 ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم
 قال على مثلها فاشهد أو دع رواء الحلال فى جامع العلم اما (برؤية أو سماع)
 من مشهود عليه كقتل و طلاق وعقد فيلزمه أن يشهد ما سمع ولو كان
 مستغنيا حين تحمل (أو) سماع (باستفاضة فيما يمتدح عليه) غالبا (بدونها
 كنسب وموت وملك مطلق ونكاح) عقده ودوامه (ووقف ونحوها)
 كقتل وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة إلا عن عدد يقع بهم العلم (ومن
 شهد) عقد (نكاح أو غيره من العقود فلا بد) فى صحة شهادته به (من
 ذكر شروطه) لاختلاف الناس فى بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس
 بصحيح صحيحاً (وإن شهد برضاع) ذكر عدد الرضعات وأنه شرب من ثديها أو
 لبن حلب منه (أو) شهد (بسرقة) ذكر المسروق منه والصاب والحرز
 وصفتها (أو) شهد (بشرب) خمر وصفه (أو) شهد (بحدف فاه يصفه)
 بأن يقول أشهد أنه قال له يازانى أو يالوطى ونحوه (ويصف الزنا) إذا شهد
 به (بذكر الزمان والمكان) الذى وقع فيه الزنا (و) ذكر (المنزل بها)
 وكيف كان وأنه رأى ذكره فى فرجها (ويذكر) الشاهد (ما يعتبر للحكم
 ويختلف) الحكم (به فى الكل) أى فى كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان فى
 محفل على واحد منهم أنه طلق أو اعتق أو على خطيبانه قال أو فعل على التبر
 فى الخطبة شيأ لم يشهد به غيرها مع المشاركة فى سمع وبصر قبل فصل
 وشروط من قبل شهادته ستة ١٢ أحدها (البلوغ فلا قبل شهادة الصبيان)

مطلقاً وهو شهد بعضهم على بعض (الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون
ولا معتوه وتقبل (الشهادة (ممن يخفق أحياناً) اذا تحمل وادى (في حال
افاقته) لانها شهادة من عاقل (الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس
ولو فهمت اشارته) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين (الا اذا اداها)
الاخرس (بخطه) فتقبل (الرابع الاسلام) لقوله تعالى واشهدوا
ذوي عدل منكم فلا يقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على
وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عد عدم غيرهما (الخامس
الحفظ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغلط لانه لا يحصل
الثقة بقوله (السادس العدالة) وهي لغة الاستقامة من العدل
ضد الجور وشرعا استوا احواله في دينه واعتدال اقواله وافعاله
(ويشتر لها) اى للعدالة (شيئان) احدهما (الصلاح في الدين وهو)
نوعان احدهما (اداء القرائن) اى الصلوات الخمس والجمعة (بسننها الراتبية)
فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاونه بالسن يدل على عدم محافظته على
اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج (و) الثاني (اجتناب المحارم
بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا او وعيد
في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة
مادون ذلك من المحرمات كسب الناس بما دون القذف واستماع كلام النساء
الاجانب على وجه التلذذ والنظر المحرم (فلا تقبل شهادة فاسق) بفعل كران
ودبوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن
اخذ بالرخص فسق (الثاني) مما يعتبر للعدالة (استعمال المروة) اى الاسانية
(وهو) اى استعمال المروة (فعل ما يحمله ويزينه) عادة كالسحابة
وحسن الخلق وحسن المجاورة (واجتناب ما يدسه ويشبهه) عادة من الامور
الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وشمسخر ورقاص ومن وطفيلي ومتري
يرى يسخر منه ولا لمن يأكل بالسوق الاشياء يسيراً كلقمة وتفاحة ولا لمن عد
رجله يجمع الناس او ينام بين جالسين ونحوه (ومتى زالت الموانع) من
الشهادة (فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت
شهادتهم) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد
وامة في كل ما يقبل فيه حر وحررة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد
وزيال **باب موانع الشهادة وعدد الشهود** وغير ذلك (لا تقبل

شهادة عمودى النسب (وهم الاباء وان علوا والاولاد وان سفلا) بعضهم
 لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للتممة بقوة القرابة وقيل شهادته لآخيه
 وصديقه وعتيقه (ولا) قيل (شهادة احد الزوجين لصاحبه) كشهادته لزوجته
 ولو بعد الطلاق وشهادته لقوة الوصلة (وقيل) الشهادة (عليهم) فلو شهد على
 ابيه وابنه او زوجته او شهدت عليه قبلت الاعلى زوجته بزنا (ولا) قيل شهادة
 (من يجر قضا الى نفسه) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث لمجرح
 مورثه قبل اندماله فلا يقبل وقيل له بدينه في مرضه (او يدفع عنها) اى
 عن نفسه بشهادته (ضررا) كشهادة العاقلة لمجرح شهودا لحطا والغرماء لمجرح
 شهود الدين على المفلس والسيد لمجرح من شهد على مكاتبه بدين ونحوه
 (ولا) قيل شهادة (عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع
 الطريق عليه) والمجروح على الجارح ونحوه (ومن سره مسأة شخص او غمه
 فرحه فهو عدوه) والعداوة فى الدين غير ماسة فقيل شهادة مسلم على كافر
 وسنى على مبتدع وقيل شهادة العدو لعدوه وعليه فى عقد نكاح ولا شهادة
 من صرف بعصية وافراط فى حمية كتصحب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة
 العداوة فصل في عدد الشهود (ولا يقبل فى الزنا) واللوأط
 (والاقرار به الا اربعة) رجال يشهدون به او انه اقربه اربعا لقوله تعالى
 لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية (ويكفى) فى الشهادة (على من اتى بهيمة
 رجلا) لان موجه التعزير ومن صرف بقى وادعى انه فقير لياخذ من
 زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال (ويقبل فى بقية الحدود) كالقذف والشرب
 والسرقة وقطع الطريق (و) فى (القصاص) رجلا ولا يقبل فيه شهادة
 النساء لانه يسقط بالشبهة (وما ليس بقوة ولا مال ولا يقصد
 به المال ويطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب
 وولاء وايصاء اليه) فى غير مال (لا يقبل فيه الا رجلا) دون النساء (ويقبل
 فى المال وما يقصد) به المال (كالبيع والاجل والجار فيه) اى فى البيع
 (ونحوه) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان
 المال واتلافه والعتق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحماية اذا لم توجب
 قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه (رجلا او رجلا وامرأتان)
 لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الآية يدل على
 اختصاص ذلك بالاموال (او رجل ويمين المدعى) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد وغيره
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموضحة
طبيب ويبتطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائنان (وما لا يطلع عليه
الرجال) غالبا (كهيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثوبة والحض
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)
كالرتق والقرن والعفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما
لا يحضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) لحديث حذيفة ان النبي
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزى
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمرأة) واولى لكماله (ومن
اتى برجل وامراتين او اتى بشاهد ويمين) اى حلفه (فما يوجب القود لم
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدها
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبنا بذلك الدية اوجبنا معينا بدون اختياره
(وان اتى بذلك) اى برجل وامراتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت
المال) لكمال يئته (دون القطع) لعدم كمال يئته (وان اتى بذلك) اى
برجل وامراتين او رجل ويمين (في دعوى خلع) امراته على عوض
سماء (ثبت له العوض) لان يئته تامة فيه (وثبتت الينونة بمجرد دعواه
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلا) فصل ٢
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حق بقبل
فيه كتاب القاضي الى القاضي) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى
لان الحدود مبنية على السر والدره بالشهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع
شهادة شاهدى الاصل استقى عن البحث عن عدالة شاهدى الفرع وكان
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه) شاهد الاصل فيقول (شاهد الاصل للفرع

الحمد على شهادتي بكذا (او) أشهد اني أشهد ان فلانا قري عندى بكذا او نحوه
 وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى الثبابة ولا ينوب
 عنه الا باذنه الا ان (يسمعه يقر بها) اى يسمع الفرع الاصل يشهد (عند
 الحاكم او) سمعه (يمزوها) اى يعزو شهادته (الى سبب من قرض اوبيع
 او نحوه) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالا ستراء ويودها الفرع بصفة
 تحمله وثابت شهادة شاهدى الاصل بفرعين ولو على كل اصل فرع ويثبت
 الحلق بفرع مع اصل اخر وقبل تعديل فرع لاصله وعموته ونحوه لا تعديل
 شاهد لرفقة (وادار جمع شهود المال بعد الحكم لم يقض) الحكم لانه
 قد تم ووجب المشهود به للشهود له ولو كان قبل الاستيفاء (ويلزمهم الضمان)
 اى يلزم المشهود الراغبين بدل المال الذى شهدوا به قائما كان او ناقصا لانهم
 اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه (دون من زكاهم)
 فلا ضرر على منزله اذا رجع المزكى لان الحكم يعلق بشهادة الشهود ولا تعلق
 له بالمزكين لانهم اخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعلة الى الله تعالى
 (وان حكم) القاضى (بساعد وعين ثم رجع الشاهد غرم) الشاهد (المال
 كاه) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليقين قول الخصم وقول الخصم ليس
 مقبولا على نسخه رافقا هو شرط الحكم فهو كتاب الحكم وان رجعوا قبل
 الحكم لفت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود ^{في} باب اليقين فى الدعاوى ^{في} اى
 بيان ما يستخلف فيه وما لا يستخلف فيه وهى تقطع الخصومة حالا ولا تسقط
 سفاو (لا يستخلف) منكر (فى البادات) كدعوى دفع زكاة وكفارة
 ومذرة (ولا فى حدود الله) حالى لانها يستحب سترها والتعريض للتر بها
 ليرجع عن اقراره (ويستخلف المنكر) على ستة جوابه بطلب خصمه (فى
 كل حق لادعى) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليقين على المدعى عليه
 (الا النكاح والطلاق والرجمة والآبلاء واصل الرق) كدعوى رق لقيط
 (والولاء والاستيلاء) للامة (وانسب والقود والقذف) فلا يستخلف منكر شئ
 من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالكل ولا يستخلف
 شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصى على نفي دين
 على موسى وان ادعى وصى وصية للفقرا فانكر الورثة حافظوا على نفي العلم
 فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد مينا

الأ أن يرضوا بواحدة (واليمين المشروعة) هي (اليمين بالله) تعالى فلو قال الحاكم لمنكر قل والله لاحق له عندي كفى لانه صلى الله عليه وسلم استخلف ركابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة (ولا تملظ) اليمين (الا فيماله خطر) كناية لا توجب قودا وعق ونصاب زكاة فلما حكم تغليظها وان ابى الحالف التغليظ لم يكن ناكلا

كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لا انشاء (ويصح) الاقرار (من مكلف) لا من صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه (مختار غير محجور عليه) فلا يصح من سفيه اقرار بمال (ولا يصح) الاقرار (من مكروه) هذا محترز قوله مختار الا ان يقر بغير ما اكروه عليه كان يكره على الاقرار بدرهم ففقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس باشارة معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكراه بقرينة كترسيم عليه وتقدم بيته اكراه على طوعية (وان اكروه على وزن مال فباع ملكه لذلك) اى لو وزن ما اكروه عليه (صح) البيع لانه لم يكره على البيع ويصح اقرار صحى انه باع باحتلام اذا بلغ عشرين ولا يقبل بسن الابينة كدعوى جنون (ومن اقر في مرضه) ولو مخوفاً ومات فيه (بشئ) فكأقراره في صحته (لسدم تيمته فيه) (الا في اقراره) اى اقرار المريض (بالمال لو ارثه) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضه منه (فلا يقبل) هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه الا ببينة او اجازة (وان اقر) المريض (لامراته بالصدق قلها مهر المثل بالزوجة لا باقراره) لان الزوجة دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار بانه لم يوفه (ولو اقر) المريض (انه كان ابها) اى زوجته (في صحته لم يسقط ادائها) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عليها بمجرد (وان اقر) المريض بمال (لو ارث فصار عند الموت اجنبياً) اى غير وارث بان اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن (لم يلزم اقراره) اعتبارا بحالته لانه كان متهما (لا انه) اى الاقرار (باطل) بل هو صحيح موقوف على

الاجازة كالوصية لو ارث (وان اقر) المريض (لنير وارث) كابن ابنه
 مع وجود ابنه (او اعطاء) شيئاً (صح) الاقرار والاعطاء (وان صار
 عند الموت وارثاً) لعدم التهمة اذ ذاك ومسئمة العيلة ذكرها في الترغيب
 والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بحال
 او بما يوجبه كالجنابة لم يوجب به الا بعد عتقه الا ما ذكروه له فيما يتعلق بتجارة وان
 اقر بمجد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال ، وان اقرت امرأة) ولو
 سفية (على نفسها بنكاح ولم يدعه) اى النكاح (اثنان قبل) اقرارها لانه
 حق عليها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو
 رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما يثبتين قدم
 اسبق النكاحين فان جهل قول والى فان جهل الولى فسحاً ولا ترجع بيد
 (وان اقر ولها) المجير (بالنكاح) صح اقراره لان من ملك انشأ شيئاً
 ملك الاقرار به كالوكيل بمقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به (او) اقر
 به الولى (الذى اذنت له) ان يزوجه (صح) اقراره به لانه يملك عقد
 النكاح عليها فلك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق
 حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل (وان اقر) انسان (بنسب صغير
 او مجنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه) ولو اسقط به وارثاً معروفاً
 لانه غير منهم في اقراره لانه لاحق للوارث في الحال (فان كان) المقر به
 (ميتاً ورثه) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينشئ
 به نسباً معروفاً وان كان المقر به مكلفاً فلا بد ايضاً من تصديقه (وان
 ادعى) انسان (على شخص) مكلف (بشئ فصدقه صح) تصديقه واخذه
 لحديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادعى مناه كصدقت او نعم او
 انا مقر بدعواك او اما مقر فقط او خذها او اتزها او اقضها او احرزها
 ونحوه لا ان قال اما اقر او لا انكر او يجوز ان تكون محققاً ونحوه
 في فصل واذا وصل باقراره ما يسقطه مثل ان يقول له على الف لاتزمنى
 ونحوه في كذا على الف من غن خمر اوله على الف مضاربة او ودية
 تلقت (لزمه الالف) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه (وان
 قال) على الف وقضيته او برت منه او قال (كان له على) كذا (وقضيته)
 او برت منه (بقوله) اى قول المقر (بينه) ولا يكون مقراً فاذا حلف
 خلى سبيله لانه رفع ما اتبته بدعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله (ما لم

تجزي (بينة) فيمهل لها (أو يعترف بشئ الحق) من عقد أو غضب
أو غيرها فلا يقبل قوله في الدفع أو البراءة إلا بينة لاعترافه بما يوجب الحق
عليه ويصح استثناء النصف قائل في الاقرار فله على عشرة الاخسة يلزمه
خسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان أكثرها (وان قال له
على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوتا) أى معية (أو
موجلة لزمه مائة جيدة حالة) لان الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا
فينصرف الى الجيد الحال وما أتى به بعد سكوت لا يلتفت اليه لانه يرضع
به حقا لزمه (وان اقر بدين موجل) بان قال بكلام متصل له على مائة
موجلة الى كذا ولو قال غن مسيع ونحوه (فانكر المقر له الاجل) وقال هى حالة
(فقول المقر مع عينه) فى تأجيله لانه مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمه
الا كذلك وكذا لو قال له على ألف منشوشة أو سود لزمه كما اقر (وان
اقر انه وهب) واقبض (أو) اقر انه (رهن واقبض) ما عقد عليه أو
(اقر) اسان (قبض غن أو غيره) من صداق أو اجرة أو جمالة ونحوه
(ثم انكر) المقر الاقباض أو (القبض ولم يجحد الاقرار) الصادر منه
(وسأل احلاف خصمه) على ذلك (فله ذلك) أى تحليفه فان نكل حلف
هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله وان ما ع شيئا أو وهبه
أو اعتقه ثم اقر (البايح أو الواهب أو المتق) (ان ذلك) الثبوت الميسع أو
الموهوب أو المتق (كان لغيره لم يقبل قوله) لانه اقرار على غيره ولم
ينسخ البيع ولا غيره) من الهبة والعنق (ولزمته غرامته) المقر له لانه
فوته عليه (وان قال لم يكن) ما بعته أو وهبته ونحوه (ملكى ثم ملكته
بعد) البيع ونحوه (واقام بينة) بما قاله (قبلت) بينة (الا ان يكون قد
اقر انه ملكه أو) قال (انه قبض غن ملكه) فان قال ذلك لم يقبل منه
بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يحم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال
غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو أو غصبت من زيد وغصبه
هو من عمرو أو قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويعزم قيمته لعمرو
فصل في الاقرار بالجمل وهو ما احتمل امرين فأكثر على السواء
ضد المفسر (اذا قال) انسان (له) أى لزيد مثلا (على شئ) أو (قال له
على) كذا (أو كذا كذا أو كذا) و كذا أو له على شئ وشئ (قيل له)
أى للمقر (فسره) أى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به (فان اتى) تفسيره

(حبس حتى يفسره) لوجوب تفسيره عليه (فان فسره بحق شفعة او)
فسره (باقل مال قبل) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعي جنسا اخر او
لا يدعي شيئا فيطال اقراره (وان فسره) اى فسر ما اقر به مجحلا (بمئة
او خمرة) او كلب لا يقتل (او مال لا يتحول) كقشر جوزة (وحبة
بر او رد سلام او تهيئة عاطس ومحو) (لم يقبل) منه ذلك لخالفته لمقتضى
الظاهر (ويقبل) منه تفسيره (بكل مباح منه) لوجوب رده (او حد قذف)
لانه حق ادعى كما مر وان قال المقر لا علم لى بما اقررت به حاتم ان لم
يصدق المقر له وضرر له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم
يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركه لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او حليل ومحو قبل تفسيره
باقل ممتول حتى يام ولد (وان قال) اسان عن اسان (له على الف رح
فى تفسير جنسه اليه) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده (فان فسره بجنس
واحد) من ذهب او فضة او غيرها (او) فسره (باجناس قبل منه) ذلك
لان لمعلمه يحتمل وان فسره بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او
وثوب ومحو او دينار والف او الف وخمسون درهما او خمسون والف
درهم او الف الا درهم فالمحمل من جنس الفسر معه وله فى هذا العبد
شرك او شركة او هو لى وله او شركة بيتا او له فيه سهم رجح فى تفسير
حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحمل على مادون النصف
(وإذا قال) المقر عن اسان (له على ما بين درهم وعشرة لرمه ثمانية)
لان ذلك هو مقصود لفظه (وان قال) له على (ما بين درهم الى عشرة
او) قال له على (من درهم الى عشرة نزمة سمة) ادرم دحول النماية وان
قال اردت قولى من درهم الى عشرة مجموع لاعداد اى الواحد والاثنين
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لرمه
خسة وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فوقة او تحته
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم الى درهم لرمه درهمان (وان
قال) اسان عن اخر (له على درهم او دينار لرمه احدهما) ويرجح فى
تعيينه اليه لان او لاحد الشئين وان قال له درهم بل دينار لرمه
(وان قال) المقر (له على تمر فى جراب او) قال له على (سكين فى قراب

فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صحيفة	صحيفة
١٠٤ كتاب الجائز	٠٠٢ خطبة الكتاب
١١٨ كتاب الزكاة	٠٠٥ كتاب الطهارة
١٢٠ باب زكاة جمعة الاعام	٠١٠ باب الانية
١٢٢ باب زكاة الجبوب	٠١١ باب الاستجيا
١٢٤ باب زكاة التقدين	٠١٤ باب السواك
١٢٦ باب زكاة العروض	٠١٧ باب فروض الوضوء
١٢٧ باب زكاة القطر	٠١٩ باب مسح الحفين
١٢٩ باب اخراج الزكاة	٠٢٢ باب نواقض الوضوء
١٣١ باب اهل الزكاة	٠٢٤ باب القمل
١٣٤ كتاب الصيام	٠٢٧ باب التيمم
١٣٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٠٣١ باب ازالة النجاسة
١٤٠ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	٠٣٣ باب الحيض
١٤٢ باب صوم التطوع	٠٣٧ كتاب الصلاة
١٤٥ باب الاعتكاف	٠٣٩ باب الادان
١٤٧ كتاب المناسك	٠٤١ باب شروط الصلاة
١٤٩ باب المواقيت	٠٥١ باب صفة الصلاة
١٥٠ باب الاحرام	٠٦١ فصل اركانها
١٥٢ باب محظورات الاحرام	٠٦٣ باب سجود السهو
١٥٦ باب القنوية	٠٦٧ باب صلاة التطوع
١٥٧ باب جزاء الصيد	٠٧٤ باب صلاة الجماعة
١٥٨ باب حكم صيد الحرم	٠٧٧ فصل في احكام الامامة
١٦٠ باب دخول مكة	٠٨١ فصل في موقف الامام
١٦٣ باب صفة الحج والعمرة	٠٨٤ باب صلاة اهل الاعذار
١٧٠ باب القوات والاخبار	٠٨٦ فصل في قصر المسافر الصلاة
١٧٠ باب الهدى	٠٨٧ فصل يجوز الجمع بين الظهرين
١٧٣ فصل تسن العقيقة	٠٨٩ باب صلاة الجمعة
١٧٤ كتاب الجهاد	٠٩٦ باب صلاة العيدين
	١٠٠ باب صلاة الكسوف
	١٠١ باب صلاة الاستسقاء

٢٧٤ باب الوصية
 ٢٧٥ باب الوصية
 ٢٧٦ باب الوصية بالانصاء
 ٢٧٦ باب الوصية اليه
 ٢٧٨ كتاب القرائن
 ٢٨٣ باب العصابات
 ٢٨٤ باب اصول المسائل
 ٢٨٥ باب التصحيح والمناسحات
 ٢٨٨ باب ذوى الارحام
 ٢٩٠ باب ميراث الحمل والحي
 ٢٩١ باب المفقود
 ٢٩٢ باب ميراث الفرقى واهل الملك
 ٢٩٣ باب ميراث المذمومة والافرار
 ٢٩٤ باب ميراث القاتل والميت والاولاد
 ٢٩٥ كتاب العتق
 ٢٩٦ باب الكتابة وامهات الاولاد
 ٢٩٧ كتاب الكاح
 ٣٠٢ باب المحرمات فى السكاح
 ٣٠٥ باب السروطة والعيوب والنكاح
 ٣٠٨ باب نكاح الكفار
 ٣٢٠ باب الصدوق
 ٣١٥ باب وليمة العرس
 ٣١٧ باب عسرة النساء
 ٣٢١ باب الخلع
 ٣٢٤ كتاب الطلاق
 ٣٢٨ باب ما ينافى به عدد الطلاق
 ٣٣٠ باب الاقوى فى الماضى
 ٣٣٢ باب دايق الطلاق
 ٣٣٩ باب التساؤل والتمك
 ٣٤٠ باب الرجعة

١٧٩ كتاب البيع
 ١٨٢ باب الشروط فى البيع
 ١٨٩ باب الخيار
 ١٩٦ فصل فى التصرف فى المبيع
 ١٩٧ باب الربا والصرف
 ٢٠١ باب بيع الاصول والثمار
 ٢٠٥ باب السلم
 ٢٠٩ باب القرض
 ٢١٢ باب الرهن
 ٢١٦ باب الضمان
 ٢١٧ باب الحوالة
 ٢١٩ باب الصلح
 ٢٢٣ باب الحجر
 ٢٢٧ باب الوكالة
 ٢٣١ باب الشراكة
 ٢٣٥ باب المساقاة
 ٢٣٦ باب الاجارة
 ٢٤٢ باب السبق
 ٢٤٣ باب العارية
 ٢٤٥ باب النصب
 ٢٥١ باب الشفعة
 ٢٥٤ باب الوديعة
 ٢٥٧ باب احياء الموات
 ٢٥٩ باب الجمالة
 ٢٦٠ باب الاقطة
 ٢٦٢ باب الفقد
 ٢٦٣ كتاب الوقف
 ٢٦٨ باب الهبة والعتبة
 ٢٧٢ كتاب الرضا

صحيفة

- ٣٤٢ ➤ كتاب الأيلاء ➤
 ٣٤٤ ➤ كتاب الظهار ➤
 ٣٤٧ ➤ كتاب اللعان ➤
 ٣٤٩ ➤ كتاب العدد ➤
 ٣٥٥ ➤ كتاب الرضاع ➤
 ٣٥٧ ➤ كتاب التفقات ➤
 ٣٦٠ باب نفقة الاقارب
 ٣٦٣ باب الحضانة
 ٣٦٥ ➤ كتاب الجنائيات ➤
 ٣٦٨ باب شروط القصاص
 ٣٦٩ باب استيفاء القصاص
 ٣٧٠ باب العفو عن القصاص
 ٣٧١ باب ما يوجب القصاص فيادون النفس
 ٣٧٣ ➤ كتاب الديات ➤
 ٣٧٥ باب مقادير ديات النفس
 ٣٧٦ باب دية الاعضاء ومنافعها
 ٣٧٨ باب الشجاج
 ٣٨٠ باب العاقلة
 ٣٨١ باب القسامة
 ٣٨٢ ➤ كتاب الحدود ➤
 ٣٨٣ باب حد الزنا
 ٣٨٥ باب حد القذف
 ٣٨٦ باب حد السكر
 ٣٨٦ باب التزير
 ٣٨٧ باب القطع في السرقة
 ٣٨٩ باب حد قطاع الطريق

صحيفة

- ٣٩١ باب قتال اهل البنى
 ٣٩٢ باب حكم المرتد
 ٣٩٣ ➤ كتاب الإطعمة ➤
 ٣٩٥ باب الزكاة
 ٣٩٧ باب الصيد
 ٣٩٨ ➤ كتاب الايمان ➤
 ٣٩٩ ➤ فصل في كفارة اليمين ➤
 ٤٠٠ باب جامع الايمان
 ٤٠٢ ➤ فصل وان حلف لا يفعل شيأ ففعله مكرها
 ٤٠٣ باب الذر
 ٤٠٤ ➤ كتاب القضاء ➤
 ٤٠٦ باب ادب القاضي
 ٤٠٧ باب طريق الحكم وصفته
 ٤١٠ باب كتاب القاضي الى القاضي
 ٤١٠ باب القسم
 ٤١٢ باب الدواوى واليذات
 ٤١٣ ➤ كتاب الشهادات ➤
 ٤١٤ باب موانع الشهادة وعدد الشهود
 ٤١٥ ➤ فصل في عدد الشهود ➤
 ٤١٦ ➤ فصل في الشهادة على الشهادة ➤
 ٤١٧ باب اليمين في الدواوى
 ٤١٨ ➤ كتاب الاقرار ➤
 ٤١٩ ➤ فصل اذا وصل باقراره ➤
 ٤٢٠ ➤ فصل في الاقرار بالجمل ➤



